

# جدل حول التوبة والوحدة اليمنية

ودور عبدالله باذيب

مؤلف

د. محمد علي الشهاري



مكتبة مدبولي



الدكتور  
محمد عوض الشرباشي

# جَهْلُ حَوَلِ التَّوْقِ وَالرَّوْحَةِ الْيَمْنِيَّةِ

DL

## ودور عبد الله بازيب

الناشر  
مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب ت : ٧٥٦٤٢١

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٩٩٠

تصميم الغلاف : للفنان أنس الديب



## اضاءة

تطرقنا في المقالات الى موقف بعض المثقفين الاصلاحيين الذين اتخذوا من « اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين » « متراسا » لهم ، ومن مجلة « الحكمة » منبرا ، ومن قضية الوحدة اليمنية « مهنة خاصة » وذريعة للانصراف عن المهمة الطبيعية والجليلة المفترض النهوض بها في ميدان الابداع الأدبي والفني والثقافي ، خدمة لقضية التقدم والوحدة والثقافة .

ولاحظنا أن بعض هؤلاء المثقفين الاصلاحيين الذين يرمز اليهم أمين عام الاتحاد ورئيس تحرير « الحكمة » عمر الجاوي ، لا يكتفون بصب النيران على أطراف الحركة الوطنية اليمنية ، والحزب الاشتراكي اليمني ، والنظام الديمقراطي الثوري في جنوب الوطن بحجة عدم اهتمامهم بقضية الوحدة اليمنية ، وانما يلجأون أيضا في طعن هذه القوى التي تجسد مستقبل اليمن كله الى لغة هي الى القذف والسباب أقرب منها الى قاموس السياسة .

وقد اهتمونا « حرفة » النيل من هذه القوى جماعات أو أفرادا ، أحزابا أو شخصيات طيلة الفترة الماضية ، دون أن يتاح لأحد حق مناقشتهم ، حتى بدأ كما لو كانوا محقّين في توجيه التهم الى من يعتبرونهم خصومهم وخصوم الوحدة اليمنية .

فقط ، بعد أن بلغ السيل الزبي ، وبعد أن امعنوا في تشويه وتجريح كل شيء ، حتى تاريخ ومسار ثورة ١٤ أكتوبر وحزبها الطبيعي ،

أمكن منح الحق الديمقراطي في صحف الثورة لمناقشتهم وتفنيد مفاهيمهم المدمية والمثالية والاصلاحية الضارة بمسيرة الثورة والوحدة اليمنية معا .

ورغم أن مجلتهم « الحكمة » تطالب بالمزيد من الديمقراطية لهم — رغم أنهم يتمتعون حتى بحق توجيه الهجاء لمن يشاؤون حتى لقيادة الحزب دون أن يرد عليهم أحد — الا أن ديمقراطيتهم لم تتسع لنشر الرأي الآخر في مجلتهم هذه .

ولم يتمكن السكرتير الأول لحزب الوحدة الشعبية اليمني الرفيق جار الله عمر من نشر مقالة في عدد أكتوبر ١٩٨٧ من « الحكمة » الذي رد فيه على تهجمات عمر الجاوي على الحركة الوطنية وأحزابها ونظامها الثوري في جنوب الوطن ، الا بعد أن تمسك بحقه في نشر رده . وكان الاقتناع عن ذلك أمرا لا خيار فيه .

ولأن هذا المقال يعبر عن موقف حزب الوحدة الشعبية اليمني من أطروحات الجاوي ومن ينصو نصوه من المثقفين الاصلاحيين داخل اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، فأنه من المفيد اعادة التأكيد على أهمية ما جاء فيه .

غير أننا لا نملك هنا سوى ايراد بعض فقرات من ديباجته تؤكد الحاجة الى مناقشة الجاوي : « دأبت مجلة الحكمة — لسان حال اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين — مؤخرا في الأعداد ١٣٧ — ١٣٨ — ١٣٩ على نشر سلسلة من المقالات والافتتاحيات ، كرست في معظمها لمناقشة موضوعات سياسية عديدة كالديمقراطية والقضية الوطنية ومسألة اعادة توحيد الوطن بالذات ، وتعرضت في سياق ذلك لمواقف القوي والأحزاب والسلطات في كلا شطري البلاد ، وخصت الأحزاب والقوي

الوطنية والنظام الوطنى الديمقراطى فى الجنوب بالنقد ، بل الاتهام أحيانا ، الأمر الذى استدعى ويستدعى المناقشة والحوار الذى نحرص أن يكون موضوعيا ما أمكن •

ومهما يكن الاختلاف فى وجهات النظر ، وأيا كانت آراء الحكمة وانتقاداتها التى تتفق مع القليل منها ، وتختلف مع أكثرها ، فإن المقام يستدعى التأكيد على أن ما تفعله هيئة تحريرها فى طرح وجهة نظرها إنما هو من قبيل استعمال حق مكفول فى دستور ومواثيق هذا النظام الذى يقوده الحزب الاشتراكى اليمنى ، وهى شهادة واقعية على مدى استيعاب سلطة الكادحين لطبيعة ومهام المرحلة الراهنة ، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بأغلقها الاشتراكية ، التى تتميز بها بحكم طابعها الانتقالي بتواجد العديد من القوى والشرائح الاجتماعية غير الكادحة التى بقدر ما تساهم فى العمل والانتاج ترغب فى التعبير عن وجهات نظرها السياسية ، بما فى ذلك نقد واعتراض سياسات الحزب وبرامجه الاقتصادية والاجتماعية •

هآن تنزل (! الحكمة ) الى المكتبات لبعضة أعداد متوالية وبين وفغتها اغتتاحتها ومقالات تناهض سياسات وأفعال النظام القذائم ، وهى سليمة معافاة مكتملة الجمل بلا أخطاء مطبعية غير عادية أنيقة الشكل والمظهر وفى وقتها المصدد دلالة على أن مقص الرقيب معطل عن العمل ، وعلى أن عمال الطباعة — وطلهم أعضاء فى الحزب الاشتراكى اليمنى — يدركون أهمية حق التعبير عن الرأى وضرورة أن يتسع صدرا هذه التجربة الثورية للرأى والرأى الآخر المخالف •

وفوق هذا وذاك أن لهذا النظام سياسة تعمل على التطابق بين القول والفعل ، كأن ترفع شعار الديمقراطية وتطبقه باللموس ، حتى وان كان هذا التطبيق يطالها هجومنا وتعريضنا •

بيد أن الديمقراطية لا تعنى الصمت على الخطأ ، وتقابل الاتهامات على عواهنها ، بل تعنى الحوار. والمناقشة وحقوق كل شخص أو حزب في تقديم وجهة نظره والدفاع عنها . وبما أن موضوع الوحدة اليمنية كان محور أحاديث ومقالات الأخ عمر الجاوي على صفحات أعداد ( الحكمة ) فإن من الأهمية بمكان مناقشة تلك الآراء ، وتفنيد غير الصحيح منها ، حتى يعاد للحقيقة اعتبارها ، ولا سيما في قضية كهذه كانت وما برحت تأخذ بلباب الجماهير اليمنية ، واحتلت على الدوام مكانة رئيسية في برامج ونضالات القوى والأحزاب الوطنية والديمقراطية اليمنية ، وأنه لأمر يدعو إلى الابتهاج أن يكثر اليوم دعائها ، غير أن من المهم ألا تعموم هذه القضية وتعدو موضوعا للمناورة ، أو شيئا أسطوريا يثير خيال الشعراء ، ويلهب حماس الكتّاب والخطباء دون برنامج عملي واقعي ، وأسس فعلية تؤدي إلى تحقيقها على الأرض ، ومن أجل الناس » ( ص ٢٣ - ٢٥ ) .

ولأنه كان هناك حجر على الأقلام أن تناقش « الحكمة » سواء على صفحاتها أو على نطاق الصحافة اليمنية الديمقراطية ، فإن المقالات المنشورة هنا لا تعدو أن تكون « غلطة » غرضتها الظروف غرضاً ، ولم يكن إلى حجبها من سبيل حين نشرت فيها .

وهي على قلتها شاهد على أن صاحبها كان أول من نبه أو دق جرس الانذار لما تحمل مجلة « الحكمة » من دعوة خطيرة إزاء قضية الوحدة اليمنية تقوم على تسطيح الوعي بها ، وتزيف مفهومها الوطني الديمقراطي ، وإخراجها من سياق حركة الثورة وحركة التاريخ ، وتجولها إلى شيء قابل للتحقيق حتى بين القوى المتضادة والمصالح الاجتماعية والتوجهات السياسية والرؤى الأيديولوجية .

وتتوقف مقالات هذا الكتاب أمام نمطين من المثقفين : المثقف التقليدي .. والمثقف العضوي - حسب توصيف جرامشي - المثقف

التأمل المتفرج اللامبالي بحركة الصراع الاجتماعى والحياتى من حوله ،  
والمثقف المناضل المقاتل الملتزم المنخرط فى معمان الكفاح الشامل من  
أجل تحرير ، وتقدم ووحدة وطنه ، والمتزج بحركة النضال التقدمى  
القومى والأسمى . وتبرز المقالات مواقف عبد الله باذيب ازاء ذلك كله ،  
وتجد فيه مثلاً نموذجياً للمثقف العضوى الملتزم ، مدللة على ذلك  
بكتابات الريادية المبكرة ازاء القضية الوطنية والاجتماعية وفى ميدان  
الصحافة والأدب ، ثم ازاء ضرورة خلق الحزب الطليعى ، وانطلاقه  
فى ذلك كله من الربط الواعى بين الأيديولوجية والثقافة .

فالكتاب اذن هو مجموعة مقالات تمثل وجهة نظر الكاتب فى أكثر  
من قضية من قضايا الثورة اليمنية ، بكل ما تظللها من جدل ومساجلات  
مع وجهات نظر أخرى .

ولأن وجهات النظر هذه قد اتسمت بهذا القدر أو ذاك  
من التحامل والهجوم الشخصى ، فأن الكاتب لم يستطع أن يمنع نفسه من  
حق الرد دون الوقوع فى مصيدة تجريح ذات أحد - بقدر ما  
استطاع وأمل - .

ولأن كل ما كتب غداً وثائق للتاريخ ، فانه لا يملك الا تقديمها  
كما هي .

وأخيراً فأن الكتاب يتعلق أساساً بحقب معينة من تاريخ الثورة .  
وهو من ثم لا يلقى نظرة على مستقبلها تاركاً ذلك للكتب أخرى ربما  
كان من ضمنها « الثورة والديمقراطية » والوحدة اليمنية ، الذى يجمع  
بين النظرة الى ماضى الثورة وحاضرها ومستقبلها ، والذى يرجو أن  
يرى النور قريباً .

دكتور

محمد على الشهارى



القسم الاول

حول الوحدة اليمنية





## الوحدة اليمنية قضية من قضايا الثورة اليمنية الماصرة(\*)

وحدة بلد من البلدان ، واعادة توحيدہ . أو اقامة وحدته ،  
عملية من عمليات التطور التاريخى ، التى تحكمها ظروف الزمان .  
والمكان ، والبنية الاجتماعية - الاقتصادية القائمة ، والطبقة الاجتماعية  
السائدة والمسكة بزمام حركة الأحداث .

ووحدة البلدان ، واقامة دولها المركزية الموحدة ، كانت من  
البداية عملية طبقية ، وايدانا بوجود مجتمع طبقى لم يكن موجودا من  
قبل ، تتحكم فيه طبقة واحدة من خلال أجهزة الدولة التى انشأتها .  
وصبغتھا ، وسخرتها لغرض مصالحها وارادتها ومفاهيمها على حساب  
كافة طبقات وفئات المجتمع الأخرى .  
الدولة نتاج المجتمع الطبقي :

ولم تقم هذه الوحدة الا فى مرحلة متطورة نسبيا من حياة  
المجتمع ، ذلك أنه فى ظل سيادة العلاقات القبلية ، والصراعات الدموية  
بين القبائل شبه المستقرة لم يكن ممكنا وجود وحدة بينها ، وقيام

---

(\*) نشرت فى « صوت العمال » فى ٢٦/٢/١٩٨٧ .

دولة توحد اقاليمها غير المحددة المعالم ، وتضع حدا لقانون الثأر  
والثأر المضاد الذى يسود بينها •

فقط عندما وجدت الزراعة ، واستقر الناس فى الأرض ، وأخذوا  
فى استثمار خيراتها بأدوات الانتاج المتاحة ، وعندما نشأت الملكية  
الخاصة ، وبرزت من بين مالكي الأرض جماعة من الناس تملك أكثر من  
سواها ، وتستخدم فى زراعة الأرض جماعات أخرى من الناس تملك  
حتى قتلهم ، أسمتهم العبيد ، فقط عندما حدث ذلك ، أى عندما ظهر  
المجتمع الطبقي ، مجتمع السادة والعبيد ، المجتمع العبودى ، أمكن أن  
توجد الدولة باعتبارها مؤسسة قمع طبقى للسادة ضد عبيدهم ،  
ومن أجل المحافظة على سيادتهم المطلقة ، ومصالحهم المادية .  
وجاههم الاجتماعى ، وتفوقهم الروحى •

والأرض التى قامت عليها هذه الدولة أطول فترة ممكنة ، ونشأت  
بين سكانها بمختلف طبقاتهم وفئاتهم علاقات مشتركة ، وأواصر عامة ،  
تصبح بذلك وطناً قومياً للجميع ، وتصبح لغة أفرادها لغة الجميع ،  
كما يصبح اقتصادها رغم استئثار طبقة السادة به من صنع الجميع ،  
وحتى الانتصارات التى تحققها هذه الدولة على غيرها من الدول أو  
الفتوحات التى تقسوم بها ضد بلدان أخرى ، يشترك فى تحقيقها  
الجميع ، وتصبح عنواناً من عناوين مجد هذه الدولة ، كما أن الهزائم  
التي قد تمنى بها تحسب على الجميع •

#### دور البرجوازيات الغربية فى اقامة الدولة القومية :

غير أن البلد الموحد ، الذى قد تنجز وحدته طبقة السادة أو  
طبقة الاقطاع ، قد يتعرض للتجزئة القطاعية ، والاقليمية ، بل وحتى  
القبلية ، والطائفية ، اذا ما ساعدت الظروف الداخلية والمحيطه  
على ذلك •

غير أن هذه التجزئة لا تلغى الصفة « القومية » الذى اكتسبها عبر فترة تاريخية كاملة ، كان يحكم فيها من قبل دولة مركزية واحدة .

ان هذه السمة « القومية العامة » التى عرف بها عبر التاريخ ، هى التى تشكل مصدرا حيويًا من المصادر الحافظة والدافعة للطبقة البرجوازية الناهضة للعمل على انهاء تجزئته الاقطاعية ، والاقليمية . والطائفية ، وتوحيد سوقه الوطنى ، واطلاق حرية الحركة التجارية فيه ، ووضع اليد على مصادر ثرواته الخام .

غير أن تصدى البرجوازية لهذه المهمة التاريخية الصعبة التى بانجازها تقوم الدولة المركزية الموحدة المحدثية ، أى الدولة القومية ، تحت قيادة البرجوازية ذاتها ، يقتضى من البرجوازية الدخول فى حرب أهلية مع امراء المقاطعات الاقطاعية ، حتى يتم اخضاعهم لمنطق التوحيد ، ودمج مقاطعاتهم فى كيان الدولة الوطنى .

لقد كان توحيد ايطاليا وألمانيا نمطا نموذجيا لهذا الطراز من التوحيد الذى استخدمت فيه البرجوازية القوة .

**ارتباط قيام الدولة الوطنية الحديثة بالتححرر من الاستعمار وركائزه :**

وفى ظل النظام الاستعمارى الذى أخذ يطبق على الكرة الأرضية منذ القرن التاسع عشر والذى عمل على تقسيم العالم ، بن وتقسيم الأوطان ، بين الدول الاستعمارية المتصارعة ، غدت عملية توحيد الأوطان أكثر صعوبة وتعقيدا .

فلم يعد انجاز مثل هذه المهمة التاريخية والوطنية متوقفا على التغلب على التجزئة الاقطاعية ، والاقليمية ، والطائفية ، والقبلية — ان وجدت — وانما متوقفا أيضا على التحرر من الحكم الأجنبى . وبذلك اقترنت عملية توحيد الوطن بعملية تحريره ..

وبذلك غدا: النضال ضد الاقطاع ، والتجزئة الاقطاعية والاقليمية والطائفية التي أوجدها ، مندمجا بالنضال ضد الاستعمار الذى اتخذ من الاقطاع والتجزئة التي أوجدها ركائز محلية من ركائز نفوذه وأساسا من أسس استمرار سيطرته .

ليس هذا فحسب . فالطبقة البرجوازية انفتية المكتملة التكوين التي تمكنت من اقامة الدول القومية البرجوازية فى الغرب ، غير موجودة بكل هذه السمات فى البلدان النامية المستعمرة ، وشبه المستعمرة والتابعة .

فهى فى الأغلب الأعم طبقة غير صناعية ، غير منتجة ، وهى موزعة بين كومبرادورية مرتبطة بالرأسمال الأجنبى ، ووسطى ، وصغيرة .

#### تواطؤ القوى الاقطاعية والكومبرادورية العربية مع الاستعمار :

واذا كانت البرجوازية الكومبرادورية قد غدت شأن الاقطاع — أكثر ما تكون ارتباطا بالنظام الامبريالى ، وأبعد ما تكون عن قيادة أوطانها على طريق التحرير الوطنى ، والتوحيد القومى ، فان ما استطاعت ببرجوازية الوسطى والصغيرة عمله هو الوصول بحركة التحرر الوطنى عند نقطة معينة ، دون أن تبلغ بها مشارف النصر الكامل ، ودون أن تتمكن من انتجاز عملية التوحيد القومى .

ان هذا التحليل ينطبق — بصفة خاصة — على حركة التحرر الوطنى العربية ، التى عجز الاقطاع العربى — رغم قيام ما اسمى بـ « الثورة العربية الكبرى » التى قادها شريف مكة الحسين من أجل الانفصال عن الامبراطورية العثمانية ، واعلان دولة العرب الموحدة — تحت قيادته — عجز عن قيادتها وأثر التواطؤ مع المستعمر ، والقبول بفئات موائده .

وهو ما فعلته البرجوازية الكومبرادورية في كل قطر عربي حيث قبلت - شأن الاقطاع - بالتعاون مع المستعمر ، وتركت جانبا قضية التحرير الوطني والتوحيد القومي .

### عجز البرجوازية الوسطى والصغيرة عن تحقيق الوحدة القومية :

أما البرجوازية الوسطى والصغيرة ، فان غصارى ما انجزته هو اقامة أنظمة وطنية تقدمية في هذا القطر العربى أو ذلك ، ما لبث أن انتكس بعضها ، وأخذ بعض منها يترنح ، في الوقت الذى يواجه فيه بعضها الآخر حصارا ضاريا من قبل قوى الاستعمار والاقطاع والكومبرادورية في المنطقة .

أما قضية التوحيد القومى ، فقد ظلت بعيدة عن التحقيق ، رغم كل ما قيل حولها ، ورغم أكداكس الخطب والكتب والشعارات التى وضعت فيها .

وحتى الوحدات أو الاتحادات التى قامت بين بعض هذه الأنظمة لم يكتب لها البقاء ليس فحسب بسبب تكالب قوى الاستعمار والاقطاع والكومبرادورية ضدها ، وانما أيضا نتيجة الخلل الاستراتيجى الداخلى الذى صاحب نشأتها ، ولانها ، حيث ظلت الجماهير العريضة مبعدة ومحرومة من الديمقراطية ، ومن ثم محرومة من الاسهام في اقامة وتصليب وتعميق وتطوير هذه التجارب الوحدوية أو الاتحادية ، مما ساعد على سقوطها ، أو تعثرها ، أو تجردها .

### قيام وتمزق الدول المركزية اليمنية بين براثن الاقطاع :

وبالنسبة للوطن اليمنى الذى أمكن للاقطاع اليمنى خلق وحدته الإقليمية ، واقامة دولته المركزية الموحدة قبل الاسلام ، كان أبرز

نموذج لهما دولة ذى يواس الحميرى ، والتي سقطت تحت سنفابك جيش أبرهه الحبشى عام ٥٢٥ م ما لبث أن واجهه حفنة التجزئة الاقطاعية ، والاقليمية ، والطائفية ، والمقبلية ، لتنى سهلت الفسزو الحبشى ، ومكنت القوى الأجنبية الأخرى من الطمع فيه .

ورغم المحاولات المتكررة التى بذلها هذا الفريق الاقطاعى أو ذاك من أجل اعادة توحيد اليمن تحت حكمه ، ورغم النجاحات التى تحققت فى بعض الفترات التاريخية ، وبصورة خاصة فى ظل الرسولين ، والصليحيين ، والقاسمين ، حيث كانت هناك دولة مركزية واحدة فى الأغلب الأعم ، إلا أن السمة العامة السائدة كانت هى التجزئة والصراعات والحروب الأهلية التى لا تنتهى بين قوة الاقطاع واشباه الاقطاع من ملوك وأئمة وامراء وسلاطين ... الخ .

#### عجز الاقطاع وتقاعس الكومبرادور عن تحقيق وحدة اليمن :

ان آخر محاولة قام بها الاقطاع القبلى لتوحيد اليمن هى تلك التى قام بها الامام يحيى حميد الدين بعد قيام الدولة المتوكلية فى صنعاء اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وخروج الأتراك من اليمن ، حيث لم يوحّد أكثر من الرقعة التى تقوم عليها الجمهورية العربية اليمنية اليوم ، وعجز عجزا تاما عن مد سلطانها شمالا وجنوبا على كامل الأرض اليمنية .

لقد أعلن الاقطاع اليمنى بذلك اغلامه وخروجه نهائيا من حلبة الصراع من أجل تحرير وتوحيد الوطن .

والجناح الاقطاعى المعارض المدعوم من البرجوازية الكومبرادورية الناشئة لم يطرح قضية تحرير وتوحيد الوطن ، وقنع بالدعوة لاصلاح وتحسين أوضاع الدولة القائمة فى شمال الوطن ، بما يسمح ليه من الاشتراك فى ادارتها .

أما قوى الاقطاع والكومبرادورية في جنوب الوطن اليمني فكانت قد سيطرت عليها روح الانفصالية التي لعب الاستعمار البريطاني دورا حاسما في تعميقها •

### **الطبقة العاملة اليمنية تطرح قضية الوحدة على أسس جديدة :**

ولم تطرح قضية الوحدة اليمنية مرة أخرى — ولكن على أسس جديدة هذه المرة — الا من قبل الطبقة العاملة الناشئة التي انحدرت من كل ركن من أركان اليمن وتمركزت في عدن ، حيث مصافي البترول ، وميناء عدن ، والمرافق الأخرى التي حتمها وجود المستعمر •

ومنذ البداية اقترن مطلب الوحدة اليمنية ، بمطلب التحرر من الاستعمار ، ومطلب الديمقراطية ، بما يعنيه ذلك من ضرورة الخلاص من حكم الاستبداد الامامي ، والسلطاني •

### **نحو يمن ديمقراطي موحد :**

ولقد عبرت الحركة الوطنية ، ممثلة في الأحزاب والتيارات القومية ، من قوميين عرب ، وبعث ، وناصرين ، عن هذه المطالب بدرجات متفاوتة من الوعي والعمق •

وكانت صياغة عبد الله باذيب لها ، وبلورته لها في شعاره المعروف : « نحو يمن حر ديمقراطي موحد » هي أقوى وأرصن الصياغات المعبرة عن رؤية الطبقة العاملة تجاهها •

والحقيقة الموضوعية التي تكشفت أمام الحركة العمالية وطلاعتها ، وأمام أطراف الحركة الوطنية الأخرى — وان بدرجات متفاوتة — هي أن التوحيد الوطني لليمن مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالتحرر من الاستعمار البريطاني ، وركائزه من القوى الاقطاعية وشعبه الاقطاعية

والكومبرادورية ، ومن الاقطاع اليمنى عموما ، وعلى رأسه الحكم  
الاقطاعى الاستبدادى فى شمال الوطن .

### ثورة سبتمبر وأكتوبر وقضية الوحدة :

ولقد عبرت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م عن انقسام المشترك بين  
كل أطراف الحركة الوطنية ، حين تضمنت أهدافها الستة القضاء على  
الاستبداد والاستعمار وأعوانهما ، وتحقيق الوحدة الوطنية فى  
أطار الوحدة العربية ، وحين نهض النظام الجمهورى الوليد بمسؤولياته  
الوطنية ازاء قضية تحرر جنوب اليمن المحتل ، وحين قدم الدعم  
المادى والسياسى والمعنوى لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م التى كانت عمليا  
امتدادا حيا ومتفجرا لثورة سبتمبر ، وتعبيرا عن المدى المتقدم الذى  
كانت قد بلغته الحركة الوطنية فى جنوب الوطن /

على أن قضية الوحدة اليمنية ، وغيرها من القضايا الوطنية  
الديمقراطية قد شهدت بلورة أكثر على يد ثورة ١٤ أكتوبر ، بدءا من  
« الميثاق الوطنى » الذى أقره مؤتمر الجبهة القومية فى يونيو ١٩٦٥ م  
وانتهاء بآخر وثائقها مجسدة فى برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى ،  
وما عناه من وثائق أهمها وثائق المؤتمر التأسيسى للحزب الاشتراكى  
اليمنى فى أكتوبر ١٩٧٨ م .

### الوحدة اليمنية قضية من قضايا الثورة اليمنية المعاصرة :

ان ذلك يعنى تماما أن قضية الوحدة اليمنية لم تعد خاضعة  
لصراعات ومنازعات قوى الاقطاع اليمنى ، ترفعها فى مواجهة بعضها  
بعضا حينما ، وتتخلى عنها حينما آخر ، وانما غدت قضية الحركة الوطنية  
منذ ميلادها فى منتصف الخمسينيات ، وقضية الطبقة العاملة التى رغبت  
لإزائها ، وهتفت بشعاراتها ، وسكبت من أجلها دماءها ، وقرنتها بشعارات



التحرر الوطنى من الاستعمار ، والتحرر السياسى والاجتماعى من الاستبداد والاقطاع والبرجوازية الطفيلية الضالعة مع المستعمر .

وذلك يعنى أيضا أنه بنشوب الثورة اليمنية المعاصرة التى غدت ثورة ١٤ أكتوبر بما بلغت من تطور تجسيدا لمسارها التاريخى الحتمى على نطاق الساحة اليمنية كلها ، أصبحت الوحدة اليمنية قضية هذه الثورة وايقاعا من ايقاتها .

وحيث ان هذه الثورة ذات طبيعة وطنية ديمقراطية وتوجه اشتراكى ، فان قضية الوحدة جزء لا يتجزأ من هذه الطبيعة العامة للثورة ، ويعد ضرورى من أبعادها .

ولأن القوى الاجتماعية التى توجه المسار التاريخى لهذه الثورة هى قوى الثورة الوطنية الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكى من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين ، وقوى كادحة ومناضله أخرى ، فان هذه القوى هى المؤهلة أيضا لقيادة حركة التوحيد للوطن اليمنى .

ان معالجة قضية الوحدة اليمنية ضمن هذا السياق التاريخى لحركة التطور الوطنى الاجتماعى اليمنية باعتبارها شيئا منه ، وتخضع للقوانين الاجتماعية التى تحركه وتتقدم بتقدمه ، لا تستبعد النظرة المثالية والمجردة والقاصرة والجهول لقضية الوحدة فحسب ، وانما هى تكشف أيضا القوى والامكانيات الحقيقية القادرة على تحقيق الوحدة .

واذا كانت قوى الاقطاع والكومبرادور لا تشكل — بحكم مصالحها الرجعية وارتباطها المصلحى بالقوى الاستعمارية والرجعية فى الخارج — سوى عقبة على طريق الوحدة ، فان من مصلحة البرجوازية الصغيرة وقطاع من البرجوازية الوسطى الاسهام فى تحقيق الوحدة .

### دور الحزب الاشتراكي اليمني الطليعي في تحقيق الوحدة :

غير أن القوى القائدة لعملية التوحيد الوطني ، هي ذات القوى القائدة للعملية الثورية اليمنية بنجملها : قوى العمال ، والفلاحين ، والمثقفين الثوريين ، والكادحين الآخرين - والمشكلة جزءاً من العملية الثورية العالمية .

ولا حاجة الى القول بأن الحزب الاشتراكي اليمني يلعب في هذا الصدد الدور الطليعي . ان ذلك هو مغزى ما أكدت عليه وثائق الحزب التي نهبت جميعها الى أنه تقح على كامل الحزب والحركة الوطنية اليمنية عموماً مهمة انجاز كامل أهداف الثورة الديمقراطية والتقدمية ، بما فيها مهمة تشديد النضال ، وتعبئة كل الطاقات ، لتحقيق وحدة الأرض والشعب اليمني على أسس تستجيب لمصالح وتطلعات أوسع جماهير الشغيلة والكادحين على امتداد الأرض اليمنية ، حتى ترتبط قضية الوحدة ارتباطاً لا ينقسم بقضية التحرر الوطني من التبعية وبقضية التحرر الاجتماعي من الظلم ، وحتى يصبح اليمن الديمقراطي الموحد ، حلم الملايين من جماهير الشعب غاية قابلة للتحقيق ، وخطة هامة على طريق تعزيز النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية التقدمية وعلى طريق تعميق التلاحم الثوري بقوى العملية الثورية العالمية ، وفي مقدمتها دول المنظومة الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي .

ومن ذلك كله يتضح أنه على من يؤمنون بقضية الوحدة اليمنية ، أن يؤمنوا أولاً بالقضية الكلية التي لا تعدو أن تكون الوحدة احدي مهامها ، وهي قضية الثورة اليمنية المعاصرة بطابعها الوطني الديمقراطي ، وأفاقها الاشتراكية ، وان يعملوا جنباً الى جنب مع قواها الحيوية والفعالة ، لكي تتحقق جميع أهدافها ، بما فيها هدف الوحدة اليمنية .

**الوحدة اليمنية**  
**من المؤتمر الأول للجبهة القومية**  
**حتى الكونغرس الحزبي العام(\*)**

منذ البداية كان البعد الاجتماعي لثورة ١٤ أكتوبر واضحة  
للعيان • ولم تخل وثيقة من وثائقها المعلنة من الإشارة اليه • ومع كل  
وثيقة جديدة توضع ، كان هذا البعد يتوضح ويتبلور أكثر فأكثر •

وبذلك كانت ثورة ١٤ أكتوبر ثورة وطنية وثورة اجتماعية في وقت  
واحد ، ثورة وطنية ضد المستعمر ، ومن أجل تحقيق الاستقلال  
الوطني والسيادة السياسية ، وثورة اجتماعية ضد القوى الطبقية  
والسياسية المرتبطة به أو الدائرة في فلكه ، والتي عانى الشعب طويلا  
من جورها واستبدادها •

وضمن هذا الاطار وضعت قضية الوحدة اليمنية ، حيث لم  
ينظر اليها باعتبارها قضية وطنية فقط ، وانما باعتبارها أيضا قضية  
اجتماعية ، من حيث أن تحقيقها لن يتم بعملية جمع حسابية ، وانما  
بعملية طرح حسابية ، تستبعد القسوى الاجتماعية والسياسية التي

---

(\*) نشرت في " صوت العمال " على حلقين في ٢٣/٧/١٩٨٧

تتناقض مصالحها مع اقامة دولة يمنية وطنية ديمقراطية موحدة  
متحصرة .

كان الحس الوطنى والحس الطبقي المتلازمان هما ما ميزا انجبهة  
القومية منذ لحظة الميلاد ، وهما وراء ما حدث من صراع بينها وبين  
جبهة التحرير ووراء ما حدث من نزاع مع الجناح اليميني فيها حتى  
قبل تحقيق الاستقلال . بل ان هذا الحس الوطنى - الاجتماعى حكم  
نظرة الجبهة القومية ازاء قضايا الوطن العربى والعالم النامى وازاء  
البلدان الاشتراكية والدول الامبريالية .

وبالرجوع الى « الميثاق الوطنى » الذى اقره المؤتمر الأول للجبهة  
القومية الذى عقد فى تمز ما بين ٢٢ - ٢٥ يونيو ١٩٦٥ ، والذى مثل  
أول وثيقة برنامجية معلنة ، يتضح جليا هذا الحس انضالى المعادى  
ليس للاستعمار فحسب ، وانما أيضا للاقطاع والبرجوازية ، والمنابض  
يقيم الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية الى حد الحديث عما أسماه  
« الاشتراكية الثورية » .

هذا الحس الشعبى هو الذى مكن تنظيم الجبهة القومية من  
حشد جماهير واسعة حوله من مختلف الطبقات والقوى الاجتماعية  
ذات المصلحة فى التحرر الوطنى والتحرر الاجتماعى ، بدءا من عمال  
المصافى فى عدن ، مروراً بالفئات البرجوازية الوسطى ، وانتهاء  
بالفلاحين وهو الذى مكنه من ان يكون الحلقة الوسطى بين مجمل  
التنظيمات الوطنية فى الساحة اليمنية ، وهو الذى أتاح لسه قيادة  
الثورة بنجاح حتى تحقيق الاستقلال ، وهو الذى ساعده على التغلب  
على الجناح اليميني فيه الذى أراد تعطيل المحتوى الوطنى الديمقراطى  
للثورة ، هذا المحتوى الذى أبرزته بقوة وجلاء حركة ٢٢ يونيو  
التصحيحية ١٩٦٩ .

بل ان هذا الحس الشعبي هو الذى ساعد تنظيم الجبهة القومية على تحقيق ذلك النمو الفكرى والتطور النظرى اللذين دفعا به خطوة حاسمة الى الأمام فى اتجاه اعتناق مثل الاشتراكية العلمية ، وخطا أرضية مشتركة مع الفصائل الديمقراطية الأخرى قدام عليها التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية كخطوة انتقاله نحو قيام الحزب الطليعى : الحزب الاشتراكى اليمنى ، الذى بعيامه وجدت الضمانة السياسية الحاسمة لانجاز كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، التى تمثل الوحدة اليمنية واحدة منها ، ولتحويلها الى ثورة اشتراكية •

وهذا الحس الشعبى هو الذى مكن الثورة وحزبها القائد من تجاوز جميع المنعطفات الحادة التى اعترضتها — والتى كانت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الأساسوية ذروتها العليا — وهو الذى سيمكنها بالاستمرار من المضى قدما الى الأمام — أيا كنت المصاعب التى ستواجهها •

وبهذا الحس الشعبى تعاملت الجبهة القومية مع قضية الوحدة اليمنية • ذلك ما يتضح من أول وثيقة برنامجية الى آخر وثيقة حزبية •

« والميثاق الوطنى » يؤكد على أن اعادة وحدة شعبنا العربى فى اقليم اليمن شماله وجنوبه ، سيرا نحو وحدة عربية متحررة ، مطلب شعبى وضرورة تفرضها متطلبات الثورة ، ويجب أن تتم على أسس شعبية وسليمة • ( ص ٧٩ ) والبيان انسياسى الصادر عن القيادة العسامة المنتخبة فى مؤتمر الجبهة القومية الرابع فى زنجبار بتاريخ ٩ مارس ١٩٦٨ م نص على أنه « بالرغم من أننا حققنا طرد المستعمر ، والقضاء على النظام السلاطينى شعبه الاقطاعى فى جمهورتنا •

الا أنه يجب ألا يغرب عن بالنسب أن تحررنا الوطنى لن يتحقق  
بشكله السليم الا بانتصار ثورتنا فى الشمال وتحقيق وحدة الاقليم  
اليمنى ليتحمل مسئوليته التاريخية تجاه الخليج العربى وعموم الجزيرة  
العربية فى القضاء على الامبريالية العالمية والرجعية « أزمة الثورة  
فى الجنوب اليمنى • نايف حواتمة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٢٤٥ — ٢٤٦ » •

أما « برنامج التنظيم السياسى للجبهة القومية لمرحلة الثورة  
الوطنية الديمقراطية » الذى أقره المؤتمر الخامس الذى عقد ما بين  
٢ — ٦ مارس ١٩٧٢ فقد بلور المحتوى الوطنى والاجتماعى للوحدة  
اليمنية ، واعتبر النضال من أجل تحقيقها احدى القضايا الأساسية  
للتورة اليمنية ، وأكد أن الوحدة اليمنية بصفتها بعدا من أبعاد  
الثورة الوطنى الديمقراطية هى قضية قوى هذه الثورة وان أعداء  
هذه الثورة الطبقيين والسياسيين على نطاق الساحة اليمنية هم أعداء  
الوحدة اليمنية •

ولا نمك ايراد كل الفقرات الخاصة بذلك ، مكتفين ببعض منها :

« ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرتبطة  
جدليا على امتداد طول وعرض الساحة اليمنية ، وان هذا الترابط  
الجدلى مرتبط بترابط جدلى آخر ، يتمثل بطبيعة المصالح المتناقضة  
والمتضادة للقوى الطبقيية والسياسية فى الاقليم •

ان أعداء الشعب اليمنى لا يمكن فصلهم فى الجنوب عن الشمال ،  
وكذلك فان القوى صاحبة المصلحة فى التطور والتقدم لا يمكن  
الأخرى فصلها فى الجنوب عن الشمال والعكس •

ان أية ردة رجعية أو تحولات تقسدية تقوم فى أى شطر من  
الاقليم لن تكون معطياتها التاريخية سلبا أو ايجابا على هذا الشطر  
أو ذاك من الاقليم ، وانما يتعدى ذلك ليشمل الاقليم كله •

أننا ندرك بأن أعداء ثورة ١٤ أكتوبر في الجنوب لن يقفوا لوحدهم ، بل سيقف معهم كذلك الأعداء في الشمال اليمني ، والذين هم في ذات الوقت أعداء ثورة ٢٦ سبتمبر .

ولكن جماهير الشعب اليمني ناضلت في الشمال والجنوب من أجل حماية ٢٦ سبتمبر ، كما شاركت في النضال ضد الاستعمارية البريطانية ، وسوف تستمر تناضل في الاقليم كله من أجل الدفاع عن ثورة ١٤ أكتوبر وتلاحم الثورتين اليمنيتين .

وهكذا ستستمر جماهير الشعب اليمني في الاقليم شمالا وجنوبا في نضالها ، ولن تتوقف ولن تهدأ حتى يحقق شعبنا اليمني هدفه الكبير المتمثل بقيام اليمن الديمقراطي الموحد .

وإذا كانت المهام المباشرة في الجنوب تحدد بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية فإن هذا لا يعني على الإطلاق أنها غير مرتبطة بصلب النضال الوطني الديمقراطي في الاقليم ، بل أننا نقصد من ذلك بأن هناك مرحلة زمنية من النضال قد تطول وقد تقصر في سبيل الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر ومن أجل الدخول في تنفيذ مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وتحقيق الوحدة اليمنية ، ص ١٣ — ١٦ .

إن مما يلفت الانتباه أن المؤتمر التوحيدي لفصائل العمل الوطني الديمقراطي الثلاث الذي عقد ما بين ١١ — ١٣ أكتوبر ١٩٧٥ والذي انبثق عنه قيام التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية كما أقر برنامج الجبهة القومية الآنف الذكر باعتباره برنامجاً له ، أقر « التقرير السياسي المقدم من قبل الرفيق عبد الفتاح اسماعيل الأمين العام للتنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية الى المؤتمر التوحيدي » .

وقد أضاف التقرير السياسى لمسات جديدة حول قضية الوحدة اليمنية لا محيص من الإشارة الى بعض منها :

« وإذا كانت الثورة فى الشطر الجنوبى من الوطن قد أنتصرت . والنورة فى الشطر الشمالى من الوطن قد واجهت اعديد من المصعوبات ، الا اننا نؤمن بوعى ادق أن الترابط اجدلى بين الثورتين لا يمكن أن ينقسم ، لأن المسار التاريخى لثورتى شعب تصب فى المنصب الأخير فى مجرى واحد .

وإذا كانت الظروف قد أدت الى التباين والاختلاف فى المهام المحلية المباشرة فى كلا الشطرين ، فان ذلك يعنى أنه اذا ما تكافت جهود الفصائل الوطنية الديمقراطية ، كذلك جهود كل الوطنيين الشرفاء ، تستطيع أن تواكب السير على نفس الطريق .

ومن هنا فان الاختلاف فى تنفيذ المهام المباشرة لكلا الشطرين تظل مرتبطة بالمرحلة التاريخية للثورة الوطنية الديمقراطية ، على اعتاب، أن هذه المرحلة التاريخية تلتقى فى مجراها مع ثورتى الشعب اليمنى فى الاقليم كله ، سيرا نحو تحقيق استراتيجية الثورى اليمنية .

ان تنظيمنا السياسى الموحد - الجبهة القومية باعتباره فصيلا رئيسيا فى الحركة الوطنية اليمنية ، وباعتباره المنظم القائد للثورة فى اليمن الديمقراطية يؤكد بأن مواصلة السير على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية يحتم العمل الدؤوب من أجل تحقيق الهدف الكبير الذى نصبنا اليه المتمثل بقيام اليمن الديمقراطى الموحد .

ان الوحدة اليمنية هى التعبير الأمين والصادق للمصالح المادية والروحية لاسع جماهير شعبنا اليمنى . انها التعبير الصادق والأمين لمبادئ وأهداف مواصلة العمل الدؤوب لتغيير الأجواء الصحبة



لتحقيقها بواسطة الطرق السلمية ، وبمضامين وطنية ديمقراطية .  
( المؤتمر التوحيدى ، أكتوبر ١٩٧٥ ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٦ ،  
ص ١٢٨ - ١٣٠ ) .

هذا الربط الواعى بين الوحدة اليمنية كشكل للدولة اليمنية  
الوحدة وبين المحتوى الوطنى الديمقراطى الذى ينبغى أن يكون لها .  
هذا التشديد على أن هذه الوحدة السياسية لا بد أن تكون معبرة  
عن المصالح المادية والزوجية للجماهير الشعبية ، هذه المزاوجة بينها  
وبين الثورة الوطنية الديمقراطية ، هذا التنبيه بأن انتصار الثورة فى  
اليمن الديمقراطية باقامتها نظاما وطنيا ديمقراطيا فيها يمتن أن يتواكب  
معه نضال كل الفصائل الوطنية وكل الوطنيين الشرفاء ، من أجل اقامة  
اليمن انديمقراطى الموحد ، سيرا نحو تحقيق استراتيجية الثورة  
اليمنية — كل ذلك يجد تعبيره الأقوى ، وصياغته الأعمق فى برنامج  
الحزب الاشتراكى اليمنى الذى أقر فى المؤتمر الأول للحزب ما بين  
١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ م .

غير أننا لا نملك الا تقديم بعض الفقرات المتعلقة بذلك :

« وينطلق الحزب الاشتراكى اليمنى فى سياسته الوطنية من حقيقة  
مؤداها أن الحل الصحيح للقضية الوطنية والمثل فى وحدة الأرض  
والمصالح والاداة يكتسب أهمية بالغة للحركة الثورية للجماهير الشعبية .  
من أجل تحريرها الوطنى والاجتماعى » .

« ان تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر من أعظم وأنبى الأهداف  
التي ترتبط بمصالح وقصر لشعب اليمنى بأسره فى الحاضر والمستقبل .  
وليس من قبيل الصدفة أن هذه القضية كانت ولا تزال مثار الصراع  
البنظرى والسياسى الحاد بين قوى الثورة اليمنية والقوى المعادية لها ،

فان الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة المعادية للثورة والجماهير الكادحة كانت ولا تزال تطرح شعار الوحدة في سبيل مصالحها التخريبية ، بغية الدفع بحركة شعبنا الوطنية التحررية الى طريق محاربة التحولات الثورية » ان الحزب الاشتراكي اليمني ، ومع جميع القوى التقدمية الأكثر اخلاصا وصدقا والأكثر استعدادا للتضحية من أجل اليمن الديمقراطية الموحد في الوطن اليمني كله ، يرفض مثل هذا المفهوم للوحدة ، كما يرفض تلك الطرق لتحقيقها التي تحاول أن تعتمد على الرجعية . لذلك فان حزبنا لا يمكن أن يقبل بأن تخضع الوحدة اليمنية لمسيئة القوى الرجعية وأهدافها ، وسيناضل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية بطابعها الديمقراطي لمصلحة أوسع جماهير الشعب . لذا فان الوحدة اليمنية يجب أن تكتسب محتوى ديمقراطيا وان تخدم قضية الثورة اليمنية . . . . .

» ان الحزب الاشتراكي اليمني يرفض الأساليب الحربية والعدوانية لحل القضية الوطنية اليمنية وجميع محاولات الامبريالية والرجعية لفرض ارادتها على شعبنا ، كما يرفض تلك الطرق التي تؤدي الى تعزيز مواقع القوى الرجعية على حساب تضحيات الشعب اليمني ومنجزاته . ويرى الحزب أن الطريق الى الوحدة اليمنية يتمثل في الجهود المخلصة لجماهير الشعب اليمني والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية وجميع المنظمات الجماهيرية . ويتطلب كل ذلك عملا واعيا ودؤويا لكي تكون الوحدة اليمنية وحدة شعبية متينة وصلبة وقادرة على الاستمرار في التطور نحو تحقيق مهام الثورة اليمنية » . وعلى ضوء ذلك فان نجاحات ومنجزات اليمن الديمقراطية في مجال بناء الحياة الجديدة تشكل نموذجا ايجابيا وعاملا مساعدا على تحقيق هذه المهام لما فيه خدمة المصالح المادية والروحية لاوسع جماهير الشعب .

ان السلطة المركزية الموحدة بالقسور الذي تنتهج سياسة داخلية

تخدم أوسع جماهير شعبنا يفترض بالضرورة أن منهج سياسة خارجية معادية للاستعمار الجديد وتقف الى جانب، نضال الشعوب العربية وحركتها الوطنية التحررية لتسهم بدورها في النضال ضد الامبريالية والهيمنة والرجعية ، وفي مساندة نضال حركة الثورة العالمية ونسج العلاقات المتينة معها ، وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية .

هنا يكمن فهم حزبنا للمضمون الوطني الديمقراطي للوحدة اليمنية ، وسلطانها المركزية الموحدة » ( ص ١٨ - ٢٢ ) .

لقد شددت الوثائق التي أقرها الكونغرس الحزبي العام ( الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ) ( ١٩٧٨ - ١٩٨٦ م ) وتقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الذي قدمه الرفيق على سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب ، ( والبيان الختامي الصادر عن الكونغرس الحزبي العام الذي القاه الرفيق على سالم البيض ) شددت على صواب وسلامة المعالجة المبدئية والعلمية لقضية الوحدة اليمنية ، والقت مزيدا من الأضواء على سبل العمل الصحيحة الواجب السير فيها من أجل القضية الوطنية ، مما جعل من هذه المعالجات الصائبة والأضواء الكاشفة إضافة هامة الى وثائق الحزب المقررة .

مرة أخرى لا نستطيع أن نتقيس هنا سوى بعض ما جاء في وثائق الكونغرس الحزبي العام الذي عقد ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٨٧ م حول هذه القضية ، جاء في التقرير السياسي : « لقد كانت ولا تزال قضية وحدة شعبنا اليمني والقضاء على أوضاع التجزئة المؤلمة التي يعاني منها شعبنا بشطريه واحدة من أهم وأبرز القضايا الحسيرة التي أولاها ويوليها حزبنا جل اهتمامه ووضعها على الدوام ضمن أولويات القضايا التي تتصدر نضاله من أجل تحقيق كامل أهداف استراتيجيته

الثورة اليمنية في التحرر الشامل ، والمتقدم الاجتماعي ، والوحدة المتينة القائمة على أسس سليمة وديمقراطية ، تلبي تطلعات واشواق الكادحين اليمنيين في بناء حياتهم الجديدة الخالية من الظلم والقهر واستغلال الانسان لاخته الانسان . من هذا المنطلق حرص حزبنا دوماً على توحيد جهودنا مع كل القوى الخيرة والشريفة على الساحة الوطنية اليمنية التي جمعنا وجمعنا معها النضال من أجل انجاز الهدف العظيم لشعبنا ، والمتمثل في إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً على أسس سلمية وديمقراطية » .

« اننا ندرك أن طريق النضال من أجل انتصار قضية الثورة اليمنية ليس مفروضاً بالورود ، ولكنه نضال شاق وطويل محفوف بالمصاعب والعراقيل التي يزرعها وسيزرعها أعداء الثورة اليمنية ، ولكننا على ثقة من أن ارادة الشعب اليمني بقيادة قواه الثورية والخيرة سوف تنتصر في نهاية المطاف ، وتنتهي الى الابد الحدود المصطنعة والتجزئة التي فرضت على شعبنا من قبل أعداء حريته وتقدمه الاجتماعي ووحدة » . ( ص ٥٢ - ٥٤ ) .

أما ( الوثيقة النقدية التحليلية ٠٠٠ ) فهي ذا تبرز المكانة الهامة التي تحتلها قضية الوحدة اليمنية في نضال الحزب وقوى الثوري والتقدم والشعب مجتمعة ، فأنها تؤكد بأوضح وأقوى عبارة التناصح والترابط الكاملين بين الوحدة والثورة ، بين الوحدة اليمنية والتقدم الاجتماعي ، بين القضية الوطنية والديمقراطية ، وتقول : « ويعتبر أي الحزب - وحدة الثورة اليمنية وأهدافها ومصائرنا التاريخية أمانة ومسئولية في أعناق الثوريين اليمنيين ، وهي لذلك أمانة ومسئولية الحزب الاشتراكي اليمني » .

وكما تؤكد أهمية الحوار الديمقراطي والمسئول حول قضية

الوحدة وحول الخطوات الممكن والواجب انجازها على طريقها بالاتفاق بين قيادة الشطرين ، فأنها تضح الوحدة في يد الجماهير العريضة صاحبة المصلحة الأساسية فيها : « ومن الضروري مواصلة العمل بشكل دائم لتعميق العلاقات الاخوية بين جماهير الشعب في الشطرين » .

ويمكن للمنظمات الجماهيرية والاجتماعية والمهنية والابداعية في اليمن الديمقراطية اننى يتوفر لها في شمال الوطن مثل ذو قاعدة جماهيرية وبناء ديمقراطى وشامل أن تقوم بدورها في تعميق العلاقات الجماهيرية والنضال الديمقراطي في الشطرين ، لخدمة مصالح انكادحين والمنتجين والمبدعين وتوحيد طاقاتهم في مجرى النضال من أجل انصار أهداف الثورة اليمنية » .

« ان من الضروري أقصى ضرورة مواصلة انهج الصحيح لحزبنا وفق رؤية الحزب الاستراتيجية المبدئية القضية الوطنية اليمنية التي أكدت صحتها خبرة نضال شعبنا ، وان تنعكس هذه الرؤية في مجمل الممارسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبناء المجتمع اليمنى الجديد الوطنى الديمقراطى في الشطر الجنوبي من الوطن ، وفي العمل المشترك مع جماهير شعبنا وبين النظمين في شطرى الوطن ، وبما يعزز طاقات شعبنا اليمنى على صد المؤامرات الامبريالية والرجعية المادية لشعبنا اليمنى ، وللثورة اليمنية ، والرامية الى افعال أسباب عدم الثقة والتوتر والحرب بين الشطرين ، واضعاف نضال شعبنا لتحقيق أهداف ثورتى سبتمبر وأكتوبر ، وتعزيز الاستقلال الوطنى والديمقراطى والوحدة والتقدم الاجتماعى » .

هذا الربط العضوى بين قضية الوحدة اليمنية وبين الجماهير الشعبية صانعة التاريخ ، وبينها وبين الديمقراطية والتقدم الاجتماعى .

وبينها وبين التحرر السياسى والاقتصادى من كل تبعية للاستعمار وشركاته ، هذا الربط الوثيق بين الوحدة والثورة ، بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية ، يتعمق أكثر بفلك المقاربة الاستراتيجية التى عبرت عنها الصياغة المكثفة التالية :

« ان من الضرورى سد الفجرات التى تضعف الكيان الوطنى والسيادة الوطنية لشعبنا على التطور المستقل المنسجم ، والعمل على تعميق وتقوية الأسس والمقومات المادية والاقتصادية لوحدة الكادحين والشعب والوطن والقضاء على التجزئة الاقتصادية والاجتماعية فى كل من شطرى البلاد ، وتحقيق الانفكاك من علاقات التبعية للامبريالية وللشوق الرأسمالية العالمية ، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى ، والسير باتجاه التكامل الاقتصادى بين الشطرين بافاق تحررية وطنية توحيدية » ( ص ٨٧ - ٩١ ) •

هذه الفقرات البالغة الأهمية والدلالة التى اقتبسناها من ( الوثيقة النقدية التحليلية •• ) حول قضية الوحدة اليمنية هى ذاتها التى تضمنها ( البيان الختامى الصادر عن الكونغرس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى ) • وذلك وحده دليل ما بعده دليل على مدى وعى الحزب الوطنى والاجتماعى ، والتزامه الثورى بقضية الوحدة اليمنية •

مشروعية قضية الوحدة اليمنية ، وارتباطها الجذرى بقضية الثورة وبنضال الجماهير الشعبية والحركة الوطنية للديمقراطية اليمنية - كل ذلك لم يعد يحتاج الى برهنة نظرية من أحد •

ما تحتاج اليه هذه القضية الوطنية النبيلة والسامية هو صيانتها من العبث بها ، ومن تحويلها الى سلعة معروضة فى السوق للمزايدة أو

الناقصة • وما تحتاج اليه هو تكاتف كل المؤمنين بها ، المناضلين من أجلها ، والسير يدا بيد حتى يتم تحقيقها •

ولان قضية الوحدة اليمنية جزء لا يتجزأ من قضية الثورة اليمنية المعاصرة فان صدق المؤمنين بها يتجلى في مدى التزامهم بهذه القضية الأعم ، وفي مدى وقوفهم الى جانب المناضلين الثوريين قولاً وعملاً •

ليس هناك ثوري حقيقى فى اليمن يختلف مع الأطروحات الأنفة الذكر حول قضية الوحدة اليمنية ، أو لا يقف بالاحترام كله ازاء هذا التراث الوطنى • والسؤال المطروح هو : هل بادر كل مؤمن حقيقى بوحدة وتقدم اليمن الى اتخاذ موقعه الصحيح فى جبهة الثورة والثوار ، ونذر نفسه للنضال المتفانى والمستميت من أجل أن يقوم اليمن الديمقراطى الموحد المتحرر المتقدم ؟





## الوحدة اليمنية

### قومية وطنية واجتماعية(\*)

الصراع الطبقي في المجتمع — أى مجتمع طبقي — أيا كانت درجة التقاطب الطبقي فيه يحتم وجود دولة تضبط علاقات الطبقات المتناقضة المصالح الاقتصادية ، بما يكفل تخفيف حدة الصراع بينها ، وبما يضمن في نفس الوقت السيادة السياسية للطبقة السائدة اقتصاديا واجتماعيا .

ذلك يعنى أن الدولة هى نتاج الصراع الطبقي ذاته ، قبل أن تكون أداة تنظيم له ، بما يتفق ومصالح الطبقة الأقوى اقتصاديا واجتماعيا .

ذلك شأن الدولة في كل زمان ومكان ، سواء كانت دولة عبودية أو اقطاعية أو رأسمالية أو اشتراكية ، وهو أيضا شأن الدولة الوطنية أو القومية التي تقوم على انقراض الاستعمار وانقراض ركائزه المحلية ، والتي قد تسير في طريق التطور الرأسمالي ، أو طريق التوجه الاشتراكي ، حسب علاقات القوى الطبقيّة ، ودرجة الوعي الاجتماعي والسياسي ، ودرجة الارتباط بالسوق الرأسمالي الامبريالي ، ومستوى العلاقة مع منظومة البلدان الاشتراكية .

والدولة الوطنية أو القومية قد تقوم على أرض الوطن كله ،  
أو الأمة جميعها ، أو على شطر منهما ، كما هو الحال بالنسبة  
للكوريتين ، أو الدولتين الألمانييتين أو الدولتين الفيتناميتين قبل  
التوحيد ، وكما هو الحال بالنسبة لدولتي اليمن •

وفي جميع الأحوال هناك بناء اقتصادى واجتماعى وأيديولوجى  
للدولة الوطنية أو القومية يكون مجسدا لمصالح هذه القوى الاجتماعية  
والسياسية أو تلك • وبقدر ما يجسد مصالح أوسع الجماهير الشعبية ،  
بقدر ما يكون أكثر ديمقراطية وتقدمية •

وكما تسعى القوى الطبقيّة المستغلة التابعة الى أن تكون وهذه  
الوطن محققة لمصالحها ومطالبها في تعميم حكمها واستغلالها  
وأيديولوجيتها على الوطن كله ، فإن الجماهير الواسعة والكادحة ، ومعها  
طلائعها الديمقراطية والتقدمية ، تسعى من أجل أن تكون هذه الوحدة  
مستجيبة لرؤيتها وحاجياتها المشروعة والنبيلة في إقامة وطن متحرر  
سياسيا ، متقدم اجتماعيا ، ناهض اقتصاديا ، مزدهر ثقافيا ، وأولا  
وقبل كل شيء متبسم بالديمقراطية •

ذلك يعنى أن السعى لتحقيق وحدة الوطن يحكمه قانون الصراع  
الطبقي الذي يحكم كل شيء في المجتمع والوطن ، وأن الطبيعة التي  
تتخذها دولة الوحدة هي محصلة لعلاقات القوى الطبقيّة ، ونتاج  
لميل ميزان القوى لصالح هذه أو تلك •

والصراع الطبقي له أشكال وألوان متعددة ، هادئة وحادة ،  
تبعاً للظروف المموسة داخليا وخارجيا • وهو يبدأ من الصراع  
الاقتصادي العفوى ، ويتخذ بعدا سياسيا واضحا ، وصيغة  
أيديولوجية ظاهرة أو متسترة ، كما قد يصل الى حد الحرب  
الأهلية •

ووحدة فيتنام مرت بجميع هذه الأشكال ، إضافة الى حرب التحرير الوطنى المسلحة ضد المستعمر ، والنظام العميل الذى اقامه فى جنوب فيتنام . وجاءت الوحدة الفيتنامية ملبية لمصالح ومطامع قوى التحرر والتقدم والاشتراكية ، وبها تم اسقاط خط التطور الرأسمالى التابع والمسوه الذى كان قائما فى جنوب فيتنام لصالح اقامة فيتنام الاشتراكية الموحدة .

وفى عصر ميل ميزان القوى العالمى لصالح قوى التحرر والتقدم والاشتراكية ليس شرطا أن يتخذ الصراع الطبقي من أجل وحدة الوطن شكل الحرب الأهلية ، غير أنه من الصعب تجنب الأشكال الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأبديولوجية .

والمثل النموذجى الذى يقدمه النظام الأكثر ديمقراطية وتقدمية يلعب دورا بالغ الأهمية فى رسم طريق الوحدة ، وجذب الجماهير الواسعة اليه ، وصب نضالها فى اتجاه توسيعه ، وفى خلق وإطلاق حركة شعبية مهيمنة موحدة تضغط وتعمل من أجل اقامة دولة للوحدة تكون محققة لأحلامها وآمالها .

والنهوض الجماهيرى الهائل الذى يشهده اليوم جنوب كوريا يقدم واحدا من الأدلة الحاسمة على بدء ظهور مثل هذه الحركة الشعبية الواسعة الموحدة الضاغطة من أجل نظام أكثر ديمقراطية وبعيدا عن النفوذ الأجنبى ، وأكثر قابلية واستعدادا لتحمل مسؤوليته فى تحقيق وحدة كوريا على أسس ديمقراطية شعبية .

والنجاح الياهر والمدمش الذى تحققه ألمانيا الديمقراطية ، إضافة الى النضال الطبقي والجماهيرى المتصاعد والمتنامى فى ألمانيا الغربية ضد سلطة القهر الطبقي الرأسمالى وضد القبعية السياسية

والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، ذلكم هو المؤثر التاريخي على أن وحدة ألمانيا المستقبلية لن تكون الا على أسس ديمقراطية واشتراكية .

ولم تعد الوحدة اليمنية قضية الاقطاع اليمنى الذى كانت تشغله صراعاته الداخلية عن بلوغها ، فيما عدا بعض الفترات التاريخية القصيرة والمتقطعة ، والتي أعلن عجزه النهائى عن تحقيقها خلال حكم الامام يحيى حميد الدين .

كما لم تكن الوحدة اليمنية قضية البرجوازية اليمنية الضعيفة والتي أتعدها ضعفا — ناهيك عن تبعية الأقسام العليا الكمبرادورية منها للمستعمر البريطانى — عن التطلع الى تحقيق سوق وطنى واحد ، كما ابتعد بها غيائها السياسى حتى عن الحلم بإمكانية قيام دولة وطنية يمنية واحدة .

فقط فئات من البرجوازية الصغيرة الواقعة ما بين مطرقة الاقطاع وسندان البرجوازية والمستعمر طمح بها خيالها الى طرح شعار الوحدة اليمنية ، مقرونا بشعار التحرر من الاستعمار والاستبداد معا ، ومن هنا تشكيلها أحزابا وطنية على امتداد الوطن .

وفى هذا الصدد كان لنواة الطبقة العاملة الوليدة فى عدن ، والمنحدرة من كل ركن من أركان اليمن ، الفضل فى تبني وممارسة شعار الوحدة اليمنية الى جانب تبنيها وممارستها لشعارى التحرر من الاستعمار والاستبداد .

وكان لعبد الله باذيب دور طليعى فى هذا الصدد تجلّى منذ الخمسينيات ، وهو ما تشهد عليه كتاباته التى اتخذت أحيانا طابع

المساجلات ، كما كان للطلبة اليمينيين في القاهرة - وخاصة الماركسيين منهم - دور واکب في هذا المجال .

وفتحت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م التي قادتها غثاء البرجوازية الصغيرة العسكرية ، مدعومة بفئة انتجار ، وباحتضان مصر الناصرية بإغبقها القومي الوجودى التحررى - فتحت الآفاق الواسعة أمام تحرير الوطن - كل الوطن - وأمام امكانية توحيدہ .

وكان قيام ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م بقيادة الجبهة القومية تعبيرا عن المدى الذى بلغته الحركة الوطنية في جنوب الوطن في تطورها ، وامتدادا حيا ومتفجرا لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر الأم في شمال الوطن ، وترجمة عملية لقدرة حركة التحرر القومي العربية بقيادة مصر الناصرية على التحرك والفعل في واحدة من أهم مناطق العالم العربى الاستراتيجية ، ومظهرا من مظاهر المد المتصاعد لحركة التحرير الثورية العالمية .

ولولا انتكاسة ثورة ٢٦ سبتمبر بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م الذى أعاد الاقطاع الى السلطة ، مدعوما بالكمبرادور غواستحواذ يمين الجبهة القومية على مقاليد السلطة في الجنوب اثر الحصول على الاستقلال الوطنى في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ - لولا ذلك لكان ممكنا أن توجد شروط ومناخات أكثر مواتاة للدخول في حوار ديمقراطى مسئول يكلل بقيام دولة الوحدة المنشودة على ذات الأسس الوطنية والديمقراطية التي نادى بها ثورتا سبتمبر وأكتوبر المجيدتان .

على أن حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ م التي اسقطت يمين الجبهة القومية ، ومعه احتياطى الاستعمار داخل الجيش ، لم تثبت الاستقلال السياسى ، وتعززه بإجراءات هدفت الى التفرز الاقتصادي ،

والتحول الاجتماعي ، والتنمية الاقتصادية فحسب ، وانما أثبتت أيضا على طريق الوحدة اليمنية الذي لا يتسع لقوى الإقطاع والكبرادور والتبعية •

وكان على هذه القوى الظلامية — مسنودة بقوى التدخل الخارجية — أن تجرب توجيه خريتها لهذا النظام الديمقراطي الثوري ، لتضمن إعادة هيمنتها على هذا الشطر الثائر المنحصر من اليمن • ولقد فعلت ذلك باسم الوحدة اليمنية التي كانت تعنى محاولة تعميم حكم الإقطاع والكبرادور والتبعية على اليمن كلها ، حتى ولو تمزقت بعد ذلك إلى أقاليم ومخالفات ومناطق ، حسبما تقضى سياسة « فرق تسد » الاستعمارية •

غير أن هذا المخطط الحزبي الذي شرع في تنفيذه في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٢ م ، أى في ذكرى قيام الثورة ، قد احبط ، وصمد النظام الديمقراطي في جنوب الوطن ، وواصل نموه ، كما واصل الدعوة إلى تحقيق الوحدة على أسس سليمة وديمقراطية •

وحتى الجناح الانعزالي في التنظيم الحاكم في اليمن الديمقراطي الذي كان يقوده رئيس الدولة سالم ربيع علي ، لم يستطع حرف خط الثورة الوطني — الديمقراطي الوحيد ، وأمكن في ٢٦ يونيو ١٩٧٨ م ازاحته ، وفتح الطريق واسعا أمام حركة النضال الوطني والاجتماعي في عموم الساحة اليمنية : الحزب الاشتراكي اليمني الذي ناضلت من أجل انيادته خبرة قوى الثورة اليمنية ، وأصدق المكافحين من أجل تحرره الوطن وتقدمه ووحدته وعزته •

ورغم الآثار الضارة التي لحقتها كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م بمسيرة الثورة والحزب ، إلا أن خط النضال الوطني والاجتماعي والوحدوي

لم يتراجع ، وذلك ما اتضح جليا في « الكونغرس العام للحزب الاشتراكي اليمني » الذي عقد ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٨٧ م ، والذي لم يشدد فقط على صوابية أطروحات الحزب حول الوحدة اليمنية بمضمونها الوطني الديمقراطي ، وعلى اصراره على السعي الجاد والمثابر من أجل تحقيقها بالطرق السلمية ، وانما نبه أيضا الى أن هذه القضية كما حاولت قوى التخلف والتبعية أفراغها من محتواها الثوري هذا ، فانها عملت وستظل تعمل على استغلالها ، بغية القضاء على الثورة اليمنية وعلى النظام الديمقراطي الذي يرمز اليها في جنوب الوطن ، حتى ولو عادت من أجل ذلك الى اطلاق الحرب من عنانها ، وشن عدوان مبيت ضد اليمن الديمقراطي تقف وراءه كل قوى الرجعية والاستعمار .

وقد جاء في « الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ - ١٩٨٦ م » • « وواجه نضال الشعب اليمني من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والوحدة والتقدم الاجتماعي عداء شرسا من انقوى الامبريالية والرجعية منذ انطلاقة ثورتى ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر • وعملوا على دعم القوى الداخلية المضادة للثورة في مؤامراتها لعرقلة مسيرة الثورة اليمنية واعادة توحيد الشعب والوطن بطرق سلمية وديمقراطية • كما عملوا بصورة مستمرة على اغتيال أجواء عدم الثقة والتوتر بين شطرى الوطن ، ونجحوا أحيانا في جر الشعب اليمني الى الاقتتال وتعريض المكاسب الثورية للشعب اليمني للمخاطر •

وبحكم الطبيعة العدوانية للقوى الامبريالية والرجعية غانسا لا نستبعد كلية أن تعمل هذه القوى على مواصلة مؤامراتها وأعمالها العدوانية ضد شعبنا ، ولاغراق منطقتنا في جو من الحروب ،

وانعدام الاستقرار ، والتشتت والتمزيق ، وتهديد السيادة الوطنية والاستقلال الوطنى » • ( ص ٨٨ - ٨٩ ) •

ان وحدة الأوطان واحدة من أعقد القضايا التى تواجهها الشعوب والأمم ، التى يتداخل معها الصراع الوطنى ضد الرجعية الداخلية العميلة وضد التبعية لاستعمارية ، مع الصراع الاجتماعى ضد قوى القهر الطبقي والسياسى • والوحدة اليمنية واحدة من هذه القضايا المعقدة التى يتطلب تحقيقها ببعديها الوطنى التحررى والاجتماعى التقدمى نضال مجمل أطراف الحركة الثورية اليمنية • وكل الوطنيين الشرفاء •



ملف الوحدة اليمنية منذ عهد الامام يحيى الى عهد الحزب

### الاشتراكي اليمنى(\*)

كان توقيع الامام يحيى بن محمد حميد الدين في عام ١٩٣٤ م لمعاهدتي صنعاء والطائف مع كل من بريطانيا والمملكة العربية السعودية اللتين قضتا ببقاء جنوب اليمن تحت حكم بريطانيا لمدة ٤٠ عاما ، وتبعية عسير ونجران للمملكة السعودية لمدة ٢٠ عاما قابلة للتعديل أو التجديد ، كان ذلك بمثابة استسلام سياسى من قبل حاكم اليمن الاقطاعى أمام هاتين القوتين التوسعتين ، كما كان اعلانا عن فشل الطبقة الاقطاعية اليمنية. التى كان يرمز اليها الامام يحيى فى قيادة حركة التوحيد الاقليمى للوطن اليمنى .

وبينما أسدل بعدئذ ستار النسيان على قضية عسير ونجران ، فإنه لم يبق لقضية الجنوب اليمنى الا هامش صغير ، حيث كان مندوب الامام فى الجامعة العربية يعترض على محاولات سلطان لحج الانضمام الى الجامعة ، على اعتبار أن الجنوب اليمنى كله جزء لا يتجزأ من اليمن ، كما كان يعترض على محاولات رابطة أبناء الجنوب تمثيل هذا الجزء من اليمن فى المؤتمر الآسيوى - الأفريقى اذات الحجة أيضا .

حقا لم تصف العلاقات بين السلطات البريطانية فى عدن ، وبين السلطات الامامية فى شمال الوطن ، وكانت تحدث اعتداءات بريطانية خلال النصف الثانى من الخمسينيات على بعض الأطراف فى الشمال

(\*) نشرت فى « صوت العمال » فى معظمها .

اليمنى ، كما كان الامام يقدم بعض الدعم لبعض القوى القبلية المتمردة على الحكم البريطانى ، الا أن ذلك لم يكن يعنى شيئاً كثيراً بالنسبة لقضية تحرير الجنوب اليمنى من الاحتلال البريطانى ، وقضية اعادة تحقيق وحدة الوطن اليمنى .

لقد غدا واضحا أكثر فأكثر ان توحيد الوطن يستلزم أولا تحريره من قوى الاحتلال البريطانى التى اقامت مع قوى الاحتلال العثمانى فى شمال اليمن خط الصدود التركى - الانجليزى منذ مطلع القرن العشرين ، كما عملت على تفتيت الجنوب اليمنى ذاته الى عدة سلطنات وامارات ومشيخات ، عملا بسياسة ( فرق تسد ) كما عمدت الى طمس هويته اليمنية باطلاق تسمية ( الجنوب العربى ) عليه قبل أن تحاول اقامة دويلة انفصالية فيه مع نهاية الخمسينيات تكرر بها نفوذها الاستعمارى فى جنوب البحر الأحمر ، وتمتعرض بها حركة النضال الوطنى من أجل تحرير جنوب اليمن ، وتوحيده مع الوطن الأم .

كما غدا واضحا أكثر فأكثر أن تحرير جنوب اليمن من الاستعمار البريطانى ، وتوحيده مع الوطن الأم ، لن يتأتى قبل الخلاص من الحكم الامامى ذاته الذى أصبح قيذا ثقيلا على كل خطوة للإصلاح ، بل وسمعا عائقا لحركة التطور التاريخى ، ذلك أن وجوده كان يخدم موضوعا وجود الاستعمار البريطانى ، ويمثل قوة كبحية لنمو حركة التحرير والتوحيد الوطنى .

ولكن الحركات السياسية التقليدية والاصلاحية التى نشأت خلال الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات كحركة الأحرار اليمنيين ، ورابطة أبناء الجنوب العربى ، كان لهما منطلق وغهم آخر غير هذا المنطق والفهم .

فهاتان الحركتان اللتان كانتا أهم وأقوى حركتين سياسيتين في اليمن حتى منتصف الخمسينيات قد انطلقتا في عملهما السياسي من واقع التجزئة ، وكانتا من ثم استمرار وتكريس لها .

فحركة الأحرار المعبرة عن مصالح الجناح الاقطاعي المعارض لحكم بيت حميد الدين وعن طموح عناصر البرجوازية الكومبرادورية الناشئة للمشاركة في حكم صنعاء ، لم تكن تهتم بغير مناوأة الامام يحيى وولى عهده أحمد حميد الدين ، وبغير الدعوة لاصلاح وتطوير النظام القائم في شمال الوطن ، عن طريق اقامة ملكية دستورية ، في اطار الشروط والقوالب الامامية التي نص عليها المذهب الزيدى ، والتي تعطى للامام صلاحيات كبرى ، حتى ولو كان دستوريا شوريا .

ولأن الساحة اليمنية كانت قد غدت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ساحة صراع بين الاستعمار القديم الذي كانت بريطانيا الجسدة القوية له ، والذي كان يجهد الى مد نفوذه السياسي من جنوب اليمن الى شمالها ، وبين الاستعمار الجديد الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجسده الحى والقوى ، والذي كان يزحف من شمال الجزيرة الى جنوبها ، فإنه كان لابد أن تبحث هاتان الدولتان الامبريانيتان المتنافستان المتصارعتان عن قوى محلية تعتمدان عليها في مد نفوذهما أو تنفذان من خلالها الى عاصمة اليمن : صنعاء .

وحيث أن الامبريالية الأمريكية قد وجدت في أنجال الامام يحيى من سيوف الاسلام ، وخاصة في السيف عبد الله ، فرس الرهان بالنسبة لها للوصول الى عرش بلقيس ، فان الامبريالية البريطانية قد وجدت في حركة الأحرار اليمنيين المعارضة لحكم بيت حميد الدين ، وعلى رأسها عائلة بيت الوزير الاقطاعية الارستقراطية المناهضة له ، حصان طرواده الذي أرادت النفوذ من خلاله الى كرسى ذى فواس الصيرى .

وبينما ظلت حركة الأحرار ترى في بريطانيا العظمى الدولة الأوروبية المتحضرة المتقدمة التي يمكن الاستعانة بها في تطوير وعصرنة النظام الأثري القائم في الشمال ، كان سيوف الاسلام يرون في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الغربية الأكثر تحضرا ورقيا ، والتي بالاستعانة بها يمكن تحويل مملكة أبيهم القديمة الى مملكة حديثة متطورة .

وكما راهن الأحرار على بريطانيا العظمى عندما قاموا بانقلاب فبراير ١٩٤٨ الذين قضاوا به على الامام يحيى ولم يقضوا على نظامه ، فإن سيوف الاسلام قد راهنوا — ومعهم بعض الأحرار أيضا — على الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما قاموا بانقلابهم في مارس ١٩٥٥ ضد أخيهام الامام أحمد الذي تمكن من احباط الانقلاب والفتك بعناصره القيادية بمن فيهم اخوانه السيوف .

ومنذ ظهور حركة الأحرار اليمنيين والى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ كانت قضية الوحدة اليمنية غائبة عن مواثيقهم ووثائقهم السياسية ، وبعيدة عن ممارساتهم العملية ، الا اذا اقتضت بعض المناسبات العارضة الاشارة الخفيفة والعبارة اليها في معرض الحديث — مثلا — عن قيام اتحاد الدول العربية الذي انضمت اليه مملكة اليمن ، أو معرض الحديث عن أن الامامة بمذاهبها الجامدة والمغلقة تعتبر خطرا على وحدة اليمن

ولم تكن نظرة رابطة أبناء الجنوب العربي الى قضية الوحدة اليمنية أفضل من نظرة الأحرار اليمنيين اليها ، ان لم تكن أسوأ بكثير .

فهذا الحزب الذي كان يمثل مصالح الاقطاع والكومبرادور في جنوب الوطن كان صريحا وواضحا في أنه يطمح الى اقامة دولة خاصة في جنوب اليمن باسم دولة اتحاد الجنوب العربي ، لا علاقة لها بئمة باليمن شعبا ووطنا ، وكان يرى ان الخطر على قيام مثل هذه الدولة

الانفصالية آت من صنعاء التي تصر على اعتبار هذه المنطقة جزءا من اليمن وآت من كل دعاة الوحدة اليمنية .

ودولة اتحاد الجنوب العربى التى بدأ الاستعمار البريطانى فى اقامة حجر الأساس لها عام ١٩٥٩ ، كانت تعبيراً وترجمة أيضاً لطموحات هذا الحزب الرجعية الانفصالية ، حتى ولو ظلت هناك خلافات ثانوية وهامشية بين الحزب والسلطات البريطانية حول المراكز السلطوية الخاصة التى كان زعماء الحزب ، وعلى رأسهم سلطان لحج المنزول على عبد الكريم ، يصرون على ضرورة الاستئثار بها فى هذه الدولة الانفصالية التابعة للاستعمار .

ولأن مطالب ومطامح الجماهير اليمنية الواسعة ظلت بعيدة عن فهم ووعى واهتمام هذين الحزبين التقليديين الانغزاليين ، فإنه كان لابد أن تنشأ أحزاب أخرى تحاول الاقتراب من هذه المطالب والمطامح . لقد كان ظهور التيارات القسومية فى اليمن ، كتيار البعث ، والناصرية ، وحركة القوميين العرب ، محاولة من محاولات الاقتراب هذه .

فهذه التيارات قدمت نفسها كمناهضة للاستعمار البريطانى ، والاستبداد الامامى وداعية لوحدة اليمن الاقليمية ، واعتبرت نفسها تيارات أو أحزابا قطرية على مستوى اليمن وليس شطرية لهذا الجزء من اليمن أو ذاك .

ولكن لأن هذه التيارات أو الأحزاب كانت مجرد غرور وامتداد للمراكز القومية العربية خارج اليمن ، فإن نظرتها الى الوحدة اليمنية كانت خاضعة لنظرتها الى الوحدة القومية ، وتابعة لها حتى أنها ارتأت - بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ - أنه يمكن أن ينضم هذا الشطر من اليمن أو ذاك الى هذه

الجمهورية ، التي اعتبرت نواة للوحدة العربية دون حاجة الى انتظار تحقيق الوحدة اليمنية •

لقد كان مثل هذا الطرح القومى المنرف والمغرق بتجاهل الخصوصات لكل شعب عربى ، ومن ثم يطمس الشخصية الوطنية الخاصة لكل الشعوب والأقطار العربية ، التي تكونت تاريخيا ، لصالح الشخصية القومية العامة ، أو بالأصح لصالح المركز القومى ، الذى قد يكون فى المدينة ، أو دمشق ، أو القاهرة ، أو بغداد ، هذا الطرح الذى يذكر بمنطق الخلافة الاسلامية التى باسم المركزية الاسلامية الاقطاعية ، حاولت — دون جدوى — تجاهل أو طمس الكينونة الوطنية الخاصة لكل شعب من الشعوب التى أصبحت تتشكل منها دولة الخلافة الاسلامية ، مما قاد الى حركات الانفصال والانشقاق والتمرد الاقطاعية المحلية التى شهدتها أقاليم هذه الدولة ، ولا سيما أقاليم الأطراف ، كاليمن ، والتي لم تتوقف منذ صدور الاسلام ، الى سقوط الخلافة العثمانية فى القرن العشرين •

ولم يكن مثل هذا الطرح القومى الذى يتجاهل الخصائص الوطنية لكل شعب عربى يثير الجدل بين دعااته ، وبين غيرهم من الوطنيين اليمنيين من ذوى المشارب الفكرية المختلفة فقط ، وانما كان يؤثر أيضا على وحدة الكفاح ضد الاستعمار ، والاستبداد ، وعلى قضية النضال من أجل الوحدة اليمنية ذاتها •

لقد كان الطرح العقوى والسليقى لقضية الوحدة اليمنية من جانب نواة الطبقة العاملة فى عدن ، والتي كانت تشكل — فى الواقع — من كل صقع من أصقاع اليمن — كان أكثر سلامة واستقامة ومنطقية من سواه •

لقد كان العمال اليمنيون يطربون لسماع خطابات عبد الناصر حول القومية والوحدة العربية ، ويطلعون معه من أجل قيام دولة

قومية كبرى ما بين « المحيط الهادر ، الى الخليج النائر » — كما كانت  
الشعارات القومية تقول حينئذ — وكانوا يتمنون أن يكون البطول  
القومي جمال عبد الناصر ، هو باني وزعيم ورأس هذه الدولة  
العربية العملاقة ، ولكنهم في نفس الوقت كانوا متعلقين — وبشكل  
طبيعي ومفهوم — بطم وطمى خاص ، هو أن يروا الحواجز المصطنعة  
التي أقامها الاستعمار التركي والانجليزى ، وكرسها الاقطاعى اليمنى  
وأوجد بها شئطرى اليمن ، ترفع من وطنهم الصغير النيم ، وان تلتحم  
الأسرة الممزقة بين جزئى اليمن ، وأن يستمتعوا بحقوق المواطنة الطبيعية  
هنا وهناك ، بما فيها حقوق العمل ، والحقوق السياسية والمدنية ، وأن  
تنتهى حالة الغربة والاغتراب التى فرضها الحكم الاستعمارى والامامى  
عليهم داخل وطنهم المشطور وخارجة ، وان يشعروا بانتمائهم الوطنى ،  
ويمارسوا مسئوليات هذا الانتماء دون عقوبات •

من هنا كان طرح العمال اليمنيين لشعار الوحدة اليمنية طرحا  
وطنيا طبيعيا لا نقصان فيه ولا تزيد ، طرحا بسيطا لا حذلقه فيه  
ولا تعقيد ، يقوم على الايمان بحق وطنهم اليمنى الصغير فى أن يتوحد  
فى ظل دولة وطنية خاصة ، مع الايمان بحق وطنهم العربى الأكبر فى  
أن يتوحد فى ظل دولة قومية عامة ، يكون اليمن الموحد لبنة فى  
بنائها ، وركنا من أركانها •

على أن المساركسين اليمنيين الأوائل ، وعلى رأسهم عبد الله باذيب  
— وسواء من كل منهم داخل الوطن ، أو الذين كانوا طلبة فى القاهرة —  
قد لعبوا دورا وطنيا مبكرا فى مضمار طرح وبلورة شعار الوحدة  
اليمنية ، واعطائه مضامينه التحررية ، الوطنية ، والاجتماعية ، وفى مجال  
التأكيد بأن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية على أسس وطنية ديمقراطية ،  
هو التدخل الوطنى والطبيعى لليمن نحو الوحدة العربية الشاملة •

وتمسكا بمفهومهم الطليعي المبكر هذا ازاء قضية الوحدة اليمنية فإن الماركسيين اليمنيين الأوائل خاضوا جدلا حاميا وطويلا ، داخل الوطن وخارجه ، عبر الصحف ، وخلال الندوات ، وأثناء المارك الكلامية في المقاهي والشوارع ، وفي كل مكان دار فيه حديث حول قضية الوحدة اليمنية والوحدة العربية .

ولأن قضية الوحدة العربية كانت هي القضية المركزية المطروحة بقوة وحدة خلال النصف الثاني من الخمسينيات ومطلع الستينيات ، فإن مفهوم الماركسيين اليمنيين الأوائل تحولت الوحدة اليمنية ، وعلاقتها بالوحدة العربية ، كان يلقي المعارضة ، بل وحتى الشجب ، ليس من قبل الأحزاب اليمنية التقليدية التي تكفر بالوحدة اليمنية والعربية معا ، ومع ذلك لم تجد بأسا خلال هذه الفترة من المجازاة الشكلية للتيار ، ومن ثم من رفع شعار الوحدة العربية في مواجهة شعار الوحدة اليمنية ، وإنما أيضا من قبل الأحزاب والتيارات القومية التي كانت تتهم الماركسيين اليمنيين - بسبب مفهومهم المتميز والمبكر هذا للوحدة اليمنية بالاقليمية ، وبمعارضة الوحدة العربية ، تماما كما كان الماركسيون والشيوعيون العرب يواجهون بمثل هذه الاتهامات القاسية التي كانت تعكس فقط ضيق أفق البرجوازية الصغيرة العربية التي كانت تتسلم قيادة هذه الأحزاب والتيارات القومية .

إن التراث المكتوب حول هذه القضية الذي خلفه الماركسيون اليمنيون الأوائل ، وعلى رأسهم الرائد الماركسي الأول عبد الله عبد الرزاق باذيب ، مسجل محفوظ ، ويمكن لكل من أراد أن يبحث في تاريخ هذه القضية أن يعود اليه بسهولة .

غير أن ما ينبغي قوله في هذا الصدد أن أكمل وأسطع صيغة نظرية حول قضية الوحدة اليمنية خلال هذه الفترة من الصراع



السياسى اللاهث حولها ، قد تضمنها « الميثاق الوطنى للاتحاد الشعبى الديمقراطى » الذى أعلن فى أكتوبر ١٩٦١ م مع إعلان ميلاد هذا التجمع التقدمى .

وليس بإمكاننا هنا سوى الاجتزاء على بضعة أسطر مما جاء فى هذا الميثاق الوطنى الذهبى ، الذى أصبح الشعار الريادى الذى رفعه : « نحو يمن حر ديمقراطى موحد » شعارا عاما اليوم لمجمل الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية .

غفى الوقت الذى يؤكد فيه الميثاق على « أهمية الكفاح ضد عملاء الاستعمار ومخططاته فى الجنوب ، وضد الاستبداد فى الشمال » ويعتبر فيه ان « الاستعمار هو العدو الأساسى » والائتد خطرا . وفى الوقت الذى يشدد فيه على أن « الاستعمار ليس هو العدو الوحيد لشعبنا ، لقضية تحررنا ووحدةنا وتقدمنا » من حيث أنه فى « الجنوب يجد الاستعمار عناصر وقوى سياسية معينة وسلطين وحكاما أقطاعيين يسرون فى ركابه ، وينفذون مخططاته ، وفى الشمال يجد الاستعمار أوضاعا شاذة يعيش فيها شعبنا محروما من أبسط الحريات الديمقراطية ، وأدنى شروط الحياة المتقدمة الكريمة » فى هذا الوقت يركز على قضية الوحدة اليمنية بمدلولها الوطنى التحررى ، وقاعدتها الاجتماعية الجديدة كما يلى : « وترتبط قضية التحرر ارتباطا عضويا بقضية الوحدة اليمنية . ان الدعوة الى الوحدة اليمنية فى هذه المرحلة ليست فى جوهرها الا تعبير أو ضمانة لوحدة كفاح الشعب اليمنى التى هى الشرط الأساسى لتحقيق أهدافها المشتركة ، لتحرير شعبنا من جميع أعدائه ، ولتست فقط الحقائق التاريخية ، والمفاهيم العلمية لوحدة الشعوب التى تؤكد وحدة الأرض اليمنية ، وانما أيضا كون الموقف فى الشمال يشكل عاملا هاما حاسما فى تكييف وتقرير مصير الجنوب . وواقع أن أبناء الشمال -

عمالا وطلابا ومثقفين وتجارا صغارا وأصحاب مهن — يؤلفون الأغلبية الساحقة من شعب عدن ، وإن العمال منهم بالذات يؤلفون لوحدهم العمود انفقري للطبقة العاملة وحركتها في عدن ، ويؤلفون مع اخوانهم أبناء الجنوب القوة الرئيسية للحركة الوطنية ، هذا الواقع يعطى شعار الوحدة اليمنية صفة كفاحيه حاسمة ، ويجعل من التمسك والمناداة بها مسألة حياة أو موت للحركة الوطنية « ص ( ٣ - ٥ ) وفي ظل راية وشعارات حركة القومية العربية ، بقيادتها الناصرية ، ويتأثيرها السياسى والعملى ، قامت ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ م في شمال الوطن اليمنى ، وكان طبيعيا لهذا السبب أن يكون شعار الوحدة العربية أكثر بروزا بين أهدافها الستة من شعار الوحدة اليمنية الذى أشير اليه بتعبير « الوحدة الوطنية » وجاء ضمن الهدف الخامس الذى كان نصه كما يلي : « العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة » .

وبقطع النظر<sup>١</sup> عن أية صيغة وردت فيها قضية الوحدة اليمنية ، فإن ثورة سبتمبر التى استقبلت بحماس غامر ، وبهجة عظيمة في طول اليمن وعرضها ، وتقاطرت للدفاع عنها جماهير الشعب اليمنى من كل حذب وصوب ، وخاصة من مستعمرة التاج البريطانى : عدن ، ومن أوساط العمال بالدرجة الأولى ، وشكلت ما سمي بـ « الحرس الوطنى » والتى كما أفزعت الاقطـباع اليمنى والعربى ، أفزعت الاستعمار البريطانى المحتل لجنوب البلاد ، وكل القوى الاستعمارية صاحبة النفوذ في المنطقة ، أقول إن هذه الثورة قد مثلت بداية تاريخ جديد بالنسبة ليمن القرن العشرين .

ولكن لسنأ هنا بصدد تبين الأهمية التاريخية لهذه الثورة ، وانمأ بصدد موقفها وتأثيرها على قضية الوحدة من قضايا الثورة

اليمنية المعاصرة التي شكّلت ثورة سبتمبر بدايتها ، وهي قضية الوحدة اليمنية .

رغم الدور الكبير الذي لعبته التيارات القومية ، والطبقة العاملة اليمنية الناشئة والتيار الماركسي الفتى في مضمار احياء قضية الوحدة اليمنية ، وربطها بالنضال ضد الاستعمار البريطانى ، والاستبداد الامامى ، الا أن هذا الدور ظل دون مستوى القدرة على انجاز المهام التاريخية المطروحة أمامه ، وهي اسقاط النظام الاقطاعى الامامى ، التحرر من الاحتلال البريطانى ، تحقيق الوحدة اليمنية .

فقط بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ م تحركت عجلة التطور التاريخى فى اتجاه الانجاز العملى والثورى لهذه المهام العظيمة .

فيها تم اسقاط النظام الملكى - الامامى - الكهنوتى - الأثرى ، وازاحة الفئة العليا الارستقراطية للطبقة الاقطاعية اليمنية التى كانت تعتبر أن حكم اليمن حق الهى وطبيعى لها لا ينازعها عليه منازع .

وبها التهب الصراع الوطنى والثورى مع الاستعمار البريطانى المحتل لجنوب اليمن ، وطرحت قضية الوحدة اليمنية نفسها بقسوة متصاعدة مع ايقاع هذا الصراع الذى أخذ يشتد ، حتى اتخذ طابع ثورة شعبية مسلحة ، بدأت شرارتها من ردغان فى ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ م ، وقادتها الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل التى تشكلت فى صنعاء بتشجيع ودعم من قيادتها الثورة ، ومن قيادة الحركة القومية العربية بجمعها .

من هنا دخلت ثورة ٢٦ سبتمبر التاريخ اليمنى المعاصر ، باعتبارها الثورة الوطنية الأم ، ودخلت ثورة ١٤ أكتوبر هذا التاريخ ، باعتبارها

الوليد الثورى الحى والمتفجر لها الذى سيصبح — رغم ذلك — مع الأيام ليس مجرد امتداد لها ، وانما ثورة فى الثورة اليمنية المعاصرة •

فلاسباب داخلية وخارجية ، موضوعية وذاتية ، طبقية وسياسية ، فإن ثورة سبتمبر ، وان تمكنت من الصمود فى وجهه حرب أهلية — رجعية — استعمارية ضاربة دامت حوالى سبع سنين اجتذبت الى ساحتها جيش عبد الناصر ، وحصلت خلالها على دعم كل قوى التقدم العربية والعالمية ، وفى مقدمتها المعسكر الاشتراكي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي الذى قدم السلاح المقاتل فى اليمن مجانا ، الا انها لم تتمكن من تجذير خطها الاجتماعى — انديمقراطى ، مما مكن القوى الرجعية الجديدة ، الاقطاعية والكومبرادورية والعسكرية من احتوائها ، ومن ثم من اجهاضها وبالتالي من التصالح مع الرجعية الملكية — اليمنية باستثناء بيت حميد الدين ، ومع الرجعية العربية ، وعلى رأسها الرجعية السعودية ومن فتح مصاريع البلاد لتغلغل نفوذ الاستعمار القديم والجديد •

لقد كانت مؤتمرات عمران — خمر — الجند — انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ م — اتفاق الصلح مع المنكبين فى مارس ١٩٧٠ م هى علامات ومحطات خط الثورة المضادة التى لم يبرح مسارها البيانى فى حالة تصاعد مستمر حتى اليوم ، والتى لم تنجح كل محاولات تقويمها من أعلى ، هذه المحاولات التى قامت بها الفئات الوسطى البرجوازية الاصلاحية ، العسكرية والمدنية ، وكان من أبرزها حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ م التى قادها وجه خطاها التصحيحية اللاحقة المقدم ابراهيم الحمدي ، وسقط صريعا ، قبل أن ينجح فى تصويبها •

وليست القوى الاستعمارية والرجعية هى وحدها التى تسببت فى احداث مثل هذه النكسة لثورة سبتمبر ، ومن ثم لحركة التوحيد

الوطني ، وليس الحلفاء المصريون الذين جاؤا لمناصرة الثورة يتحملون وحدهم المسئولية ، وانما يقع جزء من هذه المسئولية على قوى الثورة اليمنية الحاكمة والشعبية .

فبسبب ميل قطاع من الضباط الأحرار الذين قادوا الثورة الى المحور الاقطاعي - القبلي الذي تزعمه الزبيرى والارياى - سياسيا ، وقاده طبقياً الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم ، وتحول البعث الى رديف ، بل وحليف سياسى مؤثر لهذا المحور الذى انضم اليه محور النعمان - محمد على عثمان الاقطاعي - انكبرادورى وبسبب نقص الخبرة والوعى السياسى للفريق الوطنى الحاكم من الضباط والتجار الممثلين للبرجوازية الوسطى والصغيرة الوطنية . ونظرا لغياب برنامج للعمل الوطنى يحدد مهام الثورة انوطنية والاجتماعية . ويلور آفاقها المستقبلية ، وللرغبة فى عدم انتقيد باى منهج واضح محدد على هذا النحو ، وبفعل الصراعات القديمة - الجديدة بين التيارات القومية فى اليمن ، وبينها من جهة وبين التيار الماركسى من جانب آخر ، ومن ثم غفدان أى شكل من أشكال العمل الجبهى -وى المبرمج ، بفعل ذلك كله ، وغيره من الأسباب انتكست ثورة سبتمبر ، وانتكست معها حركة التوحيد الوطنى اليمنية .

ان هذه النكسة التى دشنها انقلاب ٥ نوفمبر الرجعى الاقطاعى عام ١٩٦٧ م ، والذي جاء فى ظل نكسة الثورة العربية بفعل عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ م الصهيونى - الاستعمارى - الرجعى ، التى حتمت خروج الجيش المصرى من اليمن ، وان غياب ميثاق وطنى للثورة اليمنية كلها بشقيها - ثورة ٢٦ سبتمبر ، وثورة ١٤ أكتوبر - وفقدان جبهة وطنية عريضة على نطاق الساحة اليمنية ، وعدم وجود قيادة مركزية للحركة الوطنية اليمنية بمجملها ، ان ذلك كله كان لابد أن يقود - رغم أن شمال الوطن كان منطلق حركة الثورة المسلحة التى قادتها الجبهة

القومية ضد الاستعمار البريطاني ، ورغم تفاعل ودعم قياداته الوطنية لها ، وتعاظم وتعاون معظم أطراف الحركة الوطنية معها — كان لابد أن يقود الى قيام دولة خاصة في جنوب الوطن اليمني اثر جلاء الاستعمار البريطاني ، الى جانب الدولة القائمة في الشمال ، وكان لابد أن يخلق تعقيدات حتمية لا خيار لأحد فيها على طريق النضال من أجل اعادة وحدة الوطن اليمني •

وكما كانت قضية التحرر من الاستعمار البريطاني هي القضية المركزية بالنسبة للجبهة القومية خلال حرب التحرير ما بين ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م و ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، تاريخ نيل الاستقلال • فإن القضية المركزية التي طرحت نفسها على الجبهة القومية منذئذ هي : أى طريق للتطور يجب انتهاجه •

فقد كان الحرس القديم للجبهة بزعامة تحطمان وغيصل الشعبى يريد اقامة دولة في جنوب اليمن أصرا على أن تسمى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، دولة لا تختلف عن الدولة التي كانت تطمح رابطة أبناء الجنوب العربى الى اقامتها فيه ، الا من ناحية الطبقة أو الفئات التي ينبغي أن تقودها ، من حيث أن الرابطة كانت تريدها أن تكون في يد الاقطاع والكومبرادور ، بينما كان يمين الجبهة القومية يريد ان تكون تحت ادارة البرجوازية الوسطى المدنية والزراعية وتحت ادارة البيروقراطية العسكرية التي أوجدها الاستعمار البريطانى ، لتكون احتياطيا له ، بعد رحيله •

ولكن الصف القيادى الثانى في الجبهة القومية — ورغم اختلاف الرؤى الأيديولوجية بين قياداته — كان أميل الى دفع البلاد على طريق التطور الديمقراطي الثورى ذى المنحى « غير الرأسمالى » طريق الاصلاح الزراعى الجذرى ، والتأميم لمرتفعات الاقتصاد الوطنى ، وللشركات والبنوك الأجنبية ، طريق التقدم الاجتماعى •

وكان هذا الصفّ الديمقراطي الثوري في الجبهة القومية يحظى بالدعم الكامل من قبل التيار الماركسي أو من قبل التيار اليساري البعثي الذي انفصل فيما بعد عن البعث وتبنى الفكر الاشتراكي العلمى، وأسمى نفسه «حزب الطليعة الشعبية» \*

وكان لابد أن تقود حركة الصراع بين يمين الجبهة القومية ويسارها الى انتصار الفريق الأخير بحركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ م التي قامت بالفعل بدفع البلاد في طريق التطور الديمقراطي الثوري \*

غير أنه منذ مطلع السبعينيات والى يونيو ١٩٧٨ م واجهت الجبهة القومية ، وفيما بعد التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية الذى ضم ابتداء من أكتوبر ١٩٧٥ م الى جانب الجبهة القومية تنظيمى الاتحاد الشعبى الديمقراطى ، والطليعة الشعبية - واجهت معضلة أخرى ، ربما هانت الى جانبها معضلة التيار اليميني الانتهازى السابق فيها ، ألا وهى معضلة الصراع المعقد والشائك والمحفوف بالآخطار مع التيار اليسارى الطفولى فيها الذى كان يتزعمه رأس النظام - الم ربيع على ، والذى لم يكن يقل نفورا من قضية الوحدة اليمنية عن ممثلى التيار اليميني الانتهازى الانعزالى \*

وكان لابد من التغلب على هذا التيار اليسارى الانتهازى أولا والذى كان من الواضح أنه لا يريد سد الطريق الديمقراطى للوحدة اليمنية فقط ، وانما يريد أيضا وقف عجلة الثورة الديمقراطية في جنوب البلاد ، وضرب آفاقها الاشتراكية ، وتحطيم الجسور التى كانت قد شرعت في انقامتها مع معسكر الثورة العالمية ، وخاصة مع المعسكر الاشتراكي ، وفي طليعته الاتحاد السوفيتى ، والارتداد بها - عن طريق التواطؤ المخجل مع الرجعية السعودية والأوساط الامبريالية الأمريكية -

الى ذات المنحى اليميني الانتهازى الذى كان يمين الجبهة قد بدأ فى دفعها اليه ، مؤكداً بذلك صحة المقولة اللينينية من أن التطرف اليسارى يقود - فى خاتمة المطاف - الى التطرف اليميني .

حقاً تمكن التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية من خلال الدورة السابعة للجنة المركزية فى سبتمبر ١٩٧٧ م من الاجهاز نظرياً على مفاهيم التيار اليسارى الانتهازى حول مختلف القضايا ، ومن التأكيد على الضرورة الثورية الحاسمة لقيام حزب طليعى من طراز جديد ، ومن وضع قضية الوحدة اليمنية فى مكانها الطبيعى من مسار الثورة الوطنية الديمقراطية اليمنية ذات الآفاق الاشتراكية ، باعتبارها احدى قضاياها الجوهرية ، غير أنه ما كان سهلاً الاجهاز على هذا التيار سياسياً ، ومن ثم اخراجه من السلطة بغير عملية اقتلاع ثورية وجذرية .

وعندما أقدم هذا التيار المعاصر فى ٢٥ يونيو ١٩٧٨ م على محاولته الانقلابية الرعناء ، بغية ضرب التنظيم ، وضرب الخط الثورى ، فإنه لم يفعل أكثر من أنه وضع الأنشوجة فى عنقه ، ووضع نهايته بيده ، ودفع قوى الثورة الديمقراطية والاشتراكية لتصفية تصفية عسكرية وسياسية وتنظيمية وفكرية شاملة . وبأسدال الستار على التيار اليسارى الانتهازى - بعد التيار اليميني الانتهازى - فتح الطريق لتحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة ديمقراطية شعبية ، والى قيام حزب بين طراز جديد ، يتبنى الاشتراكية العلمية ، هو الحزب الاشتراكى اليمنى الذى انعقد مؤتمره التأسيسى ما بين ١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٧٨ م ، والى معالجة قضية الوحدة اليمنية معالجة نظرية سليمة ، باعتبارها احدى مهام الثورة اليمنية الديمقراطية الشعبية ذات الآفاق الاشتراكية ، والتى يتطلب تحقيقها وحدة أطراف الحركة الوطنية اليمنية ، ووحدة أداة الثورة اليمنية .



وكما قضى بذلك على الاتجاهات الانعزالية الانتهازية في جنوب الوطن ، فإنه قضى بذلك أيضا على أساليب الابتزاز والمناورة والاتجار بقضية الوحدة اليمنية من قبل قوى الاقطاع في شماله ، كما قضى أيضا على المنطق المتواطئ على قضية الثورة والوحدة معا ، والذي يرفع شعار الوحدة غورا ، وكيفما اتفق ، وبأي ثمن كان !

ويقدم برنامج الحزب الاشتراكي اليمني في هذا الصدد نصوصا نظرية هادية وحاسمة . فعلى الصفحات ١٩ - ٢١ منه نقرأ ما يلي : « ان الحزب الاشتراكي اليمني ، ومعه جميع القوى التقدمية الأكثر اخلاصا وصداقا ، والأكثر استعدادا للتضحية ، من أجل اليمن الديمقراطي الموحد في الوطن اليمني كله ، يرفض مثل هذا المفهوم للوحدة ، كما يرفض تلك الطرق لتحقيقها التي تحاول أن تعتمد على الرجعية . لذلك فإن حزبنا لا يمكن أن يقبل بأن تخضع الوحدة اليمنية لمشيئة القوى الرجعية وأهدافها ، وسيناضل من أجل أن تحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديمقراطي لمصلحة أوسع جماهير الشعب . لذا فإن الوحدة اليمنية يجب أن تكتسب محتوى ديمقراطيا ، وأن تستخدم قضية الثورة اليمنية ... ويرى الحزب ان الطريق الى الوحدة اليمنية يتمثل في الجهود المخلصة لجماهير الشعب اليمني والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية ، وجميع المنظمات الجماهيرية . ويتطلب كل ذلك عملا واعيا ودؤوبا ، لكي تكون الوحدة اليمنية وحدة شعبية متينة وصلبة وقادرة على الاستمرار في التطور نحو تحقيق كافة مهام الثورة اليمنية » .

وفي الصفحة ٢٣ من البرنامج نقرأ أيضا مثل هذا النص البالغ الدلالة والأهمية والوضوح : « وفي هذا الاتجاه فإن الحزب الاشتراكي اليمني ، بصفته الفصيل الرئيسي في الحركة الوطنية اليمنية ، يواصل نضاله لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بأغلقها الاشتراكية ،

ويناضل أيضا جنباً الى جنب مع بقية أطراف الحركة الوطنية اليمنية ، ومع كل الوطنيين الشرفاء ، من أجل تحقيق الوحدة اليمنية ، وفي نفس الوقت من أجل تحقيق الوحدة التنظيمية لأداة الثورة اليمنية الموحدة » .

ولكن السؤال التلقائي الذي يطرح نفسه على الفور هو كيف يمكن أن تقوم الوحدة اليمنية في ظل وجود نظام وطني ديمقراطي شعبي ذي توجه اشتراكي علمي ، ونظرة بروليتارية أممية في الشطر الجنوبي من الوطن ، ووجود نظام اقطاعي - كواميرادوري - عسكري بيروقراطي ذي منحى رأسمالي طفيلي مشوه وتابع للرأسمال العربي السعودي والرأسمال العالمي ، وذوي نظرة اصلاحية ، ممزوجة بهيمنة برنابرتية ، مع ميول سياسية غربية في الشطر الشمالي منه ؟

وكيف يمكن أن يتحقق ما أسماه البرنامج « اليمن الديمقراطي الموحد » وما أسماه « الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديمقراطي لمصلحة أوسع جماهير الشعب » حتى تكون « وحدة شعبية متينة وصلبة وقادرة على الاستقرار في التطور نحو تحقيق كافة مهام الثورة اليمنية » ؟

هل يمكن ان يحدث ذلك عبر عملية حوار واقناع مركزة يقوم بها مسئولو الشطر الجنوبي مع مسئولى الشطر الشمالي بأن قيسام « اليمن الديمقراطي الموحد » هو الخيار السياسى والثورى والوطنى والتاريخى والحتمى الوحيد أمامهم وأمام اليمن المعاصرة ، وأنه لا مجال للعودة لأى شكل تقليدى اقطاعى للوحدة مما كان يحدث عنوة واقتدارا تحت قيادة هذا الحاكم الاقطاعى أو ذاك ، كما حدث لبعض الفترات في عهود الصليحيين ، والرسوليين ، والظاهرين ، والأئمة القاسمين ؟

تجيب التجارب والخبرات السياسية المكسدة والمعقدة بالدماء منذ

قام في نوفمبر ١٩٦٧ نظام اقطاعي ذو توجه كومبرادورى مشوه وتابع في شمال الوطن على أنقاض خط الثورة الوطنى التحررى أن هذا النظام بحكم منطق الطبقة السياسى الذى يحكم نظرته الى قضية الوحدة اليمنية وبحكم ارتباطاته التى تبلغ حد التبعية بالرجعية السعودية والأوساط الاستعمارية لا يتعامل مع قضية الوحدة الا باعتبارها ستارا يخفى به عداؤه الطبيعى والمفهوم للتجربة الثورية الديمقراطية في جنوب الوطن حتى لا تعم الوطن اليمنى كله في ظل الوحدة الديمقراطية التى يطمح الى تحقيقها وتطمح الى تحقيقها معه - بهذا المنحنى والأفق - الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية كلها .

ولكن هذه الطبيعة الطبقيّة والسياسية المعادية - بالضرورة - للتجربة الثورية الديمقراطية الواعدة في جنوب الوطن ، والتي مآلها التاريخى والحتمى أن تعم الوطن اليمنى كله ، لا تعنى أن يفلت النظام الديمقراطى في جنوب الوطن أى فرصة تلوح في الأفق لاجراء حوازن سلمى وديمقراطى - أيا كانت حدوده ومداه - مع مسئولى الشطر الشمالى - أيا كانوا ، ومهما أضرعوا من عدا - من أجل ايجاد هذا القدر أو ذاك من التفاهم لحل بعض القضايا التى تمس حياة المواطنين اليمنيين جميعا ، ومن أجل سماع وجهات النظر المختلفة حول أسس وطرق تحقيق الوحدة اليمنية .

لا ينبغى التقليل في هذا الصدد من أهمية اتفاقيات وبيانات الوحدة التى أبرمت بين مسئولى الشطرين ، ابتداء من اتفاقيته سعطبه في فبراير ١٩٧٧ م ، وبيان الكويت في مارس ١٩٧٥ ، وبيان صنعاء القاهرة في أكتوبر ١٩٧٣ م ، وبيان طرابلس في نوفمبر ١٩٧٣ م وبيان في أكتوبر ١٩٧٩ م - الى اتفاق مايو ١٩٨٨ .

فهذه الاتفاقيات والبيانات هى فى الأساس نتاج لتفوق ميزان

القوى الوطنى لصالح قوى الثورة اليمنية ، سواء فى ميدان المارك السياسية أو فى ميدان المارك العسكرية ، نتيجة تفوق النظام الديمقراطى فى جنوب الوطن سياسيا وروحيا ، وتقدم التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية والرؤية الوطنية - الديمقراطية التى يمثلها على كل ما يعبر عنه ويمر به ، ويسير فيه ، النظام الاقطاعى - الكومبرادورى - البيروقراطى العسكرى التابع فى شمال الوطن .

وفى هذا المجال تكتسب الزيارات التى قام بها مسئولو الشطر الجنوبى من الوطن لشمال الوطن ، فى أكتوبر ١٩٧٩ م ، ويونيو ، ويوليو ، وسبتمبر ١٩٨٠ م ومايو ١٩٨٨ ، بكل ما أسفر عنها من بيانات ، واتفاقيات ، وتولد من أجواء سلمية بين الشطرين ، ومن اتفاق على ضرورة مضى لجان الوحدة اليمنية التى تشكلت بمقتضى بيان طرابلس ، فى أعمالها بخطى أسرع - تكتسب هذه الزيارات ، بكل ما أسفر عنها ، وتولد منها من تشكيل مجالس ومشاريع مشتركة خطوات حقيقية على طريق النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية .

ولكن التجارب والخبرات السياسية المعتمدة بالدماء علمتنا أنه ما تكاد تنشأ مثل هذه الأجواء السلمية بين شطرى اليمن ، ويبدأ الحوار حول قضية الوحدة اليمنية بين مسئولى الشطرين - فى ظل ميل ميزان القوى لصالح قوى الثورة والحركة الوطنية اليمنية - حتى تبدأ قوى التدخل الرجعية والاستعمارية وحتى القوى الشوفينية العربية ، فى انسداد مثل هذه الأجواء وتسميمها وتعكيرها ، وإثارة غبار المشاكل والفتن الأهلية فيها من جديد ، مستغلة فى ذلك الطبيعة الطبقية - السياسية للنظام الاقطاعى - الكومبرادورى - البيروقراطى العسكرى فى شمال الوطن ، المعادية - من حيث الأساس - للتجربة الديمقراطية الثورية فى جنوب الوطن بأفائها الاشتراكية ، والحركة الوطنية والتقدمية اليمنية عموما .

أن ذلك يلقي مسؤولية مفاعلة على الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية ، وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني ، ليس فقط في التمسك بكل فرصة للحوار والتفاهم السلمى من أجل اشاعة هذا القدر أو ذاك من التنسيق الاقتصادي في بعض المجالات الحيوية ، وانما أيضا في العمل على احباط مكائد ومناورات ومخططات قوى التدخل والتطاول الخارجية الاستعمارية والاربعية ، والقومية الشوفينية .

ولكن ذلك لا يعنى أن تقع الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية في الوهم بأن اجراء مثل هذا الحوار والتفاهم السلمى مسع مسؤولى الشطر الشمالى من الوطن - أيا كان المدى الزمنى الذى سيستغرقه - والمكاسب التى سيحققها - يمكن أن يبدل طبيعة النظام الطبقيّة والسياسية في شمال الوطن ، ويغير علاقاته المتنامية مع قوى الرجعية السعودية ، والقوى الاستعمارية ، والأوساط الشوفينية القومية البعيدة في العراق .

فالحاكم الذى يتجاوز الخط الأحمر في هذا الحوار ، أو تظن قوى التسلط العربية والاستعمارية هذه مجرد ظن بأنه قد تجاوزه ، فإنها لا تلبث أن تقصيه ، أو تفتك به .

ان ذلك ما حدث مع رئيس المجلس الجمهورى القاضى عبد الرحمن الأريائى ، الذى أقصى في ١٣ يونيو ١٩٧٤ م ، عندما قُدرت هذه القوى المعادية أنه أثر السلامة والعافية على خوض مهامه ومخاطر الحرب الأهلية مع النظام الديمقراطي في جنوب الوطن ، بعد أن أثبتت لسه تجربة حرب خريف ١٩٧٢ م عدم قدرته على الاستمرار في مواجهته . وقنع من ثم بأن يظل حاكما في حدود الشطر الشمالى من الوطن .

وذلك ما حدث مع رئيس مجلس القيادة المقدم ابراهيم الحمدي الذي وجه حركة ١٣ يونيو وجهة تصحيحية ، ومضى بها في اتجاه انتفاهم مع الحركة الوطنية اليمنية ، وعلى رأسها النظام الديمقراطي في جنوب الوطن ، حيث أقدمت قوى الهيمنة الخارجية بالاعتماد على عملائها داخل الجيش والدولة والمجتمع ، على الفتك به في ١١ أكتوبر ١٩٧٧ م .

وان ذلك ما يمكن أن يحدث مع رئيس الجمهورية الحالي السعيد على عبد الله صالح فيما لو افترضنا جدلا ، أنه قرر المضي على نهج أى من الأرياني ، أو الحمدي ، بدون تراجع . ولكن نوع العلاقة مع الشطر الجنوبي من الوطن ومع الحركة الوطنية اليمنية عموما ، ليس هو العامل الوحيد الذي يحدد مصير هذا الحاكم في صنعاء أو ذاك .

ان هناك تناقضات أساسية ومستمرة وعميقة بين النظام وبين الشعب ، وتناقضات سياسية وشخصية بين أجنحة النظام ، رغم التحالف العام الذي يجمعها في مواجهة قوى التطور والتقدم .

ان هذه التناقضات الرئيسية والثانوية هي التي تفرض حالة عدم الاستقرار السياسي في أوضاع النظام ، وفي أوضاع الحاكمين فيه ، وان تستطيع إيقافها ، أو كبتها ، أو احتوائها ، أو الحيلولة دون تفجرها ، بنعمة السلام الاجتماعي ، والوحدة الوطنية ، والميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام ومجلس الشورى ، والديمقراطية التي لا هي شرقيية ولا غربيية ، ولا مستوردة من أى مكان ، والتي لا سابقة ولا مثيل لها في أى بلد نام أو متطور ، ولا عهد لأحد بها لا في القديم ولا في الحديث ، والتي هي نبت خاص ومتميز لم

تجدد بمثله أرض ، والتي هي تجل رائع من تجليات عبقرية الأخ الرئيس القائد على عبد الله صالح - كما تقول ليل نهار أجهزة اعلام السلطة - ويقول معها الكتاب الاصلاحيون في صنعاء في مجلة « اليمن الجديد » وفي غيرها من المجلات والصحف ، وكما تقول أيضا مجلة « الحكمة » التي كتب رئيس تحريرها مقالا كاملا في عدد يونيو - يوليو ١٩٨٠ م هو المقال الافتتاحي لها بعنوان « الديمقراطية التي نريد » يتضح منه جليا أن الديمقراطية التي يريدونها لليمن هي ديمقراطية « الأخ الرئيس على عبد الله صالح » الذي أثبتت السلطة بقيادته - كما قال - « أنها وحسب ظروفها تعالج بجرأة مسألة ازاحة مخلفات الضغط والدكتاتورية على المواطنين » .

واذا كانت أوضاع السلطة في شمال الوطن تتميز بعدم الثبات والاستقرار لما سبق ذكره من أسباب ، ولغير ذلك من الأسباب الداخلية والخارجية ، فإن أى اتفاق معها من جانب السلطة الثورية في جنوب الوطن أو من جانب الجبهة الوطنية الديمقراطية ، معرض هو الآخر لعدم الثبات والاستقرار ، وقابل للنقض أو التعثر ، أو التعطيل ، أو الإهمال ، وفق تقلبات أوضاع السلطة في صنعاء ، وتقلبات نظرية الحاكمين ، وأولا وقبل كل شيء ، وفق تعرجات وخطوط الاستراتيجية السياسية لصنعاء التي تتحكم في وضعها قوى داخلية وخارجية عاتية لا يملك رأس الحكم الا المضي على هداها ، أو يفقد رأسه ، وفي أحسن الأحوال يفقد كرسى الحكم الذي يجلس عليه . في ضوء ذلك كله ما هي الضمانات الأكيدة التي بالتمسك بها بقوة ، وبالعمل على توفيرها واستكمال مقوماتها باستمرار ، لن يكون ممكنا فقط السير على طريق الوحدة اليمنية الصحيح والمستقيم ، وانما بلوغها أيضا ؟

يمكن ايجاد مثل هذه الضمانات في النقاط الآتية :

( ٥ - جلد )

١ - الربط الديالكتيكي المحكم بين قضية الوحدة اليمنية ، وقضية الثورة اليمنية ، واعتبار الأولى بعدا من أبعاد انثائية ، ومهمة جوهرية من مهامها الوطنية الديمقراطية ، ومن ثم رفض أى تشوش ذهنى بأن الوحدة اليمنية يمكن أن تتحقق كيفما اتفق ، وبأى ثمن ، وتحت قيادة أى كان ، ورفض أى تصورات مغلوطة بأنها عائدة الى ذلك الشكل الاقطاعى من الوحدة اليمنية الذى كان يتحتج أحيانا فى القديم ، ونبذ أية أوهام بأن البرجوازية اليمنية ، التى هى فى الأساس طفيلية وغير منتجة وكومبرادورية تابعة يمكن أن تطمح الى اقامة دولة يمنية ، مركزية موحدة ، وطنية مستقلة .

ان ذلك يعنى أن قوى الثورة اليمنية ، الوطنية ، والديمقراطية ، والاشتراكية وجماهير العمال ، والفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة ، وبعض الفئات الوسطى ، والمتقنين الثوريين ، هى المدعوة تاريخيا ، والمؤهلة اجتماعيا ، لقيادة حركة توحيد الوطن اليمنى ، واقامة اليمن الديمقراطى المنحى الموحد المزدهر .

٢ - أن الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يمثل موضوعا الاطار الطبقي والتنظيمى للملتزمين بالفكر الاشتراكى العلمى ، يستطيع أن يكون العمود الفقرى ، والطليعة القيادية ، ليس فقط لحركة التوحيد الوطنى للوطن اليمنى ، وانما أيضا للعملية الثورية بمجملها بكل مهامها الراهنة الوطنية والديمقراطية ، وبكل مهامها المستقبلية الاشتراكية والتاريخية ، ولا سيما اذا ما قام باصلاح أوضاعه الداخلية وبالاقرار والتحاليف مع كل الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والاشتراكية .

وكما وضع الحزب من خلال برنامجه قضية الوحدة اليمنية فى مكانها الطبيعى بين قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق



الاشتراكية ، فهو يتولى باستمرار من خلال أطره القيادية ومؤتمراته العامة ادخال أية تطويرات أو بلورات على استراتيجية النضال الوطنى ، وتكتيكاتها ، وأشكالها المتعددة ، والشكل الرئيسى بينها ، من أجل تحقيق الوحدة اليمنية •

ولا يملك المنتمون الى الحزب الاشتراكى اليمنى ، وكل مناهض وطنى واع ومؤمن بصواب خط الحزب ، واستراتيجيته ، وتكتيكاته ، ازاء قضية وحدة وطنه ، الا التقيد الصارم ، والالتزام التام بتعليمات وارشادات الحزب فى هذا المجال •

ان من القضايا التى حسمها برنامج الحزب ، وأكدت عليها التوجيهات الصادرة عن قياداته مسألة العلاقة الديالكتيكية والحميمة بين الوطنية والأممية ، هذه العلاقة التى تختلف جذريا ، بل وتتناقض مع النظرة الوطنية الشوفينية المنغلقة والمصابة بمرض الحساسية ازاء الأممية التى تعتبرها نوعا من اللاوطنية أو الكومبوليتية • والأممية تمثل ضمانة حاسمة من ضمانات نجاح وانتصار حركات التحرر والتوحيد الوطنى الديمقراطى • والأممية تتقف مع وحدة الأوطان القائمة على الأسس الديمقراطية ، والموجهة ضد الامبريالية ، والمنسجمة مع حركة التقدم الاجتماعى ، والتطور التاريخى ، وهى ضد ذلك الشكل الرجعى أو الشوفينى من الوحدة الذى يخدم المصالح الامبريالية ، ويعترض مسيرة التقدم الاجتماعى ، والتطور التاريخى • ان من مظاهر تعاطف الأممية مع حركات التوحيد القومى ذات المنحى التقدمى ، والمناهضة للامبريالية ، والمتآزرة مع قوى التحرر والتقدم العالمية وفى طليعتها المعسكر الاشتراكى ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى ، هو تأييد هذا المعسكر ، بمبا فيه الاتحاد السوفيتى للوحدة - السورية - الليبية التى كان قد أعلن زعماء البلدين عن عزمهم على قيامها • [ تأخر قيامها لعدم نضج العوامل الموضوعية والذاتية لذلك ] •

والأمية البروليتارية ، لا يمكن إلا أن تكون مع وحدة شعبنا اليمنى ذات الطابع الوطنى الديمقراطى • والوطنية اليمنية لا يمكن إلا أن تكون متلاحمة مع الأمية البروليتارية فى نضالها من أجل وحدة الوطن اليمنى •

ولقد نص برنامج الحزب وشدد قاداته على العلاقة العضوية والوثقى بين الوحدة الوطنية ، والوحدة القومية ، والوحدة الأممية ، وعلى ضرورة الايمان بها كلها •

٣ - أن النظام الوطنى الديمقراطى الشعبى فى جنوب الوطن لا يمثل فقط ما كان يمثل النظام الوطنى فى شماله وبعد قيام ثورة سبتمبر بالنسبة للثورة الوطنية كلها ، فهو ليس قاعدة وطنية ، ومركزاً نضالياً ، لحركة التحرير والتوحيد والتقدم اليمنية فحسب ، وإنما هو فوق ذلك كله النواة الصلبة لدولة اليمن المركزية الموحدة المنشودة ، ذات الطابع الديمقراطى ، والتوجه الاشتراكى ، وهو الممثل الثورى للحقل اليمنى الأخضر والموعود • وتحقيق مشروع الإصلاح السياسى والاقتصادى الذى يسعى الى بلورته بالاستعانة برأى الشعب والقوى التقدمية الأخرى كفيل بتمكينه من أن ينهض بمثل هذه المهمة الوطنية التاريخية الجليلية •

ولذلك فأن صيانة هذه النواة الوطنية الديمقراطية الوحيدة المجددة فى نظام ودولة وحزب ، وحماية هذا المشغل الوردى الواعد بالانتشار على رقعة اليمن لتصبح كلها بستاناً زاهراً جميلاً ، وتطوير وتعميق وإخصاب هذه التجربة الديمقراطية الفريدة فى الوطن العربى كله ، أن ذلك كله يمثل ضماناً أكيدة من ضمانات قيام اليمن الديمقراطى الموحد ذى الآفاق الاشتراكية •

ان احتلال الطبقة العاملة اليمنية وحلفاءها الفلاحين لموقعها القيادي في حركة تحرير وتوحيد وتقدم اليمن ، هذه الطبقة التي كانت دائما وحدوية منذ كانت نواة صغيرة في عدن ، والتي من خلال حزبها الاشتراكي اليمنى المتبنى والمجسد لنظريتها الاشتراكية العلمية ، تمسك اليوم بقيادة النظام الديمقراطي الشعبي في جنوب الوطن ، ان احتلال هذه الطبقة مع حلفائها الفلاحين لموقعها القيادي هذا يمثل ضمانا أكيدة أخرى من ضمانات تحقيق اليمن الديمقراطي الموحد ،  
ذى الآفاق الاشتراكية •

٤ - ان الحرص على الجبهة الوطنية الديمقراطية باعتبارها اطارا للتحالف السياسى الواسع لكل قوى التطوير والتجديد والتغيير والتوحيد والتقدم من العمال ، والفلاحين ، والمثقفين والبرجوازية الصغيرة ، والفئات الوسطى الوطنية ، والجنود ، والضباط الوطنيين ، واتساعها لرجالات ادين والمشاخ والتجار الوطنيين المناهضين للهيمنة الخارجية للرجعية السعودية ، والقوى الاستعمارية ، والمراكز القوى المشائخية ، والكومبرادورية ، والعسكرية في شمال الوطن ، ان ذلك يمثل قوة حاسمة ومؤكدة ولا غناء عنها من أجل قيام اليمن انديمقراطى  
الموحد ، ذات التوجه الاشتراكى •

ان اكساب الجبهة طابعا أكثر ديمقراطية ، من خلال تمثيلها لجميع الأحزاب الوطنية والديمقراطية والاشتراكية ولكل قوى التحالف الآتفة الذكر ، ومن خلال عقد مؤتمر وطنى لها ، وقرار وثائقها ، بما فيها وضع برنامج معدل لها ، وتجديد وتعزيز وتوسيع هيئاتها القيادية من خلال هذا المؤتمر ، ان ذلك تطوير وتجديد وتعزيز لأوضاع الجبهة لا غناء عنه أيضا ولا بديل له ، بحيث تغدو جبهة عريضة قادرة على حشد وتعبئة شتى أطراف الحركة الوطنية •

ان العمل وسط الجماهير ، وبين تجمعاتها ، والدفع من أجل ايجاد منظمات نقابية ، والسعى لتنسيق نشاطها مع مثيلاتها النوعية في جنوب الوطن ، يمثل مرتكزا هاما من مرتكزات حركة التوحيد الوطنى اليمنية •

ان توعية وتنشيط وتسييس وتعبئة وتنظيم وقيادة الحركة الجماهيرية هى المهمة المركزية للحركة الوطنية والتقدمية فى شمال الوطن •

وضمن ذلك تأتى عملية نشر الوعى الوطنى والاجتماعى ، الذى يمكن من فهم التركيبة الاجتماعية — الاقتصادية — السياسية — العسكرية — البيروقراطية السائدة فى شمال الوطن ، واشاعة الثقافة الثورية ، التى تمكن من التغلب على الثقافة السلفية الاقطاعية بكل اغرازاتها الاقليمية والقروية ، والانعزالية ، والطائفية ، والعرقية المتخلفة ، ومن التغلب على الثقافة البرجوازية الهجينة المشوهة المدخولة بالثقافة الاستعمارية ، وصل الرؤية السياسية ، الاستراتيجية والتكتيكية لدى المناضلين ، التى تمكن من التمييز بين الأهداف الاستراتيجية الثابتة لحركة التحرير والتوحيد والتقدم اليمنية ، وبين الأشكال والتكتيكات النضالية المتعددة والمتنوعة من أدنى أشكال النضال الى أرقى أشكاله ، والتى يخضع الأخذ بهذا أو ذاك منها للحظة الزمنية المحددة والظرف الموضوعى والسياسى المعاش ، والتى تحددها وتصدر تعليمات بها قيادة الحركة المركزية •

كما تأتى ضمن هذه العملية قضية تعبئة واستقطاب الجماهير ، ويجاد حركة جماهيرية منظمة ، مرتبطة بالجبهة الوطنية الديمقراطية • وقادرة على التأثير على مجرى حركة الأحداث •

وفى هذا الصدد ينبغى استلهام تجربة « الحرس الوطنى »

الذى تشكل بعيد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وتجربة « المقاومة الشعبية » التى أسهمت اسهاما بارزا فى فك وضرب حصار السبعين يوما عن صنعاء مـسح نهاية ١٩٦٧ ومطلع ١٩٦٨ وتجارب المقاومة الشعبية اللاحقة بغية ايجاد نمط آخر أرفع مستوى ، وأوسع انتشارا ، وأكثر خيرة ، واقدر على ممارسة أرقى أشكال النضال ، حين تحين ساعة ممارستها مثل هذا الشكل •

ان اقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة على نطاق اليمن ضرورة استراتيجية قصوى •

ان مجموع ذلك كله يشكل العوامل الذاتية التى لابد من توافرها واستكمالها وانضاجها ونلتى تساعد بدورها على انضاج العوامل الموضوعية والذاتية والمحتملة للتغيير انثورى •

ان عملية التغيير انثورى للبنية السياسية القطاعية — الكومبرادورية — البيروقراطية العسكرية القائمة فى شمال الوطن ، ومن ثم تغيير البنية الاجتماعية — الاقتصادية ، وانهاء كل علاقات التبعية الاقتصادية ، والمالية والسياسية للرجعية السعودية والقوى الاستعمارية ، واستكمال تحرير شمال الوطن سياسيا واقتصاديا ، وايجاد سلطة ثورية وطنية ديمقراطية ، تعلن فور قيامها ميلاد اليمن الديمقراطى المتحرر الموحد ، ذى التوجه الاشتراكى ، ان ذلك كله متوقف على نشوء الحالة الثورية أو الأزمة الثورية التى وصفها لينين بأنها تتمثل فى تفاقم التناقضات الطبقيـة والسياسية بين انقوى الحاكمة واستفحال عملية قهر وحرمان الجماهير الشعبية ، واندفاعها بفعل ذلك نحو النهوض الثورى ، وامساك زمام المبادرة التاريخية بيدها ، ومضيها بقيادة أحزابها الثورية ، وطلاتها القيادية نحو تغيير النظام القديم ، واقامة نظام ثورى جديد •

ان نظرة عامة على المسار التاريخى لحركة الثورة اليمنية ، وعلى القفزات النوعية التى أنجزتها فى مضمار تطورها السياسى والفكرى ،

والتنظيمي ، وعلى المنارة المشعة التي أقامتھا في جنوب الوطن والتي يجسدها النظام الديمقراطي الشعبى فيه ، وعلى الحركة الشعبية المتنامية التي أخذت تمسك بقيادھا في عموم الوطن وعلى مستوى الوعي الوطنى والاجتماعى المتفجر الذى أحدثته ، وما برحت تحدثه ، وعلى العلاقات النضالية المتعاضمة القائمة بينها وبين كل قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في الوطن العربى وفي العالم ، وفي مقدمتها المعسكر الاشتراكى ، بطبيعته الاتحاد السوفيتى ، ان ذلك كله يؤكد أن حركة الثورة اليمنية ماضية بقوة لا تقاوم على طريق اقامة انيمن الديمقراطى المتحرر الموحد ، ذى الآفاق الاشتراكية ، والأبعاد القومية التقدمية ، والرحاب الأومية البروليتارية •

بقى أن نقول أنه حتى ذلك الصدد الوطنى الذى تسببت فيه أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م لم يؤثر على ما أصبح من الثوابت الراسخة في نهج انحزب الاشتراكى اليمنى تجاه قضية الوحدة اليمنية ، التى غدت إحدى شعاراته الثلاثة التى رفعھا منذ قيامه : لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية ، وتنفيذ الخطة الخمسية ، وتحقيق الوحدة اليمنية •

ان هذه الشعارات الثلاثة التى لم يتم الوقوف أمامھا جيدا حتى اليوم تلخص استراتيجية الحزب المرحلية ، وتعكس جوهر المهام الوطنية الديمقراطية الماثلة أمامه وأمام الحركة الوطنية بمجملھا •

ان هذا المثلث الهندسى يجمع جمعا موقفا رائعا ودقيقا بين ضرورة استثمارية الثورة اليمنية ، وضرورة بناء الاقتصاد الوطنى المتين الذى يجسد محتواھا الديمقراطى الثورى ، وضرورة النضال الدائب من أجل بلوغ الوحدة اليمنية التى تمثل بعدا وطنيا أميلا وجوهريا من أبعاد هذه الثورة •

لم تعد الوحدة اليمنية من شعارات الاقطاع ، فلقد فقد الاقطاع نفسه البرر التاريخي لوجوده ، ولم تكن الوحدة اليمنية من شعارات البرجوازية نظرا لضعف وجودها الكمي والنوعي ، وانما كانت من شعارات الطبقة العاملة اليمنية الوليدة التي ولدت تاريخيا في عدن بحكم التطور النسبي الذي أملاه وجود المستعمر ثبتيه لمصالحه الخاصة ، كما كانت من شعارات البرجوازية الصغيرة الثورية التي ما لبثت أقسام أساسية منها ان مالت الى الفكر الاشتراكي العلمي .

حقا أن هذا الشعار يرفع اليوم من قبل قطاعات سياسية جديدة ذات ميول برجوازية • غير أن زمام المبادرة التاريخية ليس في يد هذه القوى التي تستخدمه في مضمار صراعها السياسي مع القوى الاجتماعية الأخرى التي ارتبطت قضية الوحدة اليمنية بها منذ البداية والى اليوم ، منذ ميلاد الطبقة العاملة حتى ميلاد الحزب الذي يمتلها ويمثل حلفاءها من الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الكادحة الأخرى جنبا الى جنب مع القوى التقدمية الأخرى •

ليس هناك موقع آخر لقضية الوحدة اليمنية خارج شرطها التاريخي ، خارج الصعيد الاجتماعي والسياسي المدعو تاريخيا وموضوعيا الى الاستمرار في رفع رايها ، خارج اطار قوى الثورة الوطنية الديمقراطية وقوى التقدم والاشتراكية •





## بُشاعة « وحدوية » مردودة ! (\*)

بعض الذين قرأوا مقال « ثلاثة اتجاهات للوحدة اليمنية » الذي نشرته مجلة « الحكمة » في عدد مايو ١٩٨٥ م دهشوا لجرأة كاتبه على قلب الحقائق ، وخط الأوراق ، والاستهانة بعقل المواطن اليمني الذي عاش هذه الحقائق بنفسه .

والبعض الآخر كان تعليقه على ذلك أنه ليس في الأمر ما يدعو لا إلى الدهشة ولا إلى مجرد الاهتمام بما كتب ، لسبب بسيط وهو أن صاحب المقال سبق له أن كتب ما هو أخطر . ورفضت المحررة نشره له . أما أن يتسع صدر « الحكمة » له فذلك يتمشى مع « النهج » الذي رسمته لنفسها ، وهو الترويج لكل ما يعمز في قنائة النظام الديمقراطي الثوري في جنوب الوطن ، أيا كان المروج ، وأيا كانت البُشاعة !

ورغم حجية المبررات لكل من الفريقين فأنى آثرت التنبيه . . التنبيه فقط إلى مدى خطورة هذا الغلو في تناول قضايا التاريخ والوطن . . والثورة . . وكل الأمجاد والمقدسات التي يعتز بها

---

(\*) نشرت في « صوت العمال » في ١٩٨٨/٧/٧

الشعب ، ومعالجتها بهذا القدر من الاستخفاف الذى يبلغ حد الامتهان والزراية •

وكل هذا التسويه والتجريح لكل ما انجزه الشعب من بطولات واحتوجه من معجزات ، وسجله من مفاخر ، يتم تحت سقار شفاف لا يخفى المقاصد والأهداف ألا وهو الوحدة اليمنية • فبما أنها لم تتحقق ، فكل ما أنجز فى جنوب الوطن هو عبث فى عبث •• وهو ولعب •• بدءا من الاستقلال الوطنى ، حتى قيام النظام الديمقراطى ، وانتهاء بمسيرة التوجه الاشتراكى !

وفوق ذلك يحمل النظام الوطنى الذى قام على انقاض الامبراطورية التى لم تكن تغيب عنها الشمس بأنه المسئول الأول عن عدم تحقيق الوحدة اليمنية ، ويصور اختفاؤه بأنه هو المدخل لبلوغها !

أما حكاية أنه يمثل حالة اجتماعية أرقى ينبغى الحفاظ عليها ، مع السعى لتحقيق الوحدة فى ذات الوقت ، فهى حكاية لا تصلح حتى أن تروى ، فلا هو بنظام تقدمى ، ولا الآخر المقابل له ييمىنى !

ورفض الوحدة اليمنية كان نية مبيتة ، وموقفا متأصلا للجبهة القومية منذ البداية ، وحتى عندما كان ثوار سبتمبر هم الحاكمون فى صنعاء ، وكأنت قيادة الجبهة القومية ما تزال بعيدة عن السلطة فى الجنوب !

ونقطة البداية هذه هى التى ظلت تحكم سياسة التنظيم الحاكم فى الجنوب سواء عندما كان يحمل اسم الجبهة القومية ، أو عندما حماه نعت الحزب الاشتراكى اليمنى !

لا بأس من ايراد بعض فقرات من المقال ، حتى ولو بدا للقارئ المقابع لأحداث وطنه أنها فى غرابتها تكاد تلامس تخوم الخيال :

« جدير بالاشارة أن قيادة النظام الجمهورى قد وضعت سؤالاً هاماً كان محتواه .. هل آن الآوان .. بعد تثبيت النظام الجمهورى وقرب انتصار الثورة فى الجنوب — لاعادة وحدة الأرض والشعب اليمنى ؟

وقد كان الجواب على هذا السؤال من قيادة الجبهة القومية سلبيا للغاية . وكانت قيادة الجبهة القومية تتذرع بهيمنة المخابرات المصرية فى السلطة الجمهورية ، وتخوفها من الغدر بها واحتلال جبهة التحرير مقاعدها فى دولة الوحدة » ( ص ٣١ ) •

بامكانى القول كمؤرخ أولا ، وكواحد ممن كانوا قرييين من مواقع صنع القرار السياسى ابان حكم المشير السلال ثانيا ، ان ذلك لم يحدث قط ، فلا ظروف الصراع الذى كان محتدما على أشده بين الجناح الثورى الحاكم والجناح الاصلاحى المعارض — ناهيك عن الصراع مع الجبهة الملكية — الرجعية — كانت تسمح بأن يطالب المشير السلال من قيادة الجبهة القومية بالوحدة الفورية ، ولا اللطفاء المصريون كانوا متعجلين فى تحقيقها فى هذا الوقت •

لقد كان الجميع مهتمين بخروج الاستعمار أولا وقبل كل شئ من جنوب الوطن ، ورفع راية السيادة الوطنية على ربوعه ، قبل الشروع فى الحديث عن الوحدة اليمنية ، التى كان مفهوما تلقائيا أن جلاء المستعمر وتحقيق الاستقلال الوطنى هو الشروط الأولى لها •

ومع ذلك غأن الكاتب « الوحدوى جدا » يدعم هذا اليوم العظيم فى تاريخ الشعب اليمنى الذى غادر فيه آخر جندى انجليزى من حيث أتى وارتفعت فيه هامة اليمن كلها ، واستعادت به كبرياءها الوطنى واستمقت به ثورتها الوطنية التحررية بشقيها أن تكون ولحده

من أمجد الثورات التي شهدتها الوطن العربي والعالم النامي عموماً  
— يدمغ هذا اليوم باعتباره يوماً انفصالياً ، بل ويوما انفصالياً ما يزال  
يتناسخ ويولد أياماً انفصالية حتى اليوم !

« فقد كانت يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م ، وهو يوم استقلال الجنوب  
وبنفس الوقت يوم انفصالي بالنسبة للشعب اليمني » ، ولا يمكن  
« أن ينكر أى كان أن هذا التاريخ قد كرس وضعاً انفصالياً خطيراً  
للأرض والشعب اليمني ، وازداد تعمقاً في الانفصال بعد الاقتتال  
الأهلى الذى نشب عام ١٩٧٢ م و ١٩٧٩ م » ( ص ٣٣ ، ٣٥ ) .

بل ان كاتب المقال يجمع به الشطط الى حد تحميل النظام الذى  
قام على هذا الأساس « الانفصالي » مسئولية هذا الاقتتال  
الأهلى ، وهو ما يخالف كل الحقائق المعروفة التى لم تصبح ملكاً  
للمؤرخين وحدهم .

فعندما دعا مجلس الشورى عام ١٩٧٢ م « لاعادة وحدة الشعب  
والوطن عن طريق الحرب » فان « حكام الجنوب آنذاك فسروا هذه  
الدعوة بأنها دعوة الى اسقاطهم من الحكم ، وشنوا أول هجمة على  
الشمال فى سبتمبر ١٩٧٢ م واندلعت الحرب الأهلية الأولى بين الشطرين  
كان ضحيتها عدد هائل من الجنود والضباط والمواطنين اليمنيين .. »  
( ص ٣٣ ، ٣٤ ) .

ورغم أنه ساد الهدوء بعد حرب ١٩٧٣ و ١٩٧٩ م الا أن  
المختطفين اليساريين المسيطرين على مقاليد الأمور فى نظام الحكم  
« الانفصالي » فى الجنوب ، والذين يشبهون أمثالهم اليمنيين من حيث  
النفرة العسكرية التى تسيطر عليهم والتى تسببت فى بعض الأحداث  
التي جرت فى الشمال ، ما يزالون يمثلون عنصر اطلاق حتى اليوم :

« ومن المهم الاشارة الى أن هذه المرحلة التي ما تزال ممتدة قد لعبت دورا ايجابيا في وأد النزاعات العسكرية عند بعض المتطرفين اليمنيين واليساريين . وهم على قلة في اليمن ، واكتهم متنفذين على القرار السياسى فى كلا الشطرين » ( ص ٣٤ ) .

وعندما تقدمت حكومة الشمال بمقترحات حول الوحدة اليمنية — بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م — حملها « الأستاذ يحيى العرشى وزير الدولة لشئون الوحدة اليمنية فى الشطر الشمالى الى عدن فى يونيو ١٩٨٧ م والذى حاول فقط أن يترجم الوحدة الفورية بفكرة زمنية لا تزيد عن ثلاثة أشهر ، تبدأ بانزال الدستور ومناقشته واقراره من قبل القيادتين ، وتكوين المؤسسات الدستورية الوحيدة تمهيدا لاعلان دولة الوحدة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٨٧ م » — عندل حدث ذلك « تفتت عقلية القيادة الجنوبية بمشروع فى محتواه يلغى كافة الجهود التى بذلت منذ ١٩٧٢ م وحتى ١٩٨٦ م ، ويستلهم تجارب أوربية المحتوى ، وقصد قدم ، وهو مشروع يجمع بين الوحدة الفورية والوحدة الكونفدرالية ، بحيث تمتد فترة لأكثر من أربع سنوات ، ويقضى بتشكيل دولة بين الدولتين ، ليس لديها أية صلاحيات الدولة المركزية بل تقوم بتنظيم نشاط لجان الوحدة المشتركة التى يمكن اعتبار أعمالها قد انتهت منذ سنوات ، وخاصة لجنتها الجوهرية الخاصة باعداد الدستور » ( ص ٣٧ — ٣٨ ، ٣٩ ) .

ولا يكفى كاتب المقال بعرض وجهة نظر الجانبين ، وانما هو يساند وجهة نظر أحدهما ، ويرى أن الجانب الجنوبى حول القضايا البتوت فيها كمشروع الدستور الى مادة للنقاش ، وتقديم بمطالب تعجيزية لتأخير قيام دولة الوحدة :

« وأثناء اللقاء المشترك بين قيادة الشطرين وضعت على مائدة

المباحثات المشاريع المعدلة حيث رأى الشطر الجنوبي انه لا توجد الآن أسس موضوعية للوحدة اليمنية ، وأنه لا بد من خلق هذه الأسس ، ومن أبرز هذه الأسس تكوين المؤسسات الاقتصادية المشتركة ذات الطبيعة الواحدة في الشطرين • وقد رفض مشروع الدستور ليتحول الى موضوع للنقاش ، ووضع قضايا تعجيزية ، أبرزها تحديد حدود اليمن الطبيعية في الوقت الراهن » • ( ص ٣٩ ) •

ويرى كاتب المقال أنه ليست هناك عوائق حقيقية تحول دون تحقيق وحدة اليمن الفورية ، فلا النظام في الشمال ذو طبيعة مختلفة جوهريا عن النظام في الجنوب ، ولا هذا يتميز عن ذلك بميزة ما يمكن له التذرع بها لتأجيل قيام الوحدة ، كلا النظامين يعيشان مرحلة واحدة هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية • وما عدا ذلك ادعاءات ومزایدات كلامية تصدر من الجنوب ، كما أن القول بأن النظام في الجنوب اشتراكي هو اتهام لا أساس له ، تماما كاتهام نظام الشمال بأنه رأسمالي ••

ولا طريق لهذين النظامين المتقاربين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، ولا سبيل لابعادهما عن المحاور الدولية العسكرية والسياسية ، سوى طريق الوحدة اليمنية الفورية والكاملة :

« وأمام هذا الوضع الذي يتجه الى التعقيد تحت مبررات مختلفة ، منها أن الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب يعتقد أنه من المستحيل التفريط بمكتسباته في الجنوب على حساب الوحدة اليمنية ، أو يتصد مع قوى « يدعى » نظريا أنها غير تقدمية وبنفس الاتجاه فان قيادة الشمال والقوى المتنفذة في السلطة تعتقد أنه لا يمكن الاتحاد مع « نظام شيوعي » في الجنوب •

رغم أن معتقدات الطرفين بهذا الشأن خاطئة مئة بالمئة ، فلا النظام في الشمال غير تقدمي ، ولا الحزب الاشتراكي ونظامه في الجنوب « نظام شيوعي » فالقواسم المشتركة بينهما أكثر وضوحا ، بل واتفاقا ، اقتصاديا واجتماعيا قائما بينهما ، لا يمكن وصف اليمن سوى أنها تمر في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فلا الاشتراكية سائدة في الجنوب ، لا نظريا ولا عمليا ، ولا الرأسمالية سائدة في الشمال نظريا وعمليا .

ولهذا التقارب الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للشطرين ، فإن اليمن بحاجة الى دولة موحدة مركزية ... » « بحيث تصبح لليمن هوية مستقلة لتختار النظام الاقتصادي الاجتماعي المناسب لها ، بعيدا عن التمحور والتحالف الدولي عسكري وسياسيا » ( ص ٣٩ — ٤٠ ) .  
واضح أن كاتب المقال كما يساوى بين طبيعة الوضعين في شطري اليمن ، ليبرر دعوته بضرورة تحقيق الوحدة غوريا فإنه يساوى بين الشرق والغرب ، بين المنظومة الاشتراكية والمعسكر الامبريالي ، ليبرر الابتعاد عن حلفاء الثورة اليمنية وليزكى قيام نظام اجتماعي ذي طبيعة  
ثالثة .

ولكن هل هناك خط ثالث فعلا يمكن اختياره بعيدا عن التراث والاختبارات النظرية والعملية التي خاضتها البشرية عبر رحلتها التاريخية الطويلة والمضنية ؟

بقي أن نوضح أننا بتعطينا على هذا المقال لصاحبه عبد الرحيم محسن لم نكن نهدف الى أكثر من تنبيهه من يقتبون مثل هذا الطرح — وهم عديدون على أية حال — بأنهم لا يفعلون غير أن يضحوا بمنجزات تحققت بالفعل بفضل تضحيات جسام ، من أجل هدف وطني

غال وعزيز لن يسهل تحقيقه الا بالمزيد من النضال الشاق والصبر والطويل النفس .

أما اعفاء النفس من أعباء ومشقات هذا النضال الوطني والاجتماعي والاكتفاء بقذف النظام الديمقراطي الثوري في جنوب الوطن الذي يمثل أهم منجز تاريخي حققته الثورة اليمنية بشقيها بأنه نظام انفصالي ، وأنه — فوق ذلك — لا يتميز بشيء ولا يرمز الى شيء ، فهو مجرد مسلك نزق لا يضر هذا النظام ، كما لا يفيد صاحبه .

وأخيرا بقى أن نسأل مجلة « الحكمة » — لسان حال اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين — الديك بضاعة أخرى أفضل من هذه ليشتريها الناس ؟ !

أما هذا النوع من البضاعة « الوجدانية » فلن تعثروا له على سوق رائجة !

ولذلك فان كل الوطنيين اليمنيين العاديين سيقولون لكم بلسان واحد : بضاعتكم هذه ردت اليكم !



## القسم الثاني

جدل مع « الحكمة » حول مفهومها لقضية الوحدة اليمنية



## ( رسالة ) الشهابى ( \* )

اتخذت الأمانة العامة لاتحاد الأدباء قرارا بنشر رسالة التنظيم  
التي وجهها الشهابى الى التنظيم والحكومة فى جمهورية اليمن  
الديمقراطية الشعبية .

سيادة الأمين العام المجبهة القومية الأخ عبد الفتاح اسماعيل  
الموقر

فخامة رئيس مجلس الرئاسة فى جمهورية اليمن الديمقراطية  
الشعبية الأخ سالم ربيع على  
المجمل

حضرة رئيس مجلس الوزراء فى جمهورية اليمن الديمقراطية  
الشعبية الأخ على ناصر محمد  
المكرم  
تحية واحتراما ..

الموضوع : رفع قضية قذفاً ورد اعتبار على عمر الجاوى

فى كل ما حررته اليكم من رسائل ، وما كتبتة من مقالات وبحوث  
فى المجالات المصرية وغير المصرية حول العمل الوطنى فى اليمن كان  
أمامى — وما يزال — هدف واحد ثابت ، لا أحيده عنه ولا أترجح ،  
وهو — بكل ما تخلل الكتابة فيه من نقد موضوعى ورفاقى للأطراف  
الوطنية — الاسهام بقسطى العلمى المتواضع — كواحد من مثقفى  
ومناضلى وطننا اليمنى — فى انضاج وبلورة الوعى الوطنى والوحدوى ،

---

( \* ) نشرت فى « الحكمة » عدد يونيو ١٩٧٥ .

الذى بدون اكتماله وبلوغه درجة السطوع والتجلى ، فانه ليس في الامكان لا توحيد الحركة الوطنية اليمنية ، ولا تحقيق وحدة الشعب اليمنى المنشودة والعالية والعزيزة على كل قلب .

ولقد كانت كتاباتى الموضوعية والنقدية هذه بمثابة حجر القمت به القوى الرجعية والمناوئة التى لا تمك الا التقول والافتراء على قوى الثورة ، وكانت بمثابة درس بليغ بأن قوى الثورة أولى بنقد بعضها البعض بروح من الحرص والاخلاص والولاء الوطنى والثورى لشعبها ولبعضها البعض ، وانها لا تتردد فى انتقاد بعضها بعضاً ، عندما يكون هناك ما يستدعى النقد ، وانها تفعل ذلك بدون تحرج ولا مواربة — وبالتالى — لا تنتظر من خصومها أن يروها أخطاءها ونواقصها ، وانها بالتزامها بمبدأ النقد والنقد الذاتى ، وممارستها له ممارسة خلاقة ومبدعة ، قادرة على تصحيح أى انحراف فى سيرها ، وأى ثغرة فى مفاهيمها أو فى صفوفها ، وعلى الماضى — بفضل ذلك — دائماً وباستمرار على درب المسيرة التاريخية الطليعة ، مسيرة التحرر السياسى ، والتوحيد الوطنى ، والتقدم الاجتماعى .

على أننى لاحظت للأسف الشديد — ولا سيما فى الفترة الأخيرة — ان هناك بين القوى الوطنية من لا تزال غائبة عنه مثل هذه التقاليد الثقافية والديمقراطية بين قوى الثورة ، وان ذلك الجهد النقدى والموضوعى الذى أسهمت به فى هذا المضمار لم يلق التقدير الذى يستحقه لدى بعض العناصر الوطنية ، ومن هنا كان رد فعلها ازاء ذلك غير صحى وغير صحيح ، حتى لقد بلغت الأمور حد « تسخير بعض المثقفين اليمنيين غير الملتزمين بمبادئ وقيم فكرية وسياسية ثابتة ومحددة ، والمعروفين بارتدادهم عن الفكر الاشتراكى العلمى ، وبالتشويش على ممثليه الاصلاء داخل اليمن وخارجها ، والموسمين بالادعاء والغرور وبالتهريج والعبثية ، وبالتسيب والفوضى وبالدعاية

المجوجة والفجة للفكر السلفى الاصلاحى الاقطاعى ، كفكر حركة  
الأحرار اليمنيين الحاكم اليوم بعض رموزها القبيحة والبشعة في  
صنعاء ، والمدانين بابتعادهم عن الاسهام في خلق ثقافة وطنية جديدة —  
« تسخير » أمثال هؤلاء المرتدين المنحرفين الملتائين كعمر الجاوى للرد  
حتى على كتابى ( اليمن .. الثورة في الجنوب ، والانتكاسة في ائشمال )  
الذى كان هدفى منه — من أول حرف الى آخر حرف — تعرية الحكم  
الاقطاعى في صنعاء ، سواء بشكل مباشر ، من خلال المقارنة بين ما آلت  
اليه الأوضاع في شمال الوطن في ظله وعلى يده ، وبين أوضاع الاستقلال  
الوطنى والتقدم الاجتماعى في جنوب الوطن ، والتي تحققت بفغسل  
وفي ظل النظام الوطنى هناك ، أو بشكل غير مباشر من خلال كشف  
جذوره وتعرية خلفيته التاريخية التى اتسمت بالعمالة للأجنبى ،  
كما كائن هدفى منه هو التأكيد بأن الحكم الرجعى العميل في صنعاء  
لا يعدو أن يكون استمرارا تاريخيا وتطبيقا عمليا لنهج حركة الأحرار  
السياسى الذى رسمته وعملت له منذ نشوئها ، دون أن يعنى ذلك  
أن الحكم الاقطاعى الملكى الكهنوتى لم يكن قد وقع هو الآخر — ولو  
تدرجيا وعبر الصراع مع حركة المعارضة — تحت نفوذ الاستعمار  
الأمريكى . ومن هنا تقيمى لأحداث الصراع بين جناح المعارضة  
الاقطاعى الكومبرادورى المتطلع الى السلطة ، والجناح الاقطاعى  
الامامى الحاكم بأنها ليست سوى ( شكل محلى ) لذلك الصراع المحتدم  
بين الاستعمار القديم والجديد على اليمن وعلى جزيرة العرب منذ  
نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولقد كنت سأقبل بسرور أن يكون للجاوى رأى آخر في القضية  
مبنى على الاستقرار والتأصيل التاريخى بقطع النظر عما اذا كان يملك  
مؤهلات ذلك ، من حيث أنه ليس بمختص في ميدان البحث التاريخى ،  
وبدلا من القيام بمحاولة في هذا المجال ، ولأن فاقد الشيء لا يعطيه

— ذلك أن الجاوى أراد التخصص فى جزئية معينة تتعلق بالصحافة اليمنية ، دون أن يمضى فى الشوط الى نهايته — فانه لجأ الى سلاح العاجزين والمفلسين ، الى أسلوب التجريح الشخصى ، وبالنسبة من كرامات الناس وشرعهم الوطنى • ان ذلك هو بالضبط ما تضمنه مقاله سبىء الذكر ( حركة الأحرار ومرض الطفولة ( الشهارى ) الذى نشرته مجلة « الحكمة » العنصرية فى مارس ١٩٧٥ والذى كتب بأسلوب تهجمى وعدائى ، وبروح عدوانية شريرة ، وبلغة وصلت فى انحطاطها وتجنسها ، وفى قذاعتها وابتذالها ، الى أسفل درجات السفاهة والتفاهة •

ولا أقول أن بعض زعماء الجبهة القومية كانوا على علم بنزول هذا المقاتل القذر والمخجل ، المؤسف والمسف فحسب • وانما أقول أنهم كانوا غير بعيدين عنه تماما ، حتى لقد بلغ الينا علم هذا المقال قبل ظهوره فى المجلة ببضع أسابيع • وكان انقرضى عبد الرحيم سلام سكرتير تحرير مجلة « الحكمة » ممن « بشر » بنزول هذا المقال أثناء مروره بالقاهرة فى طريقه الى الجزائر فى مارس ١٩٧٥ •

لقد كان المفروض أن يسكت الجاوى نهائيا والى الابد عن الخوض فى ميدان البحث التاريخى الذى لم يهيأ له ، ولا سيما بعد أن كشفنا فى كتابنا الآنف الذكر عديم صلاحيته وأهليته لمثل ذلك ، ومدى تخبطه وغيبته عليه ، ومدى فجاجة وتخلف وراثته وتناقض الآراء التى جشم نفسه تجسima فى ابدائها فيه ، ولكن روح المكابرة واللجاج فيه أبت عليه أن يترك هذا الميدان لاغراسه ، وأن يقتنع بما أتيح له من علم فى مجال غير هذا المجال ، وأن يعرف بالتالى مدى عذراته وقدر نفسه فمضى يماند ويقاوم بأسلحة الجهالة والضلالة ، وينفث سموم أحقاداه وحسده وأمرأه وعجزه على من هم أعلى منه كعبا ، وأوفر حظا فى

مضمار البحث العلمى التاريخى والاجتماعى ، وهكذا أخذ — وكأنه قد بلغ به السعار مبلغه — ينهش أعراضهم ، ويأكل لحمهم حيا !

لذلك ، واستنكارا واحتجاجا على هذا الأسلوب غير اللائق انذى تجرد فيه الجاوى من الضمير الوطنى والأخوى معا ، ومن كل ذرة شعور بالمسئولية ، ومن روح الانصاف والعدل ، بل ومن الاحساس بالحياة والخجل ، والذى تجرأ وتطفل فيه على التاريخ ، وهو ليس من أهله ، وتبجح واساء فيه الى ذوى الاختصاص من الباحثين والمؤرخين ، فوق اساعته الى الثورة اليمنية ورجالها والى الثورة المصرية بقيادتها الناصرية التى أنبرت لدعمها فى الوقت الذى دافع فيه بحرارة عن الخط الرجعى — الاستعمارى الذى قاده الزبيرى من البداية ، خط عمران — خمر — الجند ، خط الرفض للتدخل انثورى القومى المصرى الى جانب الثورة اليمنية فى مواجهة الثورة المضادة التى تادها حلف الرجعية اليمنية والعربية والاستعمار القديم والجديد ، فالتقى الجاوى فى ذلك — شأن مثله الأعلى الزبيرى — مع موقف هذه القوى المتخلفة والمعادية لحق شعبنا فى التحرر والانعقاد ، وهذا الأسلوب الذى خلا من كل آداب وأخلاق وأصول البحث والحوار العلمى النزيه الذى من المفروض والضرورى أن يدور حول قضايانا التاريخية والوطنية المعقدة التى تتطلب جهدا فكريا شاقا وخلقا ، لا الاستغناء عن ذلك بتوجيه مفردات الشتيمة والسباب المستهجنة والمستنكرة الى المؤرخين والمجتهدين ، ولأن الجبهة القومية تتحمل — بالطبيعة — مسئولية سياسية وأدبية عن كل ما ينشر فى عدن ، وبما أن سكرتير تحرير ( الحكمة ) هو القرشى عبد الرحيم سلام الذى تربطه بالجبهة القومية صلة سياسية خاصة ومعروفة ، والذى لهذا السبب لابد أن يكون قد أحاطها علما بهذا المقال قبل نشره ، كما أحاط بعض اليمنيين فى القاهرة بذلك قبل صدوره بوقت غير قليل ، ولان كل كلمة تصدر

في المجالات العدنية بما فيها ( الحكمة ) تخضع لرقابة مباشرة ، أو غير مباشرة - كما ذكر عمر الجاوى رئيس تحريرها نفسه ، الذى قال اى أثناء لقائنا فى القاهرة مع نهاية ١٩٧٤ أنه ليس من السهل كتابة شئ في مجله ( الحكمه ) دون مراعاة موقف الجبهة القومية ورأيها فيما ينشر ، وطمعا فى إجراء تحقيق عادل ونزيه لظروف وملابسات نشر هذا المقال ، وبالدرجة الأولى فى محتوياته ، باعتباره يشكل « قضية قضائية » أرفعها عليه ، من حيث انه يمثل عملية « طعن وقذف » فى حق مواطن يمنى ذنبه الوحيد هو دفاعه المستميت والشريف عن قوى الثورة اليمنية ، ودعوته الدائبة والمخلصة لها بضرورة التوحيد فى مواجهه وحده قسوى الرجعية انيمية ، والعربية ، والاستعمار القديم والجديد ، ومن اجل صنع الاداة للنضاليه انفادره على اقامه دولة اليمن الحديثه الموحدة الوطنيه الديمقراطيه •

لذلك كله فانى اتوجه الى سيادتكم بالرجاء - بصفتكم « المسئول الأعلى » عن كل جريمة أو اهانة قد تلحق بمواطن يمنى من قبل مواطن آخر - بالأمم بأجراء تحقيق عاجل ، وحكمة فورية ، تقوم بهما ( محكمة أدبية ) يشكلها اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، لما نشره عمر الجاوى فى مقاله هذا الذى امتلا بروح من العداء والكراهية المقيتة الغربية فى نوعها ، بل وبروح من الغدر والخيانة لكل معانى الأخاء الوطنى والانتهاك اللفظ لكل مثل الاحترام لاقدياس الناس وحرمتهم •

وانى لا قبل سلفا بالحكم الذى يصدر عن هذه ( المحكمة الأدبية ) عن هذه ( الظلامة ) التى جسدها هذا المقال المخزى والعارى من كل قيم المراعاة لاقدار المواطن وكرامته وعرضه ، راجيا من سيادتكم أيضا المتفضل - مشكورين - بابلاغ صورة من شكائى هذه الى اتحاد



الأدباء والكتاب اليمنيين ، مرفقاً بالأمر في تشكيل هذه ( المحكمة الأدبية ) وراجياً في ذات الوقت الأمر بنشر صورة من هذه الشكاة في مجلة ( المحكمة ) التي نشرت مقال الجاوى ، وحتى يكون أمام هذه المحكمة كل الوثائق موضع التحقيق ، وثنائق المدعى والمدعى عليه .

ولهذا الغرض غانى وكلت للثقاتى نيابة عنى كلا من الاخوين السيد جبر بن جبر ، والأستاذ القانونى حسن مجلى .

وحتى يقول القضاء الأدبى كلمته فى ( قضية الطعن والقذف ) هذه التى أرفعها على الجاوى ، ولأن للقضية جانبها الاجتماعى العام - من حيث أن الألفاظ التى استعملها تتنافى مع العرف والآداب والذوق العام ، ولأنكم بحكم مسئوليتكم الدستورية العليا والعامّة تعتبرون حماة لتقاليد وأخلاق المجتمع الواجبة الرعاية والاحترام ، غانى أرفع قضية ( رد اعتبار ) وطنى واجتماعى ، تغدون بحكم مسئوليتكم الخاصة والعامّة هذه مناط الوفاء بها ، قبل أى جهة اختصاص جزئية .

وتقبلوا سيادتكم خالص تحياتى وتقديرى ..

**أخوكم : الدكتور محمد على الشهارى**

صورة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ( الادارة العامة ) .



## هل الهدف تحقيق الوحدة اليمنية أم أحداث ردة ثورية في اليمن الديمقراطية(\*)

عندما لا يعرف المرء مسؤوليته النضالية ، أو يعرفها ويتخلى عنها  
لأن كاهله ناء بحملها ، فإنه يفتش له عن مبررات يغطي بها عجزه عن  
اتخاذ موقف نضالي ما ، ويعزى بها نفسه لاتباعه هذا المسلك .

ولا بأس من التذرع بقضية من القضايا أو حتى بالعديد من  
القضايا ذات الطبيعة المعقدة ، والتي يتطلب تحقيقها نضالاً مريراً ،  
وجهداً جهيداً ، المهم أن تكون الذريعة التي يعفى بها نفسه من مشقة  
ومغية النضال موجودة دائماً . وسهلة الاستخدام باستمرار .

وما أكثر الذرائع والتعلات لمن يبحثون عنها ، ليداروا بها قصورهم  
أو تقصيرهم ، ولأن يؤثرون السلامة والعافية على خوض النضال المريع  
والطويل ، الذي قد يسلم أصحابه إلى التهلكة .

وحتى التطاول الاستعماري والتحكم الرجعي الخارجي ، وأساليب  
البطش المتبعه ازاء الشعب لا تحرك في أمثال هؤلاء ساكننا . أما لماذا  
فالحجة جاهزة . والحجة أن ذلك مجرد عقاب لكل من لا يسمع ويقتنع  
بوصفتهم المحفوظة ودوائهم الشافي من كل الأدواء ! ويقدم رئيس

مجلة « الحكمة » صورة صارخة لمثل هذا النهج ، ولمثل هذه النوعية الخاصة من الناس . فوفقاً لوجهة نظرهم فإنه في بلدان كالبلدان الشديدة التخلف والتي ما تزال تتحكم فيها الغرائز البدائية والنزعات القبلية ، والصراعات الطائفية ، والحساسيات العرقية ، والولاءات الشخصية ، وجب الذات المفرط لا مجال لمثل ذلك النمط من الصراعات الحضارية كالصراع الوطني ، والصراع الاجتماعي اللذين لا تفرزهما إلا أحزاب عصرية — على هذا النحو يفترلون خارطة المجتمع ويلغون منها المعالم الأعمق — .

ولأن اليمن واحدة من هذه البلدان الشديدة التخلف والتي غرقت وما تزال غارقة في مثل هذا النمط من النزاعات البدائية ، وما يزال يتحكم فيها هذا النوع من العلاقات غير الحضارية ، فلا مكان للحديث عما يسمى الصراع الوطني أو الصراع الاجتماعي . فلا الاستعمار موجود حتى يكون هناك صراع وطني ضده ، ولا الطبقات الاجتماعية المتناقضة المصالح لها أثر حتى يصح القول عن صراع اجتماعي فيما بينها — وعلى هذا النحو يشوهون البنية الاجتماعية التي أخذت تتشكل في اليمن منذ قيام الثورة — .

تلك بعض الحجج والذرائع التي يوردها هذا النمط من الناس ليمرروا بها تقاعسهم عن خوض النضال إلى جانب شعبهم وحركته الوطنية الديمقراطية المعاصرة ، وذلك هو المدى الذي يذهبون إليه في تشويه صورة الواقع وحجب كل جديد فيه . وكما يصورون فإنه ليس هناك تناقض طبقي ، ولا صراع وطني واجتماعي ، ولا أحزاب حقيقية تغبر عن الصراع الطبقي والوطني الذي لا مقومات موضوعية له . لذلك فإن الحديث عن شيء ما من هذا القبيل مجرد لغو في لغو ، والبرامج الحزبية التي تتضمن مثل هذه المفاهيم لا تفعل غير أن تتردد ما يقوله غيرها عن واقع الاجتماعي الخاص به .

أما القول بأن هناك إنجازات قد تحققت سواء على الصعيد الوطني أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي فإن ذلك هو الادعاء بعينه .

وما يسمى الاستقلال الوطني الذي يقال أن اليمن الديمقراطية حققته بخروج آخر جندي انجليزي في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م لا يعدو أن يكون حجر عثرة جديدة قذف بها في مجرى الوحدة اليمنية « لأن جلاء الانجليز قد أنتج اضافة جديدة وأصبح الوطن مقسما الى جمهوريتين وأرض ( وأراضي ) محتلة » كما لم ينتج سوى تدهور لاقتصاد البلاد ذلك أنه كان « الجزء الجنوبي من الوطن مصدرا للانتاج الزراعي » وبالذات « أبان حكم الاستعمار والسلطين » على عكس ما هو الآن في ظل الاستقلال - كما جاء في عدد يونيو ١٩٨٧ م من « الحكمة » .

بل ان السعي نحو ايجاد دولة خاصة « مستقلة » منفصلة أو « انفصالية » في الجنوب كان مبيتا من البداية ، وبالذات منذ قيام الجبهة القومية ، ومشروعاً له في ميثاقها الذي أعلنته في مؤتمرها الأول ، ولذلك « انصب التفكير بكامله بعد ٣٠ نوفمبر في جنوب الوطن على تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة بوضع خطط وبرامج محددة لها في الميثاق الوطني العام ١٩٦٥ م » .

ويضيفون : ولأن مثل هذه الدولة - أو العقبة الاضافية المنصوبة على وأمام طريق الوحدة اليمنية - قد قامت فانه كان لا محيص من الحفاظ عليها بأي ثمن حتى بالتضحية بقضية الوحدة التي كان يظن أن لها الأولوية على ما عداها ، وكان الصراع على السلطة بين جناحي الجبهة القومية فيما اسمى باليمين واليسار - حيث لا يمين ولا يسار في الواقع - مجرد تبرير للتشبث ببقاء هذه الدولة ، حتى ولو

تم ذلك من جانب ما صنف باليسار تحت يافطة اعطاء مضمون اجتماعى لدولة الاستقلال • وهى حجة مرفوضة جملة وتفصيلا • فالحديث عن مضمون ما للدولة — أى دولة — قبل الغاء هذه الدولة فى دولة يمنية موحده هو كتسمية الوليد قبل أن يولد • ينبغى أن توجد الدولة المعترف بها أولا ، ثم يجرى النقاش والاتفاق أو الاختلاف حول طبيعتها ، ولذلك فإن الهراء الذى دار بين متصارعى الجبهة القومية وغيرهم حول المنحى الاجتماعى لدولتهم يخصهم وحدهم ، فوق أنه سابق لاوانه « لان دولة نشأت فى الجنوب يقودها حزب تم الصراع جهاراً نهاراً على قيادة « الجبهة القومية » والسلطة ، وتحدد منذ فبراير عام ١٩٦٨ م بصراع اليمين واليسار ، وجرت الأمور بصورة مغايرة للشعار الأولى — اعادة الوحدة — الى المضمون الاجتماعى لبناء الدولة ووضعت العربية قبل الحصان ، ولم نزع نحن العربية ولا فككتنا عنان الحصان » •

ويمضى هؤلاء الذين يضعون أنفسهم خارج العملية الثورية المحتدمة فى بلدهم وخارج مجرى النضال الوطنى والاجتماعى عموماً — يعضون فى صب السائل الأسود على وجه ثورة ١ أكتوبر بحيث لا يبقى منها شيء يدل على وجودها وعلى أنها أخرجت الشطر الجنوبى من اليمن من أسر التبعية الاستعمارية الى حياة الحرية الوطنية ومن قبضة القوى الطبقية المستغلة والدائرة فى فلك المستعمر الى أيدي أبناء العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وجماع الكادحين ، ومن عهد التخلف والرجعية الى عهد التقدم والثورة ، حتى غدت بذلك واحدة من أبرز المعالم فى منطقة التحرر الوطنى فى نهجها الوطنى الاجتماعى المستقل ، وفى سياستها العربية والدولية المتحررة وفى دعمها لنضال حركات التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى فى وطنها العربى وفى العالم النامى قاطبة ، وفى تعاونها الذى يبلغ حد التحالف مع مجمل القوى العملية الثورية

العالية وفي مقدمتها منظومة البلدان الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى •

كل شيء يقلب رأسا على عقب ، والفجر الصادق يصبح ظلاما حالكا ، وعملية التجديد الديمقراطي للبنية الاجتماعية مجرد نقش على صخر ، والانتقال بالبلاد من مرحلة التحرر الوطنى الى مرحلة الثورة الديمقراطية مجرد كلام غير مفهوم من الأساس ، والتطلع المشروع نحو بناء الاشتراكية وبما يتفق مع مجرى حركة التطور فى العالم كله مجرد شطحات طفولة •

ولقد تبلى الأمور حد التشكيك فيما اذا كان التوجه الوطنى نفسه سيكتب له البقاء ، ذلك أن ريح الفتنة الأهلية والحزبية ماتزال تعصف ، وليس هناك ما يدل على أنها لن تكتسح أمامها كل شيء وتأتى حتى على ما أفلت بمعجزة من طوفان كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م •

هذه اللوحة القائمة المنفرة لماضى الثورة وحاضرها ومستقبلها والتي تشيع روح اللامبالاة والتشاؤم والاشمئزاز من الثورة والثورية ، ومن كل من يبشر بقيم الخير والحق والجمال والسعادة — هذه اللوحة ترمى فى تلطخ جبين الثورة بالبقع السوداء كما يلى :

بدل الشروع فى توحيد الوطن اليمنى كان هناك سباق محموم نحو تلقى وتبنى الشعارات اليسارية التى لا تصلح لواقع اليمنى مغرق فى التخلف والهمجية ، ولا تصلح له الا شعاراتهم التى يمكن ايجازها فى شعار واحد: التوحيد كيفما اتفق وبأى ثمن ، حتى ولو كان رأس الثورة ، ان كان لها رأس ، أو بقى لها رأس !

وكما أنه ليس هناك توجه وأسمالى فى شمال الوطن ، فانه ليس هناك توجه اشتراكي فى جنوبه ، فليس هناك سوى « شعارات مستعجلة

ولا تنطبق في أغلبها على الواقع اليمني « وليس هناك سوى كلام فارغ يتردد عن « نظامين متميزين » في الوطن - ( اشتراكي ورأسمالي ) ، » .

بل أنه ليس هناك شيء اسمه حركة ٢٢ يونيو التصحيحية لعام ١٩٦٩ م . فهذه الحركة التي ازداد الطنين حولها ، وصورت بأنها نقطة تحول في مجرى الثورة ، بها سقط اليمين الانتهازي ، وبفضلها تسلمت قوى اليساري الثوري السلطة وبدأت عملية التغيير الاجتماعي الديمقراطي للبنية التحتية والفوقية للمجتمع - هذه الحركة لا هي تصحيحية ولا هي تغييرية - قيمها عدا أنتشاق اللفظي بشعار الاشتراكية العلمية من الأجهزة الرسمية والاعلامية - .

فعدا أن القاعدة الطبقية والأساس الاقتصادي والشروط المجتمعية لا تؤهل أحدا للقيام بتحول اجتماعي ديمقراطي ، بتوجه الاشتراكي ، فإن الانجاز الوحيد الذي جاءت به هذه الحركة هو فتح الباب لنزاعات سلطوية ظلت تتفاقم ، حتى بلغت مداها الطبيعي ، بكارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م ، دون أن يعنى ذلك أن الباب قد أغلق ، وأن ملف هذا النزاع الحزبي - القبلي قد طوى ذلك أن الأسباب والعلل ما تزال كامنة في صلب المجتمع ، بل وفي صلب طبيعته ، ولانجاة من الفرق في دوامة الطوفان الا بركوب سفينة النبي نوح التي يمسكون بشراعها ، الا وهي الوحدة اليمنية ، دون نظر أو اهتمام بمن على ظهرها من الناجين من الفرق ، فهي تتسع لجميع الأهل ، عدا بعض « الاقطاعيين » ، ووكلاء الاستيراد وهم قلة في الوطن » .

أما الصورة الكاريكاتورية المضحكة المبكية اسير الأحداث هذا منذ حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م حتى اليوم فقد رسموها على هذا النحو .

« فمنذ ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م لم يطرأ أى تغيير هام في المنهج الأيديولوجي ، التوجه الحزبي والذي ينص في أغلب الأحيان على انتهاز



الاشتراكية العلمية ، طبقت في أجهزة السلطة ( ملاحظة : لا تهم الصياغة مهما بدت مرتبكة — الكاتب ) دون أى مستند مادي باستثناء ما تقوله أجهزة الاعلام •

وحل التغير في قيادة الحزب والسلطة بمعنى سقوط قيادات ونهوض أخرى ، دون أن يعكس ذلك نفسه على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية ، وعلى وجه الخصوص قضايا الديمقراطية لأعضاء الحزب والجمهير • ومنذ ذلك التاريخ والاستقطاب الشللى من الناحية الحزبية ومن خارج الحزب يأخذ مداه الضار للغاية دون معالجة تذكر ، وتركت قضايا الجماهير خارج الصراع ، الأمر الذى أدى الى انقسام مسلح والى كائنة مفزعة مريبة فى ذلك الوقت اسقطت من الناحية العملية الجزء الأكبر من الانجازات النظرية فى هذا الجزء من الوطن ( لان القاعدة الاقتصادية ضعيفة ) • وبقينا الثورى يدعوننا الى المزيد من اليقظة ، وعلى أساس من وحدة الوطن •

وقد « جاءت الكارثة للأسباب التى ذكرنا ، وللتناقض الحاد بين البرامج والنشاط الدعائى من جانب مع القاعدة المادية المعروفة بحجمها المتواضع • ( مرة أخرى لا يهمنى عدم الالتزام بقواعد التركيب اللغوى — الكاتب ) •

اتضحت الأمور بعد الكارثة • ان أى ادعاء لا ينطبق والواقع العملى فى الاطار التاريخى الحالى مجرد تراكم لمآسى تؤدى الى ضرب التوجه الوطنى ، ناهيك عن — مسألة التوجه الاشتراكى •

وعلى ذلك ، ولان الأمر أمر حراع مجرد على السلطة منذ البدايه والى اليوم ، ولأنه دار فى اطار الحزب الحاكم ذاته دون أن تكون له مسببات موضوعية ودون أن تكون له علاقة بعملية الحراك الاجتماعى

أو قانون الصراع الطبقي أو بتباين في الرؤية السياسية ازاء القضية الوطنية والاجتماعية وآفاق المستقبل - لذلك كله غاناه لا مسئولية شخصية على أحد فيه ، وليس فيه يمين ولا يسار ، والذي بدأ الطلقة الأولى في الصراع يتحمل ذات المسئولية كالذي أفرغ الطلقة الأخيرة ، والجميع مذنبون ومدانون تاريخيا لانهم ساروا في طريق الزيف والضلال والبهتان منذ البداية ، ولم يسمعوا عظة الواعظين هؤلاء ، ولا أخذوا بوصفتهم الواقية من كل مرض ، الشافية من كل عاهة !

وإذا كان البعض من المتصارعين على السلطة قد أغلت من حبل الخنقة هذه المرة فلن يفلت منها في المرة القادمة ، حيث أن المشانق ما تزال منصوبة ، والقبور ما تزال مفتوحة ، والسيوف لم تعد إلى أعمادها بعد ، ذلك أن كل عوامل الانفجار التي قادت البلاد من كارثة إلى كارثة أكبر والمتملة في النزاع السلطوي في ٢٢ يونيو عام ١٩٦٩ م وفي ٢٦ يونيو عام ١٩٧٨ م وفي ١٣ يناير عام ١٩٨٦ م - هذه العوامل ما تزال قائمة ، بل انها تترداد يوما بعد يوم .

وحكمهم السياسي والقضائي والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يتخذ الصيغة التالية :

« ولا نحمل فردا أو مجموعة أخطاء حقبة تاريخية بكاملها وبالذات في الشطر الجنوبي من الوطن ، حيث يحكم الحزب منذ طرد الاستعمار البريطاني ... نقول والآن على وجه الخصوص ... لأن تراكما من الأخطاء البشعة وخرق الشرعية قد سكتنا عنه نحن ، وليس أحد آخر أدى إلى انفجار أكثر من مرة على نطاق الوطن كله ، ولا نعتقد ان سكتنا واستمر نفاقنا المقيت أن أحداث ١٣ يناير ستكون الأخيرة ، ذلك أن « من أنسل من تحت شفرات السيوف عليه أن يعلم أنها لا زالت مشرعة ان بقيت الأسباب والمسببات هي نفسها » .

والتطرف اليسارى لم ينته بانتهاء سالمين ، وإنما استمر في عهد تسلم عبد الفتاح اسماعيل أمانة الحزب ورئاسة الدولة حتى تم ابعاده : « لقد ركزت المسألة ، وبعد انتهاء مرحلة سالمين ، أو أن صح التعبير سالمين نفسه ، الى قضية قائمة اليوم ، وهى ضرورة المراجعة وليس التراجع عن التوجه ، ولم يكتب لتوجه الشهيد عبد الفتاح التطبيق لسرعة ابعاده » .

وظل التطرف اليسارى يتسفر - كما هو حادث اليوم - بشعار الثورة الوطنية الديمقراطية المرفوع في اليمن الديمقراطية بشكل رسمى منذ حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ م ، وهذا الشعار نفسه غير مفهوم لا عند هؤلاء المنتقدين له ، ولا عند الراغبين له . وكان ينبغي منذ البداية تجنب استخدام مثل هذه الشعارات المبهمة المعنى المخللة للاتجاه ، وائتى في ظلها ترتكب الحماقات وما تزال ترتكب حتى الساعة ، هذه الحماقات التى بلغت في شططها وغلوها حد أن الجهة المسئولة عن تخطيط وتوجيه المسيرة الاقتصادية التنموية في قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى توهمت - ومعها صحيفة الحزب « الثورى » أن ما نسمى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية قد تم انجازها بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م مباشرة - وأن ما هو موضوع في جدول الأعمال الآن هو بناء الاشتراكية .

ذلك يعنى أنه إذا كانت الثورة قد سارت في طريق الضلال والتهيه منذ البداية ، غيى اليوم أكثر ضلالاً وتيهاً من أى فترة مضت .

وحسب صيغة أصحاب المذكره الموجهة الى « أمين عام وأعضاء المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى » قبل انعقاد الكونغرس الحزبى ، والمتعلقة « بشأن الوضع في البلاد اليمنية » ، والتى رغبت باسم « الأمانة العامة » لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في مايو ١٩٨٧ م ووقعها عنها

عمر الجاوى و د. عبد الرحمن عبد الله ابراهيم ، والتي هى مدار بحثنا فى هذا المقال من بدايته الى نهايته دون أن نتطرق لسواها من اغتياحيات مجلة « الحكمة » خلال الأشهر الأخيرة — حسب هذه الصيغة شأن التطرف اليسارى بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م يبدو على النصو التالى : « كلما كرس وكتب وفهم مما سمي بمرحلة « الثورة الوطنية الديمقراطية » فى جزء من الوطن كائن ولا زال غامضا وتداخلت فى ذهن القائمين بشئون السلطة المراحل ، الأمر الذى دعى ( دعا ) بعض الكتاب والمسؤولين الى الاعلان عن انتهاء هذه المرحلة والتبشير بالانتقال الى الاشتراكية » — راجعوا « الثورى » •

وصاغ سكرتير اللجنة المركزية للشئون الاقتصادية التوجه الاشتراكى هذا — فى منطقة تفتقر الى مصادر الدخل — بالتعجيل بتأميم الشاحنات والقات والمقاولات — راجعوا الثورى — ولا زال الافذاذ من هؤلاء يمارسون مثل هذه الأفكار الضالة التى لا تحتاج الى وقت طويل لمعرفة نتائجها •

الأعتراض غير موجه الى ما اذا كانت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية قد أنجزت أم لا ، ولا الى ما اذا كنا قد قاربنا مرحلة التوجه الاشتراكى أم لا • الاعتراض كما هو موجه ضد مفهوم الثورة الديمقراطية فهو موجه ضد مفهوم التوجه الاشتراكى ، وهو موجه فى جميع الأحوال ضد جميع الاجراءات الاجتماعية التى قامت بها وتتوى القيام بها الثورة الوطنية الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكى • ومن هذه الاجراءات المرغوض القيام بها — اليوم أو غدا أو بعده — اجراءات تأميم الشاحنات والقات والمقاولات •

وتهمة « الأفكار الضالة » غير موجهة الى شخص بعينه ، وانما هى موجهة الى الحزب ذاته الذى يملك وحده عبر قيادته الجماعية

وقرارات هيئاته المنتخبة وعبر أجهزة الدولة الخالصة لتوجيهه اتخاذ هذا الاجراء أو ذلك ، بما في ذلك تأمين الشاحنات والقات والمقاولات عندما تقتضى الضرورة والمصلحة الاجتماعية ذلك .

التحفظ مرغوع اليوم كما من قبل ضد اكساب الثورة مشروعيتها ومصادقيتها الثورية ، ضد أن تكون لها هوية اجتماعية ، ضد أن تكون لها أصلية طبقية ، ضد أن تكون في مصلحة جماهير الشعب الفقيرة والمسحوقه عبر قرون وقرون ، ضد أن تكون ثورة ديمقراطية وذات تطلع ومنحى اشتراكي .

يراد للثورة أن تظل مجرد عملية سياسية مسطحة ، مجرد تغيير في بعض الأجزاء والأطراف من جسم المجتمع ، أى أن تكون عملية اصلاحية ليبرالية محدودة ، لا عملية اجتماعية جذرية تهر بنين المجتمع القديم حتى القواعد ، وتقيم مرحا اجتماعيا تقدما جديدا محل الهيكل الأثرى المتداعى .

وبصراحة كاملة تقول المذكرة : « اذن مرحلتنا منذ ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر مرحلة وطنية ، يسعى فيها شعبنا من أجل انجاز مهامه واستقلال الوطن في كل مناحى الحياة : معتمدين في ذلك على الثروة الأساسية التى هى أولا الانسان والموارد الأخرى على نطاق الزراعة والأسماك والتجارى التى لا تشكل جزءا هاما من مصادر الثروة ، ولأن الانسان هو الثروة » . إنذ لا بد من الاعتماد على السكان بكل قواهم الاجتماعية .. » .

ما لا يجله رافعو شعار المرحلة الوطنية في مواجهة شعار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الذى يرفعه الحزب الاشتراكي اليمنى .  
ومما الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية بمجملها ، أن الدين سيقوم

الى مثل هذا المسلك الذى لم يكن يعنى غير تحجيم وتعقيم وتجميد الثورة عند المرحلة الوطنية ، خسروا كل شئ حتى أنفسهم ، بعد أن ضاعت منهم الثورة الوطنية أو مع ضياعها ، وما انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م في شمال الوطن بكل ما ترتب عليه ببعيد •

بل ان الثورات الوطنية الديمقراطية التى قادتها البرجوازية الصغيرة ووقفت باجرائاتها لاجتماعية عند حدد طبقي معين بما ينسجم مع مصالحها البرجوازية الصغيرة قد ذهبت وذهب معها مفجروها ، وكان بعضهم في مثل قامة جمال عبد الناصر العملاقة •

وكان لينين قد نبه - ولا سيما في مؤلفه « خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية » - الى أنه في عهد الامبريالية لا ثورة وطنية حقيقية بدون ديمقراطية فعلية ، ولا ثورة وطنية ديمقراطية ، بدون توجه نحو الاشتراكية ، وان ثورة كهذه لا يستطيع أن ينجزها ويقودها حتى النهاية الا حزب يمثل الطبقة العاملة ويقود تحالفا اجتماعيا عموده الفقري العمال والفلاحون ، ويقيم أوثق علاقات التحالف مع الحركة الاشتراكية العالمية •

ولان الثورات الوطنية الديمقراطية البرجوازية بدءا من ثورة صن بهات صن في الصين ، مروراً بثورة كمال اتاتورك في تركيا ، وانتهاء بثورة جمال عبد الناصر في مصر - وهى من أعظم ثورات القرن العشرين الديمقراطية - لم يتح لها أن تنتقل ابان أو بعد قيامها الى أيدي قوى أكثر جذرية وثورية فانه لم يكن هناك مناص من سقوطها المريع والمدوى •

وثائق الجبهة القومية والتنظيم السياسى - الموحد - الجبهة القومية ، وأخيرا وثائق الحزب الاشتراكى اليمنى ، تبين بجلاء انه

كانت هناك عملية استيعاب متصاعدة متنامية لهذا الدرس البليغ . ومن هنا قيام الحزب الطليعى ذاته : الحزب الاشتراكى اليمنى . أما كيف صاغ الحزب هذا الدرس وكيف أفاد منه ، وكيف غدا من الصعب افقاده من ذاكرته وابعاده عن طريقه فتبينه كلمات البرنامج : « لقد واجه العديد من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة بعد نيل الاستقلال السياسى مسألة اختيار طريق التطور الذى يتلائم مع حاجات شعوبها ويلبى مطامحها فى تصفية مخلفات نظام الحكم الاستعمارى القديم والجديد وبناء اقتصاد وطنى يشكل أساساً متيناً لتقدمها الاجتماعى وازدهارها .

واتجه عدد من الثورات الوطنية التحريرية لشعوب هذه البلدان الى اجراء جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطى العميق الموجهة ضد مواقع الرأسمال الأجنبى والاقطاع والكمبرادور . وانتهجت على صعيد السياسة الخارجية خطاً معادياً للاستعمار والامبريالية وخطت خطوات كبيرة على طريق تحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية .

لقد تحققت هذه التحولات والاجراءات فى الأساس بقيادة عناصر وطنية وثورية من البرجوازية الصغيرة » .

« الا أنه بسبب الطبيعة الطبقيّة لهذه العناصر وما تميزت به من خوف وحذر من الجماهير واقتقادها للايديولوجية العلمية للطبقة العاملة ، واعتمادها نهجاً تجريبياً ، وميلها المتزايد ، وبسبب متفاوتة ، الى الانفراد بالسلطة ، لم تستطع حشد وتجنيد الطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية الضرورية لمواجهة الهجمة الامبريالية الشرسة ومتابعة مهام التحرر الوطنى ونهج التحولات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية والتقدمية ، فسقط بعضها ، وانحنى البعض الآخر .

وازداد الميل نحو المساومة مع الامبريالية ومع الاحتكارات والرجعية الخارجية والداخلية ، وعززت الأجنحة اليمينية مواقعها في السلطة وصولاً الى استيلائها الكامل على السلطة في بعض هذه البلدان وارتدادها الكامل عن نهج التحولات التقدمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وانغماسها أكثر فأكثر في سياسة العداء للديمقراطية وقمع الجماهير ، وانتقالها الى الدوران في فلك المخططات الامبريالية والعداء للاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية متخفية بذلك عن المطامع والمصالح المشروعة لأوسع فئات الشعب في التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي بما يلبي مصالح ومطامح أوسع فئات البرجوازية الصغيرة نفسها ، \* ( ص ٦ - ٨ )

ذلك هو الدرس النظري والعملي الذي وعاه الحرب الاشتراكي اليميني جيداً ، والذي يمثل أحد مبررات وجوده واحدى ميزاته بين الأحزاب التي لم تتمكن بعد من فهمه وتمثله بسبب طبيعتها البرجوازية الصغيرة المحدودة النظرة .

ومع ذلك يأتي البعض ممن يتبنون مثل هذه النظرة ليقولوا للحزب الاشتراكي اليميني : أنت مخطئ نظرياً وعملياً ، وكل الذين اعتمدت عليهم وأخذت نظريتك منهم مخطئون ، حتى ولو كانوا هم مؤسسي الفكر الاشتراكي العلمي ، ذلك أن واقعنا الخاص لم يتح لاحد كمثلنا معرفته ، فنحن - اذن - المرجع ، ومنا ينبغى أن تستقي النظرية اليمينية المجددة لخصوصيتنا وتقود أوضاعنا .

ومن أجل ذلك كتبت المذكرة الآتفة الذكر التي - للأسف - ينقصها كل شيء من سلامة التركيب اللغوي - رغم أن كتابها على رأس اتحاد الأدباء والكتاب اليمينيين - ناهيك عن حسن الصياغة - الى سلامه المنطق الى .. التواضع المفترض في « العلماء » ! \*



ولأن الأمر جدد لا هزل فيه فلا بأس من إيراد « الدرس النظري » الذي تفضلوا به على الحزب الاشتراكي اليمني وعلى قيادته وعلينا جميعا : « ولأن المذكرة مقدمة للقيادة في الشطر الجنوبي من الوطن واثرا أحداث ينابر الدامية وسقوط كثير من الحيات التي بنى عليها الانفصاليون استحالة الوحدة فلا بد في هذه الحالة من إجراء محاولة مخلصنة كتشخيص الأخطاء » النظرية « ضمن السلطة القائمة في جنوب الوطن ، وذلك في محاولة لاستكمال دور السليبيات في التمهيد للكوارث التي لحقت بالوطن •

تجدد العودة في هذه الحالة الى وثائق الجبهة القومية والتنظيم السياسي - الجبهة القومية - والحزب الاشتراكي اليمني لتفهم الخطوط العامة لمسار السليبيات التي تراكمت وتحكمت في مصائر المواطنين - ابتداء من لقمة العيش حتى حرية التعبير » •

ذلك هو الدرس النظري الذي افنتقدناه - أذن - وافنتقدته معنا أحزاب الاشتراكية العلمية ، وعلى رأسها حزب ثنين العظيم ، والا فما معنى تعاطف جميع هذه الأحزاب ، ولا سيما منذ قيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية مع هذا النظام ، ووقوفها الى جانبه بثبات ، ومساعدتها له في التغلب على آثار كل معضلة أو محنة تعرض لها ، وآخرها جميعا كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م •

وأما بقية الدرس فهي أن الوطنيين بالذات ، سواء الذين يحكمون في عدن أو الذين يرتبطون بهم من شمال الوطن كالجبهة الوطنية هم المسؤولون عن عدم تحقيق الوحدة اليمنية حتى اليوم وهم المسؤولون عن كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م •

« وكشهود عيان من هذا العصر وأقرب الناس الى شسئون

الوحدة لم نلاحظ من قبل السلطات اعطاء الأولوية لهذا الهدف،  
الأعظم من أهداف شعبنا .. ولن نفتح باباً للنقاش عن السبب ؟ لان  
قضية مثل هذه تقع على كاهل الوطنيين أولاً ويتحملون هم التقصير  
وننتأجه وعلى رأسها مأساة ١٣ يناير ١٩٨٦ م » .

ويتحمل هذا النظام الذى يلتحف بالشعارات الفصفاضة والذى  
يصر على استمراره ولو بالتضحية بالوحدة اليمنية ، يتحمل المسؤولية  
قبل غيره عن بقاء الانقسام الزاهن بين شطرى اليمن ، حيث أصعب  
حتى « موضوع السيادة » وحول الطموح الى الوحدة الى ضمـوح  
لا يخرج اطلاقاً عن تكريس الانفصال ، لا بالشعارات غصيب وانما  
بالتشريعات والقوانين والأنظمة والاجراءات وما شابه ذلك من التفاعليات  
التي وضعت في مرحلة ما بمثابة مكسب لا يمكن التخلي عنه بمقابل  
الوحدة وحتى بالوحدة نفسها » .

وشأن غيره لم يجد هذا النظام من أجل بقاء دولته الانفصاليه  
ومن أجل الدفاع عنها ضد المناوئين لها سوى الامعان في تعقيد  
سبل الوحدة واحاطة نفسه بقوى انصدرت من شمال الوطن الى  
جنوبه لتتحول الى جزء في لعبة حماية النظام لنفسه ، تماماً كما تفعل  
قوى أخرى ذات طبيعة أخرى مع النظام الآخر ، مما قاد الى حربين  
أهليتين يمينيتين ، ذلك أنه « لم تجد السلطات مدخلاً للحل سوى التباعد  
عن طريق الاجراءات الشكلية أو دعم القوى المناوئة لكل منهما ( بصرف  
النظر عن الجوهر الوطنى والرجعى للقوى ) ، وقد تم ذلك لا بقصد  
توحيد الوطن وانما مجرد اجراءات وقائية بالمقابل . وتم التباعد الذى  
قاد بنا أو بغيرنا الى صدامات مسلحة عام ١٩٧٢ - ١٩٧٩ م » .

أما خاتمة الخوازم « للدرس النظرى » المفتقد فتتمثل في حرمان  
المجتمع والمنظمات والأفراد من أى شكل من أشكال الديمقراطية ، حيث

« وضعت الديمقراطية على الرف بشكلها العام » للجماهير « والمركزي داخل المنظمات والمؤسسات الحديثة » .

الشيء المهم والجدير بالانتباه الذى تغفل المذكرة النظرية ذكره هو كيف أمكن أن ينشر كل هذا الكلام فى مجلة تصدر فى اليمن الديمقراطية ، لا فى جزيرة مهجورة ، رغم كل ما ينطوى عليه من تجريح وطن وتنشويه لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية ، وكيف أمكن « لديمقراطيتها » أن تحتفل بحكم الادانة هذا دون أن تدافع حتى الآن — حتى بمقالة صغيرة — عن تاريخها ونظامها الشورى وحزبها ونظريتها وقوايل شهدائها الذين سقطوا منذ قيام الثورة فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وحتى اليوم ، اقتداء لخطها النضالى الذى لم يعد موضع اعتزاز الثوار اليمنيين وحدهم ، وانما موضع اعتزاز كل ثورى عربى وأمى على الاطلاق ؟

ترى لو دفع هذا المقال الذى حاولنا به فقط لفت نظر كتاب « المذكرة النظرية » الى أنهم تجاوزوا حدودهم واستثمروا عدم دخول أحد معهم فى حوار مكتوب حول سلامة منطلقاتهم ونهجهم وموقفهم من الثورة والثوار ، ليمعنوا فى تسفيه كل شيء ، وامتهان كل منجز ، واحتقار كل تضحية ، وتسويد كل صفحات الثورة — لو دفع اليهم ترى هل ستتسع « ديمقراطيتهم » لنشره ، وهم المطالبون بالديمقراطية ، المتباكون عليها ؟

الجواب يعرفه الجميع وتعرفه الدائرة الأيديولوجية للحزب الاشتراكي اليمنى التى رفض رئيس تحرير مجلة « الحكمة » قبيل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م مباشرة — حتى مجرد الرد على مذكرتها التى طالبت فيها بحق الرد لكاتب هذا السطور فى المجلة على كلام كتب فيها جرى التعرض فيه له ، وما زال محفوظا لدى الدائرة الأيديولوجية حتى اليوم دون أن يجد طريقه للنشر .

والسؤال - أخيرا - هو ما هو « البديل التاريخي » الذي يقترحه كتاب المذكرة المرفوعة الى قيادة الحزب الاشتراكي اليمني والمنشورة في عدد يونيو ١٩٨٧ م من « الحكمة » ظالما وتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية - حسب زعمهم - فقد أصبحت اثرا بعد عين ، وانتهى التشدد بأننا كانت تمثل نموذجا رائدا وملهما في اليمن وعلى النطاق العربي كله حيث أنه « سقطت تجربة ، كما قيل لها الريادة في هذا الجزء من الوطن ، ناهيك عن الحديث الطويل عن الريادة على نطاق العالم العربي وغيره » ؟

لا بديل يستحق الذكر تقديمه المذكرة عدا التباكي على الديمقراطية التي تعنى من وجهة نظرهم الليبرالية البرجوازية : لا الديمقراطية الثورية ، التي لا يعترفون بها ، ولا يفهمون معناها - كما لاحظنا آنفا - ولا شيء غير الحديث المكرر عن ضرورة الاسراع بتحقيق الوحدة اليمنية على أساس « مشروع دستور الوحدة » مع وضع « برنامج تنفيذي للدستور » تضعه « لجنة مشتركة » يعينها « المجلس اليمني الأعلى » .

وحتى يتحقق ذلك - وينبغي أن يتحقق في أقرب وقت وقبيل - قدوم الطوفان مرة أخرى ، وهو قادم لا محالة ، اذا حل التباطؤ ، والتلكؤ - غلابد من « تأسيس بنك لتسليف المزارعين » ذلك موجود في صنعاء ولكنه يشمل الجميع » . ولابد من اعادة النظر في قانون الاستثمار حتى تعود الثقة الى الرأسماليين المحليين في الداخل ورأس المال المغترب في الخارج ، وحتى يسهموا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث « ينص قانون الاستثمار على كثير من الايجابيات في مجال الصناعة أو الاستثمار الصناعي ، لولا احدى المواد التي تجعل السلطة في الأخير تقرر مصير أى مشروع ، الأمر الذي أفقده

أطراف الاستثمار - بقصد الرأسمال المحلى - الثقة فى توظيف رؤوس الأموال .. أن تاريخا طويلا من عدم الثقة قد قام بين المالعين لرؤوس الأموال المحلية والحكومة فى الجزء الجنوبى من الوطن .. ونحن نقر أن الأخطاء مشتركة .. ولكننا فى حاجة ماسة لجذب رؤوس الأموال وجلبها من المغتربين فى الخارج » • وليس شرطا أن تستثمر رؤوس الأموال الخاصة فى المشاريع الانتاجية « لأن الاصرار على قطاع الانتاج بشكل مطلق والا الطوفان يفقدنا الموضوعية فى النهوض ببرامج التنمية » •

إذا ربطنا هذا الاهتمام « الخاص » بالقطاع « الخاص » وهذه الدعوة الحماسية لتمكينه من النشاط أينما كان دون اصرار على المجالات الانتاجية - إذا ربطنا ذلك بالاعتراض المبدئى على تأميم الشاحنات والقات والمقاولات يتضح على الفور أننا نقف أمام وجهة نظر هى أدنى الى مصالح وأيديولوجية البرجوازية منها الى مصالح وأيديولوجية الجماهير الشعبية العريضة •

اما إذا ربطنا ذلك بحكم الأدانة الصادر فى حق تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية منذ بروز ملامحها الأولى حتى اليوم ، فإنه يتجلى لنا حينئذ موقف واضح لا لبس فيه هو أقرب الى وجهة نظر قوى الثورة المضادة منه الى وجهة نظر وطنية يصح عليها الخطأ والصواب •

والتمسح بشعار الوحدة اليمنية أو حتى اتخاذه متراسا لمب النيران منه على قوى الثورة الوطنية الديمقراطية ، والحزب الاشتراكي ليمنى ، والنظام الديمقراطي فى جنوب لوطن ، لا يعدو أن يكون تكتيكا غدا اليوم مكشوطا أكثر من أى وقت مضى •

والهدف منه ليس تحقيق الوحدة اليمنية التى يتطلب تحقيقها شروطا موضوعية وذاتية لم تتوغل بعد - وانما أحداث ردة ثورية

في اليمن الديمقراطية ، ومن ثم افقاد قضية الوحدة اليمنية ذاتها -  
قاعدة وطنية واجتماعية واقتصادية ، وطلعية من الصعب تخيل تحقيق  
الوحدة اليمنية بدونها أو على أنقاضها •

والسؤال الأخير هو هل يراد استغلال « اتحاد الأدباء والكتاب  
اليمنيين » لتحقيق مهمة كهذه - حتى بدون موافقة كل أو بعض  
أعضائه - وتحويله من ثم الى « حركة معارضة سياسية » موجهة ضد  
النظام الديمقراطي الثوري في اليمن الديمقراطية ، وتحويل « الحكمة »  
من مجلة تتسع للحوار الأدبي وتهتم بالابداع الثقافي المعبر عن مطامح  
وأشواق جماهير الشعب العريضة الى « منبر دعائي » لمثل هذه الحركة ،  
بهـدف تشويه مجرى الثورة وتكوين « رأى عام » ضدها كجزء من  
عملية التآليب الجارية ضدها في وسائل الاعلام المشبوهة في الخارج ،  
وعلى أمل أن يسهم ذلك كله في تهيئة المسرح السياسى لتوجيه ضربة  
ضد الثورة التي ما تزال - رغم كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م - منارة  
لكل قوى الثورة والتقدم والاشتراكية في المنطقة العربية ؟

## لماذا تصادر « الحكمة » السمة الاجتماعية لقضية الوحدة اليمنية؟ (\*)

الحيثيات التي توردها المنابر الدعائية الموجهة ضد اليمن الديمقراطية من الخارج وما تورده مجلة « الحكمة » والتي على أساسها تحكم هذه المنابر و « الحكمة » معا على المنحى الذى سارت فيه الثورة منذ الاستقلال والى اليوم لا تختلف الا من حيث التفاصيل . أما الحكم فواحد فى كلتا الحالتين ، فالثورة لم تحقق شيئا على الاطلاق فلا تنمية اقتصادية ، ولا تقدم اجتماعى ، ولا سياسة رشيدة ، ولا ثقافة وطنية ، وانما صراع لا نهاية له بين أجنحة الحزب الحاكم المتسلط على أقدار البلاد والعباد بدءا من انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ م مروراً بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م ومحاولة انقلاب ٢٦ يونيو ١٩٧٨ م وانتهاءً بؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ م التى لن تكون مع ذلك الخاتمة للفساد المسلسل الدموى الذى يذهب ضحية له أبناء الشعب .

ولا مخرج من هذه الدراما الاغريقية التى تمثل فى الجزء الجنوبى من اليمن الا باقامة تحالف وطنى يضم جميع القوى السياسية فى الساحة اليمنية الرسمية وغير الرسمية روايا كانت هويتها السياسية والا بتحقيق

---

(\*) نشرت فى « صوت العمال » فى ١٨/٨/١٩٨٧ .

الوحدة اليمنية على أساس مشروع دستور دولة الوحدة دون تعديل ، وإبطاء قبل أن يسيل الدم من جديد أنهارا سواء بسبب نزاعات السلطة داخل الحزب الحاكم نفسه أو بسبب المضاعفات والتعقيدات التي ترتبت على أحداث ١٣ يناير على مستوى اليمن عموما .

تلك هي المعضلة .. وذلك هو الحل - كما ترى قوى الثورة المضادة وكما ترى مجلة « الحكمة » - .

لما التفاصيل والألوان التي تميز بين « الحكمة » وهذه المناظر فنتعطل - من جملة ما تتمثل فيه - في أن هذه المناظر تريد أن تكون قوى الثورة المضادة طرفا في التحالف الوطني المنشود ، ومن ثم طرفا في بناء دولة الوحدة ، بينما تستبعدا « الحكمة » - في أغلب الأمر - إذا ما قسنا موقفها منها بموقفها من « رابطة » أبناء الجنوب « العربي » والتي يعفها رئيس تحرير « الحكمة » بالانفصالية - كما جاء في عدد مارس ١٩٨٧ من « الحكمة » ص ٦ - .

وفي رأي رئيس تحرير « الحكمة » أنه ليست هناك في اليمن أحزاب يسارية ويمينية ووسطية . فجميع الأحزاب متساوية في مستوى وعيها السياسي - إذا ما تم استبعاد التشدد اللفظي بالشعارات - ومتساوية في فقدان الوعي الوطني الذي يحتكره اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين وحده . ومن هنا وحسب قوله : « حاولنا أن نوجد له نوعا من الوعي الوطني . نكاد نقول اليوم أنه ينقص بلادنا الوعي الوطني » ( صوت العمال ٣٠-٧-١٩٨٧ ) .

أما الصيغة التي يزعم بها تساوى الأحزاب في درجة الوعي السياسي ويؤكد بها ضرورة دخولها في تحالف رسمي وشعبي من أجل تحقيق الوحدة اليمنية فتقول : « ما بالك بالتحالف الذي يقوم على



المنظمات السياسية والتي هي في برامجها السياسية أقدر أقول تكاد تكون متشابهة حسب المرحلة التاريخية ، ( نفسه ) •

والذين يرفضون مساواة أنفسهم بالرجعيين واليمينيين ويرفضون من ثم الدخول في تحالف معهم تحت أية ذريعة كانت حتى ولو كانت ذريعة الوحدة اليمنية هم مجرد راعى شعارات جوهاء • وهو حكم يصدره بصورة خاصة في حق الجبهة القومية وفي حق الحزب الاشتراكي اليمني ، وينطبق على قحطان الشعبى كما ينطبق على آخر أمين عام للحزب • وإذا كان يحيى جعمان وزير خارجية صنعاء عام ١٩٦٨ م قد صاغ نقاطا للوحدة « فقد رد قحطان بنفس الطريقة . وفي الأخير كلهم يطلبون شروطا محددة للوحدة ، واستمرت على هذا المنوال الطرق الانتهازية ترفع شعارات ايست معبرة عن اتجاه ولا عن أيديولوجية » ( نفسه ) •

واتهام اليسار ، وبالذات الحزب الاشتراكي اليمني ، بالانتهازية ، لانه يرفع شعارات تتجاوز ما يسميه المرحلة الوطنية التي تمر بها اليمن كلها قدورد أيضا في الرسالة الموجهة الى الأمين العام للحزب وأعضاء المكتب السياسى التي نشرتها « الحكمة » كافتتاحية في عدد يونيو ١٩٨٧ ليقوم بها نهج الحزب وحتى « لا نترك فرصة لانتهازيى الشعارات » •

بل ان تبني الماركسية لا يعدو أن يكون تهمة ملصقة باليسار أو هو الصقها بنفسه لتجنب النهوض بمهمته الحقيقية في توحيد اليمن التي لا تصح عليها مقولات ماركس الخاصة بالمراع الطبقي ، من حيث أنه لا وجود للطبقات فيها ، ومن ثم لا مجال للتدزع بحكاية الصراع الطبقي ، والتمساييز الاجتماعى وضروري اقامة الوحدة على أسس ديمقراطية ثورية ، حيث يقول : « الصديث يدور حول كلام قاله ماركس عندما كان يتحدث عن المنطق الطبقي لفهم الأمر ، يعنى أن هناك

ترابطا بين المادية التاريخية والمادية الجدلية معا وليستا منفصلتين عن بعض . هذا وعى حقيقى للكون والحياة والمجتمع . . ونحن نتكلم عن وضع هو وضع اليمن التى بكاملها جزء من الأمة العربية ونحن نناضل من أجل أن تتوحد . وعينا حقيقة انعكاس للواقع الموضوعى . الحقيقة بأن شعبنا يريد توحيد اليمن لا نخرج عن هذا اطلاقا من ناحية فهم هذه القضايا الحقيقة » ( المصدر الأسبق ) .

وعلى ذلك فان عملية التحويل الديمقراطي الثورى للمجتمع فى اليمن الديمقراطية منذ حركة يونيو التصحيحية والى اليوم كانت عملا مفتعلا ولا مبرر له قط ، اذ لم تكن هناك تناقضات اجتماعية حادة تستدعى ذلك عدا وجود قوى اقطاعية هنا أو هناك ما كانت لتحول دون تحقيق وحدة اليمن لو توجهت النيات نحو ذلك بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وبعد خروج الاستعمار البريطانى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م . وبدلا من ذلك طرحت قضية البعد الاجتماعى للوحدة اليمنية ، مما شكّل عائقا أمام تحقيقها حتى اليوم ، واستخدمت الماركسية لهذا الغرض ، ولتبرير الهروب الدائم والمستمر من هذا الهدف الوطنى الذى يعلو ما سواه من الأهداف ويسبقه ، وهكذا جرى الانشغال بأمر صغير كمزراع الدولة والتعاونيات والانتاج ووضع خطط التنمية لتطوير الاقتصاد الوطنى على حساب القضية الوطنية الكبرى التى لا أهمية للقضية الاقتصادية والاجتماعية بجانبها ولا حتى للتشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية التى تتم فى ظلها أو على أساسها ، ان كان هناك ما يجوز تسميته كذلك فى اليمن ، وكانت النتيجة لهذا التيه والضلال والزوغان عن الطريق الصحيح أن وجدت اليمن نفسها منذ الاستقلال والى اليوم فى حالة غربة عن نفسها وواقعها . ولا مجال للخروج من حالة الغربة التعيسة هذه الا بالوحدة على أى نحو والتخلي نهائيا عن أسطورة الثورة الاجتماعية التى كان التشبث بها والاصرار عليها الى اليوم السبب الحقيقى لهذه الغربة .

ليست هناك صياغة متماسكة متكاملة يمكن العثور عليها لدى الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين حول أطروحاته هذه ، وان كنا نعتبر على عبارات ركيكة تعبر عنها في حديثه مع « صوت العمال » عدد ١٣-١٩٨٧ م حيث يقول : « المشكلة أننا رغعنا حقيقة الأمر قضايا لم تصل بعد الى مستوى التناقض الحاد بين ما هو قائم وحقيقي من أفكارنا • يعنى ممكن أن تجد الماركسية •• ولكن لا أعرف •• انه لا يمكن أبدا أن أطبقها اليوم • انا أطبق أفكارى الماركسية على قضايا العصر في اليمن • أما أنه أطبق الماركسية على أساس انقضايا الاقتصادية اليومية ، فذلك أمر يبدو شغلتنا الكبرى • ما دام الوطن مجزأ نحن محتاجون أولا الى وحدة الوطن ثم وحدة الأمة ، ثم أن يكون لدينا انتاج » كان ينبغي « استخدام المنهج الماركسى أو العلمى لانجاز القضية الوطنية ، ليس فقط الاهتمام بالزراعة الفلانية وكيف يجب أن تكون ••• لهذا التناقض القائم فى بلادنا لا يمت الى الماركسية بصلة ، ولا الى الرأسمالية بصلة ، ولكن الى الاقطاع للأسف ، الى ما هو عليه الانسان اليمنى وهل قادر أن يعرف أن مهمته الأساسية بعد انتصار الثورة فى سبتمبر وسحب نفسها الى تحرير المناطق فى جنوب الوطن أن يوجد الوطن ••• هذه هى 'قضايا التى يمكن أن يفكر فيها الانسان اليمنى والابتعاد عنها تخلق وخلقت فعلا نوعا من الاغتراب وصل الى حد الغياب عن قضية الوطن الكبرى •

والغياب ليس ناتجا عن فهم النظريات وانما للأسف الشديد غياب من التناقض يوميا مع ما يعرفه وما هو قائم • وما هو قائم يستحق الغربة •• والغربة لن تتم دون أن يتوحد الوطن ، لقضية الوطن ، أولا قبل أية قضية اجتماعية أخرى •

واضح المراد من الغربة • فهو يعنى بوضوح تصفية كل المنجزات الديمقراطية الثورية التى تحققت منذ حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م والى

اليوم والرجوع عن الخط الديمقراطي الثوري دى التوجه الاشتراكى الذى تسير فيه اليمن الديمقراطية والنهء أو اذابة الحزب الاشتراكى اليمنى فى تجمع سياسى واسع يسميه التحالف الوطنى • وكل ذلك لن يتحقق طالما ظل النظام الديمقراطى قائما بكل أجهزته الرسمية والشعبية التى تحافظ عليه وتصونه من أية نكسة أوردة أو اعتداء • لكن تحقيق ذلك ممكن اذا ما قبل هذا النظام بالوحدة اليمنية التى فى ظلها وعلى يد القوى الأخرى المهيمنة ستتم تصفية الحساب مع كل منجزات هذا النظام ، بدأ من الإصلاح الزراعى ، مروراً بالتأمين ، وانتهاء بالحزب نفسه بكل ما يجسده ويرمز اليه •

وفى وضوح لا لبس فيه يجزم رئيس تحرير « الحكمة » بأنه ليست هناك امكانية على الاطلاق لتحقيق أية نهضة اقتصادية ، أو تقدم اجتماعى • أو تطور ثقافى فى اليمن الديمقراطية • فهى لا تعدو أن تكون جزيرة أو قطعة صغيرة من الأرض اليمنية لا تصلح لشيء للتحديث والتطور والتقدم • وهو يشبه ما هو جار فيها بما حاول انقيام به فى القرن التاسع عشر الاشتراكى الخيالى الانجليزى روبرت أوين ، حين أقام كومونات عمل فى الولايات المتحدة وبريطانيا وأسواق تبادل تابعة لها ما لبثت أن فشلت • غير أنه اختلط عليه الأمر — ربما — لوسع ثقافته وتراحيم الأفكار فى ذهنه — عندما ذكر أن الذى قام بذلك هو سان سيمون الاشتراكى الخيالى الفرنسى الذى لم يكن يملك غير أفكاره الطوباوية والذى مع ذلك تصوره الجاوى بأنه كان يملك أموال قارون وتصور — من باب التهكم والسخرية — أنه كان يمكن لليمن الديمقراطية أن تعدو جزيرة اشتراكية خيالية لو كانت تملك ما يمتلكه سان سيمون من أموال • يقول — ولا غش فيه ، ولا عاثر من يجفوه — حسب تعبير كاتب المقامات — الحريرى — يقول : « أنا لا أعرف كيف يمكن أن نبني مجتمعا غامضاً فى وطن مجزأ • كان سان سيمون مثلاً يريد

ببناء جزيرة اشتراكية ، ولكنه خسر كل أمواله ولم ينجح . ولو كانت هذه الفلوس حق سان سيمون معنا لقدرنا أن نبني اليوم في اليمن جزيرة اشتراكية .

والسؤال هو : هل لا فضيلة ولا قيم يمكن تحقيقها في اليمن الديمقراطية حتى نتحقق الوحدة اليمنية ؟ وهل نحن حقا غير فضلاء وبلا قيم حتى نحققها ؟

وهل المجتمع الفاضل مشروط قيامه بالوحدة أم أن في الامكان ايجاد مجتمع فاضل خير متقدم يسمى نهو الاشتراكية ونحو الوحدة اليمنية في نفس الوقت ؟

هل المثل الديمقراطي الثوري الناجح في جزء من الوطن من شأنه أن يساعد قضية الوحدة وأن يرى الجماهير الشعبية العريضة في الجزء الآخر من الوطن صورة مستقبلا ، وان يشحذ هممتها للنفصال من أجل أن يعم وطنها كله في ظل دولة ديمقراطية تقدمية .. أم أن هذا المثل يمثل عقبة كأداء على طريق الوحدة والتقدم والمستقبل الوضاء ينبغي الخلاص منها .

واضحة الاجابة لكل ذى عقل سليم ..

ان تجارب الثورات العربية — وعلى رأسها التجربة الناصرية — تؤكد أن شعار القومية أو الوطنية أو الوحدة القومية يتطلب قوى اجتماعية جذرية عريضة لتحقيقه كما يتطلب قيادة ديمقراطية ثورية جاذبة .

وكل تجارب الوحدة الفاشلة أو المحبطة ، وعلى رأسها وحدة مصر وسوريا ، تعلم مثل هذا الدرس .

لقد كان على رأس الجمهورية العربية المتحدة قائد قومي قوى وعظيم هو عبد القاصر ، وكان لها تحالف واسع اسمى « الاتحاد لقومى » . وتحققت فى ظلها اصلاحات اجتماعية كبيرة . ومع ذلك حدث لانفصال . واصيبت فكرة الوحدة العربية ذاتها بنكسة حقيقية ، الى عد أن الذين وضعوا شعار الوحدة العربية على رأس شعاراتهم فتقدون اليوم الى الحدود الدنيا من وحدة الكلمة .

الوحدة القومية أو الوطنية لها شروط تاريخية — اجتماعية — سياسية لا بد من توافرها وأول هذه الشروط وحدة الحركة الوطنية والقومية ووجود طليعة قيادية ثورية تقود هذه الوحدة الشعبية تى يمثل العمال والفلاحون عمودها الفقرى .

ووحدة كهذه ذات صبغة اجتماعية فى نفس الوقت . والذين حققونها سيكسبوننا لون مصالحهم الطبقيّة ورؤاهم الأيديولوجية .

وليس هناك وحدة وطنية أو قومية بدون محتوى اجتماعى بدون أن تكون فى مصلحة هذه الطبقات أ تلك ، هذه القوى الاجتماعية والسياسية أو تلك .

فحتى الوحدة الألمانية التى قادها اليونانبرتى بسمارك جاءت عققة المصالح المستقبلية البرجوازية ، مما دفع ماركس لأن يقول سكرية ! ذلك أن ماركس وانجلز كانا يناهلان من أجل أن تتحقق وحدة ألمانيا فى الكتلة البرجوازية من أسفل عبر الطريق الثورى الديمقراطى الشعبى ، لى أهل اقامة جمهورية ألمانية ديمقراطية موحدة تمثل درجة يخية على طريق الاشتراكية .

قليلة هى المجالات الموجودة اليوم فى الوطن العربى التى تعنى

بالشعارات القومية الوجدوية الفضفاضة ، وتطرح الشعارات العامة المجردة ، التي لا تمس بها الطبقات والدول العربية لتضمن بذلك دخولها كل سوق عربي •

ولعل مجلة « المستقبل العربي » التي يصدرها « مركز دراسات الوحدة العربية » هي أشهر وأبرز هذه المجلات •

يشير الكاتب العراقي المعروف عصام انخفاجي في بحثه القيم ( الاقتصاد السياسي الكلمة ملاحظات أولية بشأن تألق المثقف وانحطاطه ) الذي نشرته مجلة « البديل » التي تصدرها رابطة الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين عدد يونيو ١٩٨٦ م ص ٩٩ الى أن هذا النمط من المجلات ومراكز البحث التي تصدرها هو « نموذج لدرسة البحث الأمريكية الرائجة التي تحاول في رطانتها الجوفاء تسفيه أية محاولة لأضفاء بعد اجتماعي على الظواهر الاجتماعية المختلفة » •

ومع ذلك فإن هذه المجلات والمراكز تتضمن بحوثاً جادة من وجهة نظر برجوازية وغير برجوازية وخاصة مجلة « المستقبل العربي » التي تميل الى اكساب بحوثها السمة الاكاديمية •

أما مجلة « الحكمة » اليمنية التي تتبع نفس النهج بتسفيها كل محاولة لاعطاء الظواهر صبغتها الاجتماعية الحقيقية فانها تفتقد القدرة لتقديم أي بحث جاد لقضية الوحدة اليمنية ، من أية زاوية كانت وعلى أي مستوى كان •

ان فتح ملف « الحكمة » منذ صدورها الى اليوم يوضح جلياً أنها لم تقل شيئاً ، أو تلتقي ضوءاً ، أو تستكشف أفقا لهذه القضية

المصرية ، بحيث تغنى قراءة افتتاحية واحدة لرئيس تحريرها حولها  
عن قراءة جميع الافتتاحيات والمقالات التى كتبت فيها عنها .

ان من يفصل المسألة الوطنية عن المسألة الاجتماعية ، ومن  
يخرجها عن سياقها التاريخى ، ويعزلها عن الثورة ، ويفقدها أساسها  
الشعبى ، لا يفقد القدرة على التحليل الموضوعى والعلمى فحسب ،  
وانما يلحق الضرر الفادح أيضا بقضية الوحدة اليمنية ذاتها . بقى  
أن نقول أن أية تنمية اقتصادية وتقدم اجتماعى وتطور حضارى  
وازدهار ثقافى يتحقق فى اليمن الديمقراطية ، يرسى للوحدة اليمنية  
قاعدة صلبة ، ويقدم للمناضلين من أجلها مثلاً نموذجياً ، ويقيم  
مشتلاً جميلاً للحقل اليمنى الموعود .



## صوت نشار الحرف

### مجرى الحوار الهادف مع « الحكمة » (\*)

هل نريد حقا أن نجعل من اليمن الديمقراطية استثناء ثوريا يؤسس لقاعدة ثورية وواحة خضراء تمتد ظلالتها الوراقاة على ساجة وطنها كله وعلى ما حولها ؟

هل نريدها أن تكون شعلة ضوء وهاجة قادرة على تبديد أسداف الظلام المطبقة من حولها وعلى النفاذ بأشعتها الى الرحاب الاوسع ؟  
هل نريدها أن تكون منارة للعلم والعلمانية والعقل والمقالاتية ومكانا لتطبيق نظرية الاشتراكية العلمية وتجسيدها فينا وفي الواقع ؟

هل نريد لها أن تكون البلد الذى تظل رايته مرغوة — أيا كانت الرياح المضادة التى تختلفها — حتى تتحقق المبادئ والأهداف العظيمة المكتوبة عليها ، مبادئ وأهداف التحرير والتوحيد الوطنى والتقدم الاجتماعية والديمقراطية الشعبية والاشتراكية ؟

هل نريدها أن تكون البلد المثال الذى تصان فيه كرامة الانسان وشرفه وعرضه والذى لا يسمح فيه بأى اعتداء أو تطاول على حرمة ومكانة ودور كل مواطن فيه ؟

---

(\*) نشرت في « ١٤ أكتوبر » في ١٨/٨/١٩٨٧ .

هل نريد أن نرسى فيها تقاليد العمر الرغيمة الاجتماعية والثقافية  
والخلاقية ؟

هل نريد أن نتحقق فيها كل قيم الخير والحق والجمال وان تكون  
بذلك مثالا يحتذى ونموذجا ملهما قابلا للانتشار ؟

اذن فلماذا يسمح بأن يكون على رأس بعض مؤسساتنا التي  
يفترض فيها أن تكون هي ذاتها تجسيدا حيا وناصعا لذلك كله اناس  
تشهد كل تصرفاتهم على أنهم يمارسون العكس تماما ، وبدلا من كتابة  
المقال السياسى والبحث العلمى يفتبركون « لوائح الاتهام » ضد كتابات  
المتقنين وضد اشخاصهم •

كيف يجوز أن يكون على رأس معهد الفنون الجميلة انسان يفترض  
فيه — على الأقل بحكم مهنته النبيلة المسندة اليه — أن يعلمنا قيم  
الجمال التي تساعدنا في تجميل حياتنا ، واذا به لا ينشر بيننا — وحتى  
على مستوى الصحافة — سوى صور تشوه وجوهنا وعقولنا وضمائرنا  
وتاريخنا ونضالنا وانسانيتنا ؟

وكيف يجوز أن يحتل مكانة الرجل الثانى فى صحيفة ١٤ أكتوبر  
انسان لا هم ولا حرفة له الا طعن الرجال الذين يعرف أقدارهم القاصى  
والدانى ، والا تدنيس الأسماء التي غدت معلما من معالم هذا الوطن  
والنيك من سيرة من غدوا جزءا حيا وفعالا من سيورة شعبهم  
الشورية ؟

يأتهم الاثنان — وهما عمر عبد العزيز ومنصور هابل — يأتهم ان  
— ولا يهم من أوقعهما فى ذلك — على اسم الدكتور الشهارى ظانين  
أنهما بما أفرغاه على صدره من قبيء معوى وسل رثوى وصديد  
روهى سيعديانه بما فيهما من داء ويصياناه بما ابتلياه من بلاء !

أما لما إذا تملكتهما هذه النوبة واختارا الدكتور الشهاري لنفسه مرض التسمم المعنوي المتمكن منهما عليه فلأن الشهاري تحركت همته الثورية ونفخته الوطنية اللتين حرما منها فكتب مقالا في صحيفة « ١٤ أكتوبر » بتاريخ ١٩٨٧-٨-٣ بعنوان : « هل الهدف تحقيق الوحدة اليمنية أم أحداث ردة ثورية في اليمن الديمقراطية ؟ » فغديه أطروحات رئيس تحرير مجلة « الحكمة » عمر الجاوي حول الوحدة اليمنية ، وتصدى لحملته التشويهية لسار ثورة ١٤ أكتوبر ونظامها التقدمي وحزبها الطليعي وأماط اللثام عما وراءها من أهداف مريبة وفتح بذلك ملف « الحكمة » الخالي من كل رشد وحكمة .

فبدلا من النهوض بمسئوليتهما الحزبية والوطنية في هذا الصدد - كما كان مقترضا - والعمل من ثم على الدفاع عن الثورة وخطها الوطني الديمقراطي وتوجيهها الاشتراكي ظهرا وكأنهما مدافعان عن نهج الحكمة المناهض لمسار الثورة والمشوه لكل منجزاتها .

وبصراحة يصعد عليها يقول عمر عبد العزيز في مقاله التهجى علينا لتصدينا لحملة « الحكمة » على الثورة والنظام والحزب : « اخترت في ذهني مثل هذه الأفكار وأنا اتصفح مساحة جديدة من الأحرف السوداء في صحيفة ١٤ أكتوبر يوم الاثنين ١٩٨٧-٨-٣ بقلم : محمد علي الشهاري ولا أريد أن أخفي هنا أن شعورا من الاكتئاب والقلق المفاجيء قد انتابني لمثل هذه الكتابة ذات المنزع غير المسئول والمدمر بالذات ، لأنها تعتبر امتدادا آمينا لكامل الموروث السبلي لكتابات وأحاديث الشهاري منذ السبعينيات ( حسب قراءاتي ومتابعاتي ) . ولا أود في هذه العجالة أن أرد على ما ورد في الصحيفة من قبله برغم استعدادي لمساجلته في ذلك ليس نيابة عن أحد كما تعود هو دائما عبر أوامر التكليف غير المباشر والسياسوية للضيقة .... » .

واضح أنه يعتبر ما كتبتة ضد نهج الحكمة الديماجوجي والمتداول على الحزب والثورة والنظام الديمقراطي عملا غير مسئول من جانبي وأغنى فعلت ذلك بتكليف من جهة ما في الحزب . وهو اتهام يكرره في مكان آخر بقوله : « ثم يحاول بتهاافت أشبه ما يكون بالتكليف أن يجبرنا الى مواضيع جزئية وان يلهمنا عن مهامنا الأساسية باعتبارنا عقل وشرف وضمير هذا الشعب ، يحاول أن ينقل أحاديث مجلة الحكمة الأخيرة الى مستويات كونية وان يدق ناقوس الخطر نيابة عن كل المناضلين والشرفاء .. وكان هذه المجلة لسان حال فرد ما أيا كان .. وكان مشروعاتها وشرائها الثقافي والروحي ارادوى لأحد الأفراد كأن يكون رئيس التحرير أو غيره » .

وواضح كذلك الانحياز التام الى نهج « الحكمة » والحماس الظاهر لكتاباتهما ، بل والمبالغة في تصوير أنها تقدم غذاء ثقافيا وروحيا حقا !

وغرق ذلك لمانه يعتبر التهجم على مسيرة الثورة والحزب والنظام الديمقراطي منذ ظهور الجبهة القومية والى اليوم ، وهو ما أقصحت عنه افتتاحيات رئيس مجلة « الحكمة » من بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م وحتى آخر عدد صدر حتى الآن ، وهو عدد يونيو ١٩٨٧ م الذي توقفنا نحن عنده وناقشناه وغذرناه - يعتبر ذلك مجرد مواضيع جزئية لا تستحق الاهتمام ، لأن من شأن ذلك أن يلهمنا عن مهامنا الأساسية .

والسؤال هو ما هي المهام الأساسية ان لم تكن هي الدفاع عن مجرى الثورة وشرعية نظامها وضرورة وجود حزبها الطليمي حتى تتمكن من تحقيق كامل أهدافها المرحلية والاستراتيجية ؟

والذين يتمسجون للدفاع عن ذلك كله - من أمثال الشهاري -  
غير محقين ، بل أنهم مزايدون متكلفون ومكلفون ، وينبغي عليهم أن  
يلزموا الصمت : « حق القول الآن على هذا النموذج وغيره من  
المتكلمين أن يصمتوا قليلا » .

المراد واضح لا لبس فيه : ترك المجال لكل من يريد أن ينال من  
الفسورة ويشوه تاريخها ولكل من يتناول على الحزب ويسفه وجوده  
وقيادته ولكل من يطمح في النظام الديمقراطي صباح مساء سرا وعلانية !

وإذا ما اعترض أحد على ذلك فلا بد أن يكون بتكليف ما من جهة  
ما في الحزب والنظام !

وهو منطق عجيب .. وأعجب منه أن يصدر عن حزبي يعرف  
أن من حق الحزب أن يكلف كل قادر فيه للدفاع عن نهجه وسياسته  
في هذه القضية أو تلك .

وهو تنرف لا ادعيه . فلا موضوعي الآنف الذكر ولا غيره من  
المقالات والأبحاث والكتب قد تمت بتكليف من أحد - أيا كان - .

وكانت كتاباتي - من قبل ومن بعد - تواجه دائما بالمصاعب ، بما  
فيها الموضوع المشار اليه الذي لم ير النور إلا بعد جهود عديدة  
بذلتها يعرفها الكثيرون .

المهم في الأمر أنه لا عمر عبد العزيز ولا حديقته منصور هاية  
حاولا مجرد محاولة مناقشة موضوعي الذي أذهلني الاستقبال الحار  
الذي لقيته من قبل الرأي العام الحزبي والشعبي والتقدير الكبير  
الذي حظي به من قبل كل من قرأه أو حتى سمع به .

ويبدو أن ذلك قد أزعجها كثيرا ، ولذلك بادرا الى كتابة ما  
كتبها عليها بذلك ييجحان — ولو بعض النجاح — في التقليل من الوقع  
الحسن للموضوع لدى الرأى العام ويحرفا مجرى الحوار الى قضايا  
أخرى غير قضية « الحكمة » .

وهى لعبة لم تنطل على أحد . فلا الدفاع المباشر وغير المباشر  
عن نهج « الحكمة » قد لقي تجاوبا من الناس ، ولا حرف مجرى النقاش  
عما يكتبه غدا ممكنا . أما مبادرتى التى استجبت أكثر مما تصورت  
من التعاطف والتأييد الواسعين فقد استقرت فى وجدانات « كل  
المناضلين والشرقاء » .

كان بودى أن أتوقف طويلا عند القضايا الأخرى المفتحة التى  
أراد الكاتبان لى عنق الناس اليها بعيدا عن قضية الحكمة . ولكن  
لا الوقت مناسب ولا المجال متسع .

ثم كيف لى أن أكون طرفا فى حوار لا يمثلك الطرف الآخر عدته  
ولا عتاده ، وكيف أقبل بالدخول فى لعبة مع شريك لا يعرف أصولها  
وقواعدها ، وكل ما يجيده هو الاحتيال والغش والتزوير ؟

إذا كيف أناقش من يتحدث عن كتبى وكتاباتى دون أن يقرأها  
جيدا أو حتى دون أن يقرأها أساسا ، وإذا ما أتيح له قراءة شئ ما  
منها لونه بلون مزاجه وحكم عليه لا بالمعايير الموضوعية ، وإنما وفق  
ما يشاء له هواه ؟

وكيف أستطيع أن أحاور من يكتب عما كتبت من « ذاكرته » لا من  
متون كتبى وكتاباتى والذى لا يكلف نفسه الرجوع الى نص من نصوصى  
ليدعم بها حتى قضيته ودعواه ؟ وكيف التخطب مع من يتجاهل كل

ما كتبتة عن مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ بعيد حدوثها مباشرة وإلى اليوم سواء في « ١٤ أكتوبر » أو « صوت العمال » أو « قضايا العصر » ويحاول جاهدا لا أن يحاورني حول موضوع كتبتة عن موقف « الحكمة » من الثورة ، وإنما أن يلفق لى قضية ؟ !

وكيف السبيل إلى الحوار مع من قد اتخذ موقفا مسبقا منك يقوم على الكراهية والعداء وعلى الضغينة والحققد واتخذ من جرح الكرامة وتطليخ السممة وتشويه المكانة أسلوبا له ومنهجاً ، بل وتحول من « صحفي » إلى « مدعى عام » في غير « قضية » ؟ !

ذلك وغيره من سخائم الصدور هو ما أملى على الكاتبين ما يكتبه وما طبع مقالتيهما اللتين ظهرتا متلازمين في ذات العدد من « ١٤ أكتوبر » .

وبصراحة متناهية يقول أولهما : « ما أود الحديث عنه لا يعدو كونه استرجاعا لحظيا لانبطاعات اختمرت منذ سنوات حول المآثر « الوطنية » للشهاري . وأعتقد أن لدى ذاكرة مناسبة تسعفني في أحوال منعينة على أن أبدو في صفاء عظيم ، وبالذات عندما استشعر أن الصبر قد نفذ . . . » .

واضح أن الكاتب يستوحى انطباعاته ويكتب من ذاكرته يساعد على ذلك صفاء ذهنه !

واذن همرحى . . همرحى . . لهذه الطريقة المبتكرة في تناول قضايا التاريخ والتراث !

وعلى هذا الأساس يمدد أحكامه القطعية العوجاء على أحاديثي التي اذعتها من راديو عدن وراديو « الجبهة الوطنية » مع ( م ٩ - جلد )

نهاية ١٩٧٨ م ومطلع ١٩٧٩ م ابان فترة التأزم بين شطرى الوطن والتي لم تتوقف الا مع توقف حرب مارس ١٩٧٩ م - وليس بقرار من المكتب السياسى كما زعم - ( ولو عرفتم الصدى الايجابى الواسع لهذه الأحداث لدى الشعب حينها لدستتم وجوهكم فى التراب ) •

وعلى هذا الأساس يصور كتابى الضخم : « الخروج من قلق الاغتراب وأحداث ثورة ثقافية فى اليمن » الذى اشتمل على مسح تاريخى وعملية تحليل منهجية للأحزاب والحركات الاصلاحية والثورية منذ نهاية الأربعينيات الى مطلع الستينيات والذى لا يرى فيه الا التأكيد دائما على ذلك الفصل الذى ألهم الفصائل واشاع الماركسية ••

ورغم أن هذا الطرح غير دقيق وغير أمين فلا أدرى لماساذا التحسس من أن يكون رأس هذا الفصل وهو عبد الله باذيب الذى كان محور حديثى فيما كتبتنه عن هذا الفصل قد لعب دورا مبكرا ورياديا فى اشاعة الماركسية فى اليمن • الماركسى الأصيل لا يشعر بأدنى حساسية ازاء من يعتنق ذات فكره ، وانما يفرح لذلك ويطرب • وحتى مجرد السرد التاريخى لحركة نمو وتطور وانتشار الفكر الماركسى يحتم الاشارة الى دور عبد الله باذيب • ذلك ما يعترف به الحزب الاشتراكي اليمنى الذى غدا التتويج التاريخى لهذه العملية التاريخيه والذى تكريما لدور باذيب أطلق اسمه على مؤسسات العلم والثقافة فى البلاد •• الخ •

والسؤال هو لماذا أهمل ذكر كتاب « المسار التاريخى للثورة اليمنية » الذى يعتبر امتدادا وتكميلا لكتاب « الخروج من نفسق الاغتراب ••• » ، والذى كان مدان البحث فيه هو ثورة ١٤ أكتوبر ودور الجبهة القومية فى تفجيرها وانتصارها واقامة نظامها الديمقراطى والذى تابع تطور هذه الأداء التنظيمية حتى قيام الحزب الاشتراكي اليمنى ؟



ولماذا لم يشر الى كتاب « حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي اليمني » الذى يعنى عنوانه عن شرح مقتوياته ؟

ولا حاجة الى التذكير بالأبحاث التى نشرت فى هذا الاتجاه وفى اتجاه بلورة منحنى الثورة وآفاقها المستقبلية سواء فى « ١٤ أكتوبر » أو « الثورى » أو « قضايا العصر » والتى ما زال كاتبها يواصلها فى « قضايا العصر » مؤكداً بذلك استمرار حركة الثورة والحزب والنظام رغم كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م .

ولو قرأ كتابى « رسائل الى شهيد اليمن ابراهيم الحمدي » الذى ضم رسائل الى قيادة الجبهة القومية بالغة الأهمية لخجل وأسود لون وجهه خزيا لما كتبه عنه .

وأما عندما تنشر كل رسائل الى الجبهة القومية والتنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية على امتداد عقد كامل من الزمن — وستكون فى حجم مجلدات ضخمة — فانه سيتمنى حينئذ أن لو ابتعلته الأرض قبل أن يقرأها الناس .

والإشارة الى ما كتبه عن فلسفة الخصوصية لدى أنور عبد الملك فى سطرين اثنين بينما يبلغ حجم كتاب كامل ضخم نرجو أن يرى طريقه الى النور هى مثال على عملية الاستعراض الهزلية والهزيلة التى يقوم بها دون خجل أو حياء .

أما ما كتبه عام ١٩٨٥ واستشهدت فيه ضمن ما استشهدت ببعض ما جاء فى « ورقة العمل » المشار على غلافها بأنها أقرت من قبل الدورة الرابعة عشرة للجنة المركزية فرأى فى ذلك كان الحرص على وحدة الحزب والتبنيه الى خطورة أى خروج على مبادئه التنظيمية . وهو

طرح مبدئى عام أكدت الأحداث مدى صحته • ومن ثم فإن الذين  
شرخوا وحدة الحزب وخرجوا على مبادئه التنظيمية وقادوا البلاد  
الى كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ م كانوا المعنيين موضوعيا وتاريخيا بما كتبت •

وذلك ما قلته تفصيلا فى مقال معروف حمل عنوان : «مؤامرة  
١٣ يناير ١٩٨٦ م والعبرة المستخلصة منها » نشرته « ١٤ أكتوبر » فى  
١٤-٢-١٩٨٦ م ودماء الشهداء والضحايا لم تجف بعد •

وذلك هو ردى المختصر على الكاتبين معا حول هذه النقطة التى  
طنطنا حولها كثيرا • ويمكن الرجوع أيضا الى مقالتي اللتين نشرتهما  
« قضايا العصر » فى عددى مايو ويونيو ١٩٨٧ م لمن يريد معرفة رأى  
مفصلا فيها وفى غيرها من النقاط •

على أن ما يستوقف النظر هى تلك النعمة البالغة الشذوذ والنشاز  
التي يكتب بها مدير تحرير « ١٤ أكتوبر » عن الشهاى • فهو بدلا  
أن يعترف له بسبقه فى مضمار تبني الفكر الماسكى يوم كان هو  
ما يزال فى « القماط » يتحدث عنه بعقلية من لم يتخلصوا بعد من  
الرواسب المذهبية والطائفية والاسرية ويفترى عليه بأنه كتب عن  
سير الامام يحيى الذى لم يعيش عهده ولا حتى عهد خلفه أحمد ، حيث  
ساعدته الحظوظ على مغادرة اليمن فى مطلع الخمسينيات الى القاهرة  
للدراسة بفضل أستاذه فى « حجه » أحمد محمد نعمان وغيره من زعماء  
حركة الأحرار فى عدن الذين وان اختلفنا اليوم فى تقدير وتقييم  
دورهم التاريخى الا أن اهتمامهم بتربية نشء جديد متفتح متنور  
كان واحدا من خيرة أعمالهم •

أما مفرداته المذهبية والطائفية والاسرية فثقل أن التجربة منحت  
الشهاى « موهبة التثقل العارم من قعر المذهبية الى ظفاف ( الصحيح )

ضفاف ) الماركسية ومن سيرة الامام يحيى حميد الدين الى لينين « .  
والواقع أننى كتبت رسالتى للدكتوراه حول حقبة تاريخية بالغة  
الدقة كان نضال الشعب اليمنى خلالها ضد الأتراك والانجليز وذوى  
المطامع التوسعية من السعوديين وركائزهم من الادارسة وغيرهم ومن  
أجل اقامة دولة يمانية موحدة هو واحد من أبرز معارك العرب المبكرة .  
وقد قدمت هذا العمل فى جامعة كارل ماركس — لاينزج بالمانيا  
الديمقراطية عام ١٩٦٤ م — أى فى عهد الثورة — وحصل عنوان :  
« انضال من أجل اقامة دولة يمانية موحدة مستقلة منذ نهاية القرن  
التاسع عشر الى عام ١٩٣٤ م » .

أن يتزعم عملية الكفاح هذه أمام اقطاعى وان يفشل فى المسير  
بهذه العملية التاريخية الى نهايتها فذلك أمر طبيعى بحكم طبيعة  
المرحلة وقوانين التاريخ انصارمة التى لا يستطيع أحد تجاوزها .

وعدا الجزء المترجم منها والذى صدر فى كتاب حمل عنوان  
« المطامع السعودية التوسعية فى اليمن » فقد تضمن مدخل كتابى  
« طريق الثورة اليمنية » الذى أصدرته فى القاهرة عام ١٩٦٦ م موجزا  
تاريخيا لمحتوى هذه الرسالة التى لم أجِد الوقت بعد لترجمتها  
كلها . ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب كان مقررا على العديد  
من التنظيمات الثورية اليمنية وعلى رأسها الجبهة القومية . وما يزال  
يلح على العديد من الأصدقاء بضرورة إعادة طباعته .

أما عن لينين فقد كتبت الكثير وما يزال فى العمر متسع لكتابة  
ما هو أكثر ، تماماً كما فعلت مع ماركس وانجلز .

على أن ما يستلفت الانتباه هو ضيق مدير تحرير « ١٤ أكتوبر »  
بكتاباتى فى هذا الصدد وتصويره ان الكتابه عن « النيب » وهى

« السياسة الاقتصادية الجديدة » التى سنّها لينين بعد سياسة الشيوعية الحربية « المؤقتة التى غرضتها ظروف حرب التدخّل الامبريالية والحرب الأهلية — تصويره ذلك بأنه تبرير لنهج التكتل اليميني فى اليمن الديمقراطية ، كما لو كانت « النيب » ذات منحى يمينى ، مما يذكرنا بأقوال اتباع تروتسكى فى الاتحاد السوفيتى الذين وقفوا ضد هذه السياسة بالفعل بهذه الحجة بالذات .

وهذا الغمز والنمذ ليس موجهاً ضد الشهاى بقدر ما هو موجه الى نهج لينين هذا بالذات الذى على أساسه قامت الاشتراكية عملاً فى الاتحاد السوفيتى .

أما كيف كتب هذا الهراء فقد جاء على النحو التالى : « لقد كتبوا عن « النيب » عندما وجهت الانتقادات لرموز التكتل اليميني التى كانت تريد فتح البلاد أمام الشركات المتعددة الجنسيات ، وكانت تملأ أصدقاء الفئات الطفيلية فى المجتمع » .

وفى حقيقة الأمر أن ما كتبه عن « النيب » كان حلقة من حلقات مسلسل طويل بداته بماركس وانجلز نشر على مدار سنة أويّزيد فى صحيفة « ١٤ أكتوبر » وكان محوره فكرة مؤسسى الاشتراكية العلمية عن الثورة المستمرة ، هذه الفكرة التى صاغها وطورها لينين فيما اسمى بتحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية وهى الفكرة التى عمل على تطبيقها بالفعل بتحويل الثورة البرجوازية الديمقراطية فى روسيا الى ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى .

لقد حمل هذا العمل الذى امتدت مساحته الزمنية ما بين النصف الثانى من القرن التاسع عشر الى مطلع الثلاثينيات عنوان : « نظرية لينين فى تحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية

في الممارسة التاريخية — التجربة السوفيتية » ، والذي أامل ان تضمه  
دفننا كتاب واحد •

وكان هذا العمل جزءا من مشروع كبير لا أدري متى أعود اليه  
المهدف منه متابعة كيف طبقت نظرية لينين هذه في تحويل الثورة  
الديمقراطية الى ثورة اشتراكية في بلدان الديمقراطيات الشعبية  
الأوروبية والآسيوية وكيف طبقت في كوبا ، كمبوتشيا ولاوس وكيف  
تطبق الآن في بلدان التجبه الاشتراكي ، ومنها اليمن الديمقراطية •

ولأن الاختلاق والتحريف والتزييف كان هو المرشد أيضا  
لدير « معهد الفنون الجميلة » فانه كتب كذلك أن « الشهازي قام « بتدشين  
حديث عن أن هناك أزمة ثقافية في اليمن الديمقراطية وان هذه  
الازمة هي بسبب التناقض الحاد بين الوجود الاجتماعي والوعى  
الاجتماعي » •

وفي واقع الأمر أننى لست الذى دشنت هذا الحديث ولست  
الذى قال بوجود أزمة ثقافية •

هناك آخرون رأوا أن هناك أزمة كهذه وآخرون نفوا وجودها  
على الاطلاق • أما أنا فقد قلت بوجود حالة « ركود ثقافى مؤقتة » ورددت  
على من عارضنى في هذا الطرح • ومن عنوانى المقالين الذين كتبتهما  
في « الثورى » حول ذلك عام ١٩٨٢ وتضمنهما كتابى « المسار التاريخى  
للثورة اليمنية » يتضح جليا محتواهما حيث حمل الأول عنوان « حالة  
ركود ثقافى عابرة على طريق الثورة الثقافية المنتظرة » بينما حمل  
الثانى عنوان « حتى تتحول البراعم الثقافية الى حقل ثقافى مزهر » •

ومنذ عام ١٩٨٢ م والى اليوم تدفقت مياه كثيرة تحت الجسر ،

وتفجرت أحداث ، واهتزت اليمن كلها بكارثة ١٢ يناير ١٩٨٦ م التي لم نخلص من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية بعد .

وهذا المشهد من « الأزمات التي أضعفت الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية للحزب » حسب تعبير ( الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨ - ١٩٨٦ م ص ٥٣ ) يتضمن بالضرورة وجود « أزمة ثقافية » لا نستطيع تجاهلها ولا مجال لأحداث « ثورة ثقافية » الا بمعالجتها .

ومن مظاهر هذه الازمة الثقافية جمع الحابل بالنابل وضيايع المنهج العلمي في البحث والتحليل واللجوء الى لغة الخطيئة وجريير والفرزدق وكل شعراء الهجاء والتفاخر والحماسة .

بل ان مدرسة على ومصطفى أمين الصحفية القائمة على الاثارة واصطناع النبأ المثير والغريب وكتابة المقال المليء بالتهويل والتجسيم والذي تختفى معه الفواصل والمعالم الموضوعية لاية قضية - هذه المدرسة التي كانت مجلة « الحكمة » برئيسها قد استوردتها قد أخذت تغزو صحف البلاد وهو ما نبه اليه النابهون في هذه الصحافة وآخرهم عبد الله منصر محمد في عدد ١٩٨٧ من « الثورى » الذى كتب ويحق : « فالثوريون بالقدر الذى لا يخافون فيه نقد الأخطاء ، أيا كانت ، لا يخشون بالقدر نفسه تحديد الأخطاء وتشخيص مكامن ضعفها ومصادرها ، بل لا يخشون أو يعارضون النقد الجرى ، والصريح خصوصا اذا كان النقد نقدا علميا يهدف الى تحطيم أسفاد قيم وعادات القديم المتخلف وبناء الجديد المتقدم على أنقاضها ، ولكنهم يبنذون النقد اذا كان من أجل التجريح والتشويه والاثارة أو من أجل المباهاة والوجاهة لأغراض نفعية » .

ان الفارق بين النقد الهدام والنقد البناء هو غارق ثورى  
وخلقى هائل . وبعض ما يكتب فى الصحافة هو من النمط الأول  
- للأسف - وحتى نصل الى النمط البناء من النقد سنظل نعانى من  
أزمة فى المنهج والثقافة والخلق والذوق والأدب . والذى يتمعن فيما  
كتبه منصور وزميله يلاحظ على الفور الى أى مدى ما نزال نعيش فى قلب  
هذه الأزمة الخائقة المدمرة ، بل فى هذه المحنة التى يواجهها العقل  
والضمير والوجدان فى بلد يرفع اسمى واشرف رايات العقل والضمير  
والوجدان فى بلد يرفع اسمى واشرف رايات العقل والضمير والوجدان  
وهى مفارقة غريبة لا محيص من تجاوزها ولا بد من تجاوزها .

أما الفرية الكبرى التى لم يتورع منصور هائل عن اللجوء اليها  
والتي زعم بها اننى كتبت عما اسماء خطر الضباط الأصغار واننى يستحق  
معها أن يجر من أنفه الى ساحة القضاء ، غردى الموجز عليها يمكن أن  
يقراء فى مقالة « فى اليمن الديمقراطية حزب طليعى من طراز جديد  
.. وجيش طليعى من طراز جديد أيضا » التى نشرتها ١٤ أكتوبر  
وضمها كتاب « حول الموحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب  
الاشتراكى اليمنى » والتى كانت فى الأصل محاضرة القيت فى مسرح  
صلاح الدين بالبويقة فى وقت بالغ الحرجة والدقة والتى استشهدت  
فيها ضمن ما استشهدت به بما كتبه « رئيس الحزب الاشتراكى اليمنى »  
الأخ عبد الفتاح اسماعيل حول الجيش .

وخلال زيارة قمت بها لعضو اللجنة المركزية النائب الأول لوزير  
الدفاع ورئيس الأركان الأخ العقيد هيثم قاسم طاهر الى مكتبه تحية  
له وتقديرا على دوره الشخصى البارز فى اخماد نار الفتنة واحباط  
مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ م الانتقالية تطرق الحديث الى الظروف  
الصعبة التى القيت فيها هذه المحاضرة التى اقترحها على عضو

المكتب السياسى وزير الدفاع آنذاك الشهيد على أحمد ناصر عنتر والتي  
صحبنى فيها عضو اللجنة المركزية المرشح نائب وزير من الدولة حاليا  
الأخ حسان حسين •

والفرية الأخرى التى يقع فيها «نصور هائل» والتى يقول فيها اننى  
كنت استشهد « بأقوال مؤسس حزبنا الشهيد عبد الفتاح اسماعيل  
وحالما قدم استقالاته انتابهم الهلع والذعر وعملوا على التوصل  
عنها ونفها » هذه الفرية يكذبها اللقاء المحاضرة الأنفة الذكر التى كان  
من شهودها وشهودى على ما جاء فيها الرقيق هيثم قاسم طاهر وصالح  
عبد الله مثنى وزير المواصلات ويكذبها أيضا رفضى القاطع حذف أى  
كلمة من أقوال عبد الفتاح اسماعيل التى تضمنها كتابى الأنف الذكر  
الذى كان قد أعيد الى من بيروت لهذا الغرض والذى لم أغير فيه سوى  
لقب عبد الفتاح اسماعيل من أمين عام للحزب الى رئيس له • وقد  
صدر الكتاب عام ١٩٨١ م وعبد الفتاح فى منفا الاختيارى فى موسكو •  
وبسبب اصرارى على ارائى كان على الكتاب أن يودع — مع كتاب  
« مساجلات حول حركة الأحرار اليمنيين » — فى مخزن الدائرة  
الأيديولوجية قبل أن ينتقل الى مخزنى ويودع فيه الى ما شاء الله !

ولا أدرى كيف يمكن الرد على مثل هذا النمط من الصحفيين  
والاعلاميين الذين ينكرون على المحللين السياسيين الاستشهاد بوثائق  
الحزب وبأقوال قادته لتأكيد وجهة نظر ما يطرحونها وكيف يمكن اغمامهم  
ان كل اقتباس ينبغى أن يوضع فى سياقه وفى ضوء الفكرة العامة التى  
يعالجها الكاتب •

فالذى أراد أن يكتب فى علم الجمال ولم يستطع أحد أن يفهم  
منه شيئا حتى الآن يريد أن يفتينا فى علم التاريخ وعلم السياسة وعلم  
الاجتماع ، وهى علوم أكثر تعقيدا بكثير • ويقول فى معرض الاستنكار :



« واستشهد بأحاديث للقادة المرططين كما كان يسترشد قبيلها بفترة بأحاديث الشهيد عبد الفتاح اسماعيل زورا وبهتانا وكما يسترشد اليوم في كتاباته بالوثيقة النقدية التحليلية وبأحاديث الرفيق على سالم البيض » .

نعم استشهدنا بوثائق الحزب وبأحاديث قاداته ولا نملك الا أن نفعل ذلك اذا أردنا التوثيق لوجهات نظرنا وان نتصرف كمحللين ومؤرخين وحزبيين ، والذي لديه اعتراض ما فان اعتراضه ينبغي أن ينصرف الى وجهة نظر انكاتب لا الى مصادره ومراجعته التي يوثق بها وجهة النظر هذه .

واذا سلمنا باعتراضهم الذي ينصب على المصادر والمراجع فان ذلك يعنى بالضغط أن نكف عن الاستشهاد بوثائق الحزب بأقوال أمينه العام وغيره من قادة الحزب .

ومسلك كهذا لا وجود له في أى مكان في العالم ولا في أى حزب من الأحزاب ، نعم : سنستشهد بمفكرينا وعلماء الاجتماع بيننا عندما يكون لنا بالفعل مثل هؤلاء . ولكن كيف يمكن أن يظهر هؤلاء اذا كنا نتعامل مع البدايات الأولى المبشرة منهم بمثل هذه الهمجية والوحشية والسوقية والغوغائية التي لا توجد الا في عهود الانحطاط ومحاكم التفتيش ، واذا كان بعض المسؤولين عن ايقاد الشموع واضاءة النور والانتصار للحقيقة الموضوعية هم أنفسهم الذين يسعون ويميلون بداب يبلغ حد السعار والجنون على اطفاء الشموع الموقدة بالفعل ، وتخطيم المصابيح المتوهجة وطمس معالم الحقيقة الموضوعية ويتمنون لو يستطيعون لمرق ذلك حجب ضوء النهار ، واعادتنا الى ظلام الأمس الدامين .

هذا الصنف من البشر يبلغ به الغيظ والطيش وكراهية نور الحق والحقيقة الى حد رغب أن يسمع أو يقرأ دفاعا ثابتا ومستمرا ومتصلا وأميناً وصادقا عن النظام الذى انجبتة الثورة اليمنية وصنعتة جماجم شهدائها . وهو كما لم يطق سماع صوت هؤلاء المدافع عن هذا النظام من قبل لا يريد أن يسمعه اليوم ، والا كيف نفهم قول الكاتب المتخصص فى علم الجمال : « تلك هى موهبة الشهارى الذى ( التى ) تنتصب مجددا فى مقاله الأخير مدافعا عن النظام الوطنى الديمقراطى مجيزا لنفسه ان يكون حامى حمى التجربة والنظام الوطنى التقدمى فى هذا الشطر من الوطن » .

عجيب أمر هؤلاء الناس . فلم لا تكونون أنتم حماة حمى هذه التجربة وهذا النظام ، وتدخلون فى مباراة فكرية وسياسية مشروعة مع من تغارون من قيامهم بدور كهذا ، أو مع من ترون أنهم لا يدافعون بعمق وتفان وإخلاص عنهما ؟ !

ثم لم جاء اعتراضكم على مقالهم هذا بالذات ، وأنتم الذين لم يسمع لكم صوت من قبل ، اذا لم يكن ذلك دلالة ما بعدها دلالة على تعاطفكم مع نهج « الحكمة » - نهج رئيسها - الذى لم يكف عن تشويه ثورة ١٤ أكتوبر تاريخا ، وحاضرا ، وما لا يكفى أن تقولوا لنسأ بأتكم مع الثورة الأم ، ومع وحدة اليمن ، فلم يعد من الثورة الأم الا وليدها الفتى الذى استعصى على الأعداء فى الداخل والخارج كسره أو لى عنقه بهو هو الحامل والرافعة لثورة ووحدرة ومستقبل اليمن ولا يجوز أن تصوروا لنا أنكم المحبون الوحيدون لعبد الفتاح اسماعيل ، وأن من أحبه أو كتب عنه من سواكم هو مزور أو مخادع أو منالغق .

فلهجة كهذه ليس من صالحكم أن يسمعها الناس عنكم .

نعد الفتح اسماعيل لم يكن ابن قريته أو منطقته أو سليل هذه الأسرة أو القبيلة أو الطائفة ، أو تلك ، فقد كان ابن اليمن الوطنى الذى يكفر بمن يحاول تجيره لصالح أى من هذه النعمات المتخلفة ، كما كان ابن عصره ، عصر الاممية البروليتارية التى لا مكان معها لا للنزعه الوطنية الشوفينية ولا الكوزموبولينتية ( اللاوطنية ) •

وكما لم يعد عبد الله باذيب حق الجماعة الأولى التى أسسها . وانما حق الحزب الاشتراكى اليمنى الذى ساهم بمجهده من أجل قيامه ، حتى خلال فترة الكفاح المسلح ، فان عبد الفتاح لم يعد ملك التنظيم الأول الذى شارك فى بنائه ، وانما غدا ملك الحزب الاشتراكى اليمنى الذى أطلق عليه لقب المؤسس تخليدا لدوره الرئيسى فى اقامته ، واعتازا بشخصيته التاريخية •

بقى أن نذكركم بأن معظم هذه النقاط التى رددنا بها عليكم فى هذا المقال سبق أن أسمعنكم أياها شفاها ، عندما التقينا بكم صفة فى منزل أحد الرفاق القياديين مساء يوم ظهور مقالكم المؤسفين ، وفى حضور رفاق قياديين آخرين •

وحينما لم نسمع منكم ردا واحدا على هذه النقاط التى فندنا بها أطروحاتكم ولا رغب أحد منكم فى الدخول معنا فى مناظرة كلامية ، ولا أظهر استعدادا التام لمساجلتنا - كما كان قد حدد على الورق - •

لقد اعتبرنا صمتكم - رغم أن مواجهتنا معكم لم تخل من انفعال وحدة كنا مضطرين اليها بفعل رد الفعل الأول لمقاتلتكم السيئتين - اعتبرناه دليل اعتراف ضمنى بأنكم أخطأتم فى حقنا ، كما أخطأتم فى حق أنفسكم ، حين تسرعتم فى كتابة ما كتبتموه ومن ثم دليل اعتراف ضمنى بالذنب •

ونحن لم نفعل بكتابة هذه النقاط الا اشراك الرأى العام معنا ،  
— طالما وقد صحبنا منذ البداية — فى معرفة ما دار بيننا ، وما  
انتهينا اليه .

ونحن لم نسجل هذه النقاط لتقديمها للرأى العام ، الا بعد  
أن أعطانا الرفاق القياديون الذين حضروا هذا اللقاء الصدق أو الذين  
لم يحضروه هذا الحق فى الرد عليكم ، وعلى مرأى ومسمع من الشعب  
والحزب ، ناهيك عن حقنا الأدبى والصحفى والدستورى فيه . ثم ان  
تبتعم تبنا .. وان عدتم عدنا . والبادئ أظلم !

ويبقى — أخيرا — أن نذكركم أن طريق النضال يتسع للجميع ،  
وليس الاسهام فى مواجهة التيار الاصلاحى الذى ترمز اليه « الحكمة »  
الا واحدة من معاركنا الطويلة والمديدة ، حتى تتحقق أهداف الشعب  
والحزب فى التحرر والوحدة ، والديمقراطية والاشتركية .

وليكن ما كتبتموه مجرد صوت نشازند منكم أو عليكم ، وما لبثتم  
أن استعدتم أنفسكم ، ووضعتم أقدامكم على الطريق السوى ، الذى  
لا يضل أحد بالسير عليه وفيه ، والذى لا طريق سواء نحو بلوغ  
امائتنا وأحلامنا النبيلة والعظيمة ، طريق الثورة الديمقراطية ذات التوجه  
الاشتراكى طريق الثورة الثقافية التى لا وصول الى الاشتراكية بدونها ،  
طريق الوحدة اليمنية التى لا امكانية لتحقيقها خارج هذا السياق  
التاريخى ، وخارج النضال الوطنى والاجتماعى والشعبى المتفانى  
والصادق والمتعاضد .

وليعد الحوار الى مجراه الطبيعى والموضوعى ، وليستمر ما  
شاعت له الضرورة العلمية أن يستمر حول مفهوم وأسس وسبل تحقيق  
الوحدة اليمنية ، حتى يوضع حد نهائى وحاسم لعملية تربية

وتضليل الوعي الوطنى التى تقوم بها « الحكمة » وغيرها من وسائل الاعلام المشبوهة والرجعية تجاهها وحولها .

وبعد : فان من يريد المساعدة على تحقيق قرار العفو العام ، ومن يريد تسهيل عودة النازحين للاسهام فى بناء البلاد حتى لا يظلوا أسرى المعسكرات و رهينة بأيدي القوى المعادية لاطلاقها ضد الثورة ونظامها التقدمى - من يريد ذلك فعلا فان عليه أن يسلك السلوك الصحيح الذى يساعد على ذلك ، لا أن ينصب « المحاكم الاعلامية » التهريجية للمدافعين عن الثورة ونظامها التقدمى من قبل ومن بعد ، والذين أدانوا مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦ م بعيد أندلاعها تماما . وكان صوتهم ضدها من أعلى وأقوى وأسبق الأصوات .

ومعرفة الجهات التى تستفيد من نصب « المحاكم الاعلامية » التهريجية لرجالات الفكر والثقافة التقدميين أفنوا حياتهم دفاعا عن الثورة ونهجها الوطنى - الديمقراطى - الوحدوى ، وانتصارا لتوجهها الاشتراكى ، ومن أجل أن تكون اليمن الثورية التقدمية الموحدة غرة فى جبين أمتنا العربية ، وغرقدا مؤتلقا فى مجرة بلدان التوجه الاشتراكى ، وفصيلا متقدما ومقداما فى جيش الثورة الأومية .



**كفى تهجيماً على الحزب الاشتراكي اليمني  
وأطراف الحركة الوطنية الأخرى  
باسم الوحدة اليمنية! (\*)**

المتابع لاهتتاحتيات مجلة « الحكمة » ما بين عامى ١٩٨٦ — ١٩٨٧ يلاحظ على الفور حملة مركزة على الحركة الوطنية اليمنية وعلى أحزابها المكافحة ، سواء كانت هذه الأحزاب تمسك بالسلطة وتوجهها نحو انجاز مهام الثورة الديمقراطية — كما هو الحال بالنسبة للحزب الاشتراكي اليمني — أو كانت ما تزال بعيدة عن السلطة وما تزال تسعى من أجل قيام اليمن الديمقراطي الموحد •

أما الحجة التى تتعلك بها اهتتاحتيات « الحكمة » فهى أن الحركة الوطنية اليمنية بجميع أحزابها فقدت مسمتها الوطنية ، منذ كفت عن النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية •

واذا ما دافعت هذه الأحزاب عن نفسها بما تتضمنه برامجها من تأكيد على قضية الوحدة اليمنية ، ومن اصرار على أن تقوم على أسس شعبية ديمقراطية ، بحيث تأتى ملبية لطامح الجماهير الشعبية العريضة ، لا لصالح حفنة من الاقطاعيين والبرجوازيين وممثليهم السياسيين ، كان رد الحكمة أنه لا قيمة لأى نص حول الوحدة فى أى

---

(١٠٠) نشرت فى « صوت العمال » .

برنامج كان ، فذلك لا يعد وأن يكون كلاما في كلام ، بينما المطلوب هو الفعل ، كما أنه لا قيمة لأى اصلاح يمكن أن يكون قد تم في هذا الشطر أو ذاك من اليمن - والمراد اليمن الديمقراطية أساسا - فهو لا يعدو أن يكون اصلاحا على سطح المجتمع قامت به القوى الحاكمة ، دون أن يمس جوهر وبنية المجتمع ، التى كما تجمع جميع الأنماط الاجتماعية ، فأنها مبطنة ومشدودة الى قيود الماضى العتيقة القبلية والطائفية والقروية . ولا خلاص من ذلك كله الا بوجده المجتمع هذه في شكل وحدة وطنية ، وبحقها مجتمعة في الحرية السياسية ،وبقبولها بمشروع دستور دولة الوحدة الذى أهمل وكاد أن يخفى من قبل الأحزاب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة منذ أقراره في ٣٠ ديسمبر ١٩٨١ من قبل لجنة مؤلفة من عشرين شخصا تمثل حكومتى اليمن !

قبل ايراد الأدانات القاطعة الموجهة ضد أطراف الحركة الوطنية اليمنية بجميع أحزابها ، يتحتم تقديم تشخيص رئيس تحرير « الحكمة » لبنية المجتمع اليمنى في كلا شطرى اليمن ، والتى لا يرى أى غارق نوعى أو كمى فيها هنا أو هناك ، حيث لا توجه اشتراكى في الجنوب أو تطور رأسمالى في الشمال ، وحيث - من ثم - لا عوائق اجتماعية وأيديولوجية حقيقية تحول دون الوحدة : « اليمنيون يعيشون في مجتمع يصعب أن نطلق عليه بصورة قطعية التسميات المعروفة - كالقطاع ، الرأسمالية ، والاشتراكية - وكل الاجتهادات التى تطلق المسميات في المناطق اليمنية المستقلة انما تعبر عن رغبات ليس لها أساس في الواقع . وبقيننا يدفعنا الى الجنوب الى أنه - أى المجتمع اليمنى - خليط من تركيبات اقتصادية واجتماعية متوارثة ومكتسبة ، وحتى الاصلاحات التى جرت في هذا الشطر أو ذاك من الوطن وعلى نطاق القوانين والتشريعات قد صنعت من قبل القيادات « الطليعية » التريد أن تستشرف آفاق المستقبل بحكم ثقافة الطليعة ، وليس نتيجة



صراع اجتماعي منظم متطور الى الأعلى .. ويخطئ من يعتقد أن الوطن مقسم جغرافيا أو سياسيا غصب • ثمة ( ثمت - الكاتب ) تقييمات أخرى هي بمثابة مخلفات مرضية لا تلغى بالقرارات أو السكوت عنها • وأمر القضاء عليها موكول فعلا الى « الوحدة الوطنية » والصلول الاقتصادية ، واعتماد الحريات الديمقراطية أساسا لبناء الحياة الجديدة • ( الحكمة ، عدد يناير ١٩٨٧ ، مشروع دستور الوحدة بين النهاية والبداية ، عمر الجاوي ، ص ١٥ - ١٦ ) •

غير أن « الوحدة الوطنية » التي تتجسد سياسيا في « التحالف الوطني » لم تتحقق بسبب انشداد أطراف الحركة الوطنية والشعبية الى مخلفات الماضي وعلاقاته المتخلفة ، ناهيك أن هدف الوحدة اليمينية قد غاب عن وعي وممارسة الجميع ، سواء من كان داخل الحكم أو خارجه ، مما جعل من اليمن ، واليمن الديمقراطية بالذات ، ساحة أخرى للتقابل الأهلى الذى لم يتوقف منذ عشية الاستقلال وحتى اليوم ، وجعل أمر الاقتتال فيها أطول منه في لبنان :

« الواقع اليمنى اليوم منقسم - واقسح - حركة الجماهير - والحركة الوطنية اليمينية بكل تياراتها قد ضربت وبشكل متعمد ، ليحل محلها حركة تعتمد على البطوائف • وهى مؤامرة نجربها في لبنان للسنة الثمانية عشرة على التوالي ، أو المداخل لتحويل أى اقتتال أهلى في يد أعداء شعبنا ، لأن مواد القتال موجودة بكل ترانها الذى خلقه الأئمة والسلطين والانجليز ، اضافة الى نتائج القتال الأهلى على مدى ربع قرن الماضى •

هذه اللوحة القائمة قائمة في بلادنا كلها يعرفها الوطنيون ، ويدفنون رؤوسهم في الزمال ، لأنهم يخشون الحلول الوطنية • •

« بعض المخربين في السلطات والتنظيمات لم يروا أبعد من مصالحهم التي لا تتجاوز أنوفهم في الحقيقة » .

ولأن أحدا من هؤلاء لم يسمع الحكمة من أهل « الحكمة » حيث « كان للكتاب اليمنيين حق التحذير قبل أن تحصل كارثة عدن » ، فقد وقعت الكارثة على نحو تجاوز ما حذروا منه « وكان للأهمال ، وربما الأجداد السطوة » .

« ولقد ازداد حجم الخطر في الوطن بكامله ، لا بسبب جهلنا بالمؤامرات التي تحاك ضد شعبنا ، وإنما لغياب الهدف الوطني ، ولاتساع مدى المصالح الانفصالية ، وانتعاش المخططات المغرقة في الردة والتراجع عن أهداف ثورتنا اليمنية » .

« ولا يقوم الأعداء بمعجزة مهولة نجعلها ولا نستطيع صدها ، وإنما نحن الذين نقدم لهم التربة الصالحة للتآمر علينا ، لأننا فضلنا القبيلة والطائفة والسلالة والمنطقة على الوحدة الوطنية ، أي أننا نتخلى عن المصالح الوطنية لشعبنا في صالح الفائدة اليسيرة لجزء منه » . ( الحكمة ، عدد مارس ١٩٨٧ ، انفصالية ورب الكعبة ، رئيس التحرير ، ص ٣ — ٤ ) .

واضح أن رأس الرمح موجه أساسا ضد الحلقة الوسطى في السلسلة ، ضد التنظيم الحاكم في اليمن الديمقراطية والقوى الوطنية المؤازرة له .

أما تاريخ انقسام الحركة الوطنية وفتح الواقع المقسم الموروث بجميع تضاريسه فتعود إلى اللحظة التي انتهى فيها حصار صنعاء في فبراير ١٩٦٨ ، حيث سقط منذئذ حلم إقامة ديمقراطية في اليمن يتم في ظلها النضال من أجل تحقيق وحدتها السياسية :

« تشهد المؤثرات السياسية في السنوات الأخيرة أن التحالف الوطني الذي قامت على أساسه ثورة ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر ، والذي شك الحصار عن صنعاء بعد هزيمة حزيران ، والذي حافظ على مكاسبنا ومنجزاتنا على طول البلاد وعرضها ، هذا التحالف الوطني قد تحول بقدرة المصالح المحدودة الى انقسام في صفوف الحركة الوطنية وشقاق بدون هوية أفسد الآمال المطروحة في الساحة اليمنية لتأسيس ديمقراطية يرتكز عليها النضال من أجل وحدة الوطن في أقرب وقت ممكن ، وعلى ضوء برنامج مشترك » ( نفسه ، ص ٥ ) .

ومنذئذ وإلى اليوم ، وبصورة خاصة منذ مطلع السبعينيات ، تتعرض اليمن لا لحنة عودة أطراف الحركة الوطنية الى التوقعات التي كانت قد خرجت وأفلتت منها فحسب ، ولا لتحول هذه الأطراف الى مسخ لا هوية له ولا هدف ولا طموح عدا المحافظة على المصالح الضيقة والأثنية ليس الا ، ولا لحرمان الوطن من الديمقراطية فقط ، وإنما تتعرض أيضا لعملية تدمير داخلي لكل شيء فيها : سيادتها ووطنها نفسه ، لا على يد القوى الاستعمارية والرجعية الخارجية ، وإنما على يد قوى من داخلها :

« وفي عصرنا ، وكما رأينا بأنفسنا ، أن تهديد سيادة الوطن لم تعد بالغزو وحده ومن الخارج ، وإنما بتدمير الوطن من الداخل ، كما رأينا منذ بداية السبعينيات حتى اليوم » ( نفسه ، ص ٦ ) .

وهو طرح يخالف بإطلاق كل ما تقوله أدبيات أطراف الحركة الوطنية التي ترى أنه رغم رده ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وما ترتب عليها ، فإن أطراف هذه الحركة قد حققت قدرا هائلا من التطور الفكري والسياسي والتنظيمي ، وقدرا كبيرا من التوحد الوطني ، ناهيك

عما مثلته حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ من تحول اجتماعى جذرى ، وتبنى جاد لقضية الوحدة اليمنية ، ومن تقارب بين الفصائل الديمقراطية تمخض عنه قيام الحزب الاشتراكى اليمنى الذى ما يزال يمسك بزمام المبادرة التاريخية رغم كل ما تعرض له من أزمات آخرها محنة ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامية التى أمكن له التغلب عليها بمقدرة فائقة ، والمضى بنجاح فى طريق التغلب على جميع آثارها •

غير أن رئيس تحرير « الحكمة » يرى أنه قد حدث خلال الفترة المعنية استثناء واحد ويتم سجله فى عدد يونيو — يوليو ١٩٨٠ من « الحكمة » فى مقاله الافتتاحى الذى حمل عنوان « والديمقراطية التى نريد » ، حيث تحققت فى الشطر الشمالى ديمقراطية « الأخ الرئيس على عبد الله صالح » الذى أثبتت السلطة بقيادته « أنها وحسب ظروفها تعالج بجرأة مسألة ازاحة مخلفات الضغط والديكتاتورية على المواطنين » •

ومنذ انتهاء حصار صنعاء وإلى اليوم والقوى الوطنية تمنع فى الهرب من مسئوليتها الوطنية ، وتؤثر عليها التعلق بأذيال السلطة ، وبالذات تلك القوى التى هاجرت من صنعاء الى عدن ، والتى غدت مهما مقصورا على الحصول على موقع ما فى السلطة فيها ، حتى باللجوء الى أساليب غير لائقة •

أما الزعم بأن هذه القوى وأمثالها فى الشطر الجنوبى قد غدت أممية فتلك نكته لا تضحك أحدا • فهم كما فقدت مسحتها الوطنية والقومية ، غرقت فى قعر القروية ، مما ألقى بعبء القضية الوطنية على كاهل رئيس تحرير « الحكمة » وصحبه وحدهم دون سواهم :

« نعم أيضا ، لقد أقمنا أنفسنا فى قضية مثل هذه ، لأن المعنيين بالأمر من أحزاب ومنظمات ترفض أن تقدم شيئا على

الاطلاق ، ولا تريد شيئاً عدا الأيغال في الانتهازية ، « تشمم » مواقع السلطة ، وانتخلى النهائى عن الانتماء الى المسألة « الوطنية » بكاملها ، واستخراج القروية كجسر سهل العبور الى ما هو « قومى » وأممى . \* ( الحكمة ، أبريل ١٩٨٧ ، نحو المؤتمر الرابع ، رئيس التحرير ص ٤ ) .

ولأن الجميع فقدوا رؤوسهم وذاكرتهم ووعيهم التاريخى والوطنى ، وغدوا مجرد استمرار تاريخى لما كان عليه الوضع ابان حكم الأمامة والسلطين ، ومجرد اشتقاق لمكونات هذا العهد ، وتعبير عنه بكل ملامحه وتضاريسه العظنة والمويؤة ، فأن رئيس تحرير « الحكمة » قرر الاتكال على الله وعلى نفسه فى أن ينصب نفسه « محتسبا » - كما كان يفعل الأئمة المحتسبون الذين كانوا يطمحون الى السلطة دون أن يبلغوها والذين كانوا يشنعون على الأئمة الحاكمين حكمهم - وأن يتذرع بالمشجاعة التى حرم منها سواء وأن يرفع دعوى باتهام على جميع أطراف الحركة الوطنية بأنها تخلت عن الايمان والعمل من أجل وحدة اليمسن :

« على أننا منذ البداية نود أن نتوكل على الله ونقتحم الخوف والتصببات والرقابة الداخلية ، ونكتب دون خوف من أحد ، مادامنا بعملنا هذا نتخطى كل المشاريع الانفصالية وقواعد مغلطات الأمام والسلطين من قبلية وسلالية وطائفية ومناطقية » . \* ( ص ٤ ) .

وحتى لا يترك رئيس تحرير « الحكمة » مجالاً لأى التباس فى أن دعواه وتهمته بالتقاعس عن القضية الوطنية وعن العمل من أجلها قد تطلت قوى أخرى غير القوى الوطنية فانه يقول بوضوح :

« ليس هناك بد من الاعتراف بالسأق الذى وقعت فيه كل القوى بلا استثناء ، نعى التنظيمات السياسية الوطنية — لأن رفع شعار عظيم كوحدة البلاد للاستهلاك السياسى قد نفذ دوره أمام الجماهير اليمنية التى تطمح الى عمل فعلى من أجل ممارسة الشعارات » .  
( الحكمة ، فبراير ١٩٨٧ ، مشروع الدستور وفترة الانتقال ، عمر الجاوى ، ص ١٠ ) .

أما الحكم الذى يخلص اليه رئيس تحرير « الحكمة » فهو أن « أحرابنا ومنظماتنا لا تأخذ الوحدة بعين الاعتبار » ، وهى من ثم انفصالية حتى النخاع ، بل وغارقة فى وحل الانفصالية ، وهى تتحمل قسطا كبيرا من مسئوليته بقاء اليمن مجزأة . وبالتالى غير صحيح تحميل السلطة هنا أو هناك وحدها مسئوليته هذا الوضع . فالحقوى الوطنية ذاتها استمرت هذه الحالة ، واستثمرتها لتحقيق مكاسب منها ، وغدت جزءا لا يتجزأ من أليتها ، ولن تستطيع الاغلات منها ، الا اذا كفت عن اللعبة السياسية الخطرة التى تمارسها ، لعبة معارضة السلطة فى الشمال — شأن ما يفعل غيرهم الذين يعارضون السلطة فى الجنوب — بقطع النظر عن هوية كل معارض ، والا اذا كفت عن منازعة السلطة فى صنعاء فى مد سلطانها المركزى على جميع المناطق التابعة لها .

لا يأس فى هذا المجال من ايراد بعض الدرر النفيسة والحكم الثمينة ، التى يتحفنا بها رجل « الحكمة » الذى لا تدانى حكمته

« بزت عوامل الانفصال من الناحية الرسمية عوامل التوحيد . ولا أدل على ذلك مما نحن عليه من ترد بعد كارثة ١٣ يناير المستمرة . الوطنيون اليمنيون هم الذين يدغنون رؤوسهم فى التراب ، ويعمرغون جيالهم فى مستنقع الانفصال ، ويتمادون فى البحث عن عوامل

الفرقة ، ويفتعلون الاتهامات من أجل استمرار الصراع بينهم ، حتى لا يشتركوا في المشروع - الهدف - توحيد الوطن . لقد أوكلوا أمرهم بنفاق واضح الى السلطتين ، لتقوم بكل الأدوار ، لأنهم قد انقسموا هكذا الى مؤيدين لهذه السلطة أو تلك ، ونستثنى البعض وانقلبوا الى عشاق للاتكال ، وانخرطوا « في الطحن » كواجب لا يفضلون عليه شيئاً آخر ، الأمر الذي يشعرون بأن أصحاب القرار في موضوع الوطن ليس ما نسميه بالسلطتين فقط ، وانما هذه التي تدفع بالتي هي أسوأ الى الانفصال » .

ويضيف : « السلطة تدافع فعلا عن بقائها ، وهي تمثل أو لا تمثل طبقات وفئات اجتماعية ، وتمثل المناطق والقبائل وبعض الأحيان أسوأ من ذلك . لكنها في مسألة وحدة الوطن ليست هي صاحبة القرار . وهي في الحقيقة صاحبة قرار البقاء على الانفصال ، وان حصل ، وذلك أمر متوقع ، أن تمزق الى أكثر من سلطة ، فسيظل مشروع الدفاع عن السلطة هو الأساس ، حين تغيب القضية الوطنية اليمنية ، وقد كان ذلك في تاريخ السلطنات والامارات وكل تقسيمات الإثمة وفي فترة ما بعد الجمهورية ، وهي مستمرة ، حين يتمرد بعض أصحاب القرار ، ويعصون السلطة ، ويمنعون سيطرتها على مناطقهم . اذن ، وذلك أمر نفهمه ، ان أصحاب القرار ليسوا هذه السلطات القائمة في الأراضي اليمنية الثلاث ، وانما معها ، هذه الجهات الوطنية التي تفرخت ، لتصبح مدعاة لعدم الفخر . . ومد اليد لتتسول القرار من جهات هم صناعها وحماها » .

وبذلك تحولت « كل المسألة الى تكثل مضاد للسلطة في الشمال . وآخر مضاد للجنوب . هكذا غهمت السلطات نفسها هذه التكوينات ، بصرف النظر عن طابع التكتلات . ولأننا لا نحاكم وطنية أو عمالة

هذه الجهة أو تلك وجدنا أنه لا بد من تشخيص ما حصل من ناجية التوجه الانفصالي الذي قام فعلا في بلادنا ، \* ( الحكمة ، عدد مايو ١٩٨٧ ، وبعد ٠٠ يا أصحاب القرار ، عمر الجاوي ، ص ٤ ، ٥ - ٦ ) \* ما الذي ينبغي على أطراف الحركة الوطنية اليمنية عمله ، حتى تحصل على رضا رئيس « الحكمة » ، وحتى يرغع عن عنقها سيف الانفصالية ؟

الجواب عن ذلك واحد لا يتغير في مجمل افتتحياته له « الحكمة » : القبول بمشروع دستور دولة الوحدة الذي وضعته لجنة مشتركة من ٢٠ شخصا كان هو أحدهم ، باعتبار هذا المشروع يفوق في أهميته وقيمه وصلاحيته كل برامج أطراف الحركة الوطنية ، بما فيها برنامج الحزب الاشتراكي اليمني ، فهذا المشروع هو أيضا برنامج وطني في إطاره العالم ، فوق أنه دستور للدولة اليمنية الموحدة يفوق بكل المقاييس الدستورين القائمين في كل من الشطرين ! :

« نعرف أن الشروع في الحوار بين السلطات والمنظمات هــو الأساس والقاعدة للتحالف الوطني » وان المسألة تحتاج الى تنازلات من كل الأطراف من أجل وحدة الوطن وحسب المرحلة ، وان هذه القضية في حد ذاتها تحتاج أيضا الى برنامج وطني في إطاره الواسع ليشمل الجميع ٠٠ وان مشروع دستور الوحدة هو هذا الإطار ٠٠ ولكن ٠٠ من من أصحاب القرار يستطيع أن يتقدم بشجاعة لتحريك هذه القضية ؟

ان كل التنظيمات السياسية الوطنية ، رسمية وغير رسمية ، مدعوة الى التحالف الوطني ، لأنها هي المعنية ، وهي القاعدة الحالية للانفصال القائم في بلادنا دون غيرها ، \* ( نفسه ، ص ٧ ) \*



« ولا نريد أن نحدد التنظيمات السياسية في البلاد ، بدءاً بال مؤتمر الشعبي العام ، والحزب الاشتراكي اليمني ، حتى حركة الناصرية . ولكننا نستطيع أن نقول بثقة انها علنية وسرية صمتت أمام اعلان الانتهاء من مشروع الدستور ، بل وتعاملت عن المسألة الوجودية بكاملها . ويتبع ذلك كل المنظمات الجماهيرية والنقابية والمهنية ، باستثناء اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين الذي لا يشكل ثقلاً سياسياً بحكم أهدافه الثقافية » .

« نحن ندعو كل القوى الوطنية اليمنية بما يتفق وهدف المرحلة ، الى اعلان برامجها وخططها لتوحيد الوطن ، وفي ذات الوقت والظروف ناضجة ، تبذل محاولة ومحاولات من أجل ايجاد تحالف وطني بين كل القوى لتحقيق هذه البرامج والخطط وعلى أساس واضح لا يخرج عن اطار مشروع الدستور الذي يعتبر برنامجاً سياسياً يمثل حداً معقولاً لصيغة التحالف المأمولة ، هذا التحالف الذي يمهّد للمضي على طريق تحقيق الوحدة اليمنية » . ( الحكمة ، عدد فبراير ١٩٨٧ ) .

وفي افتتاحية « الحكمة » عدد نوفمبر ١٩٨٦ ، وتحت عنوان مشروع دستوراً لوحدة . مناقشة أم استفتاء ، يدعو رئيس تحرير « الحكمة » لا الى طرح مشروع الدستور على الشعب لمناقشته واغناؤه بالملاحظات ، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات وصاحب القرار في تحديد مصيره وكيفية قيام وحدته السياسية ، وانتماء الى « مناقشة وضع برنامج وخطة واضحة يلتزم به »! أنصار الوحدة للاستفتاء على الدستور ، ومن ثم تنفيذه على الوجهة المتفق عليها ابتداء من بيان طرابلس ١٩٧٢ حتى بيان الكويت ١٩٧٩ والمواد المقررة في المشروع نفسه في فترة الانتقال « على أن المجلس اليمني الأعلى يملك

الحق في مناقشة العمل على إيجاد السبل الكفيلة بانجاح الاستفتاء ووضع برنامج محدد وواضح للمسير على طريق التنفيذ •

وتصبح القضية بجذائرها مربوطة بالشروع الفعلي في وضع خطة وبرنامج محددين لفترة الاستفتاء وما يليها من خطوات •

وتذكر الافتتاحية بأنه حين « تقدم اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين باقتراحات مصددة للاستفتاء على الدستور ، بعد انشاء المجلس اليمني الأعلى ، لم تؤخذ بعين الاعتبار » •

وتقول الآن « بقية التنظيمات السياسية والجمهورية والنقابية والمهنية لم تأخذ القضية مأخذاً جاداً ، اقترح الاتحاد في حينه ما يلي :

١ - وضع الدستور أمام المجلس اليمني الأعلى باعتباره القيادة المعنية باتخاذ القرار •

٢ - يتخذ القرار التاريخي الجريء من حيث الشكل لتشكيل لجنة تضع الدستور أمام الجماهير لمناقشته ، اذا ما أريد اشراكها بصورة مباشرة •

٣ - في حالة تعذر الظروف يوضع مشروع الدستور أمام مجلسي الشعب التأسيسي والأعلى لمناقشته وبصورة مشتركة •

٤ - في حالة تعذر ذلك يوضع أمام كل مجلس على حدة لمناقشته ، ولأن المجلس اليمني هو المعنى بطل هذه المشكلة ، وهو الذي يتحمل هذا العبء سلباً وإيجاباً •

واضح من عبارة « في حالة تعذر » المتكررة ، ومن عبارة « اذا ما أريد اشراكها ( الجماهير ) بصورة مباشرة » أن واضع المقترح قد

تركوا للمجلس الأعلى البت في الأمر ، وحملوه اتخاذ « القرار في مسألة الاستفتاء على مشرو الدستور » ، فهو « الذي يتحمل هذا العبء سلباً وإيجاباً !

ذلك يعنى بوضوح أن مبدأ مناقشة مشروع الدستور شعبياً قبل إقراره من قبل المجلس التأسيسي المعين ، ومن قبل مجلس الشعب الأعلى المنتخب بشكل جماعى أو منفرد ليس ضرورياً ، ويعنى أن كل الصلاحيات التى هى من حق الشعب قد وضعت في يد « المجلس الأعلى » .

على أن « الحكمة » كانت كريمة — بهدف الترويج لقضيتها — عندما وجهت الدعوة « لكل الاتجاهات التى تسعى لتحقيق الوحدة في الادلء برأيها ( على صفحاتها طبعاً — الكاتب ) حول « مشروع الدستور » والبرنامج أو الخطة التى تراها لاجراء الاستفتاء » .

أما رأيها الذى تقول أنه رأى اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين كله فإنه يتلخص في أنه لا مزيد على مشروع الدستور ، فهو كامل مكمل ، حتى ولو وضعته لجنة من ٢٠ شخصاً ، فهم قد أوتوا الحكمة وفصل الخطاب ، ومنحتهم العناية الانهية والالهام الشعبى النقدره على وضع مشروع دستور لا شبيه له ولا مثيل ، ولا يرقى الى مستواه دستور أو برنامج أو ميثاق !

ذلك ما تقوله بصراحة تحسد عليها : « لقد رأى اتحادنا . ممثلاً في مجلسه التنفيذي ، وفي المذكرة الآتفة الذكر في « مشروع الدستور » :

١ — أنه يتضمن الأهداف الرئيسية المطروحة في ( الدستورين ) المعمول بهما في الوطن ، وميثاق المؤتمر الشعبى العام ، والبرنامج السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى .

٢ — أنه الشكل المتطور لدستورى البلاد ، الأكثر مناسبة لظروف الوطن الحالية •

٣ — أنه أخذ بعين الاعتبار أهداف الثورة اليمنية ، وتجاوز سلبيات ومخلفات السلطات السابقة •

٤ — أنه أيضا يشكل أساسا للبرامج السياسية التى ستمضى على ضوءها دولة الوحدة ومؤسساتها الحكومية والجهادية •

هذه المنطلقات هى التى دعت وفى حينها الى المطالبة بالاستفتاء على مشروع الدستور •

خلاصة ما تريده « الحكمة » — فى ضوء كل ما سبق — هو اقناعنا جميعا ، بالقبول بمشروع الدستور ، وبالاستفتاء عليه فوراً ، وعلان قيام دولة الوحدة دون ابطاء •

لقد اتجه وفد على المستوى من الشطر الجنوبى من الوطن برئاسة أمين عام الحزب الرفيق على سالم البيض الى صنعاء ومكث هناك ما بين ٢١ — ٢٤ يوليو ١٩٨٧ بحثاً عن صيغ وأسلوب واجراءات من شأنها أن تحقق دولة الوحدة •

وأسفر اللقاء مع وفد الشطر الشمالى من الوطن الذى ترأسه رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبى العام العقيد على عبد الله صالح عن مشاريع تقدم بها كل وفد اتضح منها أن الوقت ما يزال مبكراً لتحقيق الوحدة ، وأن مناشدة رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين أحمد قاسم دماج وأمينه العام عمر الجاوى لكل من رئيسى الوفدين بالألا ة تبرعوا ضمناً العاصمة قبل أن تستجيبوا المطالب شعبنا فى الوحدة • — كما جاء فى

برقيتهما التى نشرتها « صوت العمال » فى ٢٣-٧-١٩٨٧ — أن هذه المناشدة هى نوع من احلال الأمانى محل الواقع .

أما الواقع الموضوعى الذى لابد من الوقت والجهد الكافيين لتطويعه ، حتى تتوفر شروط ومقبومات الوحدة ، فقد عكسته المشاريع المختلفة لكل من وفدى الشطرين التى نشرتها « صوت العمال » فى عدد ٢٠-٨-١٩٨٧ .

ولعل مقارنة سريعة بين دعوة « الحكمة » الى الاستفتاء الفورى على مشروع الدستور ، والشروع الفورى فى تحقيق الوحدة — كما رأينا ذلك فيما سبق — وبين المشاريع التى قدمها وفد الشطر الشمالى توضح أن هناك توافقا فى رأى بينهما .

ويتضح من المشاريع التى تقدم بها وفد الشطر الجنوبى ، والتى تتمثل فى « مشروع اتفاق وحدوى بين الشطرين على طريق قيام دولة الجمهورية اليمنية الموحدة » وفى « مشروع برنامج لتنفيذ مشروع دستور دولة الوحدة » وفى « الخطوات العملية للمصادقة واجراء عملية الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة » — يتضح أن وفد الشطر الجنوبى اقترح تشكيل مؤسسات عليا وحدوية مركزية تتألف من مجلس رئاسة من أربعة أشخاص برئاسة رئيسى الشطرين ، ومجلس نواب موحد من خمسين عضوا ، ومجلس وزارى موحد ، وسكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء ، كما اقترح « تشكيل لجان فنية متخصصة تحت اشراف وزيرى الداخلية فى الشطرين تقوم بدراسة مشرع الدستور » من كلفة النواحي اللغوية والقانونية ، باضافة المواد المختلف عليها بعد مصادقة المجلس اليمنى عليها » والعمل على انزاله للمناقشة الجماهيرية ، واعادة صياغته فى ضوء الملاحظات الكتابة والشفهوية من المواطنين ، وتقديمه الى مجلسى الشعب فى

الشطرين للموافقة عليه ، ولسن « قانون انتخاب مجلس الشعب لدولة الوحدة » في ضوءه ، على أن يصدر المجلس اليمني الأعلى - بعد ذلك كله - قانونا بطل مجلس الشعب في الشطرين ، وقرارات ملزمة بتوحيد « المنظمات الجماهيرية والمهنية والابداعية في الشطرين » وبتشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي الموحد « وفقاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين » مع انزاله واللوائح المنفذة له « للمناقشة الجماهيرية لاجراجه بشكل يتناسب ومصالح الجماهير اليمنية في كلا الشطرين » ، وبحيث يكون التنظيم مجسدا « المصالح الحقيقية للجماهير اليمنية في كلا الشطرين » .

ولأن عملا ضخما كهذا يتطلب جهدا ووقتا كافيين ، فإن المشاريع حددت مواعيد زمنية تقريبية لكل مهمة من المهمات ، وإذا كانت بعض المهام لا تتطلب أكثر من شهرين أو أربعة ، فإن البعض الآخر منها يتطلب سنة أو سنتين ، وهكذا دواليك .

وما من شك أن أطراف الحركة الوطنية اليمنية تجد نفسها أقرب ما تكون الى روح ومنهج هذه المشاريع .  
أن يكون رئيس تحرير « الحكمة » أميل الى المشاريع الأخرى ، فذلك حقه .

غير أنه ليس من حقه أن يرفع سيفاً ديموكليس على عنقها ، لأنها لا تشاركه رأيه ، ومن ثم ليس من حقه أن يدمعها ويدمغ الحزب الاشتراكي اليمني معها بالانفصالية .

ترى هل تكفى كل هذه الجهود « الوحدوية » التي بذلها وبذلها الحزب الاشتراكي اليمني لاقتناعه بأنه من غير الجائز الاستمرار في توجيه طعناته الى خاصرة هذا الحزب ؟

ترى أى مردود يعود على قضية الوحدة اليمنية من تهجمه  
الدائب على أطراف الحركة الوطنية كلها ، ومن تصويرها بأنها مسج  
الانفصال لا مسج الوحدة ؟ !

ألا يكفى أنها اختارت الطريق الصعب ، ونذرت نفسها للنضال ،  
وتحملت مشقاته وتبعاته ، بينما لا يفعل الذين يستمعون ويتناولون عليها  
شيئا آخر عدا بضاعة الكلام المكرر وغير المفيد عن الوحدة يطلقونه  
من بروجهم العالية فى استرخاء وبرودة و « راحة ضمير » يجسدون  
عليها ؟ !

الا يحق لنا أن نقول لهم كفى .. كفى تهجما على الحزب  
الاشتراكي اليمنى وأطراف الحركة الوطنية الأخرى باسم الوحدة  
اليمنية !





## مسيرورة الثورة الديمقراطية

### وقضية الوحدة اليمنية(\*)

بعض « المجتهدين » لا يرون فيما حدث في اليمن الديمقراطية في ١٣ يناير ١٩٨٦ م على أنه — على خطورته وشداخته — مجرد حادث تاريخي مشؤوم أملته أوضاع وظروف زائلة ، وإنما يرونه مطما من معالم ظاهرة تاريخية يعيشها العالم العربي ، والمشرق العربي بصورة خاصة ، وهي ظاهرة تفكك الدول والشعوب والأوطان العربية الى طوائف وقبائل متنازعة متناحرة ، أو في طريقها الى التنازع والتناحر ، حتى لتهون معها ظاهرة « البلقنة » التي منيت بها الامبراطورية العثمانية في شيخوختها ، والتي قادت الى خروج القوميات والشعوب البلقانية وغيرها ، بما فيها العربية ، عليها ، وانفصالها عنها ، وتكوينها دولا خاصة بها .

غفى رأيهم أن الظاهرة الجديدة الآخذة في الاستفحال بما يشبه الطاعون الفتاك الذي ينخر في جسم كل وطن عربي ، بل وكلا شطر من كل قطر عربي — كما هو الحال بالنسبة لكل من شطرى اليمن — لم تعرفها حتى عهود الاقطاع العربي في احلك أيام سيطرته .

---

(\*) نشرت في « صوت العمال » ، في ٢٨/١/١٩٨٨ .

أما الأدلة والقرائن على وجود واستشراء هذه الظاهرة المرضية البوائية المنذرة بشر مستطير فهي ما حدث ويحدث في لبنان من حروب دامية بين الطوائف المسيحية والاسلامية ، وبين الطوائف الاسلامية ذاتها ، وما جرى — ويجرى — بين السنة والعلويين في سوريا ، وبين السنة والشيعية في العراق ودول الخليج العربي ، وما يضطرم في الأعماق بين الزيدية والشافعية في اليمن ، ناهيك عن صراع القبائل في جنوب اليمن ، ثم ما لاحث نذره في مصر — أكثر الدول العربية مركزية منذ عهد الفراعنة — حيث أخذ النزاع يتصاعد بين المسلمين والمسيحيين ... الخ — تلك هي خلاصة أدلتهم على مدى خطورة هذه الظاهرة .

وهي ظاهرة لها أسسها وجذورها من التاريخ والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتخلف — حسبما يطرحون — .

أما المغذى لها والنافخ في نارها فهو اسرائيل التي يقوم كيانها الاستيطاني على أساس الطائفية ، والتي تسعى الى تمزيق ليس الكيان القومي العربي فحسب ، وانما أيضا الكيان الوطني لكل قطر عربي ، وتحويله الى شرائح مفتتة طائفية وقبلية ، بحيث لا تبرر بذلك وجودها القائم على الطائفية فقط ، بل وتضمن بقاء العرب في حالة انقسام لا ينتهي ، واحتراب لا ينقطع ، وتضمن بذلك استمرار وجودها ، بل وهيمتها على العالم العربي — في آخر الأمر — وهكذا يضيفون .

على أن الداعم الأكبر ، والقادح الآخر في نيران هذه الحروب الاهلية — الطائفية القبلية — هو لاستعمار ، والاستعمار الأمريكي بالذات ، الذي كانت سياسة « فرق تسد » هي لعبته المفضلة والمتقنة التي مارسها منذ البداية ، والتي عاد الآن الى ممارستها بقدرات أكبر على النجاح ، بعد أن تسنى له تعطيل حركة التوحيد القومي العربي

بضربة ٥ يونيو ١٩٦٧ م التي استخدم فيها عصاه الغليظة اسرائيل ، وباضطرار مراكز التوحيد القومية في مصر ، والعراق ، وسوريا ، الى الانكفاء على ذاتها ، والانشغال بهمومها القطرية ، ومعالجة مشاكلها الداخلية والخارجية التي تطبق على كل منها — وتلك خاتمة أطروحاتهم •

ورأينا أنه لا يستطيع أحد أن يقلل من مخاطر التفكيك والتفتت الاستعماري — الصهيوني هذه ، ولا أن يغمض الطرف عنها ، ولا أن يقف منها موقف اللامبالى •

غير أنه من غير الصحيح تصوير أو تصور أن تلك هي الحلقة المركزية للسياسة الاستعمارية — الصهيونية في المنطقة العربية •

فلم يكن الاستعمار والسائرون في غلكه ضد التوحيد الاقليمي والقومي باطلاق ، ومع التمزيق الاقليمي والوطني باطلاق •

الموقف من حركة التحرر القومي أو الوطني هو الذي كان يملى عليه اتباع هذه السياسة أو تلك • وكل ما يساعد على احتواء أو ضرب هذه الحركة المناهضة له والطامحة الى خلق دول وطنية مستقلة متقدمة أو دولة قومية متحررة ناهضة ، كان الاستعمار يلجأ اليه •

فالاستعمار واتباعه لم يكرهوا دعوة التوحيد القومي أو الوطني لذاتها ، وانما تنطوى عليه من بعد تحرري من وجوده ، ومن طموح الى بناء مشروع قومي أو وطني واعد بمستقبل أكثر اشراقا •

وعندما كانت القوى التابعة أو الرجعية أو المحافظة تتبنى — بايعاز منه أيضا — هذه الدعوة ، فانه كان يباركها ، ويساعد على تحقيقها •

ودور الاستعمار البريطاني في قيام « جامعة الدول العربية »  
كبدل لمشروع التوحيد القومي الشعبي دور معروف .

ودوره في قيام بعض الدول المركزية العربية على انقاض دول  
ودويلات كانت موجودة الفعل دور معروف أيضا . ومن هذه الدول  
الدولة السعودية .

غير أنه عندما طرحت حركة التحرر الوطني العربية ، وخاصة  
خلال الحقبة الناصرية - شعار الوحدة العربية « وأعطته بعدا  
تحريريا من الاستعمار وركائزه المحلية ، والى حد ما بعدا اجتماعيا ،  
فإن الاستعمار فزع لذلك ، وشجع على مواجهته بشعار « الحلف  
الاسلامى » وهو - كما هو واضح شعار « جمعى » « لا تمزيق »  
غير أن الهدف منه هو احتواء الشعار القومي لتحررى التقدمى  
واغراقه واجهاضه .

ومنذ البداية كان الاستعمار مع شعار « الاخوان المسلمين » الداعى  
الى « وحدة العالم الاسلامى » لا حرصا منه على تحقيق وحدة  
المسلمين ، وإنما بهدف مواجهة حركات التحرر الوطنى فى كل قطر  
عربى واسلامى . وذلك ما قام به الاخوان المسلمون منذ ظهورهم على  
المسرح السياسى عام ١٩٢٨ م الى اليوم .

وهناك اليوم دعوات تنطلق من هنا وهناك تنفى أو تتناهى مع القول  
بأن مخطط الاستعمار اليوم - من الفه الى يائه - يقوم على التمزيق  
الطائفى والاقليمى والقبلى ، وبأن قانون الصراع الطبقي والوطنى داخل  
كل قطر عربى ليس له وجود يذكر .

وعندما قامت الثورة الايرانية ، وخيف من محاولاتها تصدير  
ثورتها باستغلال الشيعة العرب ، ارتفعت دعوة توحيد دول الجزيرة

والخليج ، وقام « مجلس التعاون » الخليجي كجبر أساس لهذا  
المشروع الذي استبعد منه العراق ، يعد أن وجد نفسه في حرب  
مع ايران •

وهناك دعوة الملك المغربي الحسن الى وحدة دول المغرب العربي  
من موريتانيا الى ليبيا ، على أن تذوب جمهورية الصحراء في كيان مملكته •

والاخوان المسلمون في اليمن ليسوا ضد وحدة اليمن، شريطه  
أن يكون ذلك على أنقاض النظام الديمقراطي الثوري في اليمن  
الديمقراطية •

والاقطاع والبرجوازية اليمنية لا يتمنيان أكثر من هذا •  
ولقد حاول الاقطاع اليمني غير مرة توحيد اليمن ، على أساس  
تعميم حكمه الأوتوقراطي الكهنوتي •

والبرجوازية اليمنية التي حرمت من مسرح نشاطها الأساسي في  
عدن ، تحلم ليلا ونهارا بزوال الكابوس « الاشتراكي » واختفاء  
« الشبح الأحمر » من أجل أن تعود الى مسرح الصبا ، وتستعيد عرشها  
المفقود ، وتبعث الحرية الليبرالية التي كانت تمارس في ظل وحماية  
المستعمر •

والاقطاع والبرجوازية — حتى وان كانت ناشئة — والارستقراطية  
القبلية ، توحدنها جميعا مصالحها الطبقية والسياسية في مواجهة  
القوى الديمقراطية ، وهي تغلب هذه المصالح على أية تناقضات  
يمكن أن تكون بينها • وهي من ثم لن تتدخل في صراعات تناحرية فيما  
بينها وبين ، طالما ظل هناك شبح يؤرقها ، حتى ولو كان مكانه في أقصى  
مكان من اليمن •

وستظل وحدتها هي كلمة السر التي تجمعها ، والتي تضعها فوق مصالح الطائفة والقبيلة • والأسرة ، والفرد - أيا كان - !

وهي لذلك تريد أن تكون الوحدة اليمنية ترجمة لوحدها الطبقية - السياسية هذه •

ومنذ ظهور الحركة الوطنية اليمنية في منتصف الخمسينيات ، والتي كانت الطبقة العاملة البازغة تشغل موقع القلب منها ، كان شعار الوحدة اليمنية مرتبطا بشعار التحرر من الاستعمار البريطاني والتسلط الأمامي - السلطاني •

والحركة الوطنية اليمنية اليوم قد بلغت من التطور مدى تمكنت معه من إقامة قاعدة راسخة لها ، وبناء دولة ديمقراطية خاصة بها ، وهي تحلم وتعمل من أجل أن تكون دولة الوحدة المنشودة تجسيدا حيا لطموحاتها المشروعة التي يلخصها الشعار المرغوع منذ لحظات الولادة :  
يمن ديمقراطي موحد •

لا يستطيع أحد أن يطلب من الحركة الوطنية اليمنية التي بلغت اليوم هذا المستوى التاريخي الذي بلغته في تطورها أن تتراجع عما طمعت إليه ، وهي ما تزال في مرحلة التكوين والتخلق والتشكل •

وإذا كانت قوى الاقطاع والقبلية والبرجوازية والبيروقراطية تريد أن تكون الوحدة اليمنية على مقاسها ، وملبية لمصالحها ، فإن الحركة الوطنية اليمنية تريدها أن تكون ديمقراطية ، ومصققة لمصالح جماهير الشعب اليمني الفقيرة •

ولم يعد هناك مجال للاجتهادات الذاتية والشطحات الفردية في هذا المسدد •

فوثائق الحركة الوطنية اليمنية قد حسمت المسألة منذ وقت مبكر . والحزب الاشتراكي اليمني نفسه أفرد غصلا كاملا في برنامجه هو الفصل الأول خصصه « للقضية الوطنية اليمنية » ، وجاء الكونغرس الحزبي العام ليعطيها بلورة أكثر .

ولا محيص من إعادة التذكير بأحدى فقرات هذا الفصل في البرنامج .

« ان تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر من أعظم وأنبى الأهداف التى ترتبط بمصالح ومصير الشعب اليمنى بأسره فى الحاضر والمستقبل . وليس من قبيل الصدفة أن هذه القضية كانت ولا تزال مثار الصراع النظرى والسياسى الحاد بين قسوى الثورة اليمنية والقوى المعادية لها . فان الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة المعادية للثورة والجماهير الكالحة كانت ولا تزال تطرح شعار الوحدة فى سبيل مصالحها التخريبية ، بغية الدفع بحركة شعبنا الوطنية التحررية الى طريق محاربة التحولات الثورية . ان هذه القسوى تستفز مشاعر الجماهير ، وتشهر سلاح الوحدة ، وتطرح الأساليب العدوانية ، لتحقيقها ، لترج بالجماهير فى حرب أهلية واقتتال بين أبناء الشعب الواحد . ان الحزب الاشتراكي اليمنى ، ومعه جميع القوى التقدمية الأكثر اخلاصا وصدقا والأكثر استعدادا للتضحية من أجل اليمن الديموقراطى الموحد فى الوطن اليمنى كله ، يرفض مثل هذا المفهوم للوحدة ، كما يرفض تلك الطرق لتحقيقها التى تمولد أن تعتمد على الرجعية . لذلك فان حزبنا لا يمكن أن يقبل بأن تخضع الوحدة اليمنية لمشيئة القوى الرجعية وأهدافها ، وسيناضل من أجل أن تحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديموقراطى لمصلحة أوسع جماهير الشعب . لذا فان الوحدة اليمنية يجب أن تكسب محتوى ديمقراطيا ، وأن تخدم

قضية انثورة اليمنية التى تجسدت فى وحدة ثورتى ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر الخالدتين ، • ( ص ١٩ — ٢٠ ) •

هذه المعالجة الطبقيه الديكالكتيكية لقضية الوحدة اليمنية ،  
والتي لا تجرد القضية الوطنية من البعد الاجتماعى ، ولا تعزلها عن  
القوى الاجتماعية المحددة التى تجيىء الوحدة فى مصلحتها — هذه  
المعالجة لا يرفضها الا من يتحفظون على علم الاجتماع ذاته ، والا من  
ينكرون وجود المصالح الاجتماعية المتناقضة ، ويتعاملون مع قضايا  
الشعب الجادة والمصرية بأسلوب لا ينطلى حتى على السذج من  
الناس •

كان مؤسسو الاشتراكية العلمية مع وحدة الأوطان وانشعوب  
بل ومع الوحدة الاندماجية • ولقد ناضلوا من أجل ذلك •

غير أنهم كانوا يربطون الوحدة بالطابع الديمقراطي الذى ينبغى  
أن يكون لها ، والذى لا يتحقق الا اذا نهض العمال والفلاحون  
والبرجوازية الصغيرة والوسطى والمثقفون الثوريون بعينها •

ولم تتحقق وحدة العرب حتى الآن ، لان هذا الطابع كان دائما  
غائبا • وذلك هو سر تحطم الوحدة المصرية — السورية • وذلك  
هو الدرس التاريخى العظيم الذى استخلصه الثوار العرب منها •  
وهو درس علم ينطبق على أية وحدة — أيا كانت وأينما كانت —  
وسواء قامت بين قطرين أو أكثر ، وحتى ولو كانت بين شطرين من  
ذات القطر •

ليس الأمر أمر مزايدات أو مناقصات • الأمر يتعلق بمعرفة  
الشروط الاجتماعية المحددة التى فى غيابها تظل قضية تحقيق وحدة  
الأوطان مجرد حلم جميل يكتب حوله الشعراء ، ويتغنى به الرومانتيكيون •



وأيا كانت مخططات التمزيق على أساس الطائفة أو القبيلة أو المنطقة ، فإن مصيرها الفشل .

ما يواجه لليمن تاريخيا هو مواصلة مسيرة الثورة اليمنية — التي تجسدها اليوم ثورة ١٤ أكتوبر والحركة الوطنية اليمنية عموما .  
وعبر هذه المسيرة ستتخلق الشروط الموضوعية والذاتية لإقامة اليمن الديمقراطية المتحرر الموحد المزدهر .

فبصيرورة الثورة الديمقراطية ترتبط الوحدة اليمنية ارتباطا  
الجزء بالكل . والبحث عن الوحدة اليمنية خارج هذه العلاقة هو  
بحث عن السراب .

واطلاق شعار الوحدة اليمنية دون تحديد لمضمونه الاجتماعي  
وللقوى الاجتماعية المؤهلة تاريخيا وموضوعيا لتحقيقه ، لا يختلف — من  
حيث الجوهر — عن شعار الوحدة العربية الذي أطلقه ساطع الحصري  
دون اهتمام بنوع القوى التي يمكن أن تحققه ، وحتى ولو تألفت هذه  
القوى من الملوك وشيوخ الاقطاع ... الخ .

والذين يعتبرون الوحدة اليمنية هي الحل لكل مشاكل اليمن  
القديمة والجديدة ، وأيا كان الطابع الذي تتخذه ، لا يختلفون  
— من حيث الطرح الديماجوجي والميتافيزيقي هذا — عن الاخوان  
المسلمين الذين يقولون « ان الاسلام هو الحل » !

والذين يقولون أن الوحدة اليمنية هي الأصل ، وما عداها  
مروق وخروج ، حتى ولو كان نظاما ديمقراطيا ثوريا يسعى الى الوحدة  
الديمقراطية — لا الى أى وحدة كانت — الذين يقولون بذلك ويرون  
أن العودة الى الأصل هو الأمر الطبيعي والمنطقي ، لا يتميزون — من  
حيث النهج وطريقة التفكير — عن يقولون أن القبيلة هي الأصل ، أو

أن العودة إليها هي الملاذ والمصمة من الضياع ومن الانسحاق على أيدي « الآخرين » !

أن ألف باء الايمان بالوحدة اليمنية هو التخلص — أولاً وقبل كل شيء — من طريقة التفكير هذه .

وكما أن العصر ليس عصر القبيلة والطائفة والقرية والأسرة والعرق ومسقط الرأس ، فإنه ليس عصر الوحدة القومية والوطنية — كيفما اتفق وعلى أى نحو كان — .

لقد عالج عبد الفتاح اسماعيل قضيتى الثورة والوحدة في أكثر من بحث وفند منطق دعاة الوحدة ولو على انقراض الثورة ، وقال رداً على سؤال : هل على الثورة في اليمن الديمقراطية « ان تتوقف عن الاستمرار والتطور ؟ » ، حتى تتحقق الوحدة اليمنية — قال : « بكل تأكيد لا يمكن أبداً أن يتوقف مسار الثورة . بل لابد للثورة أن تواصل مسارها . . هناك وجهة نظر تقول أن من الضروري أولاً أن تتحقق الوحدة اليمنية ، لكي تستطيع أن تنفذ استراتيجية الثورة في ظل الوحدة اليمنية ، وأنه بدون هذا من الصعب أن تتحقق الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية . وفي الحقيقة نحن لا يمكن أن نقول أن هذا رأى صحيح ، على أساس أن الوحدة هي كل شيء أو الوحدة لابد أن تتحقق بأى ثمن . » وانما نقول بأن الوحدة يفترض أن تكون بمضمون وطنى ديمقراطى ، ولا يمكن أن تتحققها الا قوى وحركة مؤمنة بالأهداف المشتركة والنضال المشترك للشعب اليمنى ذات المضمون الوطنى الديمقراطى ، ( صوت العمال ، ٣-١٩٨٧ ، وقضايا العمر ، عدد فبراير ١٩٨٧ ، ص ٩ ) .

والذين لا يتنعمهم مثل هذه المعالجة الثورية والعلمية لقضيتى الثورة والوحدة اليمنية ، فإنهم لا يفعلون أكثر من هرمان أنفسهم من معرفة الحقيقة ومن رؤية ضوء الشمس الباطمة .

### القسم الثالث

حول دور الخقف العضوى وعبد الله بانيب كمـودج له



## جـرامشى ..

### الثقف التتليدى والثقف العضوى(\*)

أنطونيو جرامشى كاسم وعلم من أعلام الفكر الاشتراكى العلمى يكاد يكون غير معروف لدى الجمهرة الواسعة من المثقفين العرب . وما ترجم له وعنه الى العربية ليس كثيرا ، فوق أن هذه الترجمات لم تبدأ الا فى وقت متأخر جدا ، وبالأذات منذ منتصف السبعينيات .

أنطونيو جرامشى المولود فى جزيرة سردينيا الايطالية فى يناير، ١٨٩١ لعائلة فقيرة ، والمتوفى فى ٢٧ أبريل ١٩٣٧ ، هو نموذج رفيع للمناضل الشيوعى ، وأمثولة خالدة للمكافح المتفانى ، ومنارة مشعة للفكر الثورى .

فى فترة مبكرة نسبيا تعرف على الفكر الماركسى ، وبشغافية ذهنية ، وثورية التقط الخط النضالى الثورى والأسمى الذى جسده لينين :-

وداخل حزبه الاشتراكى الايطالى ادار صراعا مريرا مع الجناح الاصلاحى الانتهازى فيه قبل ان يتمكن مع رفاقه من تأسيس الحزب الشيوعى الايطالى فى يناير ١٩٢١ .

---

(\*) نشرت فى م الثورى ، فى ١١/١/١٩٨٦

وبدعم من الكومنترن التي حضر مؤتمرها الرابع تمكن من التغلب  
أيضا على الجناح اليسارى المتطرف فى الحزب ، ومن ترسيخ زعامته  
لـه .

غير أنه فى ذات العام الذى انعقد لـه لواء القيادة فى الحزب ،  
وقع جرامشى فى يد شرطة النظام الفاشى الذى أقامه موسولينى ، وزج  
به فى السجن منذ نوفمبر ١٩٢٦ الى أبريل ١٩٣٧ ، حيث لم يخرج من  
السجن الا حظا ، ولم يعيش سوى أسبوع واحد من خروجه منه .  
غير أن رحلة العشر سنوات التى أمضاها جرامشى فى غياب السجن  
هى أكثر ما يثير الانتباه من حياته ، وأكثرها عطاء على المستوى الفكرى ،  
وأبقى ما تركه لنا على الإطلاق .

كان جرامشى صورة حية للمثقف المتعدد المواهب . فعدا ميوله  
الأدبية ، كان شديد الاهتمام بالتاريخ ، غير أن قضية الثقافة ودور  
المثقفين فى صنع التاريخ هو ما شكل محور انتباهه ، وما ادار عليه  
مجلد أبحاثه التى أبدعها فى السجن بدءا من عام ١٩٢٩ ، والتى حطت  
اسم « دقاتر السجن » ، حتى ليتمكن القول أنه قدم بها إضافة حقّة  
فى مضممار الثقافة والمثقف ، والدور الذى يعود اليهما فى ميدان صنع  
الأحداث التاريخية .

يميز جرامشى بين نمطين من المثقفين : المثقفين التقليديين ، وهم  
المرتبطون أساسا بالطبقات القديمة التى اما ازيمت من المجتمع أو  
هى فى الطريق الى أن تراح ، والمثقفين العضويين ، وهم المرتبطون  
بالطبقات الجديدة الصاعدة والمتقدمة .

غير أن هذا التمييز ، لا ينفى أن المثقفين التقليديين كانوا مثقفين

عضويين بالنسبة لطبقاتهم قبل أن تندحر أو تأخذ في الانحطار ، ذلك أن المثقفين عموما هم الضمر الديناميكي الفاعل والحي على المستوى الأيديولوجي والسياسي بالنسبة لجميع الطبقات • فالكهنوت أو رجال الدين لعبوا هذا الدور بالنسبة للاستقرابية ، منذ الامبراطورية الرومانية الى عصر النهضة • غير أن مثقفي البرجوازية الناهضة تسلموا اللواء منذئذ ، وغدوا هم المثقفين العضويين في حين أصبح رجال الدين تجسيدا للمثقفين التقليديين الذين كان عليهم أن يطوعوا أنفسهم ويخضعوا أفكارهم لمصالح ومقتضيات المجتمع البرجوازي •

ولكن ما أن تولد الرأسمالية طبقة البروليتاريا ، وما أن يتشكل مثقفو هذه الطبقة الجديدة الصاعدة والمسكة بزمام المبادرة التاريخية ، حتى ينقلب مثقفو البرجوازية الى مثقفين تقليديين ، من حيث أنهم مرتبطون بطبقة آخذة في الانحطار من مسرح التاريخ ، ولم تعد تلعب أكثر من دور مؤخر أو معطل لحركته الموضوعية الحتمية نحو الاشتراكية •

وعلى ذلك فإن المثقفين العضويين الوحيدين في عصرنا هم المثقفون الاشتراكيون العلميون المرتبطون ارتباطا مصيريا بالطبقة العاملة ، ارتباطا يبلغ حد الانخراط في حزبها الطليعي الذي يعتبر كل عضو فيه مثقفا طليعيا ، من حيث أنه يشترك بدور قيادي فكري وسياسي وتنظيمي في تحريك المجتمع والبشرية جمعاء نحو مجتمع الخير والحق والجمال والسعادة ، مجتمع الاشتراكية والشيوعية •

لقد ضرب جرامشي بلينين مثلا على المثقف العضوي الكامل •

نقطة الانطلاق التي بدأ منها جرامشي للتمييز بين المثقف التقليدي ، والمثقف العضوي ، هو ذلك المقطع المؤشر الذي أشار به ماركس الى

اللحظة التاريخية التي تنتهى بها مرحلة ، وتبدأ بها مرحلة جديدة ، تتطلب نمطا آخر من المفكرين ، والذي جاء فيه : « لا يلفظ مجتمع ما أبدا أنفاسه قبل أن تكون قد تطورت جميع القوى الانتاجية التى هو على قدر كاف من الاتساع لاحتوائها ، ولا تحتل أبدا علاقات انتاج أكثر تقدما مكانها قبل أن تكون الشروط المادية لوجودها قد تفتحت فى رحم المجتمع القديم .

ولهذا لا تضع البشرية أبدا نصب عينها سوى المهام التى هى قادرة على أدائها : ولو أمعنا النظر فى الأمور لرأينا على الدوام أن المهمة تظهر الى حيز الوجود حيثما تكون الشروط المادية لتحقيقها قد أمست متشكلا أو فى سبيلها الى التشكل ، كما جاء فى ( مقدمة نقد الاقتصاد السياسى ) .

وعلى ذلك فان المثقف التقليدى هو ذلك الذى لا يستطيع الانتباه الى حلول مرحلة تاريخية جديدة ذات مهام متميزة ، ولا يستطيع من ثم الاسهام فى طرح الاجابات النظرية والعملية على الأسئلة الجديدة النوعية التى تطرحها .

فالتقنيون والاختصاصيون الذين لا يدركون أن مرحلة تاريخية جديدة وأكثر تقدما قد حلت منذ ظهور الطبقة البروليتارية ، وان الطبقة البرجوازية قد كفت عن أن تكون طبقة ناهضة ، هم مثقفون تقليديون ، اذا ما قورنوا بالمثقفين الذين وعوا هذه الحقيقة الجديدة ، وعوا من ثم اتجاه حركة التاريخ ، ووظفوا أنفسهم لقيادتها .

الثقافة التكنيكية المتخصصة وحدها ، حتى ولو كانت من النمط الرفيع والدقيق ، لا تكفى لاطلاق صفة المثقف العضوى على حاملها .



لابد الى جانب ذلك من امتلاك تصور تاريخى علمى عن العالم وعن  
منحى تطوره ، ولابد من المشاركة العملية فى دفع حركته. فى هذا الاتجاه  
الموضوعى الحتمى التقدمى . وبذلك يصبح هناك مثقف عضوى حقيقى  
فعال . فهو بهذه الصفة اختصاصى وسياسى وقائد لحركة التطور  
والتقدم من الموقع الذى يشغله .

وعبر كل مرحلة انتقالية يدور صراع لاهب بين المثقفين العضويين  
للطبقة الجديدة والمثقفين التقليديين للطبقة الزائلة أو الآخذة فى  
الزوال . وهو شكل من أشكال الصراع الطبقي الطبيعى . ومثل هذا  
الصراع دار بين مثقفى البرجوازية الناهضة ومثقفى الارستقراطية  
الآخذة فى الانحجار . وهو صراع أقبل حدة اذا ما قيس بالصراع  
الذى احتدم بين مثقفى الطبقة العاملة التى أخذت تمتلئ حلبة التاريخ  
وبين مثقفى البرجوازية الذين تحولوا منذ هذا الوقت الى مثقفين  
تقليديين لا هم لهم الا تأجيل لحظة أغول الطبقة التى ربطوا مصيرهم  
بمصيرها .

وكما يعمل المثقفون التقليديون على اخفاء الموقع الطبقي الذى  
يقفون فيه ، والطبقة التى يدافعون عنها ، فإن المثقفين العضويين يعملون  
على وضع الأمور فى نصابها وعلى تسمية الأشياء باسمائها ، كما يعملون  
فى نفس الوقت على تمثّل وهم المثقفين التقليديين وتطويعهم لتقبل  
مهام المرحلة التاريخية الجديدة .

يقولُ جرامشى فى هذا الصدد : " ان واحدة من أهم السمات  
المميزة لكلّ فئة تسعى الى الوصول الى السلطة هى النضال الذى تخوضه  
لكى تتمثل وتستوعب " أيديولوجيا " المثقفين التقليديين ، وهذان  
التمثّل والاستيعاب يتمان بسرعة وفعالية أكبر اذا قامت الفئة المشار

اليها بإجراء مزيد من التغيير في صفوفه مثقفيا العضوين » • ( جان هارك بيوتى ، فكر جرامشى السياسى « بيروت ، ١٩٧٥ ص ٤١ ) •

وهذا الصراع بين المثقفين التقليديين والمثقفين العضوين لا يحسم نهائيا الا بعد قيام الدولة الجديدة التى — لتكريس هيمنتها الشاملة السياسية والروحية ولأعادة بناء المجتمع — لا تعمل على تعزيز مواقع مثقفيا العضوين فى الحزب والدولة والمجتمع فحسب ، وإنما تعمل أيضا على إخضاع المثقفين التقليديين المناوئين ودمج واستيعاب من يمكن تطويعه منهم ، ذلك — كما يقول جرامشى — « أن ما يظهر الى حيز الوجود بالتناوب هو تأليفة حقيقى بين القديم والجديد ، توازن مؤقت فى العلاقات الثقافية منظر لتوازن العلاقات الاجتماعية ، ولا تتطرح المشكلة الثقافية بكل حدتها ولا تنزع نحو حل متماسك الا بعد انشاء الدولة » • ( المصدر السابق ، ص ٥٧ — ٥٨ ) •

لقد قال جرامشى أن لينين هو مثال المثقف العضوى لطبقته البروليتارية الذى لعب دورا استثنائيا فى تغليب فكرها وأيديولوجيتها على فكر وأيديولوجية الطبقات الأخرى التى حكم عليها التاريخ بالزوال ، وفى بناء دولتها ، وتطويع اختصاصى البرجوازية المدسورة لمصالح المجتمع الجديد •

وعلىنا أن نقول نحن أن جرامشى نفسه كان نموذجا كذلك للمثقف العضوى الذى أضافت يمدا جديدا الى مهامه وعمق أكثر احساسه بمسئوليته الوطنية والحزبية والأمية •

والمثقفون العضويون فى كل مكان ، ولا سيما فى العالم النامى ، هم أحوج ما يكونون الى العودة الى تراث جرامشى ، ونضاله ، داخل السجن وخارجه •

ولسنا في اليمن بأقل حاجة الى التزود بمثل هذا التراث ،  
والى التعلم من أمثلة هذا النضال . بل لعل حاجتنا الى ذلك أشد  
في مثل هذه المرحلة التي بلغتها الثورة في سعيها للإغلات نهائيا من  
أنماط الانتاج المادية والفكرية التي غرستها مراحل سابقة ، ولتسييد  
الانتاج المادى والفكرى الجديد والمتقدم ، وللمضى قدما في  
طريق التوحيد الوطنى ، والتقدم الاجتماعى ، والتحرير المادى  
والروحى للمجتمع ، وإشاعة الديمقراطية في كل جانب من جوانب  
حياته ، ولإطلاق الثورة الثقافية ، والتقدم صوب تحقيق الاشتراكية .



## قطار الثورة

٠٠ والمتفرجون(\*)

في تاريخ الشعوب كان هناك دائما المثقف المناضل في مقابل المثقف المتأمل . الأول كان يشترط معادلات فكرية معينة ، وأحيانا تعجيزية لولوجه مضمار العمل السياسي المبشر ، بينما كان الثاني يقنع بالحد المعقول والمقبول ، ومن خلال الممارسة السياسية يعمل على توسيعه وتطويره بحيث يغدو أكثر كمالا وشمولية .

لم يكن المثقف المتأمل يهتم بكمال النظرية ، ونضج البرنامج وسلامة التكتيك بقدر ما كان يهيمه أمن نفسه وسلامته وعافيته ، على عكس المثقف المناضل الذي كان بنكران ذات وبروح التفاني والتضحية والايثار يقبل بالعمل مع من هم أقل منه معرفة نظرية ، ورشدا سياسيا وخبرة عملية ، بغية مساعدتهم على الارتقاء الى المستوى الفكري والسياسي الذي يمكنهم من النهوض بمهمتهم التاريخية التي لا يستطيع المنظر الفرد والسياسي المحنك أن يحققها ، بدونهم أو بعيدا عنهم .

كان المثقف المتأمل يبحث عن الحجج والتعلات التي يبرر بها موقفه الانعزالي وأحيانا للامبالى بحركة الصراع الضاري من حوله . ولربما

أطل من عل ، أو حتى من بعيد ، وألقى بعض المواعظ — شأن الاحبار  
والرهبان والشيوخ المتبتلين — عل المنخرطين في معمار النضال  
يسمعونها ، ولكن عبثا • فهؤلاء لا يستمعون الا لمن يشاركونهم  
ويكتوى بنيران النضال مثلهم ، ويعانى مثلما يعانون •

على العكس من ذلك كان موقف المثقف المناضل الذى كان يقبل  
بالدخول في أقرب الحركات السياسية الى فكره وهدفه ، ان عز عليه  
انشاء حركة سياسية قوية خاصة تتبنى مجمل ما يؤمن به ويدعو له  
من قيم ومثل إجتماعية وانسانية ، وربما شكل ضمن هذه الحركة  
السياسية أو تلك جناحا راديكاليا ، ريثما يتسنى له بناء حركته  
الثورية المستقلة المتميزة •

ذلك ما نبه اليه ماركس وانجلز منذ البداية ، وما سار عليه تلاميذهما  
في كل مكان وعبر مختلف العهود ، وهو ما حدث أيضا في اليمن منذ  
نشؤ الحركة الثورية فيه في الخمسينيات •

في بحث له يصور انجلز علاقات القوى بين البرجوازية والبروليتاريا  
أثناء ثورة مارس ١٨٤٨ البرجوازية في ألمانيا ، وكيف عكست التركيب  
الاجتماعية — الاقتصادية المتخلفة في ألمانيا نفسها على موقف كلتا  
الطبقتين ، مما حدا بالبرجوازية الألمانية الى أن تدير سلاحها ضد  
عدو الغد ، وهو البروليتاريا ، والى أن تبحث عن قاسم مشترك مع  
خصم الساعة ، وهو الملكية المطلقة ، والاقطاع والبيروقراطية والبرجوازية  
الصغيرة المذعورة ، ومما جعل البروليتاريا الضعيفة التكوين والوعى —  
بفعل التخلف الاقتصادى والاجتماعى — تقبل بدور الشريك الناتج  
للبرجوازية ابان الثورة ، وفرض عليها وعلى عصابة الشيوعيين الألمان  
التي انضم اليها ماركس وانجلز قبيل الثورة بقليل ، ان يلعبوا دور  
الحزب الديمقراطي الثورى لا أكثر •

يقول انجلز : « ولكن في هذه الأثناء تبدى على الفور تأثير الظروف الاقتصادية المتأخرة جدا بالقياس الى فرنسا وانجلترا والعلاقات الطبقيّة المتأخرة أيضا من جراء ذلك في ألمانيا » .

ان البرجوازية الألمانية انّى بدأت للتو بتبني صناعاتها الكبيرة لم تكن تملك لا القوى ولا الشجاعة لكي تظهر لنفسها بالسيادة في الدولة بلا منازع ، ولم تكن بحاجة ماسة الى هذا الظفر ، أما البروليتاريا المتخلفة بالقدر نفسه ، المترعرة في أحضان العبودية الروحية التامة ، غير المنظمة ، وحتى غير القادرة بعد على التنظيم المستقل ، فانها كانت تشعر شعورا غامضا وحسب بالتضاد الشديد بين مصالحها ومصالح البرجوازية ، ولهذا كانت من حيث الجوهر خصما رهيبا للبرجوازية ، الا أنها بقيت مع ذلك ذليلا سياسيا لها . ان البرجوازية التي أخافها ، لا ما كانت عليه البروليتاريا ، بل ما كانت تهدد بأن تصبّه وما كانت قد أصبحت البروليتاريا الفرنسية قد رأت الخلاص في أمر واحد فقط ، في مساومة مع الملكية والارستقراطية ، أيما كانت ، حتى وان كانت مساومة في منتهى الجبانة . أما البروليتاريا التي لم تكن قد أدركت بعد دورها التاريخي فقد اضطرت في الآونة الأولى بأغلبيتها الساحقة الى القيام بدور الجناح الأكثر تقصّدا من البرجوازية بدور الجناح اليسارى المتطرف . . . ان أعضاء العصبة المائتين أو الثلاثمائة المشتتين قد ضاعوا في الجمهور اللجب الذي أخذ يتحرك فجأة . ولهذا ظهرت البروليتاريا الألمانية على الطبقة السياسية في البدء بوصفها الحزب الديمقراطي الأكثر تطرفا ، ( « ماركس - انجلز ، منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٣ الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ » ، ص ١٩٢ - ١٩٣ ) .

لم يبحث الشيوعيون الألمان لأنفسهم عن مبرر لكي يبتعدوا عن

مجرى الثورة البرجوازية الديمقراطية في ألمانيا المجزأة المفككة ، ولا وقفوا موقف اللامبالاة منها بحجة أن الثورة لم تتم ألمانيا كلها ، وانما قامت في أجزاء منها ( في فيينا وفي برلين ) ، بل خاضوا المعركة ، وتوجهوا نحو ألمانيا كلها ، رافعين المطالب التي حددوها لهم ماركس وانجلز خلال الثورة والتي كان على رأسها إقامة جمهورية ألمانية ديمقراطية واحدة موحدة غير قابلة للتجزئة ، ولا مكان فيها للاقطاع ، الى غير ذلك من المطالب الديمقراطية الملبية لمصالح البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة وصغار الفلاحين .

بعد فشل ثورة ١٨٤٨ ، لا في ألمانيا فحسب ، وانما في أوروبا كلها ، كان رأى ماركس وانجلز أنه لا محيص من اصدار جريدة ثورية في ألمانيا ، هدفها بلورة مفاهيم الثورة الديمقراطية ، وتحديد مكان ودور البروليتاريا الخاص فيها ، وبناء حزبها الذي ينبغي أن يمثل الجناح الجذري في التيار الديمقراطي عموما .

لا العزلة عن مجرى الحركة الثورية العالم ، والاعتكاف في بروج عاجية حتى يوم الشيوعية ، ولا الذوبان في هذا المجرى ، حتى يفقد الحزب البروليتارى طابعه المتميز — هكذا كان موقفهما — مهمة المناضلين تكمن بالضبط في الادراك الجيد لطبيعة اللحظة التاريخية المعاشة ، في فهم مجرى التطور ، والدرجة الاجتماعية التي بلغها ، في تكتيل كل قوى المرحلة التاريخية وصبها في اتجاه النضال الشعبى الدائب المستمر من أجل تحقيق أهداف المرحلة الثورية التي يمثل قيام جمهورية ألمانية ديمقراطية موحدة ذروتها والتي تفتتح بقيامها آفاق مرحلة ثورية أعلى .

وحسب صياغة « الجريدة الرينانية الجديدة » التي أصدرها ماركس وانجلز في مدينة كولونيا الألمانية ، فإنه كان ينبغي أن يكون



واضحاً « أننا لا ندعو الى اعلان المطلب الطوباوى الذى يقول منذ البدء بجمهورية ألمانية موحدة ، غير مجزأة ، لكننا نطلب مما يدعى بالحزب الديمقراطى الراديكالى الا يخلط نقطة البداية للنضال والحركة الثورية بالهدف النهائى » ( الجريدة الرينانية الجديدة ، دار ابن خلدون للنشر ، بيروت ١٩٧٦ ص ١٩ ) •

أمران نبه ماركس وانجلز الى خطورة الوقوع فيهما : التزمتم النظرى الذى لا يترك لأصحابه سوى مجال ضيق ومعزول ، وسوى التعامل مع حفة من المثقفين المعجبين بأنفسهم وتخريجاتهم الفكرية التى يبررون بها بعدهم عن مجرى النضال الثورى ، والغرق فى البراجماتية التى تقبل بأى حل سياسى حتى على حساب القيم الثورية التى يكون النضال الثورى قد شرع فى تحقيقها بالفعل •

كان قفاز التحدى الذى قدّمه معلما الطبقة العاملة فى وجه الجميع هو شعار الثورة الديمقراطية ، والمضى بها الى خاتمتها الطبيعية ، أى الى اقامة الجمهورية الألمانية الديمقراطية الواحدة الموحدة •

وبهذا الشعار حشرا كلا من المترمتين النظريين دعامة التبشير بالمبادئ الشيوعية فى أرض خلاء ، والبراجماتيين الذين بلغت بهم ميوعتهم وخورهم حد التخلّى عن منطق الثورة الديمقراطية ذاتها — حشراهم فى الركن الضيق •

كتب انجلز فى هذا الصدد : « وهذا ما قرر راييتا ، عندما شرعنا نؤسس جريدة كبيرة فى ألمانيا • ولم يكن من الممكن أن تكون هذه الراية الا راية الديمقراطية ، ولكن تلك الديمقراطية التى تبرز فى كل مكان ، فى كل مناسبة ، طابعها البروليتارى المتميز ، الأمر الذى لم يكن بوسعها بعد أن تسجله على راييتها قطعا والى الابد • ولو أننا

لم نقدم على هذا ، لو أننا امتنعنا عن الالتحاق بالحركة في جناحها القائم فعلا ، الأكثر تقدما ، البروليتارى فعلا ، وعن دفعها الى الأمام ، لما كان بقى لنا غير التبشير بالشيوعية في منشور صغير ريفى ، وغير تأسيس شيعة صغيرة ، عوضا عن حزب كبير للعمل • ولكننا لم نكن نصلح للقيام بدور المبشرين في الصحراء : فقد درسنا الطوباويين دراسة جيدة للغاية ، وليس لهذا الغرض وضعنا برنامجا • ( المصدر الأسبق ص ١٩٣ - ١٩٤ ) •

كانت عصبه الشيوعيين الألمان على رأس الحركة الديمقراطية الثورية الألمانية تمثل الجناح الأكثر ثورية وتقدما فيها •

غير أن بعض أعضائها ما لبث أن أظهر قدرا من التوفيقية والنزعة الإصلاحية فقد سمته الثورى ، لا البروليتارى فحسب ، بل والديمقراطى أيضا •

كان أسطفان بورن هو أبرز نموذج لهذا الطراز من الثوريين الذين تحولوا الى سياسيين اصلاحيين •

على العكس من ذلك كان غلهم فيتلينج الذى رغم بدايته المشجعة التى أشاد بها ماركس ، فقد جمع به نزوعه الاشتراكى الطوباوى وشيوعيته الخيالية الى مدى تصور معه أن ماركس غدا رجلا بيروقراطيا ومتقاعسا عن العمل الثورى ، لانه لم يوافق على خلط مراحل الثورة ، ولانه تمسك بأن ما تواجهه ألمانيا هو السير بثورتها البرجوازية الديمقراطية الى النهاية ، قبل أن تطمح الى فردوس الاشتراكية والشيوعية •

لم تكن تنقص أسطفان بورن ، وغلهم فيتلينج ، الموهبة والتقلبة • ولكن كان ينقصهما الشئ الأهم ، وهو فهم طبيعة اللحظة التاريخية ،

حيث كان الأول يتراجع عن المدى الذى بلغته الحركة الثورية الألمانية فى تطورها ، ويدعو الى شيء من المساومة الطبقية ، ويدعو من ثم الى الارتداد بالثورة ، بينما كان يدعو الثانى الى تجاوز اللحظة التى كانت تقف عندها الثورة ، والى القفز مباشرة الى مرحلة المساواة الشيوعية .

وبينما هجر هيتلينج ألمانيا وذهب الى أمريكا حيث أسس له كومونة شيوعية للأشباع أحلامه الطوباوية ، ما لبثت أن انهارت ، فان أسطفان بورن ، كما فقد ثوريته ، أغلست سياسيا ، وقنع بوضع مستاذ محدود الأهمية والتأثير .

ولأننا أعددنا دراسة مفصلة ومستقلة عن هيتلينج سترى النور قريبا فى غير هذا المكان ، فان ما ينبغى إيراده هنا هو رسم الخط البيئى الذى أخذ يهبط شيئا فشيئا بأسطفان بورن ، حتى انتهى به الى الخروج من الحلبة الثورية ، والحلبة السبائية ، والى الانزواء فى ركن ضيق بعيدا عن حياة الناس العامة .

يرسم انجلز هذا الخط الهابط كما يلى : « وأخيرا أن صفاة الحروف أسطفان بورن الذى كان عضوا نشيطا فى العصبة فى بروكسل وباريس أسس فى برلين « أخوة عمالية » انتشرت انتشارا كبيرا ، ودامت حتى عام ١٨٥٠ . الا أن بورن ، وهو الشاب الموهوب ، تسرع كثيرا فى انتهاز نهج رجل سياسى . « فتأخى » مع خليط من العناصر المتباينة لمجرد أن يجمع حوله جمهورا من الناس . فلم يكن مطلقا من عداد أولئك الذين يستطيعون أن يوحدوا بين النزعات المتناقضة ، ويلقوا النور فى البلبلة والفوضى . ولذا نقع فى المنشورات الرسمية التى أصدرتها « أخويته » على تشويش ومزيج من مفاهيم « البيان الشيوعى » مرغوقة بذكريات ورغائب حرفية ، ومقرونة بمزق من الأفكار المأخوذة عن لويس بلان ، وبرودون ، ومشفوعة بدفء عن مذهب حماية الصناعة

الوطنية ، ... الخ ، أى بكلمة أن هؤلاء القوم كانوا يريدون أرضاء الجميع . وكانوا يهتمون على الأخص بتنظيم الاضرابات والنقابات والتعاونيات ، ناسين أن المقصود بالدرجة الأولى هو الاستيلاء بانتصار سياسى على الأرض التى يمكن شيها وحدها لهذه الأغراض أن تتحقق بثبات وأمانة . وعندما حملت انتصارات الرجعية زعماء « الاخوية » على الشعور بضرورة الاشتراك المباشر فى النضال الثورى كان من البديهي أن يتخلى عنهم الجمهور المضدوع الملتف حولهم . لقد اشترك بورن فى انتفاضة درسدن فى آيار ( مايو ) ١٨٤٩ ولم ينج الا بفعل الصدفة . أما « الاخوية العمالية » فانها بقيت فى معزل عن الحركة السياسية الكبيرة للبروليتاريا كجمعية منعزلة موجودة بخاصة على الورق ، وتضطلع بدور ثانوى ، الى حد أن الرجعية لم تر من الضروري الغائها الا فى عام ١٨٥٠ ، ولم تغلق فروعها الا بعد بضع سنوات . ولكن بورن ، واسمه الحقيقى بوتر ميلخ ، لم يتمكن قط من أن يصبح رجلا سياسيا كبيرا ، انما أصبح أستاذ سويسريا صغيرا يترجم الآن ، لا ماركس باللغة الحرفية ، بل رينان الطيب بلغته ، بلغة ألمانية سكرية » ( المصدر السابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧ ) .

لابد أن عبد الله عبد الرازق بأذيت قرأ عام ١٩٥٤ هذا التراث الذى يقدمه ملف الاشتراكية العلمية فى ألمانيا ، ولابد أنه استوعب الدرس جيدا .

ان مسلكه النضالى الفكرى والعملى منذئذ والى وفاته فى ١٦ أغسطس ١٩٧٦ يقدم من الأدلة ما يبرهن على أن هذا الدرس الألمانى لم يكن غائبا عن ذهنه وممارسته . لم يشعر - بعثوره على النظرية الماركسية - بأدنى قدر من الخيلاء والزهو ، ولم يضع نفسه فوق أو خارج القوى الاجتماعية والسياسية المعاصرة له والتى لم يسعدها الحظ بالوقوع على ذلك الكنز النظرى الذى وضع يده عليه ،

ولم يستبق اللحظة التاريخية ويسارع الى انشاء حزب شيوعي يتباهى به على الآخرين . وانما هداه فكره النظرى الثورى الى المشاركة فى بناء « الجبهة الوطنية المتحدة » والى الدخول فى « رابطة أبناء الجنوب » التى بدت له فى منتصف الخمسينيات شكلا ما من أشكال العمل الجبهوى ، قبل أن يغادرها بعد أن تبينت له صعوبة تطويعها للخط الوطنى التحررى .

وبعد أن تمكن عبر العمل المباشر وسط العمال والمثقفين من ايجاد نواة سياسية تؤمن بما آمن به ، انشأ « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ ، أكد فى ميثاقه الوطنى أنه ليس حزبا شيوعيا بعد : « وهذا الاتحاد ليس حزبا ، وانما هو تجمع وطنى ، يقبل ويرحب بأى عنصر وطنى مستقل يؤمن بمبادئ الاتحاد ويتبنى الميثاق الوطنى التالى كبرنامج للعمل » .

كان ما يهم باذيب ورفاقه الى جانب تثقيف الأعضاء بأيدولوجية الاشتراكية العلمية ، هو العمل على بناء جبهة وطنية عريضة أو نسج علاقات نضالية قابلة للتنامى مع الفصائل الثورية الأخرى ، بلوغا الى اقامة الحزب الشيوعى المنشود .

كانت الجبهة القومية هى الفصيل الأساسى الذى أمكن لبازيب أن ينسج مثل هذه العلاقات معه ، وخاصة بعد أن تمكنت من قيادة ثورة ١٤ أكتوبر بنجاح . ولهذا الغرض سخر جريده « الأمل » وجمد تنظيمه . وبفضل التقارب الفكرى والنضالى بين أبرز قادة الجبهة القومية الطليعيين ، وعلى رأسهم عبد الفتاح اسماعيل ، وبين باذيب ورفاقه بدا أن الطريق قد فتح لتنمية التعاون والاتلاحم فى اتجاه خلق حزب طليعى حتى أمكن بالفعل اقامة التنظيم السياسى — الموحدة الجبهة

القومية ، الذى مثل صيغة انتقالية لقياس هذا الحزب : الحزب الاشتراكى اليمنى ، فى أكتوبر ١٩٧٨ •

أمثال أسطفان بورن ، وفيلينج ، ظلوا وما زالوا فى مقاعد المتفرجين ، أو البعيدين عن الركب ، سواء ركب الثورة الديمقراطية ، التى تجسدت عمليا فى النظام الذى اقامته ثورة ١٤ أكتوبر ، أو ركب بناء الحزب الطليعى • ولم يعد يفرحهم شئ مئما يفرحهم أى شئ تتعرض له هذه الثورة ، أو يتعرض له هذا الحزب • فذلك — فى تصورهم — هو عقاب تاريخى لهما لاجتنابهما الطريق الذى نصحوا به ، طريق « الاخوة الوطنية » بين القوى الاجتماعية المتصارعة ، ولعدم استشارتهم أولا فيما ينبغى عمله قبل الاقدام على تفجير الثورة ، وقبل التسرع الى قيام الحزب !!

ولأن قافلة الثورة والحزب تجاوزت القاعدين والمتقاعدين قبل الأوان ، ولأن البضاعة التى يعرضونها لم تعد تلقى من يشتريها فانه لم يعد لهم مكان لا فى قطار الثورة المندفع بسرعة لا يستطيعون معها الصعود اليه ، حتى لو أرادوا ، ولا بين الاتباع الذى خدعوا بهم لبعض حين •

وكما مضى قطار الثورة أبعد ، وتجاوز الانفاق التى ظنوا أنه هالك فيها لا محالة ، وبلغ محطات لم يصدقوا حتى مجرد الحدس بها ، كلما اكتشفوا أنه فاتتهم شرف الاسهام فى هذه المسيرة النضالية • ولربما شعروا حينئذ بشئ من الندم ، ولكن لات ساعة مندم !

## في الذكرى الثامنة لرحيله

عبد الله بانبيب رائد الصحافة التقدمية اليمنية (\*)

رجل القلم والفكر التقدمي حامل الرسالة الاجتماعية ، صاحب الخطاب الثوري .. نادرا ما وجد الطرف والامكانية والحالة النفسية التي تمكنه من أن يخلو الى نفسه ، ويعتكف في محرابه ، ليظهر على الناس — بعد سنين من الانقطاع عنهم — بهذا المؤلف أو ذاك ، يكشف فيه عن رؤية جديدة للحياة ، ويرسم لوحنة أكثر اشراقا لمستقبل البشرية •

فهموم الناس التي تسكن فيه ، ودواعي الثورة التي تضج في أعماقه ، والطموح الجامح الذي يتملكه ويدفع به دفعا الى معتزك الحياة اليومية .. كل ذلك يحول فكره وقلمه وحياته كلها الى طاقة عمل متفجرة دائما ، والى عجلة انتاج وخلق لا تكف عن الدوران •

الرؤية الثورية التي يكون قد استخلصها من مجرى حياة البشرية تتحول الى لهب مقدس يشعله ويحرقه ويذيبه •

---

(\*) نشرت في « الثوري » في ١١/٨/١٩٨٤ •

مداد حروفه معتصر من دمه ، مستقطر من ذوب فؤاده • حروف  
كلماته مسبوكة من وجيب القلب ، مصقولة بوميض الفكر • كلماته مشتقة  
من الق الفجر ، مقتطعة من قرص الشمس • كتابه دعوة صريحة الى  
التعمد والثورة ، الى التحرير والتغيير •

ذلك ما كانه عبد الله باذيب الذى من أجل تحويل رؤيته الثورية  
الى حقيقة حية ، اعتصر واذاب وسكب حياته كلها دفعة واحدة •

زاوية واحدة فقط من سيرة هذه الحياة الزاخرة المعطاء ، الباقية  
يمكن تناولها هنا ، لتكون لنا — نحن العاملين فى ميدان الصحافة —  
درسا وعبرة •

كان لينين — شأن ماركس وانجلز — يعطى أهمية غائقة للعمل  
الصحفى ، بل أنه كان يؤثر تسمية نفسه بالصحفى :

« علينا نحن جميعا ، نظريى الاشتراكية — الديمقراطية ، أو  
صحافىى الاشتراكية — الديمقراطية ، كما أفضل القول عن نفسى ،  
تقع مهمة عاجلة وزاخرة بالمسؤولية ... » ( لينين ، خطتنا الاشتراكية —  
الديمقراطية فى الثورة الديمقراطية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٤٣ ) •

ويبدو أن انغمار عبد الله باذيب فى معمعان الحياة الصحفية —  
كاتباً ، ورئيس تحرير — واتخاذها منبرا علنيا لنشاطه العام والخاص ،  
مما جعل منها أهم مرجع ورائقى لكتاباته السياسية ، وجعل منه الكاتب  
— الصحفى التقدمى الأول والرائد — يبدو أن ذلك يعود — بالدرجة  
الأولى الى تأثيره أيضا برواد الاشتراكية العامة فى هذا الصدد •

كانت الصحافة فى اليمن — قبل باذيب — أما موالية للحكام ،  
مستعمرين أو أئمة ، أو سلاطين — أو معرضة لتقديم الشكاوى



« والعرضحالات » اليهم ، أو وسيلة لطرح المطالب الإصلاحية المتواضعة التي لا تمس طبيعة النظام السياسى القائم • وكانت لغتها — فى الأغلب الأعم — ركيكة هزيلة •

ومع دخول باذيب مضمار الصحافة حدث تحول نوعى فيها شكلا ومحتوى ، يمكن رصد أبرز خطوطه وملامحه فيما يلى :

١ — مزج باذيب الأدب بالصحافة ، وحول الصحافة الى فن جميعاً من فنون الكتابة ، وحول لغة السياسة الجافة المعقدة الى لغة سياسية أدبية محببة ، بك والى لغة بسيطة سهلة قريبة المنال ، يفهمها المثقف والجاهل ، المتعلم والامى ، وهى مع سهولتها وبساطتها وسلاستها مهمة — ممتعة على من لم يؤت ما أوتى باذيب من المقدرة الفنية البارة التى مكنته من امتلاك ناهية البيان ومن السيطرة على أساليب الكتابة الأدبية الرفيعة •

بذلك كان باذيب صاحب قلم أنيق رشيق ، مهذب مدرب ، مصقول مطبوع •

وبتطويعه الصحافة للأدب ، والسياسة للفن أوجد — كما لم يفعل أحد من قبل — أدب الكتابة الصحفية • وكان بذلك الكاتب — الصحفي الرائد الأول فى اليمن •

عن فن الكتابة الصحفية يقول باذيب :

« والذى يعوز الصحافة حقاً هو أن تثق بالشعب فالجاهل ليس كائنًا مجردا من الاحساس والضمير ، وربما كان الجاهل اسمى شعورا من المتعلم الذى قد تفرض عليه مصالحه الخاصة أن يسلك مسلكا خائئنا منحرفا • ولن يبقى هذا الشعب جاهلا ، لو أن هذه الصحف

حاولت أن تتخلى عن أساليبها الميتة المريضة ، وخاطبته بأسلوب يهز كيانه ، ويسرى الى أعماقه • فالأسلوب الذى يهز ، هو الأسلوب الذى يخلق وعى الجماهير • ويقول :

« كلنا فى المعركة •• أنا الشاب الفقير •• وأنت العامل الكادح ، أو الموظف البسيط ، أو الطالب الحائر •• وهى الأم الحانية على أطفالها ، الساهرة على مستقبلهم •

كلنا •• والأجيال التى لا زالت فى رحم المجهول وضمير الغيب ، والأجيال الناشئة ، النابتة كالزهور المنطلقة كالتقذائف فى المعركة ضد المضللين ، والمتاجرين بحرية الشعوب ، وأعداء الحياة والتقدم الإنسانى •

انهم يتكاثرون ويزحمون الجو ، ويسممون كل شئ جميل وضرورى فى حياتنا •• الهواء •• النور •• الوعى !

انهم يسفرون عن وجوههم الكالحة الشائخة •• واحدا واحدا ، وخائنا خائنا !

لقد أصبحت لهم السنة تنطق •• وأقلام نرصد •• وتتعبق •• وتطارد الوعى الزاحف • وتجوس خلال سطور الأحرار •

ولقد وجد الآن - كما وجد من قبل - من يقول للشعب فى قحة وصفاقة : ان مطالبه جرح للشعور ، وخروج على المسألوف •• وان أمانيه غليان الى انطفاء ، وغوران الى معود •

وما أعجبها وأطرفها معركة ، معركة غير متكافئة أو متوازنة القوى •

هم الأكثر عددا وامكانيات ، ووراءهم مراكزهم وأعمدة تراثهم والقوى التى خلقتهم وأطلقتهم كالكلاب ينبجون الشعب ويمضون مكامن الحس والنبض من كيانه •

ونحن الفقراء لا نملك شيئا .. ماذا نقول ؟ بل نحن نملك كل شيء .. نملك ضمائرنا وأقلامنا .. ونملك كلماتنا وحواسنا .. ونملك الغد والمصير !

وسنكتب .. وسنكتب — وكما ينصحن أحد أبطال رواية « الأم » — سنكتب « من أجل أن يكون للأحرف ضجيج » .. ونار تذيب جليد الرجعية ، ونور يفجر ظلام الخيانة .

من أجل أن نثبت لهم أن كلمتنا الجديدة التي أذهلتهم ومزقت أنسجة احساسهم المرفف ليست حماسا غائما أو انفعالا موقوتا أو تمتعات طفولية ، وانما هي وعى جديد ، وتفكير علمي معمق ، وطلاقة نصالية لا تتفد .

ومن أجل أن يعرفوا أننا لا نلعب بالنار ونصيد الذباب ، واننا نعنى كل كلمة قلناها وسنقولها ونعرف نتائجها وآثارها .. واننا نقدر المسئولية .

ولكننا مسئولون فقط أمام الشعب .. والتاريخ .

ولن يغرينا مال أو يفتتنا بريق مركز أو سحر ثروة .

ولن يثنيينا عن طريقنا تهديد أو وعيد أو ارهاب .

وأخيرا .. من أجل أن يرسخ في أذهان الجميع أننا طراز من الناس جديد .

ولقد بدأت المعركة منذ أمد بعيد .. ولن تنتهى قبل أن يدخلها الشعب بجميع أسلحته » . ( عبد الله باذيب ، كتابات مختارة ، الجزء الأول ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٩ ، ١١٠ — ١١١ ) .

٢ — حول باذيب الصحافة اليمنية من صحافة خبر بارد الى صحافة رأى مشير ، قوامه التبشير والتنوير والتبصير والتثوير . يقول باذيب

### في هذا السجود :

« كلا .. ان هناك من الصحفيين من لا يرى للصحف أية رسالة ، وهم يعتقدون في ايمان مثير للسخرية أن دور الصحف مقصور على نشر الأنباء المجردة . وعلى القارئ أن يستخلص منها ما يشاء . أما هم فليعلم غلط أن ينشروا . »

فهل هذه هي وظيفة الصحف .. يا سادة ؟ أبدا لن تكون الصحف مجرد آلة صماء لتسجيل الأنبياء ورصد الأخبار ... ان الصحافة ليست تجارة الكلام المنضد ، وليست هي مهنة تجميل أمراض المجتمع ، وتزييف الواقع المعاش ، وليست هي صحافة « يا حبذا .. » التي تقرأها منذ مدة في عدن .

ورسالة الصحفي هي رسالة الانسان الواعي المسئول في الحياة ، الانسان الذي يؤمن بقوة الكلمة المطبوعة وأثرها في تغيير الواقع وتحريك الشعوب . ( المصدر السابق ، ص ٢٠ ) .

٣ - حول باذيب الصحافة اليمنية من مهنة مكرسة لخدمة الاستعمار والطبقات والقوى الرجعية الاقطاعية والبرجوازية ، والمطالبة بهذا القدر أو ذاك من الاصلاحات التي من شأنها اطالة بقاء النظام السياسي القائم واستمراره في هذا الشكل أو ذاك ، الى صحافة وطنية تقدمية تعالج قضية الوطن اليمني كله ، سواء قضية تقرير مصيره الوطني وانتزاع استقلاله السياسي ، أو قضية انعتاقه الاجتماعي من ريقية القهر الطبقي الداخلي ، ومن ثم افساح المجال أمامه لتحقيق وحدته الاقليمية والسياسية على أسس تحررية ديمقراطية .

وبذلك مزج باذيب في مثلث هندسي متكامل رحين قضية التحرر الوطني مع قضية التحرر الاجتماعي ، مع قضية الوحدة اليمنية ،

ذلك المثلث الذى سهره فى شعاره الشهير : « نحو يمن حر ديمقراطى  
موحّد » •

وعدا ذلك فإن بأذيب أعطى كامل اهتمامه فى مجمل كتاباته  
الصحفية للبعد القومى العربى ، والبعد الانسانى الأسمى وربط بين  
القضية اليمنية عموما وبين هذين البعدين من منطلق ثورى تقدمى •

حول القضية اليمنية عموما يكتب بأذيب :

« وهذا الجزء الحبيب من الجنوب ، عدن ، هو مركز الاشعاع  
الفكرى فى الجنوب كله ، والصحف العدنية تكاد تكون مصادر الوعى  
الوحيدة فى هذا الجنوب الكبير • فإن واقعا الفكرى ، وهو انعكاس  
للتكوين الاقتصادى وصورة للتنظيمات الاجتماعية التى نعيشها ، هذا  
الواقع قد أجذب حتى الآن من مصادر أخرى ترسل الوعى ، وتبث  
المعرفة وتتناضل من أجل ثقافة الانسان •

ومن هنا تتبع أهمية الصحف العدنية ، وتتجسم مسؤولياتها  
والتراماتها نحو الرأى العالم فى الجنوب العربى • فماذا فعلت الصحف ؟  
لقد خضعت للمواقع المتعفن بدلا من أن تصمد فى وجهه وتغيره ، وذابت  
فى القوى الرجعية ، وغذرت بتوجيهها الخاطئ الأوضاع الفاسدة  
الراهنة » • « الحياء ... ولا شئ غير الحياء .. والحياد فى كل شئ  
.. حتى فى القضايا الوطنية ، وفى الأحداث التى تهز كيان الجنوب  
وتشكل مصيره .. هذه هى « سياسة » الصحافة العدنية أمس  
واليوم .. وغدا !

وأقول « غدا » فى كثير من الارتباك .. لان الغد للشعب  
عندما يملك كلمته ، والصحافة ذات السياسة الايجابية البناءة والدور  
القيادى النضالى فى حياة الجموع » • ( نفسه ١٧ — ٢٨ ، ٤٢ ) •

وحول القضية القومية يقول : « اننى أعتقد أن الأساس الوحيد الصحيح الذى يجب أن تقوم عليه القومية العربية هو أساس العداء للاستعمار والصهيونية والرجعية ، الأعداء الحقيقيين للعرب فى كل مكان ، وان أى مفهوم آخر للقومية العربية هو مفهوم خاطئ ومن شأنه أن يلحق الضرر بمصالح شعوبنا العربية » •

وحول الترابط بين القضية الوطنية والقومية والأمية ينبه الى أن « الخطر الشيوعى المزعوم » لا وجود له « الا فى أذهان المستعمرين وعملاتهم الذين يتخذون من مكافحة الشيوعية ستارا لاضطهاد الشعوب وكبت حرياتهم ومحاربة أمانيتها العادلة فى التحرر والديمقراطية •

وعلى ذلك فان رفع راية مكافحة الشيوعية لا يخدم الا الاستعمار ، ولا يمكن أن يؤدى الى شئ سوى تمزيق الجبهة الوطنية المعادية للاستعمار على طول البلاد العربية وتعويق حركة التحرر العربى وتهديد المكتسبات التى أحرزتها شعوبنا العربية بأشد الأخطار •

••• ولذلك فان موقفنا المعادى للاستعمار الأمريكى انما هو موقف وطنى تمليه علينا مصلحة بلادنا ••• واذا كانت سياسة موسكو تلتقى مع مثل هذا الموقف فهذا أمر مفهوم • انه يمثل الالتقاء والتحالف الطبيعى بين الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى فى كل مكان • ( المصدر السابق ، الجزء الثانى ، ص ٨٢ ) •

٤ — حول باذيب الصحافة اليمنية من موقفها السلبي تجاه أحداث الوطن اليمنى ومن كل ما يجرى فيه بشكل عام الى موقف ايجابى مسئول ، جعل منها صحافة ثورية ، والى منفاخ حداد — حسب تعبير لينين — •

« يصدر تشريع مثلاً يسن عقوبات على الثورة والمحرضين عليها والقائمين بها • وتحاول الصحف — بطريقتها السلبية — أن تثبت أن هذا التشريع لا ضرورة له ، ولا مبرر • فكيف تفعل ؟

تقول كلها بلسان واحد — وكأنها تكتب بقلم واحد — أن هذا الشعب لم ولن يثور •• ؟ عجباً لماذا ؟ هل جبل هذا الشعب من طينة أخرى غير طينة الشعوب في كل زمان ومكان • وكان هناك شعباً لم يثور ، ولم يدفع الى الثورة ؟

وأى منطق علمى يسند ويبرر ما تقوله الصحف عن هذا الشعب •  
لا علم • ولا منطق •

وكفى اهانة وتحقيراً لهذا الشعب ! كما كتب باذيب • ( المصدر السابق ، الجزء الأول ص ٤٤ — ٤٥ ) •

٥ — حول الصحافة اليمنية من منبر لمخاطبة القنة الارستقراطية الواقفة على رأس المجتمع ، والتي لا تعنيها قضايا الشعب لا من قريب ولا من بعيد ، الى صحافة شعبية موجهة — أولاً وأخيراً — الى جماهير الشعب العريضة من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة ووسطى ومثقفين ثوريين ، وإلى القوى السياسية المعبرة عنها ، ومدافعة عن قضاياها المركزية في التحرر الوطنى والاجتماعى ، والديمقراطية والتقدم •

وفى هذا الصدد يؤكد باذيب أن « الصحافة فى البلاد فقدت نقطة ارتكازها ، وان تغيراً ما يتفاعل فى أعماق الشعب ويوشك أن يفجر فى أعصابه وعيا جديداً تفتتح عيناه على واقعه المرير ويواجه الحاضر مواجهة جديدة •

قشة اليوم احساس عام مشترك بين كتل الشعب بأن الصحافة

بعيدة عنه ، وانها لا تمثله ولا تعبر عنه • وهو يحس بذلك بفطرته الصادقة الصادقة ، يحس أن الصحف لم ترتفع الى مستوى ما يطعم به ولم تشاركه في كفاحه اليومي من أجل الخبز والماء والكهرباء والحماية الاجتماعية •

انه يحس ذلك احساسا داخلية ، وان كان لا يستطيع أن يعبر عنه تعبيرا معطلا ، وهو يحس أكثر من ذلك أنه أصبح في حاجة الى وسائل جديدة للتعبير عن حاجاته وقضاياها •

والواقع أن الصحف لم تستطع بعد أن ندخل حياة الجماهير في الجنوب ، لم تستطع أن تلعب دورها القيادي في توجيه هذه الجماهير وتحديد أهدافها ثم دفعها نحو تلك الأهداف بصرارة الاخلاص واندفاعة الايمان •

انها اما أن تتجنب مشاكل الشعب ، أو تتناولها تناولا سطحيًا فائتر لا ينفذ صداه الى قلب القارئ ولا يلقي في نفسه ظلا من تأثير •

وللصحف العدنية في ذلك أساليب عجيبة يخيّل اليك أنها نسيج وحدها بين جميع أساليب الصحف في العالم • انها اذا أرادت مثلا أن تدعو الى تحقيق مطلب طبيعي عادل صاغته في أسلوب فائتر متخاذل لا حرارة فيه ولا نبض • ولا تنسى أن تنهى المطلب بمثل هذه العبارة : « يا حبذا لو نظرت الجهات المختصة الى هذا المطلب بعين الاعتبار .. » •

أساليب ذليلة هزيلة تعكس من حقيقة أصحابها أكثر مما يراد بها • • فهي تكشف مدى ما اشاعته « الظروف » من ضعف تسرب الى الأرواح ففنتك بها وقتل لغة التعبير فيها • ( نفسه ، ص ١٦ - ١٧ ) •

٦ - اتخذ من العمل الصحفي وسيلة توعية اجتماعية وسياسية ،



وتعضير للرأى العام الشعبى لتقبل واحتضان ومساندة العمل الحزبى ،  
وارتكز اليه — ضمن طرائق أخرى — من أجل تهيئة الطليعة القيادية  
المنظمة الواعية • ويبدو أن باذيب كان يستلهم فى هذا المصدق —  
وعلى نحو خاص — ذلك الدور الذى نهضت به « الأيسكرا » على يد  
لينين •

« ويقولون أيضا — أقصد الصحفيين — أن البلد تخلو كليا من  
هيئات سياسية يمكن أن تساند الصحف وتضمن لها البقاء والاستمرار  
متى استهدفت للنكبات المادية •

••• ولا أريد أن أثير جدلا عقيما حول هذا السؤال : « هل  
يوجد الحزب السياسى أولا أو الصحيفة ذات الرسالة ؟ » ولكنى  
أقول أن هذه الدعوى لا سند لها من واقع الشعوب الأخرى التى  
عرفت الصحف المناضلة قيل أن تعرف الأحزاب السياسية • بل ان الصحف  
كانت فى تلك الشعوب حافزا لقيام الأحزاب ، لأنها استطاعت أن تخلق  
الوعى الجماعى الرشيد • والوعى الجماعى هو الحلقة المفقودة فى كيان  
هذا المجتمع •

••• وفى هذه الظروف لا يمكن أن تنشأ أحزاب ما لم تتقدم  
الطليعة الواعية فى هذا البلد ، وهى ممثلة فى الصحف ، لخلق الوعى  
الجماعى ••• » ( نفسه ، ص ١٩ ) •

ولم يرحل باذيب — رغم أن رحيله كان قبل الأوان — قبل أن  
يشارك — تتويجا لنضاله الثورى — فى منع مثل هذه الطليعة التى  
يجسدها اليوم الحزب الاشتراكى اليمنى راغعة ودافعة وقائدة الشعب  
على طريق التحرر والتقدم والديمقراطية والوحدة والاشتراكية  
والسلام •



## خطاب عبد الله باذيب الصحفي(\*)

لا تنتهي حياة أصحاب الرسائل الثورية بنهاية أجسادهم الغانية بطبيعتها ، وانما هي تستمر استمرار الرسالة التي دعوا الناس اليها واستمرار النضال من أجل تحقيقها •

وعبد الله باذيب هو واحد من أصحاب الرسائل الثورية هؤلاء الذين أغنوا حياتهم في سبيلها ، وكتبوا لأنفسهم الخلود مع رسالتهم الخالدة أبدا •

ولست بصدد الصديث عن رسالة باذيب : رسالة الاشتراكية العلمية التي كان أول من رفع رايتها في ربوع وطننا اليمني ، واستحق بذلك حمل لقب « الرائد الأول » للفكر الاشتراكي العلمي في هذا الوطن ، فكيفية مجدا أن الحزب الطليعي الذي ناضل العمر كله من أجل ايجاده ، الا وهو الحزب الاشتراكي اليمني ، قد اتخذ من هذا الفكر أساسا له • وأخذ يشيد دولة من طراز جديد على هداه •

ما أنا بصدده هنا هو ذلك المقال الهام والخطير ، الذي كتبه باذيب في فترة مبكرة من حياته ، والذي تكفى قراءته وحده لاكتشافه • واكتشاف أبعاد رسالته وغنى وتنوع مواهبه •

كتب انجلز عن صديقه انه « كان رجل العلم ... ولكن هذه الصفة لم تكن أبدا صفته الرئيسية ، فالعلم كان ينظر ماركس قوة ثورية محرّكة تاريخيا ... لان ماركس كان ثوريا قبل كل شيء . الاشتراك بهذا الشكل أو ذاك في ذلك المجتمع الرأسمالي ومؤسسات الدولة التي أنشأها والاسهام في قضية تحرير البروليتاريا المعاصرة التي كان هو بالذات أول من أتاح لها ادراك وضعها الخاص ومطالبها وادراك شروط تحررها ، - ذلك ما كان يشكل بالفعل رسالته في الحياة . كان مفطورا على النضال ، ولقد ناضل بحماسة وعناد ونجاح لا يناضل بها غير القلة » . ( ماركس - انجلز . منتخبات في ثلاث مجلدات ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨١ م ) .

ولقد جيل عبد الله بأذيب مناخلا . ولقد لعبت نشأته الكادحة في جعل هذه السمة النضالية طبعاً لا تطبعاً . وأسعده الحظ بالتعرف على ماركس وانجلز ، ولينين عبر مؤلفاتهم التي كانت تأتيه من سوريا خاصة ، فحسبوا طبعه النضالي هذا مسقلاً ، وأحالوه الى سيف مشتعل بالثورة .

كان يمكن لبأذيب أن يتفرغ للأدب ويدخله من أوسع أبوابه ويترك لنا فيه كنوزاً لا تبلى حيث كان يمتلك موهبة أدبية مبكرة تجلت منذ إصداره مجلة « المستقبل » عام ١٩٤٩ ، وهو ما يزال في السنة الأولى من دراسته الثانوية ولم يبلغ بعد حتى عمره العشرين .

وكان يمكن أن ينصرف لقضايا الفكر ويخوض معالنه باقتدار ، ويخلف لنا تراثاً يضعه بين أساطين الفكر في منطقتنا وعالمنا ، حيث كان يمتلك كل شروط الفكر وامكانياته وكل قدراته في البحث والتأصيل والتعليل والاثراء .

غير أن طبع باذيب النضالى المتوقد ، وروحه الثورية الملتبسة وحساسيته اليومية المفرطة بقضايا شعبه ووطنه وانغماره فيها انغمارا بكل ذرة فى كيانها وبكل خلجة من خلجات غؤاده ، كل ذلك قد حال بينه وبين التفرغ للادب أو الانصراف الى قضايا الفكر •

لقد كان أدبيا مطبوعا ، ومفكرا موهوبا • ولقد سخر مقدرته الأدبية العالية وموهبته الفكرية النفاذة لخدمة رسالته انثورية •

والمقال الذى أشرنا اليه ، والذى اكتسب به باذيب مكانة أدبية وشهرة سياسية لدى الرأى العام غير مسبوقتين ، ولا سيما بعد أن قدمته السلطات الاستعمارية الى المحاكمة بسببه فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ وسط هياج شعبى لم تملك معه الا اطلاق سراحه مقابل « تعهد بحسن السير والسلوك لمدة خمس سنوات » — هذا المقال هو « المسيح الجديد الذى يتكلم الانجليزية » والذى كانت صحيفة « النهضة » فى ١٨-١٩-١٩٥٥ قد نشرته له •

لقد كانت منظمة الصحفيين اليمنيين الديمقراطيين لمأحة وموقفة غاية التوفيق عندما كرمت هذا اليوم الذى حوكم فيه باذيب بسبب هذا المقال لتجعل منه يوم عيد للصحافة •

عن الدافع الطبقي والسياسى العميق الذى حمل المستعمرين وعملاءهم على القاء القبض على باذيب وتقديمه للمحاكمة يقول صديق عمره وزقيق نضاله أحمد سعيد باخيرة : « وطفح كيل أولئك الحكام والمملاء حين نشر عبد الله مقاله بعنوان « المسيح الجديد الذى يتكلم الانجليزية » ، وهو مقال رد فيه على الكتابات التى برزت فى بعض الصحف فى تلك الفترة من نمو الحركة الوطنية ( ١٩٥٥ ) لتحرف الجماهير عن النضال من أجل أهدافها الوطنية ، وتخدر وعيها بدعوتها الى

عدم الحق على حكامها ومستغليها وان تتعايش معهم في حب وتعاون  
ووثام •

لقد تمسدى عبد الله لثلك الدعوات وكشف مراميها الخبيثة  
أمام الجماهير واشتعت السلطة وحطفاؤها بأنوفهم البوليسية الحساسة  
رائحة استئثار الصراع الطبقي في ذلك المقال أكثر من أى مقال سابق  
له ، فبعثوا مخابراتهم للقبض عليه والتحقيق معه ، ليقدم آخر  
الأمر للمحاكمة بتهمة « اثاره الكراهية والعداء ضد الحكومة وبين  
الطوائف وطبقات السكان » — ، أى بتهمة الشيوعية » • ( أربعون  
يوما على وفاة القائد الوطنى والعمالى الخالد عبد الله عبد الرزاق باذيب  
ص ١٤ ) •

بادى ذى بدء يوجه باذيب سياط نفده فى مقاله الهام والخطر  
هذا الى تلك النبذة المزيقة التى ظهرت فى الصحافة العدنية ، وفى  
صحيفة « الجنوب العربى » بالذات ، نبذة التبشير بالمحبة والسلام  
بين جميع الناس بمختلف طبقاتهم ، الغنى منها والفقير ، السائد والمسدود ،  
والدعوة الى دفن كل « الأحقاد والخلافات فى قبور النسيان » حتى  
لتنساب كلماتها الى أذاننا ككلمات السيد المسيح فى عذوبة ورنين :

أيها الناس : أيها القراء !

( باركوا لآعينكم ) ! أحبوا بعضكم بعضا ! أنتم جميعا أخوة !  
انبذوا الخلافات والمهاترات ...

ولترتفع فى السماء تراتيل الصفاء والوثام !

وأسكنى يا صحف !

( .. وعلى الأرض السلام وفى الناس المسرة ) •  
والمجد للمسيح الجديد !! •

يمثل هذه السخرية اللاذعة يبدأ باذيب تقريره لدعاة السلم  
الاجتماعى والوثام الطبقي ، دعاة توحيد الصف بين الأعداء ، وجمع  
الشميل بين الاخوة الأعداء ، بين الرجعى والثورى ، بين حاملى  
رايات التقدم البىضاء وناشرى ملاءات التخلف السوداء .

هؤلاء الذين يوجهون خطابهم الى الناس كافة ، والذين يضعون  
أنفسهم فوق وخارج الطبقات مستعبرين من الأنبياء لغتهم وأسلوبيهم ،  
هؤلاء ليس لهم مكان فى عصر العلم والمعرفة والوعى الاجتماعى ،  
وهم ليسوا أكثر من مضللين ودجالين ، ذلك أنه « لا مكان فى عصرنا  
للأنبياء » ، بل انك تستطيع بكل ثقة واعتداد أبناء عصر الذرة أن تصرخ  
فى وجه من يدعى النبوة : — لا نبى بعد محمد ، الى الجحيم أيها  
النبى المزيف !!

نعم ونبى الصحافة المدنية مزيف ، يجب أن تكشف الأعلام  
عن حقيقته وتعيه من قدسيته الزائفة ، وتعرضه على الناس بلا وحى  
.. ولا نبوة .. ولا صليب !!

ولا ينتظر باذيب حتى يقوم أحد بمثل هذا العمل ، وانما  
يبادر هو الى كشف طبيعة هذه الدعوة الجديدة المزيفة ، دعوة  
نبى الصحافة المدنية المزور ، دعوة المسيح الجديد ، أو المسيح  
العجسال :

« ان تلك الدعات الحارة ، دعوات الاخاء والمحبة والسلام ليست  
مخلصة ، ولم توح بها السماء ! ولا يقف محلولها عند حد الامتناع  
عن الملمات الشخصية فى الصف بين الخصوم فى المبدأ . ان هدفها  
البعيد هو اجتثاث جذور الخلاف المبدئى ذاته ، مجرد الخلاف  
الشريف بين قوى المبادئ المتعارضة .

( م ١٤ — جدول )

وههدف آخر ، هو خلق مقاييس جديدة بيدو خلالها الجميع  
.. العمالقة والأقزام ، أصحاب المبادئ البناءة وغير البناءة على صعيد  
وأحد ، وفى حجم واعتبار ومستوى وأحد !

لماذا ؟

أما أن يكون هؤلاء الدعاة بلا مبادئ أصلا فهم لا يرون مبررا  
للخلاف .

وعلى ذلك فهم منطقيون مع أنفسهم وهنبأ لهم هذا الببال  
الخلى ، والعقل المتوكلى !!

وأما أنهم يعتنقون مبادئ غير شعبية ، فهم لا يريدون أن ينزلوا  
بها إلى أرض المعركة وجها لوجه وقلما لقلم مع خصومهم فى المبدأ ،  
لأنهم يعرفون ضعف مبادئهم ويعرفون هزيمتهم مقدما .

ولابد أنهم جربوا هذا الخلاف مرة فى حياتهم ، وحصدوا  
نتائجه المريعة !!

اذن .. غلبلسوا مسوح الرهبان . وليصتموا وراء الدعوات  
الاخوية المغربية وليتخذوا منها ستارا يخفى تفاهتهم — وتفاهة  
المبادئ التى يمثلونها ، لعل الناس يصدقونهم ، فييقنوا فى مأمن من  
لعنة الشعب ، !!

وينبه باذنب الى أهمية وخطورة رسالة الصحافة ، فهم « جهاز  
الوعى الأول فى البلد » ولذلك ينبغى أن تكون مفتوحة أمام أصحاب  
المبدأ والقضية والا يساوى بينهم وبين من لا يجيدون غير المهاترة  
الشخصية وبالتالي لا ينبغى أن يكتب « ويخمد حرير الأتسلاام ويصبح



كل من يثير قضية مبدئية مهاترا وكل من يحاول الدفاع عن المبدأ الذى مزجه بحياته متهما بإعادة المهاترة فى الصحف .. » .

وهناك خط فاصل بين الخلاف فى رأى وبين المهاترات ، بين الصراع المبدئى ، والمنازعة بالألقاب ، بين النزاع القائم على اختلاف المناهج والمعتقدات والتهجمات الشخصية الرخيصة والمبتذلة ، بين الجدل الفكرى الرخيص ، والمماحكات السياسية الحقيرة ، بين الايمان بقضية والدفاع عنها بحرارة وحماسة والتخلى عن كل قضية وستر ذلك بالحملات الصحفية على أصحاب المبادئ .

ان ذلك ما لم تنتبه اليه الصحافة المبدئية . ولذلك فهم تخطئ الحابل بالنابل وتلقى الصدود ، وتسمى كل ذلك مهاترة فى مهاترة أو حتى مجرد اختلاف عادى فى الرأى ، « وهكذا تصبح خيانة الأوطان نفسها مجرد خلاف فى الرأى .. بل مسألة فيها نظر .. اننا نفهم أن يعبثوا قواهم ضد كل من يحاول أن يقلب صفحات الصحف الى مسرح للعار ، والمهاترات بمعناها الحقيقى ، وهو النيل من الأشخاص وتجريح حياتهم الخاصة وسلوكهم الشخصى .

أما أن يصبح الخلاف الشريف ذاته فى نظرهم مهاترة صحفية .. وأما أن يطلبوا منا أن نتخلى عن مبادئنا ونصدر صحفا لا عقيدة لها تتنازع عنها ، ولا أهداف ترسمها للشعب ، ولا رسالة توجيهية فى الحياة تتناول مشاكل الجماهير وقضاياها ، بدعوى أن ذلك كله قد يثير المهاترات فى الصحف .. فلا .. وألف ألف لا !!

ومزقى يا أقلام الكتاب الشرفاء أقنعة النبوة المزيفة .. » وصحافة بلا عقيدة ثورية ، وبدون أهداف شعبية ، وبدون رسالة توجيهية فى الحياة ، وبدون معاشه لقضايا وهموم الجماهير ، هى صحافة غير وطنية .

ثم يخاطب باذيب الادعيا ، الدجالين من الصحفيين الذين يسفرون من ذلك كله ، ويضعون أنفسهم فوق وخارج الصراعات الطبقيّة والوطنية — يخاطبهم بلهجة تذكر بلهجة لينين في مخاطبة خصومه : « نحن نسير جماعة مترامة في طريق وعر صعب ، متكاتفين بقوة ، ومن جميع الجهات يطوقنا الأعداء ، وينبئ لنا أن نسير على الدوام تقريبا ، ونحن عرضة لنيرانهم . لقد اتحدنا بملء ارادتنا ، اتحدنا بغية مقارعة الأعداء بالذات ، لا للوقوع في المستنقع المجاور الذي لامنا سكانه منذ البدء لأننا اتحدنا في جماعة على حدة وفضلنا طريق النضال على طريق المهادنة . وإذا بعض منا يأخذ بالصياح : هلموا الى هذا المستنقع وعندما يقال لهم : ألا تخجلون ، يعترضون قائلين : ما أجهلكم يا هؤلاء ! الا تستحون أن تنكروا علينا حرية دعوتكم الى الطريق الأحسن ! — صحيح ، صحيح أيها السادة ! انكم أحرار ، أحرار لا في أن تدعوا وحسب ، بل أيضا في الذهاب الى المكان الذي يطيّب لكم ، الى المستنقع ان شئتم ، ونحن نرى أن مكانكم أنتم هو المستنقع بالضبط ، ونحن على استعداد للمساعدة بقدر الطاقة على انتقالكم أنتم اليه ، ولكن رجاءنا أن تتركوا أيدينا ، ان لا تتعلقوا باذيائنا ، أن لا تلتظفوا كلمة الحرية العظمى ، ذلك لاننا نحن أيضا « أحرار » في السير الى حيث نريد ، أحرار في النضال لا ضد المستنقع وحسب ، بل أيضا ضد الذين يعمجون عليه » . ( لينين ، ما العمل ، دار التقدم ، موسكو ، ص ١٠ — ١١ ) \*

ويطاول باذيب الذي اختار طريق النضال ، بينما اختار خصومه طريق المهادنة للمستعمرين والمستغلين الأجانب والمحيطين ، رسم خطوط عامة لما يشبه « ميثاق شرف صحفى » تتجسد فيه مهمة الصحفى الحق على النطاق الوطنى والقومى والانسانى ، وتتداخل فيه القضية الوطنية والقضية الإيمية في كل واحد ، كما تتشابك فيه قضية التحرور الوطنى بقضية التحرور الاجتماعى تشابكا وثيقا .

يقول باذئب : « لا نستطيع أن نحب من يكرها ويمقتنا » .  
ولا نستطيع أن نؤاخي من يفرض نفسه علينا ويدخل الى بلادنا  
بمشيئة الآخرين ! ولا نستطيع أن نمنح محبتنا لمن يستغلنا ويمتص  
دماعنا ويبيي سعادته على انقراض رؤسنا وشقائنا .

وتلك المصالح المختلطة التي نريدنا — يا سيدى المسيح — أن نبني  
على أساسها المواطنة المنشودة ، إنما هي مصالح متعارضة متناقضة  
ينعدم بين أصحابها التكافؤ والتراضى .

والانسانية التي تدعونا الى اعتناقها لا نستطيع أن ندخل في  
رحابها ، قبل أن نكون قوميين ، وقبل أن نتمتع بشروط قوميتنا كاملة .

إننا أشد شوقا وحنينا من السيد المسيح الجديد الى تحقيق  
تعاليمه الانسانية .

وأشد ايماننا منه بيوم آت لا ريب فيه يندمج فيه البشر في وحدة  
انسانية متماسكة .

ولكن متى ؟

يوم ينتهى استغلال الانسان لاخته الانسان .

ويوم لا يكون هناك سيد ومسود ، وشعوب محكومة ، ودول  
أجنبية حاكمة .

ويوم لا تكون هناك سياسة مرسومة موجهة ضد عروبتنا وكياننا  
القسمي ☞

ويوم نزول سياسة توطين وتغليب الاقليات الداخلية على  
الشعوب الأصيلة .

ويوم تتلاشى مصالح القبلة الجشعة التي تطفئ على مصالح  
الأغلبية الساحقة وتحركها وفقا لمشيئتها •

ويكلمة واحدة •• يوم تنقرض جميع أشكال الاستعباد  
والاستغلال ، وتطل محلها صورة المجتمعات الانسانية المتضامنة المؤتلفة  
المتساوية •• ( عبد الله باذيب ، كتابات مختارة ، ج ١ ، عدن ، ١٩٧٨  
ص ٩٤ - ٩٩ ) •

هذه اللغة الأدبية البديعة التي كتب بها عبد الله باذيب مقاله  
الهام والخطير هذا ( وكتب بها على الاطلاق ) •• هذه الرؤى الوطنية  
والاجتماعية والانسانية العظيمة التي بثها فيه •• هذه الدرر الفكرية  
والروحية الثمينة التي نشرها على صفحاته •• ميثاق الشرف الصحفي  
هذا الذي تضمنه •• كل ذلك حدث في ١٨ أغسطس ١٩٥٥ ، أى قبل أكثر  
من ثلاثين عاما ، يوم كان أفراد جيله من السياسيين من ذوى المشارب  
الأخرى ما يزالون يتجهجون ألف ياء السياسة •• ويبحثون في قلموسها عن  
مفردات ملائمة يركبون بها حملا مفيدة •

ذلك كله يشهد بأن باذيب لم يكن كاتباً وأديباً ومفكراً فحسب ،  
وانما كان بالدرجة الأولى ثوريا من طراز ثوار القرن العشرين الباززين  
الذين تعزز اليمن بأنها انجبت أمثالهم وتؤكد بانجابهم انتماءها الى  
عصرها وعالمها •

ولقد كانت الصحافة هي الميدان الذي صال وجال فيه هذا  
الفارس المقدم ، وهي الساحة التي تكشفت فيها جميع مواهبه ،  
وتجلت مجمل خصاله •

هل نقول : لقد اقتقدناه ساعة الحاجة اليه ؟

أما أنا فأقول أنه مستمر غينا وبنا .. مستمر في حزبه ويحزبه •

غير أن ما علينا أن نذكره ونتذكره دائما أن عبد الله باذيب كان  
صاحب خطاب صحفي متميز ضمنه رسالته الثورية وأودعه كل مواهبه  
ومناقبته •

وما أشد حاجتنا اليوم الى تمثله واستيعابه ، والامتداد الخصب  
والخلاق به •



## « محكمة باذيب » التي نصيبت للأصنح منذ ربع قرن(\*)

في ذكرى وفاة الراحل الكبير ، عبد الله باذيب ، الذي يتفياً اليوم ظلال الشجرة الوارفة الطيبة التي كان أول من زرع نبتتها في تربة اليمن المعطاء ، شجرة الاشتراكية العلمية ، التي يجسدها الحزب الاشتراكي اليمني ، طليعة الثورة اليمنية المعاصرة ، في ذكرى وفاته في اماكن المرء أن يقدم سجلا كاملا بالنبؤات التاريخية التي بشر بها ، وغدت اليوم حقائق حية ، وبالأحلام الوطنية والاجتماعية النبيلة والعظيمة التي كرس لها حياتها ، وأصبحت اليوم محور حياة الشعب ، ومدار نضاله ، وبالأحكام السياسية الصائبة التي أصدرها في هذه القضية أو تلك ، وفي هذا الشخص أو ذاك ، وأثبتت اليوم مدى صدقها وصحتها .

ولأن المجال لا يتسع لذلك كله ، فأنا نكتفي بالإشارة العابرة الى حكم عبد الله باذيب في « قضية عبد الله الأصنح » .

قد تكون المناسبة لاختيار هذه القضية بالذات ، هو أن عبد الله الأصنح وقف في يونيو ١٩٨١ في صنعاء في قفص الاتهام ، حيث بسط الادعاء العام الوثائق التي تثبت عمالة وخيانة الأصنح ، وتآمره على الدولة ، وسعيه بالفساد بينها وبين الدول الأخرى ، الى

---

(\*) نشرت في « الثوري » عام ١٩٨١ .

آخر ما جاء في قائمة الادعاء من تهم ، لم يملك عبد الله الأصنج في آخر الأمر الا الإقرار بها ، طمعا في الحصول على الرأفة .

• ويقطع النظر عن الملابس التي دعت الى تقديم الأصنج الى المحاكمة في جرائم كان معروفا منذ وقت مبكر أنه ضالع في أكثر منها ، ويقطع النظر عن الحكم الذي سيصدر في حقه ، والذي كان من المفروض أن يصدر منذ حين ، وأيا كانت المناورات والضغط الخارجية التي تمارس من أجل تخفيف الحكم عليه ، فإن ما يهمننا هنا هو حكم الشعب اليمني عليه ، الذي رأى فيه منذ زمن بعيد مجرد دسياسة استعمارية ، وعميل دولي ، أحسنت دوائر الاستخبارات الانجليزية تدريبه وتأهيله قبل أن تلتقطه وكالة الاستخبارات الأمريكية ، وامتداداتها في المنطقة العربية ، وتجعل منه أداة من أدواتها العاملة والمتفانية في خدمتها .

ولقد كان عبد الله باذيب أول من أمارط للشباب عن حقيقة الأصنج ، وأول من عراه أمام الرأي العام ، وأول من أجرى له عدة محاكمات علنية عبر الصحافة ، ومن ثم أول من وضعه في قفص الاتهام ، وأصدر عليه باسم الحركة العمالية ، والحركة الوطنية ، والشعب اليمني ، الحكم القاطع بالعمالة والخيانة والتآمر على الحركة العمالية والوطنية وأهداف الشعب اليمني في التحرر والتقدم والوحدة .

ولا نستطيع في هذه العجالة أن نتقنيس كل أسـوال باذيب في الأصنج ، ولا كل الحـيـثـيات التي أوردها ، واستند اليها في الحكم عليه بالصلوع في العمالة للمستمر ، والخيانة للشعب ، والتواطؤ مع كل قوى الظلام ضد حركة التحرير الوطني اليمنية .

لقد لاحظ باذيب أن وجود الأصنج على رأس المؤتمر العمالي كأمين عام له لم يكن بمحض الصدفة ، وإنما بفعل عوامل خفية ، ومن



هنا تلك السياسة التي حاول فرضها عليه ، والتي استهدفت عزل الحركة النقابية والعمالية عموماً عن الصراع الوطني والاجتماعي ، وعن العمل السياسي من حيث هو ، واحتباسها في حدود المطالب الاقتصادية البحتة .

ومنذ مطلع ١٩٥٧ أصبح صوت باذيب الذي كان مهموساً في البداية عالياً الرنين ضد الأسنج ، وما برح يتصاعد ويشتمد ، ويدوى ويجلجل طيلة الخمسينيات والستينيات ، حتى انتصرت « النقابات الست » وتحقق الاستقلال الوطني لجنوب البلاد ، وغدا الأسنج مجرد وأحد من المنبوزين الذين لفظتهم الحركة الوطنية اليمنية ، وتلقفتهم الأيادي الاستعمارية والرجعية التي كانت تحركهم دائماً ، وظلت تحركهم لبعض الوقت بغية اشغال الفتن بين شطرى اليمن ، قبل أن يقفوا أمام القضاء متهمين حتى بالتآمر على رؤساء الدولة في شمال الوطن ، كما حدث بالنسبة للأسنج ، وكما قد يحدث لغيره .

هكذا بدأ صوت باذيب يعلو ضد الأسنج : « ان الحركة العمالية تواجه اليوم تهديداً رهيباً ، تواجه مؤامرة ... ان أصحابها يريدون تجميد الحركة النقابية ، ويريدون للمؤتمر أن يصبح جهازاً إدارياً عديم الفعالية ، لا قوة قائدة للعمال » . كما كتب في صحيفة « الجنوب العربي » عدد ١٨-١٩٥٧ . « ان عزل العمال عن السياسة لا يعني الا شيئاً واحداً ، هو إلغاء الحركة الوطنية ، وشل مقاومة الشعب ، وتفتيت قواه ، ذلك أن الطبقة العاملة الكادحة هي طليعة الحركة الوطنية » — كما كتب أيضاً في مقال في صحيفة « الجنوب العربي » في ١١-١٢-١٩٥٧ حمل عنوان « لا وصاية على العمال » . وفي مقال بعنوان « اسمع يا أسنج » نبه باذيب الى أن الأسنج عجز عن النقاش الموضوعي ولجأ الى شن حملة صحفية « غاشمة ظالمة تتخجج بالحقد ، وتقوم

على التهويش والإكاذيب والسباب ، شأن ما يفعله اليوم المظلسون والمخدوسون على الحركة الوطنية ضد كل صاحب قلم جاد . وأوضح أنه لن يدخل « معه في مهاترات صحفية ، حتى يصرف الانتظار عن السياسة الغامضة التي يريد أن يقود إليها المؤتمر » ، وخاطب الأصنج بعقل هذه اللهجة التقريرية : « اننا ننهض بمسئوليتنا الوطنية ، قبل أن يكون هو شيئاً يذكر » — حسبما جاء في هذا المقال الذي نشرته الصحيفة في ٢-٧-١٩٥٧ .

ومنذ عام ١٩٥٩ تحول صوت باذيب ضد الأصنج الى صرخة عالية ، وادانة صريحة .

غفى مقال نشرته صحيفة « الطليعة » في ٤-١٠-١٩٥٩ قال أنه آن أوان أن يعرف أن « الأصنج ليس غارس الوحدة اليمنية ، وانما هو ربيب الانفصاليين والانجليز ، وخائن الطبقة العاملة ، والطفل المدلل لشركة خطوط عدن الجوية البريطانية » . أما في المقال الذي نشرته الصحيفة في ١١-١٠-١٩٥٩ فقد نزع باذيب عن الأصنج ورقة التوت التي كان يستتر بها عورته : « ولنعد الى الأصنج الذي دربه المستر جيمس يونج المستشار العمالي لوزارة المستعمرات على خيانة الحركة العمالية وتخريبها من الداخل ، وعلى السباحة مع التيار الوطني لتفليله وحرقه عن مجراه الصحيح . ان الانجليز اذ يدعمونه ، وبكل الطرق ، انما يدعمون في شخصيته « العنصر العدني » وغلاة الانفصالية في عدن . أما لماذا رست قرعة الانجليز على الأصنج ، وأخسوا يؤثرونه على « الرابطة » فالسبب « أن الانجليز يطمعون اليه ، ويتقنون به ، ويعتمدون عليه » ويريدونه أن يكون « طرفا قويا في تقرير مصير الجنوب ، وقوة المساومة في يد الانجليز عند أية تسوية لقضية الجنوب » ، وبمعنى آخر ليحفظوا التوازن عندما يفسطر الانجليز

الى التفاهم مع قادة الرابطة حول الدولة « المستقلة » اياها .  
وبعد أن ينفي باذنب ادعاء الأصنج الكاذب الايمان بالوحدة اليمنية  
يؤكد أنه لا عمل له الا خدمة الاستعمار . « غلايهم الأصنج الا أن تتحقق  
أهداف الاستعمار في الجنوب والشمال » وعن الدور المتواطىء الذى  
لعبته قيادة المؤتمر العمالى ، وعلى رأسها الأصنج لاحباط انتفاضة  
أكتوبر ١٩٥٨ كتب عيسد الله باذنب في عدد ٢٥-١٠-١٩٥٩ من  
« الطليعة » : « على أننا يجب أن نتعلم من انتفاضة أكتوبر ١٩٥٨ أكثر  
فأكثر أن لا أمل في القيادات التقليدية الانتهازية الحاضرة التى أفلست  
اغلاما تاما ٥٥٥ » وفي مقال نشره في « الأيام » في ١٠-١١-١٩٦١ كتب  
باذنب ردا على الأصنج أنه « يجب أن تكون الحركة النقابية ملكا للشعب  
كله ، وان يستخدم نفوذها لمصلحة الشعب كله ، وليس لصنع زعامة  
فردية ، أو مجد شخصي !! » .

ويجمل باذنب الدور التخريبي الذى لعبه الأصنج لصالح  
الأوساط الاستعمارية ، يجمله في مقال بعنوان « قيادة المؤتمر العمالى  
والحركة الوطنية » نشره في « الأيام » عدد ١٧-١١-١٩٦١ على  
النحو الآتى :

« ولقد كنت ولا أزال أعتقد أن الدور السلبي الذى تلعبه قيادة  
المؤتمر منذ زمن طويل هو السبب الرئيسى في تعثر الحركة النقابية ،  
وانتكاس الحركة الوطنية ، وتمزيق الصف الوطنى ، وتمييع كفاح  
الشعب ، ووضع جماهيرنا المناضلة تحت رحمة الإعداء . وهو  
المسئول الأول عن نشر اليأس والحيرة وعدم الثقة في النفوس ،  
واخلاء الجو للآخرين ممن لا يمثلون الشعب تمثيلا صحيحا ، ولا  
يعبرون عن ارادته الحققة . وهذا الدور لا يقتصر أثره على الجنوب ،  
بل يتجاوز هذا النطاق الى الشمال ٥٥٥ » .

تلك هي حيثيات الحكم الذي أصدره باذيب على الأصنج منذ  
أكثر من ربع قرن ، واعتبره مجرد دسّية وفرس رهان للمستعمر ،  
وخائن لقضية الشعب والوطن اليمني •

وأيا كان الحكم الذي سيصدر على الأصنج من محكمة ضنعاء ،  
فإن حكم الحركة الوطنية عليه الذي أصدرته باسمها « محكمة باذيب »  
أقدم وأقوى وأبقى •

## عبد الله بانيب .. واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

مرة أخرى أجسد نفسى مدعوا للتحديث عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين . كانت المرة الأولى عندما انعقد المؤتمر التأسيسي — الأول للاتحاد في فبراير ١٩٧٤ ، حيث كتبت موضوعاً نشرته مجلة ( الحكمة ) في عدد فبراير — مارس ١٩٧٤ بعنوان ( مؤتمر أدباء وكتاب اليمن والبحث عن العقل اليمنى ) .

وكان الموضوع أشبه ما يكون برسالة تحية للاتحاد الوليد ، الذى اعتبرته كأول تجمع نقابى لكتاب وأدباء اليمن على مستوى اليمن كله ، بادرة خير وبركة ، وغائبة قد تقود الى ايجاد تجمعات نقابية وجماهيرية نوعية وموحدة أخرى ، بل اننى اعتبرته — فى ظرف غاب فيه كل شكل نقابى أو جزئى ، أو جبهوى يرمز الى وحدة اليمن ، رمزاً مبشراً بالوحدة الثقافية والوطنية اليمنية .

وفى خط مواز مع رسالة التحية هذه غاننى أعربت عن الأمل فى أن يرسى الاتحاد « حجر الأساس لمرح الثقافة الوطنية اليمنية ، التى تمثل مظهراً من مظاهر اليقظة الثورية ، والصحو الوطنية » وأن يضع « خطة ثقافية موحدة طويلة الأجل بمراحل قريية ، ووسيلة ، وبعيدة ،

تقتحم بها آفاق المجهول ، في زوايا اليمن ، ومكاتب الدنيا ، بحثاً عن التراث اليمني ، كخطوة حاسمة نحو تحقيقه وتقييمه فيما بعد ، وسعيًا نحو العثور على « العقل اليمني » ونحو الالتقاء بالذات اليمنية المفقودة عبر العصور ، ونحو الخروج من حالة الاغتراب التاريخي ، ونحو العودة الى التراث الوطني المهجور ، ونحو تقمص شخصية اليمن التاريخية والحضارية العريقة التي خرج اليمنيون من اهابها منذ قرون ، ونحو الانطلاق من هذه الاصلالة المكتشفة والمتجسدة والباقية ، ونحو تجديد الذات ، ونحو المعاصرة ، ونحو تحقيق الشخصية الوطنية اليمنية الحديثة ، بكل ملامحها الثقافية والحضارية ، وبكل أبعادها القومية والانسانية ، الى آخر ما جاء في هذا المقال - القضية •

واظهارا لمدى الاحتفاء والتكريم لهذا الاتحاد ، وابرازاً لمدى أهميته ، واعراباً عن الآمال المعلقة عليه ، غاننى كتبت موضوعاً آخر في ذات الفترة حول الاتحاد نشرته مجلة « روز اليوسف » القاهرية •

وقد عجب بعض الرفاق حينها من حماسى الشديد لاتحاد تجاهلت اللجنة التي حضرت له أسماء أدباء وكتاب لامعين ، كما تجاهلت اسمى - في الوقت الذى كانت فيه مقالاتى لا تنقطع عن مجلات القاهرة المقرؤة في اليمن وفي كل الأرض العربية ، كالتليمة ، والكتاب ، وروز اليوسف ، ودراسات اشتراكية - وفي الوقت الذى بمثت فيها برأى مكتوباً حول أهمية هذا الاتحاد الى الجهة المنظمة لمؤتمر الأدباء والكتاب اليمنيين ، والتي ذكرت هذا الرأى ونشرته في مجلة « الحكمة » - لسان حال اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين - ولكنها نسيت أو تنافست أن توجه دعوة لصاحبه لحضور المؤتمر ، بينما وجهتها لطلبة كتبتوا مما يزالون يدرسون في الجامعات والمعاهد المصرية ، واعتبرتهم أعضاء في الاتحاد ، حتى يعون أن يلعبوا الدعوة ويحضروا المؤتمر التليسي للانطلاق !

ولحن هؤلاء الرفاق الغيورين الذين عجبوا لحماسي الشديد لهذا للاتحاد واشادتي به ، وكتابتي عنه ، وتوجيه التحية له ، ولرئاسته ، وأمانته العامة ، رغم تجاهل اللجنة التي أعدت له الأسماء معروفة في عالم الأدب والكتابة ، وتجاهلها لكل من لا يروق لها ، أدركوا في ذات الوقت أنني أصدر فيما أعمل عن تجرد ونكران ذات ، وعن أمل صادق ، وأمنية طيبة ، في أن يكون الاتحاد عند الآمال التي علقتها عليه أو أن يتحرك في ذات الاتجاه الذي أمل آخرون أيضا في أن يمضي نحوه .

لقد تذكرت ذلك كله ، عندما وجدتني مطالبا بالرد على الأسئلة التي طرحتها على صحيفة « ١٤ أكتوبر » — كما طرحتها على آخرون من الكتاب والأدباء بمناسبة التحضير لانعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد ، والتي كان نصها : « كيف تقيم تجربة اتحاد الأدباء والكتاب اليمينيين منذ المؤتمر التأسيسي الى اليوم ؟ ما هي القضايا التي تطرحها على المؤتمر الثاني للاتحاد ، والذي يقال أنه سينعقد في صنعاء في أكتوبر القادم ؟

لم يتيسر لاجبتي أن ترى النور حينئذ . ولست مطالبا باعادة تسجيلها . غير أنني قد أكون مطالبا — بالدرجة الأولى — بعرض وجهات نظر من سبقوني الى ذلك .

يتحتم الوقوف أولا عند تقييمات ميدانية وحية طرحت من أوساط حزبية وثقافية بعيد انعقاد المؤتمر الأول مباشرة ، وهي تقييمات جاء سير نشاط اتحاد الأدباء والكتاب اليمينيين ليؤكد مدى صحتها ، ومن هنا أهمية اعادة التذكير بها ، حتى يفيد منها الجميع .

فقد جاء في هذه التقييمات التي عبرت عن رأي عبد الله باذيب التي نشرتها نشرة « اتحاد الشعب » الناطقة باسم « الاتحاد الشعبي الديمقراطي » في عدد يناير — فبراير ١٩٧٤ تحت عنوان « مؤتمر بلا ( م ١٥ — جدل )

هوية ! » أن مؤتمر الأدباء والكتاب اليمنيين ، وما تمخض عنه ، وانبثق منه ، لم يكن هو « الاطار الطبيعى الذى يوحد المتعاملين بشرف مع القلم على أرض اليمن جنوبها وشمالها » ، والأداة التى بواسطتها يمارسون دورهم الكبير فى حياة مجتمعهم فى هذه المرحلة الهامة التى تجتازها الثورة — الانتصار فى الجنوب ، والثورة الانتكاس فى الشمال وما كان « بالمستوى الذى ينتظره الشعب اليمنى المناضل من أجل تحرره الوطنى ، والاجتماعى ، ووحدة الديمقراطية من مؤتمر يفترض أن يجمع أبناء المناضلين بادمعتهم وأقلامهم ٠٠٠ » وحتى « البيان والقرارات الصادرة عن المؤتمر » فأنها « آثرت الهروب وراء العبارات العامة الغائمة ، متحاشية اتخاذ قرارات واضحة من القضايا المصرية التى تواجه الشعب اليمنى فى صراعه مع قوى الاقطاع والرجعية المحلية وركائز الاستعمار الجديد فى المنطقة » .

وبذلك فإن المؤتمر ما كان « ليمبر عن الأديب اليمنى المرتبط بكفاح شعبه ، وكأنه كان انعكاسا حتميا لطبيعة تركيب المؤتمر ، حيث سادت « الللمة » ووضع الصالح والطالح جنباً الى جنب ! فلقد كان مما يشد الانتباه ويثير التساؤل والاستغراب ان من بين من دعوا كأعضاء عاملين فى المؤتمر أسماء غريبة عن الالتزام للثورة وللتغيير الاجتماعى التقدمى ، غريبة عن الالتزام للطبقات الكادحة ، للجماهير اليمنية العريضة » بينما « جرى اغفال أسماء أساسية فى عالم الكلمة الشريفة الحرة والجريئة فى اليمن ، أسماء قارعت الاستعمار والرجعية والانتهازية منذ فجر الحركة الوطنية ، وفى مراحل تطورها المختلفة » .

ونبهت النشرة الى أنه اذا كان مفهومنا أن يحدث مثل هذا التصرف فى ظل نظام متخلف فأنه غير مفهوم أن يحدث فى ظل نظام تقدمى : « ولقد يكون هذا الأمر ، أى أقصاء المقترمين لقضية



الشعب ، وادئاء الغرياء عنها ، فى مؤتمر الأدياء والكتاب ، قد يكون هذا الأمر مفهوما فى ظل نظام لا يربط قضايا السياسة والثقافة بقضية الصراع الطبقي ، ولم يحدد لنفسه انخيازاً معيناً فى هذا الصراع ، أما أن يحدث هذا فى اليمن الديمقراطية ، فهو مما لا يمكن فهمه أو تفسيره !

وتوضح النشرة أنه ليس مطلوباً أن يكون اتحاد الأدياء والكتاب ذا لون سياسى واحد ووحيد ، وذا صبغة تميل به جهة اليسار ، ولكنه ليس مقبولاً أيضاً أن يطغى عليه لون سياسى قاتم ، وأن يكون ذا صبغة تميل به جهة اليمين . وما هو مطلوب ، أو ما كان ينبغى أن يحدث أن يكون الاتحاد تجمعاً نقابياً ديمقراطياً ، وانعكاساً صادقاً وأميناً للخارطة الأدبية والثقافية فى اليمن التى تتشابك فيها كل الخطوط والألوان الفكرية ، وأن يكون ذلك ساحة من ساحات الصراع بالكلمة من أجل انتصار الألوان الخضراء على الألوان الداكنة ، ومن أجل الانتصار لقضايا الشعب على أعداء تحرره ووحدته وتقديره ، حيث جاء فيها بهذا الصدد : « اننا لا نقول أن الكتاب والأدياء الشرفاء هم فقط أولئك المنتمون للتنظيمات السياسية الديمقراطية ، أو الملتزمون عقائدياً لمذهب نظرى واقتصادى معين ، ولا نقول أن المشاركة فى اتحاد الكتاب والأدياء ، أو مؤتمر الكتاب والأدياء ، يجب أن تقتصر على الكتاب والأدياء الحزبيين ، ولا مكان للكتاب أو الأديب المستقل ، اننا نقول هذا لسبب بسيط ، وهو أنه لو قلناه سنكون أول من يتعارض مع المفاهيم الماركسية التى نستهدى بها ، ولكننا نقول أنه من غير الطبيعى ، ومما لا نجد له جواباً مفهوماً ، أن تحجب عضوية المؤتمر عن كتاب وأدياء يمينيين عرفوا بكتاباتهم ومساهماتهم فى حقول الصحافة والأدب والتأليف والترجمة ، وواكبوا ولا زالوا يواكبون الحركة الوطنية اليمنية ، ويخشدون أهدافها ، ويبدون بآفاقها ، سواء فى ظل الاستعمار

البريطاني ، والحكم الإمامي سابقا ، أو من أجل تدعيم مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن الديمقراطي ، واستعادة وجه الثورة في اليمن الشمالي حاليا ، في حين حظى بعضوية المؤتمر « كتاب وأدباء » ، لم يحس الشعب اليمني في يوم من الأيام ، لا سابقا ، ولا حاليا ، بوجودهم الى جانبه في نضاله ومعاركه مع قوى الاستعمار والرجعية ، أو مشاركتهم له في همومه وآلامه . وهم في أحسن الأحوال ممن يسبحون مع التيار ، فإن كانوا قاطنين في الجنوب ، أى في ظل نظام تقسيمي ، غالبوا عواطفهم ، كلما اضطرتهم الى ذلك مناسبة ، فجاوزا هذا النظام في الحديث — مجرد الحديث — عن الثورة ، والجماهير الفقيرة ، بل وعن الاشتراكية ، اذا لزم الأمر ، وان كانوا قاطنين في الشمال ، أى في ظل نظام رجعي ، لم يجدوا غضاضة في أن يغمضوا العين عن اضطهاد الشعب ، وخنق حرياته ، وملاحقة أحراره ، وربط البلاد بعجلة التبعية للإمبريالية ، وتحويلها الى جسر عبور للمؤامرات السافرة والمقنعة على اليمن الديمقراطية .

ولاحظت النشرة أن المؤتمر — تحت تأثير العقليّة الديماجوجية التي وجهت أعماله — تجاهل ما يدور في الوطن الأم من صراع من أجل استكمال السيادة الوطنية ، وتقويم مسيرة الثورة ، وتحاشى أن يقول كلمة واحدة حيال ذلك كله ، بينما قفز الى الحديث عن عسير ونجران بدون ذكر اسمهما ، داعيا الى تحريرهما ، قبل تحرير الوطن الأم ، وقبل انتزاع ارادته وحريته من قبضة ذات العدو التاريخي ، وقبل توحيد الوطن اليمني في يمن ديمقراطي موحد ، مبرا بذلك عن النزعة الطفولية والهروبية التي تحكم في وضع قراراته وبيانه ، حيث تقول النشرة حول ذلك : « لقد تحدثت القرارات عن الأراضى المغتصبة والمحظية من الوطن اليمني ، ولكنها لم تتحدث عن الأرض المستقلة والحررة من هذا الوطن ، وما يدور فيها وما يجرى من صراع يذللها » .

والقضايا التي تواجهها ، ودور الأديب الكاتب في ذلك كله ، وأين يجب أن يكون موقفه : هل الى جانب الجماهير الشعبية اليمنية ، وقواها الخيرة في الشمال والجنوب ، أم في الجانب الآخر ، أم على الحياد ؟ !! » .

ولاحظت النشرة أنه رغم أن قرارات المؤتمر تحدثت عن ضرورة احياء التراث الا أن عقدان المنهج العلمي في البحث وسيادة العقلية المثالية ، — كما تجلت في المؤتمر وما انبثق عنه — لن يساعدا على تقييم هذا التراث تقييما صحيحا ، وعلى نبذ الرديء منه ، والافادة من الجيد فيه ، حيث تقول : « وتحدثت القرارات عن ضرورة الاهتمام بالتراث ، ولكن الحديث عن التراث يعنى في ضوء المفهوم العلمي التقدمي احياء وتطوير الجيد والمشرق والمعبّر عن الشعب في هذا التراث . وعلى ذلك فإن هذه المهمة لا ينهض بها الا أولئك الكتاب والأدباء والمثقفون الواعون لهذه الحقيقة ، الملتزمون بهذا المفهوم ، المرتبطون بالنضال الوطني والاجتماعي للشعب اليمني من أجل الانعقاد من ريقة التخلف والاستغلال . أما الذين يفصلون بين المهام الشورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبين دور الأدب والكلمة المكتوبة ، والفرص من احياء التراث ، فهم في نهاية التحليل ، انما يعكسون انفصالهم عن ماضى وحاضر نضال الشعب اليمني بقواه الطليعية ، وجموعه الواسعة عن تضحياته ، عن اماله ، وطموحاته ، في غد أفضل ، ومستقبل مشرق ، في بناء مجتمع جديد ، ويمن ديمقراطي موحد » .

وتختتم النشرة تقييمها لأعمال المؤتمر الأول لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بقولها : « لقد كان الجميع في شك من جدية مؤتمر « سلطة » كهذا . وكان هذا واضحا في معظم ما كتب واذيع وقيل حول المؤتمر ، قبيل انعقاده مباشرة ، وخلال فترة انعقاده ، حيث انعكس ذلك في كثير من المقالات والتعليقات التي نشرت في « ١٤ أكتوبر » و « الثوري »

و « الثرارة » وغيرها من الصحف المحلية وفي بعض البرامج الاذاعية ، بل انعكس ذلك أيضا في كلمتي « عبد الفتاح اسماعيل وعبد الله باذيب في حفلى افتتاح واختتام المؤتمر نفسه ، واضطر الجميع الى أن يشددوا بشكل خاص على أن يعيش المؤتمرين واقصع بلادهم وشعبهم وأن لا يحلقوا في الضباب ! وقد تأكدت الشكوك ، وما كان يمكن الا أن نتأكد ، لأنها لم تكن بدون أساس !

وفي تقييمها لنتائج أعمال هذا المؤتمر الأول للأدباء والكتاب اليمنيين الذي انعقد ما بين ٢١ — ٢٤ فبراير ١٩٧٤ في عدن كتبت مجلة « الثقافة الجديدة » بلهجة نقدية لم يؤثر عليها احتفاؤها بالمؤتمر وتوجيه التحية له بمناسبة انعقاده ، حيث جاء في عدد مارس ١٩٧٤ منها : « ولم يخل المؤتمر مع الأسف من بعض السلبيات الخطيرة . مما أدى الى استبعاد عدد من الكتاب والأدباء ، ممن عرفوا بالعطاء والانتاج الفكرى التقدمى ، عن المؤتمر ، بينما دخله اناس ليسوا كتابا أو أدباء . ويمكننا أن نجد تفسيراً لذلك في الاتجاه الذى ساد التخضيرات للمؤتمر ، والذي كان يرمى الى سيطرة الأدباء والكتاب « اللامنتمين » سياسياً على المؤتمر ، والحد من حضور العناصر ذات الالتزام التقدمى . وقد نجح فعلاً هذا الانجاه فى أن يكون هو الاتجاه الغالب . اننا نعتقد أن هذا الاتجاه خاطئ وضار ، ولا ينسجم مع مصلحة الثورة ، ومعطيات الواقع فى بلادنا ، ولا يخدم قضية الثقافة الوطنية التقدمية التى ننشدها . ونحن فى ذلك لا نصدر عن أى تعصب سياسى ، ولا نصب أن نفرض على جميع الأدباء والكتاب أن يكونوا حزبيين ، بل اننا نعتقد أن الكثيرين من الأدباء والكتاب « اللامنتمين » يمكنهم أن يسهموا فى اغناء الثقافة الوطنية ، ويمكنهم أن يواكبوا بهذا الشكل أو ذاك ، والى هذا الحد أو ذاك ، قضيه الثورة فى اليمن ، ولكننا نطلق من مصالح مسيرة الثورة فى بلادنا

بجميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، هي مسيرة يقودها فعلا ، ولا يمكن أن يقودها ، الا الملتزمون بالفكر التقدمي .  
ان السلبيات والنواقص التي تحدثنا عنها تفرض على جميع الأدباء والكتاب اليمنيين ذوى الالتزام السياسى التقدمى أن يستخلصوا الدروس الضرورية من تجربة المؤتمر ، وان يوحدوا ويكثفوا جهودهم من أجل عزل الاتجاهات الخاطئة ، وسيادة الفكر التقدمى ، .  
( ص ١١٢ - ١١٣ . )

لقد تعمدنا أن تسترجع هذه التقييمات التى عكست رأى عبد الله باذيب أيام كان وزيرا للثقافة والسياحة ، لا لقيمتها التاريخية والوثائقية فحسب ، وانما أيضا لقيمتها الحضورية الحية التى لم يفقدها مضى حوالى أربعة عشر سنة من انعقاد المؤتمر الأول لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين حيويتها وأهميتها ، وانما زادها حيوية وأهمية .

وغداه انعقاد المؤتمر العام الرابع للاتحاد لا يملك أى كاتب وأديب جاد ، وحريص على بقاء الاتحاد ، وتقويم سلبياته ، ووضعه فى المكانة التى تليق به وبكل منتم الى مصاف الأدباء والكتاب الحقيقيين ، لا يملك الا أن يتوقف أمام هذه التقييمات الموضوعية المبكرة التى جاءت رحلة الاتحاد منذ فبراير ١٩٧٤ والى اليوم مصداقا على مدى صحتها وسلامتها ، والا أن يستأنس بها ، وهو يقدم ملاحظاته النقدية على أوضاع وتركيب وسيرة وأعمال الاتحاد خلال هذه الفترة الطويلة ، ثم وهو يضع الطول لخراج الاتحاد من المأزق الضيق الذى وجد نفسه فيه منذ لحظة الميلاد . وقبع فيه - دون أمل أو قسدر أو رغبة فى الخروج منه .

ليس مطلوبنا منا هنا أن نقوم بعملية جرد وحساب لأعمال الاتحاد

خلال هذه الفترة غذلك ما ينبغي أن يتم من قبل كل من يهمه أن يكون  
للأدب والأدباء كلمة مسئولة وملتزمة إزاء قضايا الشعب المصرية :  
قضايا التحرر والتقدم والديمقراطية والوحدة الاشتراكية • ولنا  
في عبد الله بأذيب عبرة •

## عبد الله باذيب .. والوحدة اليمنية

كانت قضية الوحدة اليمنية واحدة من أبرز القضايا التي ارتبطت بها نضال عبد الله باذيب منذ اقتحم ميدان الحياة العامة في الخمسينيات ، وبالأذات منذ عام ١٩٥٤ ، الى يوم رحيله في ١٦ أغسطس ١٩٧٦ .

كانت تسمية « الجنوب » أو « الجنوب الكبير » أو « الجنوب العربي » هي التسمية المرادفة التي كان يستخدمها في مبدأ الأمر قاصدا بها اليمن ، قبل أن يثبت التسمية الأخيرة في جميع كتاباته غير عابئ بما يترتب عليها من عنت أو قهر من قبل قوى الاستعمار والقوى الانفصالية الضالعة معه .

بل ان باذيب كان أبرز قلم تصدى لدعاة الانفصالية المجدنية ، والجنوبية ، ودعاة اقامة دولة تابعة للاستعمار في جنوب اليمن باسم دولة « اتحاد الجنوب العربي » .

على أن باذيب كان يربط قضية الوحدة اليمنية ربطا محكما

بقضية التحرر الوطنى من الاستعمار البريطانى ، وقضية التحرر من الحكم الاستبدادى الاقطاعى فى اليمن •

كانت الوحدة هى الضلع الثالث لمثلث هندسى تعبر عنه المعادلة التالية : التحرر الوطنى من الاستعمار ، التحرر السياسى من الاستبداد ، الوحدة اليمنية الديمقراطية •

أما الأداة النضالية التى ارتأى باذيب أنها المكيفة بتحقيق هذا المثلث الهندسى الرائع فهى الجبهة الواسعة •

تلك هى عناوين كفاح باذيب خلال الخمسينيات حتى تأسيس تنظيمه « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ ، والتى فصلناها فى كتابنا « الخروج من نفق الاغتراب وأحداث ثورة ثقافية فى اليمن » •

وجاء « الميثاق الوطنى » لهذا التنظيم والذى توج بشعاره « نحو يمن حر ديمقراطى موحد » ليضع الصيغة الأكثر تبلورا لأجمل أطروحات باذيب المتعلّقة بالتحرر الوطنى من الاستعمار ، والتحرر السياسى من الاستبداد ، والوحدة اليمنية الديمقراطية ، حيث جاء فيه : « يناضل « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » من أجل بناء يمن جديد حر موحد يسير فى طريق الديمقراطية والسلام » •

وتضمنت المادة الأولى من جملة ما تضمنته الدعوة الى « الكفاح بحزم ضد الاستعمار وعملائه فى الجنوب اليمنى المحتل » عدن وما يسمى بالمحميات « من أجل التحرر الوطنى التام والوحدة اليمنية » بكل ما يعنيه ذلك من « النضال من أجل حق شعبنا فى الجنوب فى تقرير مصيره فى جسورنا ، وبמידا عن أى نفوذ أجنبى » ومن « ادانة



ومقاومة المشاريع الاستعمارية الهادفة الى تثبيت التجزئة ، وإطالة أمد الاستعمار في المنطقة مثل مشروع الحكم الذاتي المزعوم لمعدن وما يسمى باتحاد امارات الجنوب العربية » .

كما تضمنت المادة الثانية من جملة ما تضمنته الدعوى الى « الكفاح يحزم ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية وعملائهم وأعوانهم ، من أجل صيانة استقلال الشمال ( اليمن المستقل ) وإقامة حكم وطنى ديمقراطى يعبر عن ارادة الشعب ويخضع لرقابته » بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة « انهاء الحكم الفردى المطلق كتمهيد لاجراء انتخابات عامة لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً ديمقراطياً يضمن حريات الشعب فى التنظيم ، وحقه فى حكومة مسئولة أمام مجلس نيابى منتخب انتخاباً عاماً مباشراً » .

أما المادة الثالثة فقد شددت على أهمية « النضال من أجل دعم وصيانة وحدة كفاح شعبنا اليمنى ، وإقامة جبهة وطنية واسعة على أسس ديمقراطية وذلك عن طريق :

- ( أ ) تأكيد مبدأ الوحدة اليمنية قولاً وفى النشاط العملى .
- ( ب ) شجب جميع الشعارات والدعوات المضللة وغير الموضوعية .
- ( ج ) فضح ومحاربة جميع التيارات الانقسامية والاتجاهات اليمينية فى صفوف الحركة الوطنية عموماً ، والحركة العمالية بوجه خاص ، . ( ص ١١ - ١٥ ) .

لم يكن سهلاً قيام جبهة وطنية عريضة على النحو الذى أراده باذيب . وما زاد الأمور تعقيداً ذلك المناخ العدائى للشيوعية الذى ساد المنطقة العربية مع نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات ، وغمر الساحة اليمنية ، مما دعا باذيب لأن يقول فى حديث مع صحيفة

« الإيغام » ، السجنية في ٢٦-٩-١٩٦١ : « انهم يهاجموننا بتهمة الشيوعية لمجرد أننا ندعو الى الوحدة اليمنية وندعو الى ربط الحركة العمالية بالحركة الوطنية ، والى وحدة الصف الوطنى ، واتخاذ موقف ايجابى من الاستعمار وعملائه . وهذه كلها مواقف وطنية قبل أن تكون شيوعية أو أى شئ آخر . ومن هنا يتضح أن محاربتهم لنا بتهمة الشيوعية ليس كرها للشيوعية التى لا يفهم أكثرهم حرقا وأحدا منها بقدر ما هو هروب من مسئولياتهم أمام الشعب ، وتغطية لمواقفهم المنحرفة وغير الوطنية ، وبالتالي خدمة للاستعمار وعملائه فى بلادنا .

هذا هو التفسير الحقيقى للحرب التى يشنها علينا البعض تحت ستار محاربة الشيوعية » .

على ان قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ووليدها الحى والمتفجر ثورة ١٤ أكتوبر قد أدخل متغيرات جوهرية على الساحة اليمنية ، وتحقق بذلك جزء هام من المطامح الثورية التى كانت تسعى نحو تحقيقها الحركة الوطنية اليمنية عموما .

فلم تسقط قمة الاقطاع فى شمال اليمن فحسب ، وانما حشر الاستعمار البريطانى نفسه أيضا فى الركن الضيق .

غير أن قيام جبهة عريضة على امتداد الساحة اليمنية بدأ أمرا عويصا ، ذلك أن ثورة سبتمبر نفسها كانت وظلت بدون تنظيم سياسى وبدون برنامج عمل وطنى ، وكل المحاولات التى بذلت فى هذا الاتجاه ظلت بدون توفيق ، فلا القيادة السبتمبرية ولا حلفاؤها المصريون كانوا متحمسين ومستوعبين لأهمية قيام مثل هذا التنظيم الذى يتسع لكل أطراف الحركة الوطنية ، ناهيك أن الصراع الناشب بين هذه

الأطراف كان عائقا آخر يحول دون قيام أى شكل فعال من أشكال التحالف الجبهوى الشعبى بينها أو بين بعض منها •

كان قيام تنظيم ثورى ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب هو الامكانية الوحيدة التى غرستها الظروف الداخلية والخارجية •  
والأن حركة القوميين العرب كانت هى أقرب القوى السياسية من الخط الناصرى وحلفائه فى اليمن ، ولأنها الوحيدة التى طرحت شعار الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى حتى قبل قيام ثورة سبتمبر ، واعتبرت الشمال اليمنى هو الخلفية الضرورية ونقطة الانطلاق للملازمة لوضع هذا الشعار موضع التطبيق ، ولأن الثورة قد وغرت هذا الشرط التاريخى الآن ، فإنه كان طبيعيا ومنطقيا أن تبادر حركة القوميين العرب فى اليمن الى اقامة تنظيم موسع كانت أهم القيادة فيه هو تنظيم « الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل » ، الذى ولد فى عاصمة الثورة صنعاء فى أغسطس ١٩٦٣ ، والذى قامت عناصر مقدمة مرتبطة به كانت ضمن الحرس الوطنى الذى دافع عن ثورة سبتمبر - قامت فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بتفجير الثورة المسلحة فى ردعان ضد المستعمر البريطانى •

وباستثناء تنظيم عبد الله بايزب الذى دخل فى علاقة تعاون متنامية ومتصاعدة مع الجبهة القومية فإن الأطراف الأخرى فى الحركة الوطنية ناهضت شعار الكفاح المسلح بفعل نهجها اليميني الاصلاحى ، قبل أن تحاول احتواءه واحتواء منحنى الثورة من أساسها بتشكيلها مع عناصر من قيادة الجبهة القومية ما أسمى بـ « جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل » فى ١٣ يناير ١٩٦٦ •

وقد ظل باذيب وتنظيمه الحليف الوحيد للجبهة القومية ، ورفض معها عملية « الدمج » القسرى هذه ، وحول جريدته « الأمل » التى

منبر سياسى واعلامى منافع عنها وعن مجرى الثورة اليمنية عموما ،  
حتى تحقق لثورة ١٤ أكتوبر الانتصار ، وانتراع الاستقلال الوطنى فى  
٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ •

وفى هذا الصدد يقول أمين عام الحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق  
على سالم البيض : « أما بالنسبة لاتحاد الشعب الديمقراطى فقد  
أثمر الحوار عن تأييد قيادة الاتحاد الشعبى ، وعلى رأسها الفقيد  
عبد الله باذيب لخط الكفاح الشعبى المسلح سياسيا واعلاميا » • كما  
أن الحوار « استمر مع الاتحاد الشعبى الديمقراطى الذى ألدان مؤامرة  
الدمج القسرى ، وأيد خطوة الانسحاب من جبهة التحرير • وكانت  
هناك أشكال مختلفة للتعاون مع الاتحاد الشعبى الديمقراطى قبل  
الاستقلال ، وأبرزها العمل المشترك فى الحركة النقابية والاستفادة  
من الامكانيات القانونية والعلنية الصحفية » الأمل « التى كان يصدرها  
أسبوعيا الفقيد عبد الله باذيب فى دعم الثورة المسلحة وتنظيمها  
السياسى ، ونشر أخبارها ، وفضح وتعرية المخططات والمؤامرات المعادية  
لها » ( صحيفة ١٤ أكتوبر ، ٢٢-٦-١٩٨٦ ) •

وسواء قبل الاستقلال أو بعده فإنه كان قد استقر فى ذهن  
باذيب أنه لا بديل عن السعى الى توطيد العلاقات مع الجبهة القومية ،  
والارتفاع بها درجة بعد درجة ، بحيث تصل الى مستوى أعلى من  
مستوى الجبهة الوطنية • ولهذا الغرض عمل على تجميد تنظيمه ابان  
فترة الكفاح المسلح ، ونسج علاقات شخصية وفكرية مع الكوادر  
القيادية المتقدمة فى الجبهة القومية التى كان عبد الفتاح اسماعيل أبرز  
وجوهها •

ومما زاد من التقارب بينه وبين هذه الكوادر الطليعية فى الجبهة  
ذلك الموقف اليميني الذى ووجه به الجميع من قبل القيادة الاصلاحية

الوسطية التي أمسكت بمقاليد الأمور بمد الاستقلال ، والتي كان  
قحطان الشعبي مجرد الرمز الأعلى لها .

كان واضحا لعبد الله باذيب والجناح الديمقراطي الثوري ذي  
الرؤية الاشتراكية العلمية في الجبهة القومية أن جناح قحطان يعمل على  
ايقاف عجلة الثورة ، بل والانحراف بها ذات اليمين ، والتتكر من ثم  
حتى للأهداف التي أعلنتها الجبهة القومية في « الميثاق الوطني » الذي  
أقر في مؤتمرها الأول عام ١٩٦٥ .

كانت مساهمة باذيب في مواجهة هذا الخطر اليميني هو اصداره  
ورفاقه الوثيقة الثانية للاتحاد الشعبي الديمقراطي في يناير ١٩٦٨  
التي حملت شعار « من أجل يمن ديمقراطي موحد » — وهو  
ذات شعار « الميثاق الوطني » للاتحاد — وكان عنوانها « وجهة نظر  
حول المرحلة الراهنة — ثورة ١٤ أكتوبر ٥٠ طبيعتها — مهماتها —  
وآفاق المستقبل » .

ما يهمنا هنا من هذه الوثيقة الهامة هو تأكيدها على أن ثورة  
١٤ أكتوبر ذات طبيعة وطنية ديمقراطية ، وأنها لكي تتجرم طبيعتها  
هذه في الواقع العملي ، بما في ذلك لعب دورها تجاه الوضع في شمال  
الوطن الذي أخذت الثورة تجهض فيه بفعل قيام انقلاب ٥ نوفمبر  
١٩٦٧ وبفعل الهجمة الرجعية الاستعمارية عليه التي كان حصار صنعاء  
احدى حركاتها — فإنه لابد من توحيد فصائل الثورة في الحزب في  
تنظيم طليمي يهدف لتوحيد الحركة الوطنية اليمنية كلها ، ومن ثم  
لتوحيد اليمن ثوريا .

جاء في الوثيقة في هذا الصدد : « ان مهمة الطلائع الآن هي  
انجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ، ثورة ١٤ أكتوبر ، في  
سبيل وضع البلاد على عتبة التحول الاشتراكي » .

« ان السير ببلادنا في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ، ونحسب الاشتراكية ، يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية ، في البلاد داخل اطار تنظيم واحد ، يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية . ومثل هذا التنظيم هو وحدة القادر على قيادة الثورة الى أهدافها الساطمة ، وهو الشكل المناسب للديمقراطية في بلادنا ، فلا توجد في بلادنا تقاليد حزبية متأصلة ، وخلال الكفاح المشترك التحمت عمليا جميع فصائل الثورة والتقدم في مجتمعنا ، وأسهمت جميعها في الثورة المسلحة وانتصارها . ولقد كان التطور المنطقي والطبيعي للثورة يحتم أن تلتحم هذه الفصائل عضويا في تنظيم واحد . واذا كان ذلك قد تعذر قبل انتصار الثورة المسلحة ، فليس هناك ما يمنع ذلك الآن . بل يجب أن لا يكون هناك ما يمنع ذلك » .

« ان مصلحة ثورتنا تتطلب التخلي عن الإنكار الحزبية الضيقة وعن عوامل الحذر والخوف من الماركسيين ، والتخلص من روح التردد والتذبذب والخوف من انطلاق الجماهير والتخلص من كل ما هو من طبائع وصفات البرجوازية الصغيرة صاحبة الأوهام الضارة عن امكانية بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين ، وفي غياب حزب طليعي يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية » .

ولقد أثبتت تجارب شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ومنها شعوبنا العربية ، مدى ضرر هذه الأوهام . وحيث لم يقم مثل هذا الحزب فان الايمان يزداد بضرورة قيامه ، وضرورة أن يمثل الاشتراكيون العلميون مكانهم الطليعي في عملية البناء الثوري الاشتراكي .

يجب أن لا نكرر تجارب غاشلة مرت بها الشعوب الأخرى ، ومنها

بعض شعوبنا العربية . يجب أن نبدأ من حيث أنتهت مصر وسوريا ،  
لا من حيث بدأت . ويجب أن نستخلص منها كل الدروس والعبر ، وأن  
نستفيد من إيجابياتها ، وننبذ سلبياتها .

وتربط الوثيقة ربطا وثيقا بين ثورة ٢٦ سبتمبر التي أخذت  
تشهد الانتكاسة بانقلاب نوفمبر المشؤوم وبين ثورة ١٤ أكتوبر ، كما  
تربط ربطا محكما بين صيرورة الثورة ومصير الوحدة اليمنية ، وتؤكد  
أن القضية الأساسية والملحة هي الحفاظ على ثورة ٢٦ سبتمبر ، والحيولة  
دون تحويل نظامها الجمهوري إلى مجرد ديكور يخفى معالم نظام  
رجعي يجسد مصالح قسوى التخلف والردة . وتلقى الوثيقة مسئولية  
خاصة في هذا الصدد على ثورة ١٤ أكتوبر وعلى المناضلين في الشطر  
الجنوبي من اليمن الذين كما آزرُوا ثورة ٢٦ سبتمبر فور انطلاق  
شرارتها الأولى ، فأنهم مطالبون الآن - وقد أخذت الثورة تتعرض  
للتخميم - بأن يهبوا لنجدتها ولإبقاء جذوتها مشتعلة ، لا بحكم  
المصير المشترك فحسب ، وإنما أيضا باعتبار ذلك دفاعا عن ثورة ١٤  
أكتوبر ذاتها .

حول هذا الترابط العضوي بين الثورتين تقول الوثيقة : « وأن  
علينا أن نساند اخوتنا في الشمال بكل الوسائل الممكنة . لقد فعلنا  
ذلك قبل أن نتحرر من الاستعمار ، عندما ذهب عمالنا وغلاحننا وشبابنا  
وأبناء قبائلنا اليواصل إلى الشمال غداة قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ، ثم  
عادوا ليشعلوا الشرارة الأولى لثورة ١٤ أكتوبر من جبال ردفان ، وكان  
الشمال سندا لها وقاعدة . ونستطيع الآن بعد أن تحرر الجنوب  
أن نفعل ذلك بصورة أقوى وفعالية أشد ، وأن نقوم بتقديم العون  
لثورة الشمال بكل أشكاله سياسيا وعسكريا . » ماديا وأدبيا .

إننا بذلك لن ندافع عن صنعاء فقط وعن ثورة الشمال فقط ، ولكننا

سندافع عن عدن وعن ثورة الجنوب أيضا • فإن أى تهديد لثورة الشمال إنما هو تهديد لثورة الجنوب ، وليست صنعا . وحدها هى الهدف ، بل وعدن أيضا • وإن من الأفضل أن نخوض المعركة الآن قبل أن يمتد العدوان الى جنوبنا وقبل أن تزحف قوى الثورة المضادة اليها •

إن الشرط الأساسى لتحقيق انتصارنا الكامل والحفاظ على مكاسب شعبنا هنا وهناك هو التحام ثورة الجنوب بثورة الشمال . في نيران الكفاح ضد قوى الامبريالية والرجعية • وفي نيران هذه المعركة سيتمساقط الانتهازيون والمستترون وراء أقنعة الوطنية الزائفة •

وبهذا غائنا لن نعمل على حماية الجمهورية في الشمال وتأمين الجمهورية في الجنوب فحسب ، ولكننا أيضا سنساعد جماهير شعبنا في الشمال على التخلص نهائيا من المتاجرين المحليين بالثورة والجمهورية والمتنفعين بالحرب في الداخل ونمد الثورة الى حدود البلاد التي يأتى منها التسلل والعدوان •

أما الترابط الديالكتيكي بين الثورة والوحدة اليمنية ، والذي يغدو معه تحقيق الوحدة اليمنية مرهونا بانتصار الثورة ، فتعتبر عنها الصياغات التالية :

« انطلاقا من ايماننا بالوحدة اليمنية التي تفرضها عوامل اللغة والأرض والمصلحة الاقتصادية المشتركة والقرات النفسى المشترك ، يتحتم علينا الوقوف موقفا حازما وايجابيا مع شعبنا في الشمال ضد العدوان الاستعماري الرجعي الذي يريد أن يعيد حكم الامامة المباد ، أو يجعل من النظام الجمهورى مجرد غلاف لحكم رجعي • »

« إن اللقاء ثورة الجنوب بثورة الشمال في أرض المعركة ضد



العدو المشترك هو المدخل الصحيح لهزم الاستعمار والرجعية وتحقيق الوحدة اليمنية كخطوة أولى نحو الوحدة العربية •

هذا هو واجبنا الملح .. أن نهب لنجدة ثورة الشمال والالتحام معها » « قلنثبت أننا لا نحلم .. واننا جديرون بحمل المسئولية •

ولنشهد التاريخ أننا أهل لأن ينتقل مركز الثقل الثورى الى بلادنا بعد نكسة الخامس من حزيران » •

على أن الوثيقة تنبه بوضوح كامل الى أن تلاحم الثورتين في النضال المشترك ضد العدو الخارجى والداخلى الذى أخذ يطبق على الثورة في الشمال ويفرغها من داخلها ، وارتهان تحقيق الوحدة اليمنية بانتصار الثورتين معا في معركتهما الوطنية والاجتماعية هذه — أن ذلك كله يشترط بقاء وترسخ النظام الثورى في جنوب الوطن وتمكينه من أن يصبح مثلاً نموذجياً للحكم الوطنى الديمقراطى المنشود في الوطن كله ، حتى يتمكن من اجتذاب جماهير الشعب اليمنى اليه ، وانتزاع اعجابها به ، وشحذهمها للنضال من أجل تحقيق وحدة اليمن على ذات الأسس الوطنية الديمقراطية التى يقوم عليها •

تقول الوثيقة : « وينبغى القول أن تعزيز النظام الثورى في الجنوب بانجاز مهمات ثورة ١٤ أكتوبر الجيدة سوف يشكل مثالا والهاما لشعبنا في الشمال ويمارس تأثيرا ايجابيا على الجماهير اليمنية هناك ، فتتدفق هي الأخرى لتحقيق مهمات ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة ، مما سيعمل بتحقيق الوحدة اليمنية » •

وتلاحظ الوثيقة التى صاغها قلم عبد الله ابذيب ، شأن غيرها من وثائق تنظيمه ، أنه من الضرورى التنسيق بين النظامين في الشبطين

في كل شأن من الشؤون الممكنة ، خدمة لقضية الوحدة اليمنية .  
غير أنها تشدد على القضية الأساسية ألا وهي دعم الثورة في شمال  
الوطن التي يشكل انتصارها السبيل الممكن لتحقيق وحدة الوطن .

ومما جاء في الوثيقة في هذا المجال قولها : « ولن نتحدث هنا  
عن واجباتنا الأخرى المتعلقة بضرورة تنسيق علاقاتنا السياسية والثقافية  
والاقتصادية وفقا للمصلحة المشتركة وفي اتجاه الوحدة الكاملة ، فإنها  
كلها تخضع وتتبع القيام بواجبنا الأول نصو ثوره الشمال .... » .  
( عبد الله باذيب ، كتابات مختارة ، الجزء الثاني ، بيروت ، ١٩٧٨ ،  
ص ٢٠٤ - ٢١٤ ) .

وتقيدا بمنهجه العلمي فإن باذيب لم يكن مع أي تجمع نقابي  
وحدوي شكلا ، ولكنه خال من المضمون الثوري والحدوي فعلا .  
ولذلك فإن نشرة « اتحاد الشعب » الناطقة باسم تنظيمه لم ترتع الى  
الصيغة والروح اللتين قام على أسهماهما المؤتمر التأسيسي لاتحاد  
الأكباء والكتاب اليمنيين ، ونشرت في عدد يناير - فبراير ١٩٧٤  
مقالة لاذعة بعنوان « مؤتمر بلا هوية ! » .

كما نشرت مجلة « الثقافة الجديدة » التي كان يشرف عليها  
عبد الله باذيب بصفته وزيرا للثقافة والسياحة - نشرت في عدد مارس  
١٩٧٤ منها مقالة نقحجية حول المؤتمر .

والأن المؤتمر كان مؤتمر « سلطة » ، مؤتمرا بلا هوية أو اتجاه  
أو قضية ، فإن كلمة عبد الله باذيب - شأن كلمة الأمين العام للحزب  
عبد الفتاح اسماعيل في حفل افتتاح واختتام المؤتمر - تمتدنا على  
المؤتمرين أن يعيشوا واقع بلدهم ، ويرتبطوا بحركته الاجتماعية .  
وينسغروا أقطامهم لخدمة قضايا الحقيقة ، بما فيها قضية وحدته  
الوطنية على أسس ديمقراطية ، وألا يخلقوا في الضباب !

ومما جاء في كلمة عيد الله بإذيب : « فلنناضل من أجل ثقافة وطنية  
يمنية تعبر عن روح وآفاق المستقبل من منظور تقدمي ، وتهدف  
الى بناء اليمن الديمقراطي الموحد ، يمين الشغيلة وكل الكادحين بأيديهم  
وأصمعتهم » . ( « ١٤ أكتوبر » ، ٢٣-٢-١٩٧٤ ) .

أما كلمة عبد الفتاح فقد جاء فيها : « ان الأدب جزء لا يتجزأ من  
حياة الناس ، وهو المعبر عن آلامهم وأغراضهم وآمالهم وهو لذلك  
يجب أن يرتبط بحياة أوسع الجماهير في وطننا اليمني المقدس » . كما  
جاء فيها : « سنتظل وحدة للشعب اليمني وتقدمه الاجتماعي هدف  
أقلامكم المجاهدة الشريفة حتى يتحقق » . وستظل كلمتكم مجزأه الحرف ،  
ركيكة المعنى ، اذا لم تكن من أجل تقديم شعبكم العظيم ، صانع  
الخصارات والأجاد والانتصارات ، ( الثوري ، ص٩-١٩٨٧ ، و ١٤  
أكتوبر ١٩٨٧-٩-٦ ) .

لا نستطيع التوقف طويلا أمام هذه الوثائق التي تعالج قضية  
الوحدة اليمنية من زاوية اجتماعية تقدمية ومن زاوية الثقافة  
للوطنية التقدمية المطلوبة وتجسيدياتها التنظيمية المنشودة ، فذلك  
يتطلب وقفة خاصة .

وفي المؤتمر العام الثاني للاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي عقد  
ما بين ١٨ - ٢٠ يوليو ١٩٧٥ يعالج عبد الله بإذيب من خلال « التقرير  
السياسي للجنة المركزية » للاتحاد قضية الثورة والوحدة اليمنية ،  
ويلفت الانتباه الى أن الثورة في شمال الوطن غدت أثرا بعد عين ،  
بينما مضت الثورة في الجنوب قدما الى الأمام بعد الاطاحة بيمين  
الجبعة القومية ، ويمهد التحويلات الاجتماعية التي تحققت فيه بفضل  
حركة ٢٣ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية ، وأن طريق الوحدة اليمنية يمكن

فتحته مرة أخرى عبر انهاض الثورة في شمال الوطن من النكسة التي منيت بها ، وعبر قيام حكم وطني ديمقراطي فيه ، وعبر توحيد قوى الثورة اليمنية في معارك النضال الوطني والاجتماعي .

ومما جاء في التقرير : « فمُنذ نوفمبر ١٩٦٧ بدأ الشطر الشمالي يشهد انتكاسة الثورة ، ووقوع البلاد تحت سيطرة الرجعية السعودية ، وعودة ممثلي الاقطاع والرجعية المحلية ، والارتباط بقوى الرأسمالية والاستعمار والرجعية » .

كما جاء فيه : « على أن التطورات التي جرت داخل اليمن في السنوات الماضية قد أدت الى بروز تفاوت في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في شطري الوطن . كما عكست هذه التطورات تأثيرها في دور ومواقع الطبقات المختلفة ، وحتى داخل بعض الفئات الاجتماعية . ونتيجة لذلك غاب المهام التي تواجه الحركة الثورية اليمنية في كل من الشطرين ليست هي نفسها المهام التي تواجهها في الشطر الآخر ، الا أنها تدور في نفس اطار المرحلة التاريخية : مرحلة انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . ففي اليمن الديمقراطي ، حيث قطعت الثورة شطرا هاما في تحقيق مهماتها الوطنية الديمقراطية ، فإن المهمة الرئيسية التي تجابه الحركة الثورية اليمنية هي النضال من أجل انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية بانفاقها الاشتراكية . أما في شمال الوطن ( الجمهورية العربية اليمنية ) ، حيث انتكست ثورة ٢٦ سبتمبر ، فإن المهمة الرئيسية التي تواجه الحركة الثورية اليمنية هي النضال من أجل قيام حكم وطني ديمقراطي . ويرتبط نضال القوى الثورية اليمنية من أجل هاتين المهمتين ارتباطا وثيقا بنضالها من أجل تحقيق اليمن الديمقراطي الموحد ٠٠٠ » ( ص ١ - ٢ ، ٥ ) .

وفي « المؤتمر التوحيدي » لفصائل العمل الوطني الديمقراطي

الثلاث - الجبهة القومية ، الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، حزب الطليعة الشعبية - الذى عقد ما بين ١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٧٥ ، والذى انبثق عنه التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية كتنظيم انتقالى لقيام الحزب الطليعى المنشود - فى هذا المؤتمر أقر « التقرير السياسى » الذى عبر عن التقاء وجهات نظر الجميع ازاء مختلف القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية ، بما فيها قضية الوحدة اليمنية .

ومنذ هذا المؤتمر يصبح رأى باذيب فى قضية الوحدة اليمنية هو رأى التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية .

ان مما يستقرى الانتباه ان « التقرير السياسى » قد خصص فصلا كاملا حمل عنوان « قضايا الثورة اليمنية ووحدة الحركة الوطنية اليمنية » ربط فيه بشكل لا ينفصم بين وحدة الحركة الوطنية اليمنية والوحدة اليمنية ، بين الثورة والوحدة اليمنية ، بين تحقيق الاداة الحزبية الطليعية الموحدة وقيام اليمن لديمقراطى الموحد ، ناهيك عن تنسيبه الى أن الفصائل التى يتألف منها التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية هى وحدوية فى الأساس والجوهر ومنذ لحظة الميلاد ، وهو ما يتجسد الآن فى سعيها الى توحيد نفسها وتوحيد الطلائع التقدمية كلها فى حزب طليعى واحد ، يمثل الاداة التاريخية المدعوة الى تحقيق كامل أهداف الثورة اليمنية القريبة والبعيدة المتمثلة فى التحرر الوطنى ، والتقدم الاجتماعى ، والديمقراطية السياسية ، والوحدة اليمنية الديمقراطية والاشتراكية ، والسلام .

يقول « التقرير السياسى » : « ان تنظيمنا السياسى الموحد - الجبهة القومية باعتباره فصيلا رئيسيا فى الحركة الوطنية اليمنية ، وباعتباره التنظيم القائد للثورة فى اليمن الديمقراطية يؤكد بأن مواصلة السير على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ، يحتم العمل الدؤوب من

أجل تحقيق الهدف الكبير لشعبنا اليمني المتمثل بقيام اليمن الديمقراطي الموحد .

ان تنظيماتنا قد أثبتت بطبيعتها بأنها وحدوية منذ قيامها ، وحدوية في تشكيلاتها التنظيمية ، وحدوية في كل تاريخ نضالها . ونقد أكدت تنظيماتنا منذ البداية وعبر نموها وتطورها ، وفي كل وثائقها المختلفة ، عن مواقفها المبدئية تجاه قضية الوحدة اليمنية ، باعتبارها المصير والمستقبل لشعبنا اليمني . ولقد حاربت باستمرار ، وبدون هوادة ، كافة الأفكار الانفصالية والاقليمية والمذهبية .

• ان الوحدة اليمنية هي التعبير الأمين والصادق للمصالح المادية والروحية الأوسع جماهير شعبنا اليمني . انها التعبير الصادق والأمين لمبادئ وأهداف ثورتى سبتمبر وأكتوبر ، ولابد من مواصلة العمل الدؤوب لتغيير الأجواء الصحيحة لتحقيقها بواسطة الطرق السلمية ، وبمضامين وطنية ديمقراطية .

• ان مواصلة السير في طريق مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وتحقيق الوحدة اليمنية سلميا ، ويمحتوى وطني ديمقراطي ، ومواصلة السير لما فيه خصة استراتيجية الثورة اليمنية ، وازدهار شعبنا ووطننا اليمني ، ان كل ذلك يعتبر مسئولية تاريخية كبيرة ينبغي اليوم ان تنضاصر كل الجهود والطاقات الوطنية الخيرة من أجل المشاركة الفعالة والايجابية في سبيل تحقيقها .

ان تحقيق ذلك مرتبط بصورة جدلية لا تقبل الانفصام بوحدة تلك الجهود والطاقات المخلصة لجماهير شعبنا اليمني وحركته الوطنية الديمقراطية ومنظماته الجماهيرية . وعلى هذا الأساس فالوحدة باعتبارها إحدى المهام الرئيسية تتطلب عملا واعيا دؤوبا وصبوراً ،

لكى تكون الوحدة اليمنية وحدة شعبية متينة وصلبة وقادرة على الاستمرار والتطور نحو تحقيق استراتيجية الثورة المستندة على قاعدة جماهيرية واسعة تمثل كافة الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التطور والتقدم » .

« ان تحقيق صيغة العمل الانتقالي في هذه المرحلة ، والاعداد لبناء الحزب الطليعى ، سيظل يسير جنباً الى جنب مع العمل الدؤوب والصادق من أجل تحقيق وحدة الحركة الوطنية اليمنية بنظرة مستقبلية تتطلع الى تحقيق الحزب الطليعى اليمنى الواحد .

ان العمل المستمر لتحقيق هذه المهمة التاريخية النبيلة سيكون له التأثير الحاسم على انتصار ارادة شعبنا ، على طريق استراتيجية الثورة اليمنية في ظل اليمن الجديد ، اليمن الديمقراطى الموحد » .  
( الجبهة القومية - التنظيم السياسى الموحد . المؤتمر التوحيدى . أكتوبر ١٩٧٥ ، بيروت ١٩٧٦ ص ١٢٦ - ١٣٦ ) .

ان قيام الحزب الاشتراكى اليمنى ، وما تضمنه برنامجه حول النقضية الوطنية اليمنية وغيرها من القضايا الاجتماعية والاممية ، كان تنويجاً لجهود كل القوى الطليعية في الحركة الثورية اليمنية التى يعتبر عبد الله باذيب واحداً من بين أبرز وجوهها .

وكما قال رفيق دربه مؤسس الحزب الشهيد عبد الفتاح اسماعيل في الذكر الأربعينى لرحيله أن عبد الله باذيب كان « يتطلع الى قيام الحزب الطليعى اليمنى الواحد ، وتحقيق أهداف استراتيجية الثورة اليمنية في ظل الوطن اليمنى الموحد » . ( أربعون عاماً على وفاة القائد الوطنى والعمالى الخالد عبد الله عبد الرازق باذيب ، ص ٩ ) .

وليس هناك ما هو أوجز وأبلغ من هذه الكلمات في تصديق مسمى عبد الله باذيب من أجل تحقيق اليمن الديمقراطي الموحدة ، ومن أجل إيجاد الأداة الطبيعية الثورية الموحدة القادرة على تعبئة وتنظيم وقيادة الحركة الوطنية وال جماهيرية ، لبلوغ هذا الهدف الوطني العظيم ، وبلوغ كامل أهداف الثورة في التحرر الوطني ، والتقدم الاجتماعي ، والنهوض الحضارى ، والازدهار الثقافى ، والاشتراكية ، وتحقيق السلام فى العالم كله .

ومن الحق — أخيرا — أن نقول أن عبد الله باذيب هو أحد أبرز رجالات الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية ، الذين تنطبق عليهم تلك الكلمات البليغة التى تضمنها رسالة الرفيق الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى على سالم البيض الموجهة الى المؤتمر العام الرابع لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين الذى عقد فى صنعاء ما بين ٥ - ٨ سبتمبر ١٩٨٧ ، والتى جاء فيها :

« لقد لعبت الكلمة الوطنية الملتزمة بقضايا وتطلعات السواد الأعظم من جماهير شعبنا اليمنى دورا فعالا فى مختلف مراحل نضال شعبنا اليمنى البطل .. وظل القلم الملتزم ، والحرف النابض بمعانى الاخلاص والوفاء لثورتى السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتين أحد أهم الأسلحة التى استخدمتها وما زالت القوى الوطنية والتقدمية اليمنية فى النضال من أجل تحقيق الطموحات انعريضة لشعبنا اليمنى فى التحرر الشامل والناجز ، والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، والنهضة الثقافية ، والوحدة القائمة على أسس سلمية وديمقراطية » ( ١٤ أكتوبر ، عدد ٦ - ١٩٨٧ ) .



## دور عبد الله باذيب النضالى فى سبيل خلق الحزب الطليمى(\*)

### مفخل عام :

سجل عبد الله عبد الرزاق باذيب النضالى حافظ بالمآثر الثورية ،  
وزوايا الرؤىة اليه متشعبة متعددة •

غير أنك من أى صفحة بدأت ، أو زاوية أطللت ، تجد نفسك أمام  
شخصية تاريخية واحدة موحدة ، متكاملة متماسكة •

كان صوتا ذا طبقات متعددة ، ونغمات متنوعة • غير أن وحدة  
هرمونية عميقة حميمة توحيدها ، وتجعل منها صوتا واحدا هو  
صوته المتفرد المتميز •

لم يكن هناك تباين ، فى رأيه ، بين الدعوة الى وحدة الوطن ،  
والدعوة الى وحدة الأمة والدعوة الى وحدة الانسانية •

غير أن تحقيق هذا المثلث الذهبى يستلزم التمسك السياسى  
والاجتماعى ، التحرر الوطنى والقومى والانسانى من جميع أشكان

---

(\*) نشرت فى « قضايا العصر » •

القهر الداخلي والخارجي ، الطبقي والقومي ، المادى والمعنوى ،  
وايجاد أنظمة وطنية ديمقراطية مستقلة تسير في طريق التقدم الاجتماعي  
والتاريخي ، وتسعى الى تحقيق تألفها أو تكاملها ووحدها مع  
الأنظمة الشبيهة لها أو القريبة منها ، والساعية معها على ذات الدرب .

غلا وحدة بين ظالم ومظلوم ، ومستغل ومستغل ، وسيد وعبد ،  
واقطاعى وفلاح ، ورأسمالى وعامل ، ومستعمر ومستعمر .

ولا وحدة وطنية أو قومية أو أممية يمكن تحقيقها في ظل هذه  
الثنائية الحادة ، في وجود هذا التناقض التناحرى .

وحتى الجبهات الوطنية التى تتشكل لحل هذه العقدة الثنائية  
أو تلك لا رسوخ ولا دوام لها اذا لم تنصدرها الطبقات الشعبية  
الكادحة والقوى الثورية الطليعية .

ولكن هذه الطبقات والقوى لا تستطيع أن تنهض بمهمتها هذه  
كاملة غير منقوصة وعبر جميع مراحل النضال الوطنى التحررى ،  
والاجتماعى التقدمى ، ما لم ينبثق من بين صفوفها تنظيم طليعى  
يمثل مصالحها الجذرية ، القريبة والبعيدة ، المرحلية والاستراتيجية .

وهذا التنظيم لا يمكن أن يكون كذلك ما لم يقيم على أساس  
نظرية الاشتراكية العلمية .

**الحزب الذى حلم به بانيب في الخمسينيات :**

تلك كانت النعمة المفقودة التى أخذ عبد الله باذيب يعزفها  
منذ عام ١٩٥٤ ، العام الذى أطلق فيه على رحاب الفكر الاشتراكى  
العلمى ، الى ١٦ أغسطس ١٩٧٦ ، اللحظة التى سكنت فيها صوته  
وانقطع منها وتره الصداح .

ذلك كان هو الصوت الجديد و « الغريب » الذى أخذ  
يجلجل فى أفق السياسة اليمنية ، ويثير من الاستكار بقدر ما يثير  
من الاعجاب .

وهو الصوت الذى أخذ يرتفع ويرتفع مع ارتفاع قامة الحركة  
الوطنية والتقدمية اليمنية حتى بلغت أسداؤه الأفاق الأبعد .

تسجل لنا كتابات باذيب الأولى كيف كانت شهقة الوليد وغرخته  
برؤية الدنيا الجديدة التى بسطها أمامه الفكر الاشتراكى العلمى

« لابد أن تكون لنا عقيدة سياسية نؤمن بها ونقدسها ، سبب  
نعيش من أجله ، ونكافح لتحقيقه حتى الموت أو الظفر .

ان الانسان الذى لا عقيدة له انسان ضائع .

فلنبط عن عقيدة سياسية فى شكلها ، اجتماعية اقتصادية فى  
مضمونها ، عقيدة تقف بنا على مستوى جديد من الحياة ، وتحدد  
موقفنا من القوى التى تحد من انطلاقنا ، وتستثمر مواهبنا وجهودنا  
وبركات أرضنا لصالح الابتكارات الداخلية والأجنبية .

والبحث عن العقيدة ، قراءة ومعاينة وتجربة ، تجربة مريرة عشتها  
أنا نفسى منذ سنة ، ولا زلت فى أعماقها البكر مشروعا انسانيا حركيا  
ناميا مندفعا الى أعلى ، زاحفا الى الأمام .

كنت أكتب قبل ذلك - أكتب بحرارة وإخلاص وإيمان .

وفجأة أحسست أن القلم يتصلب فى يدي ، أحسست بالضياح .  
من نحن ؟ وما يجب أن نكون ؟

ماذا أريد ؟ ولماذا أكتب ؟ وفى سبيل أن أجيد الجواب على هذه  
الأسئلة كلها أمضيت سنة لم أكتب فيها شيئا .

سنة وبعض سنة رحت أقرأ فيها الكتب الجفزية عن العقائد المسيطرة على العالم : الرأسمالية ، الاشتراكية المعتدلة ، الاشتراكية الماركسية ، النازية ، وكل عقيدة تسيطر على العالم وتشكل مصيره .

كنت أبحث عن نفسى ، حتى وجدتها ، وأريد اليوم أن أحققها .  
ثم عدت الى الكتابة الدائبة الحارة المخلصة ، ولكن بعد أن تغير شكل نقاط حياتى .. نقطة الارتكاز ، ونقطة الانطلاق .

كنت أعيش لنفسى ، وأدور حولها ، وأختبئ فيها .. وأنا أعيش اليوم مع الجماهير ، وأعانق وجداناتهم ، وأتدفأ بأحاسيسهم ، وأعيش مع الجموع الكادحة العاملة من أجل الحرية والعدل والسلام .

معهم أعيش ، ولهم أكتب ، والاشتراكية عقيدتى ومعنى حياتى ،  
— كما كتب فى صحيفة « البعث » العدد الأول ، ١-١-١٩٥٥ — .

ولأن الحزب الحامل لراية هذه العقيدة الاشتراكية ، والقادر فى ضوء مبادئها العلمية على ترشييد حركة النضال الثورى ، الوطنى والاجتماعى ، كان هو عقدة العقيد وقضية القضايا ، فإن بأذيب أولاه من التفكير والتقدير والتأمل والتبصر والانتباه ما لم يوله أية قضية أخرى ، وسلك من أجل الوصول اليه مداخل تكاد تكون غير مطروقة ، وسبلا متعرجة غير معروفة ولا مألوفة .

كان بأذيب فى سعيه هذا كمن يبحث لنفسه عن طريق قاصد فى صحراء غير مكتشفة بعد ، أو كمن يريد أن يثقب جبلا تسير فيه قافلة النضال وتختصر به المسافات الطويلة .

لتسدد شارك بأذيب فى اقامة التجمعات الوطنية كالجبهة الوطنية

المتحدة ، ودخل في الأحزاب الأقرب الى التجمعات — قبل أن يخرج منها مبكراً — كرابطة أبناء الجنوب العربى •

غير أن ذلك شئ ، والحزب الذى يتطلع اليه شئ آخر :

« السعى الى تكوين حزب سياسى فى عدن حركة ندعو اليها ونباركها ونرصد من أجلها أسنة أقطامنا وقطرات عرقنا •

ولكن أى حزب سياسى نريد ؟ » •

« اننا لا نريد حزبا كذلك الحزب الذى يسعى البعض الى تكوينه فى تحمس مريب !! فهو لا يريدون أن يوفقوا بين أهداف متناقضة ، ومصالح متضادة ، ان بدا اليوم أنها يمكن أن تلتقى على صعيد واحد ، فإن مصيرها حتما الانفصال والتصادم » •

« لا نريد حزبا نفغيا وصوليا يساوم على عواطف الجماهير فى سوق الوطنية ، ويتزعمه قوم يعيشون فى أكتاف الرأسماليين ، وأصحاب المصالح التجارية الكبيرة ، ويسخرون نفوذهم الذى اكتسبوه فى غفلة من هذا الشعب للحصول على مكاسب جديدة لأولئك الرأسماليين الكبار ، ولو قاموا بدور الوسطاء بين اليد التى تملك سلطة القبض أو المنح ، واليد الجشعة التى تمتد اليها !!

ولكننا نريد حزبا ينبثق من وجدان هذا الشعب ، ويمثل واقعه تمثيلا واعيا ومدركا ، ويفرس فى أرضنا بذور الدعوة الاشتراكية ، ويوصل مبادئها الحية المضيئة فى قلوب الجياع والكادحين وعبيد الاقطاع والرجعية والاستغلال فى أرجاء الجنوب الكبير » (١) • (حان يعنى بأذيب بانجنوب الكبير اليمن الكبرى ) •

---

(١) أربعون يوما على وفاة القائد الوطنى والممالى الخالد عبد الله عبد الرزاق بأذيب ، عدن ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠ — ٤١ •

ما هي قسّامات هذا الحزب الثورى المتميز الذى حلم به باذيب منذ أن امتلك الوعى الاشتراكى العلمى ، والذى أعرب صراحة أنه يسعى نحوه منذ منتصف الخمسينيات ؟

« حزب ينهى عهدا ضاعت فيه شخصيتنا ، وسرقت حقوقنا ، ودفنت روح الشعب تحت ركّام من الخيانات والمصالح الذاتية ، وحاول التزعم علينا قوم ان اختلفوا فى وسائلهم وفى مراكزهم الاجتماعية فقد اتفقوا على تشويه حركتنا وتمييع مطالبنا الشعبية .. ويبدأ عهدا جديدا يشرق بالعمل النضالى ، ويشق للجماهير دربا حرا فى الحياة تعبّره الاجيال الصاعدة فى طريقها نحو المستقبل السعيد الموعود » .

« اذا كان هذا الشعور قد تأصل فى نفسى منذ زمن بعيد ، وعبرت عنه على صفحات هذه الصحيفة فأنتنى - وكل وطنى حر - غير مستعدين لان ندق الطبول لحزب غريب التكوين ، مجهول الاصل ، غير عربى اللسان .. !

وغير مستعدين لأن نرحب بأى حزب ، ان لم يأت على الصورة التى رسمناها فى أذهاننا ، واختلطت بأحلامنا ، صورة حزب يقف على مستوى جديّد من حياتنا .. ومن هذا المستوى يطلق تعليماته وصيحاته ، ويفضّح كل أولئك الذين عملوا وما زالوا يعملون على قتل روح الجماهير « وتمييع » مطالبها الوطنية ، حزب يدشن فى البلاد « حركة اشتراكية من أجل الخبز والأرض والحرية » ، حزب يعمل على « فتح عيون هذه الجماهير على واقعها الاقطباعى الرجعى الاستغلاى » (٣) .

### العمل وسط الطبقة العاملة أولا :

ورغم أنه أخذت تتخلق وتتشكل حول باذيب منذ منتصف الخمسينيات بؤرة ماركسية من المثقفين الثوريين ، كان أبرزهم أحمد سعيد باخبيره وعلى عبد الرزاق باذيب ، فإن ذلك لم يغره بالمسارعة الى تكوين تنظيم ماركسى .

ما كان مهما بالدرجة الأولى لديه هو تنظيم الطبقة العاملة في نقابات ، ومن ثم في اتحاد عام يوحد حركتها النقابية ، ويضعها في مركز القلب للحركة الوطنية ، ويسهل له ولكل طرف وطنى الاعتراف من معينها ، واستقطاب العناصر المتقدمة الوعى من صفوفها .

وما كان مهما هو انغمار التيار الماركسى في خضم النضال الوطنى والجهاميرى والفكرى ، واكتساب مواقع سياسية له في أرضية الضال المشترك .

وما كان مهما لديه هو مراكمته تأثيره ، ومضاعفة نفوذه ، وتوسيع دائرة المتعاطفين معه ، وخاصة في مدينة عدن ، نقطة التقاء الوطنيين اليمنيين ، ومركز الحركة العمالية اليمنية ، وموقد الوعى الثورى الجديد .

وما كان مهما لديه هو تسريب منهجه الفكرى والسياسى ، وبثه بين الناس عبر الصحافة ، والمحاضرات ، واللقاءات ، و « مبارزات » ، ومن خلال الاحتكاك اليومى المباشر بالعناصر الوطنية والعمالية .

ولأن الفكر الماركسى هو فكر الطبقة العاملة ، وليس فكر مجموعة من المثقفين الثوريين المنعزلين عنها ، ولأن باذيب كان يعرف المقولة الماركسية القائلة بأنه باتخاذ الفكر الاشتراكى العلمى بالطبقة

العاملة يكتسب لحما ودما ، ويتحول الى قوة مادية مغيرة ، فأنه وضع قضية النضال وسط العمال وبالعامل في مقدمة اهتماماته .

« .. ان جموع العمال سيصبح لها وزن سياسى خطير ، بل ستغدو مركز النقل في جميع حركاتنا الوطنية الصاعدة » . « ان » النقابات التى تتواثب على سطح مجتمعنا مع الأيام ، هى « أكثر من كونها مجرد هيئات مهنية ترمز الى مهن أعضائها وتنحصر أهدافها في تحقيق مصالحهم المباشرة كتحديد ساعات العمل وزيادة الأجور .. انها تنطوى على دلالة سياسية هامة ، من حيث أن جميع النزعات القبلية والاقليمية محكوم عليها أن تنصهر في بوتقة الوعى النقابى ، فتمتخض عنه وحدة في الشعور والهدف » ، « ومن حيث أنه » وسط هدير العمال سيضيع كل صوت انهزامى ، وتتبدى كل مؤسسة لا تمثل الشعب قويا مظلما كمدنية الأشباح ! ومن الجماهير العاملة ستستمد حركاتنا الوطنية الجديدة الحرارة والحيوية والفعالية ، وبهذه القواعد الشعبية الجماهيرية ستتحرك مواكب الوطنيين غدا لبناء المستقبل » . « ولذلك فان » أولى مهمات الطليعة اليوم هى تقصى ظواهر الوعى النقابى الصاعد ، « ورصد دلالاته السياسية » . « ذلك أنه » من خلال ذلك كله تستبين الطليعة الواعية في الجنوب دورها القيادى النضالى في تطوير الحركة العمالية ، وبلورة أهدافها ، وتوجيهها نحو النضج والشمول » (٣) .

ولكن المساعدة الأيديولوجية والسياسية للحركة العمالية حتى تتمكن من أن تصبح قوة التحرير والتغيير والتطوير الأساسية اصطدمت بمقاومة عبد الله الأصنع الذى كان يسيطر على قيادة المؤتمر العمالى ، « والذى عمل جاهدا على تدجين الحركة العمالية ، وكسر شنائقها ،



وتحويلها الى حركة اصلاحية مطلبية تابعة ، للاتحاد النقابات الدولى  
الحر ، فى بروكسل الذى كانت تسيره وكالة المخابرات الامريكية .

لقد كرس باذيب جزءا من طاقته لمحاربة هذه القيادة الانتهازية  
الخطرة ، وكتب فى هذا الصدد العديد من المقالات اللاهبة التى  
عرى بها حقيقتها ، وغضحها أمام العمال وأمام الحركة الوطنية بمجملها .

### الاتحاد الشعبى الديمقراطى ليس حزبا شيوعيا :

كان التيار الماركسى قد غدا فى مطلع الستينيات أقوى  
نفوذا وسط الحركة العمالية ، ولا سيما مع تراجع موجة العداء للشيوعية  
التي كانت قد عمت الوطن العربى مع نهاية الخمسينيات ، مما شجعه  
على تأطير نفسه فى « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » الذى أعلن تأسيسه  
فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ ، والذى أصبح عبد الله باذيب أميناً عاماً له .

على أن ما ينبغى لفت الانتباه اليه هو أنه رغم أن هذا التنظيم  
كان نظريا وعمليا خاصا بالماركسيين اليمنيين فى عموم الساحة اليمنية ،  
ورغم أنه أعلن فى ميثاقه الوطنى استرشاده بمبادئ الاشتراكية العلمية  
كدليل للعمل ، إلا أنه حرص على الا يعتبر نفسه حزبا شيوعيا « لا خيفة  
ردود الفعل المسعورة المحتملة من قبل كل القوى الاستعمارية والمتخلفة  
والرجعية والمحافظة ، وانما بالدرجة الأولى مراعاة لظروف الواقع  
الموضوعى والسياسى ، الاجتماعى والطبقى » الذى لم يكن قد نضج  
بعد لقيام واعلان مثل هذا الحزب ، وتعبيرا أيضا عن مدى اهتمام  
هؤلاء الماركسيين بعدم اثاره حساسية الأطراف الوطنية الأخرى ،  
التي كانوا يعملون على نسج علاقات التعاون والتحالف معها ، ويجهدون  
فى توفير الملائمات الملائمة من أجل ذلك ، بل وينسعون الى اجتذاب

العناصر المتقدمة الوعى فيها الى صفّ تنظيمهم التقدمى هذا» (٤) •

ولقد صاغ « الميثاق الوطنى » ذلك بعبارات واضحة : « وإيماننا بذلك كله ، وحرصا منها على القيام بدورها الوطنى بشكل فعال ، رأيت بعض العناصر الوطنية الديمقراطية المستقلة تشكيل « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » • وهذا الاتحاد ليس حزبا ، وإنما هو تجمع وطنى يقبل ويرحب بأى عنصر وطنى مستقل يؤمن بمبادئ الاتحاد ويتبنى الميثاق الوطنى التالى كبرنامج للعمل » (٥) •

لا حاجة للإشارة هنا الى أن هذا الميثاق كان من صياغة عبد الله باذيب ، شأن الكثير من الوثائق التى لأصحبها تنظيمه • ان ذلك ما يؤكد رفيق دربه والرجل الثانى فى تنظيمه أحمد سعيد باخبره : « وقد صاغ عبد الله باذيب « الميثاق الوطنى » للتنظيم الجديد ، ووضع شعاره الرئيسى : « نحو يمن حر ديمقراطى موحد » •

كان باذيب ورفاقه يدركون جيدا أنه رغم اعتلاء الطبقة العاملة اليمنية مسرح الأحداث ، الا أن ضعفها الكمى والنوعى ، وعدم تصفية التيار الانتهازى الأصنجى نهائيا من صفوفها ، ومن مقبلياتها خاصة ، وتوزعها بين مختلف الأطراف الوطنية والحزبية ، ناهيك عن تخلف البنية الاجتماعية — الاقتصادية — أن ذلك كله لا يسمح باعلان التنظيم الماركسى الوليد حزبا شيعوا •

---

(٤) الخروج من نفق الاغتراب واحداث ثورة ثقافية فى اليمن ، د. محمد على الشهاري ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٦٢ — ٦٦٣ •  
(٥) عبد الله باذيب كتابات مختارة ، الجزء الثانى ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٧ •

### لمآذا جمد باذيب الاتحاد الشعبي الديمقراطي :

ظل السعى نحو توحيد أطراف الحركة الوطنية ، والعصبل من خلالها ، هو هم عبد الله باذيب الأساسي .

وعندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال الوطن اليمنى ، بقيادة الضباط الأحرار ، وتلتها ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ بقيادة الجبهة القومية ، بدأ لباذيب ورفاقه - أكثر من أى فصيل آخر - أن مرحلة تاريخية جديدة في النضال الوطنى والديمقراطى قد أطلت ، وأن امكانيات جديدة قد توافرت ليس فقط من أجل توحيد أطراف الحركة الوطنية في هذا الشكل أو ذاك من أشكال التوحيد الممكنة ، وإنما أيضا من أجل التقارب السياسى والفكرى بين أكثرها ديمقراطية وثرورية .

وكما كتب أحمد سعيد بأخيره : « عندما قامت ثورة ١٤ أكتوبر المسلحة ، ظل الكثيرون لفترة غير قصيرة يعند انطلاقها من قمم ردقان يعتقدون أنها مجرد واحدة من الانتفاضات القبلية التى شوهتها المنطقة قبل ذلك ولم تليث أن قمعتها بريطانيا بالحديد والنار . هذا فضلا عن القوى السياسية التقليدية التى ناصبت الثورة العداء ، ليس عند بدء قيامها فحصب ، ولكن في مختلف مراحلها ، وسواء بالمكشوف أو من خلال الأساليب الملتوية التى استهدفت احتواءها أو حرقها عن مسارها الصحيح .

ولكن عبد الله باذيب كان في طليعة القوى الشريفة التى أيدت الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية فور تباشيرها الأولى . لقد اكتشف فيها منذ البدء طريق الخلاص الحقيقى للشعب من نير الاستعمار البريطانى وحلفائه السلاطين والعملاء المطينين . واستطاع بوعيه ونظرته البعيدة الناقبة وتحليله الصائب لطبيعتها وللظروف التى تهيأت

لها والعوامل المؤثرة فيها محليا وعربيا وعالميا أن يصل مبكرا الى قناعة كافية بأنها ثورة تملك شروط البقاء والتطور والانتصار» (١) .

لم تكن هناك فرص لقيام جبهة وطنية عريضة لا على نطاق الساحة اليمنية كلها ولا في حدود كل شطر . فالصراع بين أجنحة حركة التحرر الوطني العربية : الناصرية ، البعث ، حركة القوميين العرب ، الشيوعيين ، كان قد انتقل الى اليمن حتى من قبل قيام ثورتها . وظروف اليمن الخاصة الموضوعية والذاتية أضلقت تعقيدا جديدا الى هذا المناخ المحموم .

ومع ذلك أمكن نسج خيوط خفية بين عبد الله باذيب وبين عناصر من الصف المتقدم في الجبهة القومية كان عبد الفتاح اسماعيل على رأسها ، هذا الصف الذي كان قد شرع في الاطلاع — سرا — على التراث الماركسي .

وزيادة في الاقتراب والتقارب مع الجبهة القومية ، ولتخفيف حساسية العناصر التي كانت قد عرفت بمواقفها المناهضة للماركسية والماركسيين فيها ، وايماننا بأن وحدة العمل الكفاحية كفيلة بخلق علاقات جديدي بين قوى الثورة ، وبفتح الطريق — في آخر الأمر — لوحدةها السياسية ، فإن باذيب جمد تنظيمه انسياسي ، في سعى منه ورغافه للعمل من خلال الجبهة القومية .

تلك كانت خطوة لم يقم بها من قبل أي تنظيم مماثل ، ذلك أن الظروف التي حتمتها في اليمن لم يكن هناك ما يشابهها خارج اليمن .

تلك كانت واحدة من مبادرات باذيب المبتكرة التي كان يدفعه

اليها ليس فقط الحرص على توحيد قوى الثورة في مرحلة التصحرر الوطنى ، وإنما أيضا الحرص على أن يساعد ذلك على توحيدها في شكل تنظيمى أعلى في مرحلة التحويل الثورى الديمقراطى ، بلوغا الى صيها ودمجها في كل ثورى واحد ، في حزب طليعى واحد ، هو وحده القادر على تصويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية ، وعلى اعادة اللحمة الوطنية ، وتحقيق اليمن الديمقراطى المتحرر الموحد .

كتب باخيرة في هذا الصدد : « ونظرا للظروف الداخلية العربية التى حالت دون قيام العلاقات المباشرة بين تنظيم الثورة وتنظيم عبد الله باذيب ورفاقه غور انطلاق الثورة ، فقد قرر عبد الله باذيب ورفاقه تجميد العمل بأسم تنظيمهم « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » ، سعيا منهم الى التغلب على تلك الظروف ، وإزالة موانع الالتقاء ، وتسهيل امكانية انتلاهم مع التنظيم القائد للثورة . وكان هذا الموقف منسجما تماما مع المواقف المبدئية والعملية التى اتسمت بها قيادة عبد الله باذيب للاتحاد الشعبى الديمقراطى والتى لم تكن تعرف التعصب الحزبى الضيق ، بل تعطى المصلحة الوطنية العليا الاعتبار الأول .

وقد كان هذا الموقف استشرافا عميقا وبعيد المدى لآفاق المستقبل ، وأثمر بالفعل وبسرعة الكثير من أشكال التلاحم والعمل المشترك على الصعيد السياسى والجماهيرى ، وخاصة في الحركة العمالية . وقامت بين عبد الله باذيب والقيادات التقدمية في الجبهة القومية ، وخاصة الرفيق عبد الفتاح اسماعيل ... لقاءات وصلات وطيدة .

وعندما أصبح عبد الله باذيب صحيفة « الأمل » الأسبوعية في يونيو ١٩٦٥ م ، استخدم هذه الامكانية العلنية بذكاء وفعالية لمصلحة الثورة . فقد رفعت الصحيفة مشعل الثورة ، وخاضت معاركها بثبات

على الصعيد السياسى والأيدىولوجى سواء فى جبهة الصراع مع المستعمر البريطانى وعملائه ومخططاته السياسية المشبوهة ، أو فى جبهة الصراع مع القوى السياسية التقليدية التى كانت لا تزال ذات مواقف هامئة وقوية فى الحركة السياسية العمالية • وكان انتزاع الثورة لتلك المواقع من القيادات اليمينية والاصلاحية والانتهازية يشكل ضرورة حيوية للثورة وعنصرا هاما من عناصر انتصارها على المستعمر •

لقد لعبت « الأمل » دورا بارزا فى فضح ومقاومة السياسات الاستعمارية والمعادية للثورة ، وفى الدفاع عن نضالات العمال والفلاحين ، واعطائها المضمون الطبقي الجديد والمبرر الأيدىولوجى ، مما ساعد العديد من المناضلين على الانتقال الى مواقع الفكر الاشتراكى العلمى ، (٧) •

أما « التقرير السياسى للجنة المركزية للاتحاد الشعبى الديمقراطى المقدم الى المؤتمر العالم الثانى ١٨ — ٢٠ يوليو ١٩٧٥ » ، فإنه يصوغ هذه العلاقة الخاصة التى أخذت تنشأ بين يازيب ورفاقه وبين الجبهة القومية على النحو التالى : « ومع ذلك ورغم أن القيادة المسيطرة على تنظيم الثورة فى ذلك الوقت قد نجحت فى ابقاء الماركسيين خارج الجبهة القومية تنظيميا ، فأنا لا بد أن ننوه ، للانصاف والأمانة التاريخية ، بأن موقف تلك القيادة لم ينطبق على القيادات الثورية الشابة الجديدة التى غرزاها تطور الثورة والتى كانت تقود النضال الفعلى فى الداخل ، والتى كانت قد أخذت تتحول نحو الانتقال الى مواقع الفكر الاشتراكى العلمى ، فقد قامت بين قيادة هؤلاء وبين قيادة الفصيل الماركسى ، فى وقت لاحق من قيام الثورة ، وخاصة بعد صدور صحيفة « الأمل » لقاءات ومشاورات تتعلق بقضايا

الثورة ، بل وقامت حوارات تبحث امكانية الالتقاء التنظيمي ضمن الجبهة القومية . ولكن هذه الحوارات لم يكتب لها أن تستمر وتثمر بسبب الأزمات والمشاكل التي واجهت الجبهة القومية ، وشغلتها عما عداها ، والتي امتدت منذ « الدمج » المشؤم في مطلع عام ١٩٦٦ حتى حركة ٢٢ يونيو التصحيحية في منتصف عام ١٩٦٩ ، ( ص ١٥ ) .

### وحدة عمل بين باذيب ورفاقه وبين الجبهة القومية :

على أن موقف باذيب ورفاقه من عملية الدمج التعسفي في اطار « جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل » التي جاءت لصالح القوى الانتهازية التي عبر عنها عبد القوى مكاوى وعبد الله الأصنع ، هذه العملية التي تمت في ١٣ يناير ١٩٦٦ بضغط من أجهزة الاستخبارات المصرية في اليمن التي أغزعا النهج الجذري الذي أخذت تتبعه الجبهة القومية ، هذا الموقف التضامنى مع الجبهة القومية وحققها في الانفصال عن جبهة التحرير ، والاستمرار في قيادة الثورة قد عمق الصلة الخاصة التي أخذت تنشأ بين رفاق باذيب وبين الجبهة القومية .

وكما كتب باخيره : « وبعد عملية « الدمج » في ١٣ يناير ١٩٦٦ وقفت « الأمل » بشجاعة الى صف القوى الحقيقية للثورة ، ودأبت عن استمرار وتعميق الخط الصحيح للثورة . وظلت تفتح صفحاتها لنشر البيانات القيادية والقاعدية للجبهة القومية ضد أوضاع الدمج . وتبينت التحركات والمظاهرات التي كانت تقودها منظمات الجبهة القومية في الداخل من أجل الانسلاخ عن جبهة التحرير ، والعودة الى العمل المستقل باسم الجبهة القومية .

وقد دفع هذا قوى الثورة المضادة الى احراق المطبعة التي كانت تطبع صحيفة « الأمل » في الشيخ عثمان ، وتهديد جميع المطابع

الأخرى بنفس المصير إذا قبلت طباعة « الأمل » لديها ، كما أُلقيت بعد ذلك قبلة على منزل عبد الله باذيب في « كريتر » .

وفي وقت لاحق استدعى عبد الله باذيب الى القاهرة بواسطة بعض الشخصيات اليسارية البارزة لاستطلاع رأيه في حقيقة الموقف . وقد قابل الرئيس الراحل عبد الناصر الذي استوضحه عن القسوة الحقيقية ذات « الثقل » الشعبي في الداخل ، فشرح له عبد الله باذيب أن القوة التي تتمتع « بالثقل » الحقيقي على الصعيد النضالي والجهادي هي « الجبهة القومية » .

كما كتب عبد الله باذيب في « روز اليوسف » موضحا المفهوم الصحيح للوحدة الوطنية المطلوبة ، وان تكون ذات محتوى وطني واجتماعي ثوري تطور وتعمق الخط الذي سلكته ثورة ١٤ أكتوبر .. لا وحدة ترتد بها الى الوراء .

وعمل عبد الله باذيب في تلك الفترة العصيبة من حياة الثورة على الاتصال بالقوى التقدمية في الوطن العربي وخارجه لاعطائها الصورة الصحيحة عما يدور على ساحة الصراع السياسي في الجنوب اليمني المحتل (٨) .

لقد أشاد عبد الفتاح اسماعيل الذي كان يمسك بالطرف الآخر من الخيط ، ببيعة تكثيل قوى الثورة وتوحيد موقفها النضالي ، كخطوة أولى على طريق توحيدها في تنظيم سياسي واحد ، رؤى في البداية أن يكون هو الجبهة القومية ذاتها - أشاد بدور عبد الله باذيب هذا ويدور صحيفته « الأمل » التي تحولت الى منبر سياسي ودعائي للثورة

---

(٨) نفسه ، ص ٢٦ .



وتنظيمها القائد : « ولقد كانت صحيفة « الأمل » التى رأس تحريرها رفيقنا الراحل ذلك الصوت المعبر عن الثورة الشعبية المسلحة ونضالات الجماهير فى المدن والأرياف الذى كشف سياسة المستعمرين ومخططاتهم التآمرية ، وكل من وقف معهم من العملاء والانتهازيين » (٩) •

### تلاحم نضالى من خلال النقابات الست :

كان النضال المشترك بين باذيب ورغاقه وبين الجبهة القومية يتخذ أشكالاً مختلفة • وكان تلاحمهما على صعيد الحركة العمالية وتوجيهها الضربات ضد القيادة الإصلاحية الانتهازية ، ومن خلال النقابات الست التى هيمنت عليها الجبهة القومية ، كان ذلك شكلاً من أشكال وحدة العمل التى أخذت تقرب أكثر فأكثر بين رغاق الدرب الواحد •

ولقد شرع عبد الله باذيب قلمه الصارم ضد هذه القيادة وضد الصحف المنشعة لها كصحيفة « العمال » : وفى مقال بعنوان « النقابات الست هى المؤتمر العمالى » كتب : « لقد ضايقهم فيما يبدو أننا تحدثنا فى أسبوع مضى عن اتجاهين فى الحركة النقابية ، اتجاه ثورى طليعى تقدمى ، واتجاه انتهازى يمينى إصلاحى » •

وقالوا : « ان هناك حملة شرسة لتمزيق الوحدة التنظيمية للطبقة العاملة » • وهم يقصدون بذلك موقف النقابات الست من « قيادة » المؤتمر •

وهذا ببساطة كذب وتشويه للحقيقة •

ان المؤتمر العمالى ليس ملكاً للقيادة الحالية • وليست هذه القيادة هى المؤتمر • واذا كانت القيادة تسير فى خط مناص لمصالح

---

(٩) نفسه ، ص ٨ •

العمال ، غأن من حق العمال أن يغيروها ، وان ينتخبوا القيادة التي يثقون بها .

وليست النقابات الست ، بل هي قيادة المؤتمر التي تريد تخريب وحدة الطبقة العاملة ، والتي تخلق عدم الانسجام والتنافر في الحركة النقابية ، والتي اضطرت جماهير العمال الى خلق طار تنظيمي جديد لها يتمثل في النقابات الست ، وذلك بغرض نفسها على المجلس التنفيذي للمؤتمر العمالي وعلى بعض النقابات بطرق غير شرعية وبواسطة انتخابات مزيفة أو بمنع اجراء الانتخابات فيها ، بحجة أن السلطات تمنع في ذلك .

وينبغي القول أن المهم ليس هو الاطار التنظيمي في ذاته ، بل الروح والمضمون ، الذي يحتويه هذا الاطار ، كما أن الاطارات التنظيمية ليست أشياء ثابتة وجامدة ، بل هي تصنع وتكتسب خلال العمل والنضال . ولقد تكونت النقابات الست ونمت في المعركة ضد الاستعمار والاحتكارات ، وداخل اطار المؤتمر العمالي نفسه وكتجديها وتطوير له ، ومعنى آخر غأن اطار النقابات الست سسيكبر ويتسع ويمكس نفسه على اطار المؤتمر العمالي .

وهل هناك من لديه أدنى شك اليوم في أنه لو أجريت انتخابات حرة في المجلس التنفيذي للمؤتمر وفي بعض النقابات التي تسيطر عليها عناصر « قيادة » المؤتمر الحالية لاخفت قيادة المؤتمر ولما أصبح لدينا شيء اسمه النقابات الست ، بل أصبح لدينا نقابات منسجمة متجانسة ،

ولسوف يحدث هذا سواء أرادت قيادة المؤتمر أم لم ترد .  
وسواء بقى يساريو جريدة « العمال » على يمين الحركة العمالية أو

انتقلوا حقا الى مواقع اليسار» (١٠) .

وإلخ « التقرير السياسى للجنة المركزية للاتحاد الشعبى الديمقراطى المقدم الى المؤتمر العام الثانى ١٨ - ٢٠ أولاء ١٩٧٥ »  
هذا التلاحم التضالى على الصعيد العمالى بين الفريقين بقوله :

« وفى الحركة الجماهيرية بوجه عام ، والعمالية بوجه خاص ، لعبت العناصر الماركسية دورا بارزا ومشرفا ، وتحققت بينها وبين عناصر الجبهة القومية وحدة عمل مشترك قوية وفعالة . وقد استشهد الرفيق عبد الله عبد المجيد السلفى ، أحد العناصر القيادية والوجوه البارزة فى الاتحاد الشعبى الديمقراطى ، والذى أسهم بدور فعال فى تأسيس وقيادة التيار العمالى الثورى الجديد ( حركة النقابات الست ) ، استشهد برصاص القوى اليمينية الانتهازية الحاكمة فى ٢٨ أبريل ١٩٦٦ دفاعا عن الثورة ، ومن أجل انتصار خطها التقدمى ، وبسبب نشاطه الديناميكى فى التصدى للقوى السياسية الانتهازية التى كانت تسيطر على الحركة النقابية ، وتعمل باستماتة لعزل الطبقة العاملة عن ثورة ١٤ أكتوبر ، » ( ص ١٥ - ١٦ ) .

فى خندق واحد ضد اليمين الانتهازى :

وبعد الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، وهيمنة يمين الجبهة القومية على مقاليد السلطة ، ومحاولته اغراغ الشبورة من محتواها ، وضرب القوى التقدمية داخل وخارج الجبهة القومية ، فإن الجبهة القومية والاتحاد الشعبى الديمقراطى ، بل وغصيل البعث

---

(١٠) عبد الله باذيب ، كتابات مختارة ، الجزء الثانى ، ص ١٥٧ -

هذه المرة ، وجدوا أنفسهم في خندق يضالي واحد في مواجهة اليمين ، مما أرسى أساسا جديدا لوحدة هذه الفصائل الثلاث في تنظيم موحد شرع الحوار حوله فور الاطاحة باليمين بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيلة •

يوجز « التفسير السياسى » الآنف الذكر هذه الوحدة النضالية بين الجبهة القومية والاتحاد الشعبى الديمقراطى كما يلى :

« وقد شارك الاتحاد الشعبى الديمقراطى فى النضال على مختلف الجبهات السياسية والجهادية وبين صفوف العمال والشباب والطلاب ، ومن خلال امكانيات النشر العلنية المحدودة لديه ، شارك بشكل دؤوب فى فضح جمود وتردد سلطة ما بعد الاستقلال وخفقتها للحريات ، وركز دائما على المهام والتدابير الجذرية التى يتطلع الشعب الى انجازها كيما تسير الثورة فى الطريق الصحيح • وقد أذان حركة ٢٠ مارس علنا وفى حينها • كما كان أول من انتقد قانون الإصلاح الزراعى الهزيل الذى صدر بعد أيام قليلة من حركة ٢٠ مارس ، وعزى فى نفس الوقت الهدف السياسى وراء إصدار ذلك القانون وهو محاولة امتصاص النقمة الجماهيرية الواسعة التى خلقتها حركة ٢٠ مارس سيئة الذكر •

لقد ساهم الاتحاد الشعبى الديمقراطى فى تشديد عزلة الحكم ، ولم تكن اللقاءات والمشاورات لتتقطع بين قياديه وبين الرفاق التقدميين فى الجبهة القومية طوال تلك الفترة من حكم سلطة ما قبل ٢٢ يونيو ١٩٦٩ • وقد واجه الاتحاد الشعبى الديمقراطى خلال ذلك الكثير من التضيق والملاحقة واعتقل عدد من عناصره البارزه عند قيام حركة ٢٠ مارس • ( ص ٢٤ — ٢٥ ) أمثال عبد الله باذيب ، تماما كما حدث لعبد الفتاح اسماعيل وعناصر أخرى من رفاقه ومن منظمة البعث •

يقول عبد الفتاح اسماعيل في هذا الصدد : « وبعد احراز الاستقلال الوطنى ، وفي فترة عصيبة تعرضت فيها الثورة لسيطرة اليمين الانتهازى ، وقف الرشيق عبد الله باذيب الى جانب التيار التقدمى فى التنظيم السياسى - الجبهة القومية ، حتى فجر حركة ٢٢ يونيو ، تلك الحركة التصحيحية المجيدة التى قتادها التيار التقدمى ، واعاد لثورة ١٤ أكتوبر وجهها الحقيقى التقدمى المشرق ، ورسم ملامح مستقبلها السياسى والطبقى والايدىولوجى ، والتى شكلت بانتصارها البداية الوطنية لتأسيس وحدة ثابتة لفصائل العمل الوطنى الديمقراطى فى بلادنا » (١١) .

#### دعوة بانيب لاقامة تنظيم طليعى واحد :

كان « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » قد وقف وقفة خاصة أمام ضرورة توحيد الفصائل الثورية الثلاث بعد الاستقلال مباشرة ، حيث نادى فى برنامجيه السياسى الجديد الذى أصدره فى ٣١ يناير ١٩٦٨ ، والذي حمل عنوان « وجهة نظر حول المرحلة الراهنة : ثورة ١٤ أكتوبر ، طبيعتها ، مهماتها ، وآفاق المستقبل » بوحدة هذه الفصائل فى اطار تنظيمى واحد .

لا محيص هنا من ايراد الفقرات الخاصة بذلك :

« ان السير ببلادنا فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ونحو الاشتراكية يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية فى البلاد داخل اطار تنظيمى واحد يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية . ومثل هذا التنظيم هو وحده القادر على قيادة

---

(١١) اريمون يوما على وفاة القائد والوطنى والعمالى الخالد عبد الله عبد الرزاق بالفليب ، ص ٨ .

الثورة الى أهدافها السلطمة ، وهو الشكل المناسب للديمقراطية في بلادنا ، فلا توجد في بلادنا تقاليد حزبية متأصلة ، وخلال الكفاح المشترك التحمت عمليا جميع فصائل الثورة والتقدم في مجتمعا ، وأسهمت جميعها في الثورة المسلحة وانتصارها . ولقد كان التطور المنطقي والطبيعي للثورة يحتم أن تلتحم هذه الفصائل عضويا في تنظيم واحد . وإذا كان ذلك قد تمعذر قبل انتصار الثورة المسلحة فليس هناك ما يمنع ذلك الآن . بل يجب أن لا يكون هناك ما يمنع ذلك .

وتنبه الوثيقة التي تولى عبد الله باذيب صياغتها الى أن ضيق الأفق البرجوازي الصغير هو وحده الذي يمكن أن يحول دون ذلك ، وهي إشارة موجهة الى يمين الجبهة القومية الحاكم : « ان مصلحة ثورتنا تتطلب التخلص عن الأفكار الحزبية الضيقة وعن عوامل الصخر والخوف من الماركسين ، والتخلص من روح التردد والتذبذب والخوف من انطلاقه الجماهير ، والتخلص من كل ما هو من طبائع وصفات البرجوازية الصغيرة صاحبة الأوهام الضارة عن امكانية بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين وفي غياب حزب طليعي يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية » .

وتلفت الوثيقة الانتباه الى التجارب الثورية التي أحبطت أو تعثرت في العالم النامي ، بما في ذلك بعض البلدان العربية ، بسبب عدم رص قوى التقدم في حزب طليعي كهذا :

« ولقد أثبتت تجارب شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ومنها شعوبنا العربية ، مدى ضرر هذه الأوهام . وحيث لم يتم بعد مثل هذا الحزب ، فإن الايمان يزداد بضرورة قيامه وضرورة أن يحتل

الاشتراكيون العلميون مكانهم الطليعى فى عملية البناء الثورى  
الاشتراكى .

يجب أن لا نكررا تجارب فاشلة مرت بها الشعوب الأخرى ، ومنها  
بعض شعوبنا العربية . يجب أن نبدأ من حيث انتهت تجربة مصر  
وسوريا ، لا من حيث بدأت . ويجب أن نستخلص منها كل الدروس  
والعبر ، وأن نستفيد من إيجابياتها وننبذ سلبياتها .

وتؤكد الوثيقة أن من الشروط الأساسية والحاسمة للمسير « نحو  
الاشتراكية بانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية » ثورة ١٤  
أكتوبر « وحدة وتلاحم جميع القوى والعناصر الثورية والتقدمية  
داخل الجبهة القومية وخارجها فى تنظيم واحد يسترشد بمبادئ  
الاشتراكية العلمية » (١٢) .

#### دور بانيب فى قيام التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية :

من ناقلة القول الإشارة الى أن العلاقات الطبية التى نشأت منذ  
فترة الكفاح المسلح بين عبد الله باذيب وبين عبد الفتاح اسماعيل الذى  
أصبح أميناً عاماً للجبهة القومية بعد نجاح حركة ٢٢ يونيو التصحيحية  
١٩٦٩ ، وتأثير ذلك على حزب البعث الذى تحول إلى حزب الطليعة  
الشعبية بعد انسلاخه عن البعث الأم وتبنيه للفكر الاشتراكى العلمى  
— ن ذلك قد ساعد على اقتراب الفصائل الثلاث من بعضها بعضاً ،  
وتوحيد المنظمات الشبابية والطلابية التابعة لها ، تمهيداً لوحدها  
التظيمية التى أقرت بتوقيعها على اتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥ ، الذى قام  
على أساسه فى أكتوبر من ذات العام التنظيم السياسى الموحد —  
الجبهة القومية الذى غدا عبد الفتاح اسماعيل أميناً عاماً له .

---

(١٢) عبد الله باذيب ، كتابات مختارة ، الجزء الثانى ، ص ٢٠٦ ،

كتب باخيره حول ذلك : « وفي منتصف ١٩٧٠ بدأ الحوار  
الفعلي بين الفصائل الثلاث حول الشكل الملائم لوحدها التنظيمية »

وقد لعب عبد الله باذيب دورا مخلصا وفعالا في مناقشة وبلورة  
الصيغة التوحيدية المنبثقة من معطيات وخصائص الواقع في بلادنا —  
واتسم موقفه بالاصرار والتصميم على تذليل الصعوبات وبلوغ الهدف  
العظيم للحوار •

وكقائد محنك يمي الأهمية القصوى لوحدة القوى الثورية  
والآثار الايجابية القريبة والبعيدة التي ستترتب عليها بالنسبة لوطنه  
وجماهير شعبه ، فقد كان يتصرف بحكمة ومرونة ومسؤولية • وساعد  
كثيرا على تقريب وجهات النظر ، وتغليب وتعميق نقاط الالتقاء ، كما  
أغار اهتماما خاصا لتحقيق وتوطيد وحدة عمل الفصائل الثلاث على  
صعيد المنظمات الجماهيرية ، كسبيل يمهّد الطريق ، ويهيئ المناخ  
الأكثر ملائمة أمام تحقيق الوحدة التنظيمية لهذه الفصائل •

وكان عبد الله باذيب من أسعد الناس يوم كان يضع توقعه على  
اتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥ م الذي توج عملية الحوار بالموافقة النهائية على  
أسس وحدة الفصائل الثلاث في إطار التنظيم السياسي الموحد —

ومنذ ذلك الحين وحتى لحظة وفاته في ١٦ أغسطس ١٩٧٦ سمي  
بكل جهده وطاقته وما يملك من امكانيات سياسية وفكرية من أجل  
انجاح التجربة الجديدة وصيانتها وتوطيد دعائمها ، وتهيئة الظروف  
والأسس اللازمة لبناء الحزب الطليعي •

« وبمسد قيام التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية —



اختير عبد الله باذيب عضواً في لجنته المركزية وفي المكتب السياسي وسكرتيراً لدائرة الثقافة والاعلام في سكرتارية اللجنة المركزية ، وخلال الفترة القصيرة التي تولى فيها عبد الله باذيب هذا المنصب كان دائب التفكير والنشاط من أجل ارساء أساس متين للعمل الأيديولوجي في الحياة الداخلية للتنظيم . وكان يرى أن نقطة الانطلاق ينبغي أن نكون في تعزيز شبكة التثقيف الأيديولوجي والسياسي والمدارس الحزبية القائمة ووضع البرامج والخطط الكفيلة بالنهوض بهذه الأجهزة الحزبية على نحو يؤدي إلى الارتفاع بالمستوى الأيديولوجي والسياسي لأعضاء التنظيم ، ويهيئ المناخ الملائم للانتقال إلى الحزب الطليعي .

وفي هذا الاتجاه أشرفت عبد الله باذيب بشكل فعال على إعداد عدد من الوثائق الهامة في مجال التثقيف السياسي والأيديولوجي كان الفقيه يعتقد أنها ستشكل نقلة في الحياة الفكرية للتنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية — .

على أن من أهم ما كان يميز نشاط عبد الله باذيب أثناء توليه لهذا المنصب هو الاهتمام الكبير الذي كان يولييه لصحيفة « الثوري » اللسان المركزي للتنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية . . . وكان هذا الاهتمام نابعا من إيمانه بأن هذه المسألة تشكل حجر الزاوية في النشاط الأيديولوجي والسياسي للتنظيم .

وفي الأيام الأخيرة لحياة القائد الراحل كان شديد الحرص على الانتهاء من التقرير المكلف بتقديمه إلى الدورة الرابعة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد حول العمل الأيديولوجي وواجبات أعضاء التنظيم بهذا الصدد . . وقبل ساعات فقط من وفاته أكمل عبد الله باذيب وقّع الممسكات الأخيرة على التقرير وسلمه كاملا إلى سكرتارية اللجنة المركزية . ولم يكن غفينا الراحل يدري حينئذ أنه بتقديمه

هذا التقرير كان يقدم آخر عطاءاته لشعبه الذي أحبه وتنظيمه الذي أسسه مهديور بارز في بنائه وللأفكار العظيمة التي كرس كل حياته من أجل انتصارها وانتشارها في ربوع اليمن الحبيب» (١٣) •

أما شهادة عبد الفتاح اسماعيل فكانت كما يلي : « وبعد انتصار هذه الخطوة ( خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية - الكاتب ) كان للرفيق باذيب دور بارز في الصوار الديمقراطي وانجازه من أجل الوحدة الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية لفصائل العمل الوطني الثلاث وقيام التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية الذي أصبح الرفيق باذيب واحدا من أبرز قادته » •

كما لعب الرفيق باذيب من خلال نضاله الدؤوب والمخلص دورا مهما لتثبيت وتعزيز قضايا الثورة والسلطة الوطنية الديمقراطية ونصرة قضايا الكادحين والدفاع عن مكاسبهم التقدمية » •

« كما شهد التحول الثوري لمسار ثورة ١٤ أكتوبر بعد انتصار خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية ، وتتويج هذا التحول بوحدة فصائل العمل الوطني الثلاث ، وقيام التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية • وكان يتطلع الى قيام الحزب الطليعي اليمني الواحد ، وتحقيق أهداف استراتيجية الثورة اليمنية في ظل الوطن اليمني الموحد ، ولكن الموت أخذه قبل أن يتحقق هذان الهدفان النبيلان ، الا أن كل رفاق باذيب في تنظيمنا السياسي الموحد الجبهة القومية سيواصلون النضال من أجل بناء الحزب الطليعي اليمني ، صامد الأمان للثورة وقائدها في تحقيق كامل أهداف استراتيجية الثورة اليمنية» (١٤) •

(١٣) المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ •

(١٤) نفسه ، ص ٨ ، ٩ •

لم تكن تلك محض أحلام أو نبؤات ثورية . فقد تحقق أحد  
هذين الهدفين النبيلين بالفعل ، حيث قام الحزب الطليعى الذى  
ناضل من أجله هذان الزعيمان الثوريان ، وغدا عبد الفتاح نفسه  
أمينا عاما له .

وبقيام هذا الحزب القائد للمسيرة النضالية توغراهم شرط ذاتى  
وسياسى لتحقيق كامل أهداف استراتيجية الثورة اليمنية فى التحرر  
الوطنى ، والتقدم الاجتماعى الشامل ، والديمقراطية السياسية  
الواسعة ، والوحدة اليمنية التامة ، والاشتراكية والسلام .

### **تقييم أمين عام الحزب الاشتراكى اليمنى لدور بانبيب فى خلق الاداة الطليعية الواحدة :**

على أن هذا العرض العام والمركز والسريع لدور عبد الله بانبيب  
النضالى من أجل قيام الحزب الطليعى ، تمكينا لثورة ١٤ أكتوبر ،  
والثورة اليمنية عموما ، من ايجاز كامل مهامها القريبة والبعيدة ، لا يكتمل  
دون التوقف أمام ذلك التقييم الهام الذى قدمه الأمين العام للجنة  
المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض لهذا الدور .

غنى الصلاحيات الذى أجرته معبه صحيفة « الثورى » فى  
٢١-٢٢-١٩٨٦ بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لقيام حركة ٢٢ يونيو  
التصحيحية يقول الرفيق الأمين العام جوابا على سؤال « الثورى »  
« من المهم أن نصحح بعض أفكار السؤال فى بداية الأمر . . . وهو أن  
الحوار الديمقراطى بين الفصائل الثلاث لم يبدأ بعد خطوة ٢٢ يونيو  
.. بل أنه بدأ فى واقع الأمر قبل قيام الثورة ، وأثناء الكفاح المسلح ،  
حيث جرت محاولات دؤوية من قبل عدد من الرفاق القياديين فى حركة  
القوميين العرب قبل تشكيل الجبهة القومية ، وفى قيادة الجبهة القومية

يعد تشكيلها ، وفي مقدمتهم الشهيد عبد الفتاح اسماعيل مع قادة  
هذين الفصيلين بهدف اقناعهما في الانخراط في الكفاح الشعبى  
المسلح ضد الاستعمار والسلطين •

والحال أن الحوارات مع حزب البعث سابقا اصطدمت بعقبة  
كأداء تمثلت في رفض قيادة حزب البعث لنهج الكفاح المسلح وتشكيكها  
بالثورة عند قيامها ، وتحالفها مع عبد الله الأسنج وغيره من القيادات  
والاتجاهات اليمينية والاصلاحية التى تصدت للثورة المسلحة منذ  
بدايتها وتآمرت عليها •

أما بالنسبة لاتحاد الشعب الديمقراطى فقد أثمر الحوار عن  
تأييد قيادة الاتحاد الشعبى ، وعلى رأسها الفقيد عبد الله باذيب ، لخط  
الكفاح الشعبى المسلح سياسيا واعلاميا •

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن خطوة ٢٢ يونيو فتحت طريقا  
جديدا لمواصلة الحوار ، وليس للبده به ، كما جاء فى السؤال • وقد  
أسهم هذا الحوار الذى تم فى سياق التحولات الطبقية والإيديولوجية  
التقدمية التى نفذتها خطوة ٢٢ يونيو على صعيدى التنظيم والمجتمع ،  
أسهم فى تقريب مواقف الجبهة القومية والاتحاد الشعبى الديمقراطى ،  
والتأثير على قيادة حزب البعث التى أعلنت فى عام ١٩٧٤ ، أى بعد  
خمس سنوات من الحوار معها ، تبنيها للاشتراكية العلمية وانسلاخها  
عن حزب البعث ، والعمل باسم حزب الطليعة الشعبى ، واستعدادها  
لبناء حزب طليعى موحد ، وتخليها عن نهجها السابق الذى كان يدعو  
لبناء جبهة وطنية متحدة يحتفظ كل طرف فيها باستقلاله التنظيمى  
والإيديولوجى • •

ويستعرض الرفيق البيض أشكال ومراحل العمل المشترك ، ودور

عبد الله باذيب فيها ، منذ فترة الكفاح المسلح وحتى قيام التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية الذي تحول الى الحزب الاشتراكي اليمني :

« في الحقيقة لم تكن هناك أشكال موحدة للتعاون مع هذين الفصيلين ، بسبب اختلاف مواقفهما من ثورة ١٤ أكتوبر وتنظيمها السياسي الجبهة القومية ، فقد توقف الحوار مع حزب البعث بعد انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير ، في أكتوبر ١٩٦٦ ، فيما استمر مع الاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي أدان مؤامرة الدمج القسري ، وأيد خطوة الانسحاب من جبهة التحرير . وكانت هناك أشكال مختلفة للتعاون مع الاتحاد الشعبي الديمقراطي قبل الاستقلال ، وأبرزها العمل المشترك في الحركة النقابية ، والاستفادة من الامكانيات القانونية والعينية لصحيفة « الأمل » التي كان يصدرها أسبوعيا الفقيد عبد الله باذيب في دعم الثورة المسلحة وتنظيمها السياسي ، ونشر أخبارها ، وغضخ وتوعية المخططات والمؤامرات المعادية لها . كما وجدت بعد الاستقلال وقبل قيام خطوة ٢٢ يونيو أشكال متنوعة للتعاون مع قيادة الاتحاد الشعبي الديمقراطي على الرغم من الظروف القاسية التي كان يمر بها اليسار التقدمي داخل وخارج الجبهة القومية ، بسبب الهجمة اليمينية الشرسة التي كانت تستهدف بحرف الثورة عن مسيرتها التقدمية ، وملاحقة ومطاردة العناصر التقدمية في البلاد .

وقد فتحت خطوة ٢٢ يونيو آفاقا رحبة أمام تطوير التعاون مع الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، واستأنف الحوار مع حزب البعث ، حيث تم وضع أسس راسخة للتحالف الوطني الديمقراطي بين الفصائل الثلاث من خلال المشاركة في السلطة التنفيذية والتشريعية والعمل المشترك في المنظمات الجماهيرية .

وأخذ هذا التحالف يتعمق يوما بعد يوم على قاعدة الالتزام بأيديولوجية الاشتراكية العلمية والنضال من أجل بناء الحزب الطليعى . • وجاءت اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ كامتداد للنتائج المثمرة والعظيمة التى تحققت فى مجرى التحالف والعمل المشترك بين الفصائل الثلاث . • وتتوخى هذه الاتفاقية بائعقاد المؤتمر التوحيدي للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية فى أكتوبر من نفس العام ، والذى شكل خطوة انتقالية مهدت الطريق لقيام الحزب الاشتراكى اليمنى فى أكتوبر عام ١٩٧٨ ، •

لم يكن — اذن — عبد الله باذيب وعبد الفتاح اسماعيل حالمين ، وانما كانا من ذوى الرسالات التاريخية العظيمة التى لا تنتهى بنهايتها •

فالصرح الذى أسهم باذيب فى وضع أسسه ولبنساته ، وكان لعبد الفتاح فضل رعاية ومتابعة بنائه طبقة بعد طبقة حتى اكتمل قيامه ، قد بقى شامخا كالطود رغم كل الرياح المتوج التى عصفت من حوله •

وكما استحق عبد الفتاح لقب مؤسس الحزب الاشتراكى اليمنى ، فإن باذيب قد استحق اعتراؤه حزبه بدوره النضالى البارز فى سبيل خلقه ونشأته •

وأهداف الثورة اليمنية الاستراتيجية التى قضيا قبل أن يحققهما قيد وجبدا فى حزبهما الطليعى الراحعة التاريخية الكفيلة بتحقيقها عبر التحالف مع كل القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية فى البلاد •

## بمناسبة يوم الصحافة اليمنية

عبد الله باذيب

صاحب خطاب أيديولوجي وثقافي مما (\*)

في الندوة العلمية التي عقدت في عدن ما بين ٢٨ - ٣٠ مارس ١٩٨٨ تحت عنوان « السياسة الثقافية وخبرة العمل مع المثقفين » والتي شارك فيها عدد من المثقفين اليمنيين والعرب ومن البلدان الاشتراكية جاء في مداخلة الرفيق د. عبد الله الخامري عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني انه عند الحديث عن المثقفين اليمنيين فانه تظل أمامنا صورة كل من عبد الله باذيب وعبد الفتاح اسماعيل كرمزين كبيرين ولامعين للمثقف الحق ، ولذلك ينبغي جمع تراثهما الثقافي ووضعه في مكانه اللائق به من الثقافة اليمنية المعاصرة .

وفي مداخلته أكد الكاتب اللبناني المعروف محمد كسلي دعوة الدكتور الخامري هذه ، غير أنه سبق الى اصدار حكم على تراث كل منهما رأى فيه أن تراث عبد الله باذيب ينطوى على خطاب أيديولوجي ، بينما يتميز تراث عبد الفتاح اسماعيل بسمه الخطاب الثقافي .

وفي شيء من العفوية التي أملتها المفاجأة طرحت عليه سبؤالا :

كيف ؟

غير أن الزميل كسلى لم يجب عليه ، ومضى في شرح الفارق ما بين كل من الخطابين ، حيث يميل الخطاب الأيديولوجي الى الاكتفاء بمسلماته وتكرار نفسه ، بينما يفحص الخطاب الثقافي أو المعرفي المتغيرات الدائبة على الواقع ، ويتابع كل جديد يطرأ على الحياة ، ومن ثم يتخذ صاحبه موقفاً سياسياً واقعياً في ضوء المعطيات المستخلصة من الواقع والحياة .

وفي الاستراحة كررت سؤالى اليه ، مستوضحة عن الأساس الذي بنى عليه مثل هذا الحكم الذي فرق به ما بين خطاب الرجلين .

غير أن الرفيق كسلى أثر عدم الخوض في الموضوع .

لكن ما طرحه في الندوة يبقى قضية تستحق المناقشة ، وهي مناقشة مطلوبة من كل المهتمين بتراث كل من الفقيه عبد الله باذيب والشهيد عبد الفتاح اسماعيل ، ولربما أفادت مثل هذه المناقشة اللجنتين المكلفتين بجمع تراثهما وتشجيع كل مسعى علمي نحو تقييمه .

وما أنا بصددده هنا — في مناسبة يوم الصحافة اليمنية ، ( ٩/١٣ ) — ليس استباق جهد اللجنتين ، ولا الاسعى نحو تقييم تراثهما ، أو تقييم تراث عبد الله باذيب — وان كانت لى كتب وكتابات حول ذلك متروك أمر الحكم عليها للباحثين — وانما أريد أن أتلمس مدى صحة القول بأن خطاب عبد الله باذيب كان أيديولوجياً بحتاً ، أو حتى تطنى عليه الأيديولوجيا على حساب المعرفة العلمية بالواقع اليمنى الذى عاشه وناضل فيه .



بادئ، ذئ بدء لابد من التحفظ الضرورى على هذه الثنائية الحادة التى تجعل الأيديولوجيا فى جانب ، والثقافة فى جانب آخر ، والتى على أساسها اعتبر عبد الله باذيب حامل راية الأيديولوجية ، بينما اعتبر عبد الفتاح اسماعيل حامل راية الثقافة •

حقا أن هناك تمايزا دلاليا بين الأيديولوجيا والثقافة ، وإن مفهوم الأخيرة أوسع من مفهوم الأولى ، وإن الثقافة تهتم بمعرفة وتملك وإنتاج الواقع الموضوعى ، الاجتماعى والطبيعى ، بينما تقتصر الأيديولوجيا على عكس هذا الواقع من زاوية واحدة : زوية مصلحة هذه الطبقة أو تلك ، ومن ثم تكون رؤيتها له مشوهة محدودة قاصرة ملونة بلون هذه المصلحة الطبقيّة •

ولكن لأن جميع بنى البشر مصنّفون ضمن هذه الطبقة أو تلك ، أو حتى هذه الفئة أو الجماعة أو تلك ، فأنهم — شاعوا أم لم يشاعوا وعوا أم لم يعوا — يحملون مثل هذه الرؤية الأيديولوجية أو تلك ، ولا يفلت من ذلك أحد غيلسوغا كان أو اميا •

ومثل هذه الرؤية تلابس كل الثقافة ، وتتدخل فى كل علم ، بل إنها تتدخل فى تفسير حتى النتائج العلمية والتكنيكية ، وتحاول توجيهها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك ، هذا النظام أو ذاك •

وماركس وانجلز فى كتابهما ( الأيديولوجية الألمانية ) الذى استشهد به الأستاذ كسلى للتدليل على أن ماركس ورفيقه بدأ نضامهما العلمى بفتح النار على الأيديولوجية ، إنما كانا يهاجمان أساسا الأيديولوجية البرجوازية التى كانت تشوه حقائق العلم والتاريخ ، ولم يكونا يفران أنهما يؤسسان أيديولوجيا أخرى تعتمد حقائق العلم والتاريخ ولا تتناقض مع السير الموضوعى لتطورهما ، بل تعطيهما حافزا

طبقا اجتماعيا للمضى قدما الى الامام في عملية تقدمهما ومن هنا وصفهما أيديولوجيتهما بأنها أول أيديولوجية علمية في التاريخ البشرى ، وهو ذات التعريف الذى شدد عليه لينين •

غالماركسية — اللينينية ليست علما تاريخيا — اجتماعيا فلسفيا فقط ، وانما هى أيضا أيديولوجية طبقة اجتماعية هى آخر انتاجات المجتمع البشرى في تقدمه التاريخي ، الطبقة التى لا تملك مصالح طبقية انانية ضيقة تحول بينها وبين فهم العالم فهما علميا صحيحا ، بل ان هذا الفهم العلمى الصحيح له هو الذى يمكنها من تغييره ، ومن ثم من تحقيق مصلحتها الطبقيّة — الاجتماعية في السيطرة على قوانين حركته الاجتماعية والطبيعية ، هذه المصلحة التى تحقق في خاتمة المطاف مصالح جميع الناس المحررين من القيود الطبقيّة والإيديولوجية السابقة •

حقا أنه قد يحدث خلال التطبيق تباعد بين الأيديولوجيا والعلم ويتغلب الوهم أو التكيف الأيديولوجى الواهم على معطيات الواقع ومقتضيات العلم ، وقد تكبح الأيديولوجية حركة الثقافة والعلم والابداع عموما ، وقد تسيء تفسير أحداث التاريخ والمجتمع — وذلك ما حدث خلال الفترة الستالينية وفترة الجمود عموما — غير أن هذا التباعد لا يبقى مطلقا ، فهو يظل محكوما بظروفه التاريخية الموضوعية والذاتية ، ومقاومته لا تتوقف ، ولا يلبث أن يحل التكامل بين الأيديولوجيا والثقافة مكان التباعد — وذلك ما يشهد عليه اليوم ما هو جار في الاتحاد السوفيتى من اعادة تصحيح وتقويم وبناء لكل شئ ، بما في ذلك اعادة بناء الأيديولوجيا والثقافة ، وتأكيد التلازم والتناغم بينهما — وهو ذات المشهد الذى يمكن رؤيته بأشكال متفاوتة ، في البلدان الاشتراكية الأخرى ، وهو ما أخذ يعكس نفسه شيئا فشيئا على حياة الأحزاب الشيوعية في كل مكان ، وهو ما لابد أن يلقى صدىه لدى كل الأحزاب

الديمقراطية الثورية التي أخذت تنتقل الى مواقع الفكر الاشتراكي  
المسلمى .

في ضوء هذه المقدمة من الصعب أن نتصور وجود ماركسي  
لينيني لا يكون حاملا لأيديولوجية الطبقة العاملة ولا يكون لديه حظ من  
الثقافة — قل أو أكثر — ناهيك عن قائد ماركسي مفترض توافر قدر  
معقول من الاستيعاب الأيديولوجي والنظري لهذا الفكر لديه .

وكان كل من عبد الله يازيب وعبد الفتاح اسماعيل نموذجين لهذا  
هذا القائد الماركسي الذي يجمع في ذاته ما بين الايمان العميق  
بأيديولوجية الاشتراكية العلمية والثقافية النظرية والاجتماعية والسياسية  
والأدبية المتنوعة المحكومة بمنهجها الجدلي .

واذن غلاما لمجال للفصل بين البعد الأيديولوجي والبعد الثقافي في  
شخصية أى كان ، ولا سيما اذا كان مناضلا ، ان السمة النضالية  
لا تتجلى الا اذا كان حاملا صاحب رسالة اجتماعية ، وهذه غير ممكنة  
بدون الايمان بمقيدة سياسية ، وهذه العقيدة السياسية ليست شيئا  
آخر غير الأيديولوجية ، ذلك أن الثقافة وحدها لا تصنع من صاحبها  
مناضلا حقيقيا ما لم يكن متسعا بأيديولوجية محددة ، ومتحمسا لها  
الى حد التفاني في سبيلها ، والموت من أجلها ، وكم من مثقفين  
موسوعيين وجدوا ويوجدون في عالمنا ، غير أنهم ظلوا ويظلون  
بدون رسالة تاريخية يؤدونها ، أى بدون أيديولوجية  
ثورية تتوتر بها حياتهم ، ويستخدمون من أجلها ثقافتهم . بل ان ثقافتهم  
هذه تخدم بالفعل أيديولوجية أخرى ، أيديولوجية قسوى اجتماعية  
انحدرت أو هي آخذة في الانحدار ، وهم بذلك ينتمون الى المثقفين  
التقليديين ، بينما يجسد المثقفون ذوو الأيديولوجية المثلة للقسوى  
الاجتماعية المساعدة المثقفين العضويين — حسب تعريف جرامشي — .

وعبد الله باذيب كان — شأن عبد الفتاح اسماعيل — رمزا لهذا المثقف العضوى صاحب الرسالة التاريخية والقضبية الاجتماعية ، والأيدىولوجية الثورية •

والمتتبع لمسيرة حياة باذيب — ولا سيما منسب خرج من معتزله الفكرى عام ١٩٥٤ معلنا تبنيه لنظرية الاشتراكية العلمية فى هدوء ودون زعيق أو ضجيج — يلاحظ أنه استخدم هذه النظرية كمبراس ينير له طريق النضال الوطنى والاجتماعى ، ويهتدى به فى خوض معاركه السياسية والصحفية ضد المستعمر وضد عملائه وضد الأحزاب الانفصالية ، والاتجاهات الاصلاحية فى الحركة النقابية والوطنية •

وعبر جميع هذه المبادئ كان أبعد ما يكون عن العقيدة الجامدة ، وعن النظرة الأيدىولوجية المترتبة ، وعن الانعزالية اليسارية • لقد كان أشد ما يكون رغبة فى التحالف مع أية قوة وطنية تقبل بذلك ، وحتى على الحدود الدنيا الممكنة ، ومن هنا قبوله ونفر قليل من مريديه الدخول فى رابطة أبناء الجنوب العربى ، قبل أن يخرج منها بعيد أن تبين له أنها غير مستعدة للالتزام بالحد الأدنى للعمل الوطنى •

وطيلة الخمسينيات وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ كان داعية جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تتسع للقوى المناهضة للاستعمار والاستبداد ، سواء كانت يمينية أو وسطية أو يسارية ، وطنية أو قومية أو ماركسية •

وكتابتنا « الخروج من نفق الاغتراب واحداث ثورة ثقافية فى اليمن » ينطوى على فصول اضافية ، ونصوص من كتاباته واضحة ، تبين منهجه النظرى والعملى هذا •

وكان باذنب بطبيعته رجلا واقعيا ، واقعيا ثوريا ، وجاء الفكر الاشتراكي العلمي الذي كان أول من تفتح عليه وتبناه ودعا اليه في رفق وأناة — جاء ليمنح واقعيته هذه وعيا اجتماعيا وحاسيا جديدا ، وبعبدا نظريا وأيديولوجيا اضافيا .

وفي جميع معاركه القلمية لم يكن هو البادئ أبدا ، كان دائما في موقع المدافع عن قناعاته ، والموضح لرؤيته . وكانت هذه المعارك تدور حول فهمه الجديد والمتقدم للقضية الوطنية .

ذلك ما تشهد عليه سجلاته مع التيارات الانتهازية والاصلاحية ، ومع الشيخ البيجاني ، ومع الطلبة اليمنيين في القاهرة ، ومع البعث ، ومع الأحرار اليمنيين ... الخ .

وكما لم يكن أيديولوجيا مترمما ، فإنه كان أميل الى رجل السياسة المحنك الحصيف . والذين جلسوا اليه وناقشوه — أيا كان اتجاههم السياسي — كانوا يلمسون منذ اللحظة الأولى عددا من مزاياه السياسية ذلك المدى الغني من سجايه الشخصية الأسرة ومناقبه الخلقية الرفيعة ، التي تصد حتى من غريزته الثورية — في الظاهر — مما دفع بعض رفاقه في بعض الأحيان الى تصور أنهم أمام « مصلح اجتماعي » أكثر منه « زعيما ثوريا » ! غير أن سير الأحداث كان يثبت لهم دائما أن ذلك القدر العالي من الحكمة الثورية والبصر السياسي هو السر الدفين وراء ظهوره في هذا المظهر الاجتماعي اللين المحب الذي كانت تفرضه — الى جانب نعومة ملمسه ودمائة شخصيته — ظروف العداء المستحكم ضد كل متهم بالشيوعية ، وهي تهمة كانت السلطات الاستعمارية قد وجهتها اليه بطريقة غير مباشرة عندما حوكم عام ١٩٥٥ بحجة « إثارة الكراهية والعداء ضد الحكومة وبين طوائف وطبقات السكان » ، كما كانت أطراف الحركة الوطنية والقومية اليمنية والعربية في هذا الوقت تشتم بصلاسية مفقطة ازاء من « يدمج » بها !

ان مجمل كتابات عبد الله باذيب ومجمل سلوكه خلال هذه الفترة وحتى قيام الثورة كانت تدور حول قضايا نضالية ، لا حول مسائل نظرية وأيديولوجية .

كانت الدعوة للوحدة الوطنية لمختلف أطراف الحركة الوطنية وللتحرر الوطني من الاستعمار وركائزه وعملائه ، وللوحدة اليمنية ، هي لب نضاله في هذا الوقت .

لم تكن الحركة السياسية المفتوحة والساخنة تسمح لباذيب بتفرغ لكتابات أيديولوجية نظرية عامة ، رغم أنه كان يمتلك كل مؤهلات الفكر ، ناهيك عن امتلاكه موهبة الكاتب المتمكن ، وهو ما تشهد عليه مقالاته السياسية في الصحافة ، والتي جعلت منه بحق رائد الصحافة التقدمية في اليمن ، ومبدع غن المقالة السياسية ، إضافة الى ريادته للفكر الاشتراكي العلمي .

وهذه الحركة المحتدمة مع المستعمر ومن أجل حرية الوطن والشعب والتي استأثرت بكل طاقات عبد الله باذيب الذهنية والعملية قد جعلته يبدو « في منطق الصحافة التابعة .. لا بل منطق سادتها وأكبتها ! » متطرفا . وهي تهمة تقبلها وبرر ذلك كما يلي :

« فإذا كان التطرف هو العمل على تحرير الشعب وفضح أعدائه وتطهير صفوفه من الانتهازين والسماسرة .. فنحن متطرفون .

وإذا كان التطرف هو السعي الدائب لتبصير الجماهير بدورها المحتوم في تغيير واقعها الرجعي المظلم ، والنضال من أجل غد مشرق ومصير سعيد .. فنحن متطرفون ، وإذا كان التطرف هو عدم التنازل عن أدنى جزء من حقوقنا ومحاولة تثبيتها وتفتيح وعي الشعب

بها .. فنحن متطروفن ، وصدورنا مليئة بالحققد والنقمة على من يستغل الشعب ويخدره ويشغله عن قضيته الحقيقية بالأباطيل .

وليس في قلوبنا ذرة واحدة من التسامح والمحبة لمن يخذلنا ، ويعتذر دم حياتنا ، ويسوقنا الى أهداف رخيصة .

نحن متطرفون وغلاة في تطرفنا .

لا بل نحن نعتبر الاعتدال خيانة ، والموقف الوسط جريمة ، واصطناع الحكمة الزائفة والتعقل الكاذب في معالجة قضايا الشعب جبنا وتغطية لأغراض حقيرة دنيئة .

فأما أن تكون مع الشعب .. أو ضدّه .

ولا مكان لمن يريد أن يقف في الوسط يمتص دماء الشعب من جانب ، ويلبس أيدي أعدائه من جانب آخر .. !

في الوسط هوة فارغة يتردى فيها ويصلب عليها كل من يكفر بارادة التقدم والحياة ، ويختار الوقوف الى جانب أعداء الشعب .  
.. ( عبد الله باذيب ، كتابات مختارة ، الجزء الأول ، ص ٨٥ — ٨٦ )

عبد الله باذيب كان متطرفا في القضية الوطنية ، فالاستعمار كان من وجهة نظره هو العدو الرئيسي ، واليه يجب أن توجه كل النيران ، ولكن القسوى التي تلتحق به أو تدور في فلكه تستحق أن يصيبها شيء من شرّ هذه النيران .

غير أن باذيب كان معتدلا جدا فيما يتعلق بقضية وحدة القوى الوطنية ضد هذا المستعمر ، بل انه طمح في جر النظام الملكي — الامامي في شمك الوطن الذي كان ما يزال متمسكا بشعار وحدة اليمن

تحت تاجه — رغم الاتفاقيات التي وقعها مع المستعمر — والذي كانت ما تزال تقوم بينه وبينه تناقضات ثانوية كانت تتخذ أحيانا أشكالا ملموسة — طمح في جره الى مواقع أكثر فعالية باسم تحرير الجنوب اليمنى المحتل وباسم الوحدة اليمنية •

ولذلك فإنه ولي وجهه شطر شمال الوطن في ٢٨-١٢-١٩٥٨ عندما تأكد له أن السلطات البريطانية تريد نفيه الى مسقط رأسه « الشحر » بعد أن ضاقت بنشاطه الوطني ذرعا •

ان ممنا أغرى بأذيب بذلك أن مملكة اليمن كانت قد دخلت في ١٩٥٨-٣١ في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ، رأى فيه غرصة لاقترب قاعدة الثورة والقومية العربية من اليمن ، بكل ما قد ينجم عن ذلك من تحريك سكان اليمن ، وادخال بعض الإصلاحات على مملكتها الأثرية ، وما قد يترتب عليه من تحريك حدود دولة الوحدة القومية الى منطقة النفوذ البريطاني في جنوب اليمن ، ومن احداث حالة نهوض وطني ضد المستعمر البريطاني •

ولذلك فإنه أنشأ في « تعز » مكتبا « لتحرير الجنبول اليمنى المحتل » ، وأصدر صحيفة « الطليعة » ، وبث برامج اذاعية ضد الاستعمار وضد مجمل مخططاته •

ولم يعتبر هذا التحرك الوطني الجديد شأنا خاصا به ، وانما أنا وطنيا عاما يهم كل الأطراف الوطنية • ولذلك فإن المكتب « يضع نفسه في خدمة جميع أبناء الجنوب اليمنى المحتل ، ويطلب ويرحب بتعاون الجميع من أجل انجاز أهدافنا الوطنية المشتركة في التحرر الوطني والوحدة اليمنية » • ( أربعون يوما على وفاة القائد الوطني والمصالي الخالد عبد الله عبد الرزاق باذيب ، ص ١٦ ) •



كان هذا التحرك السياسى نحو الشمال ومنه واحدا من الأدلة العملية على أنه لا تتحكم فى باذيب عقدة الترمت الأيديولوجى أو الجمود العقيدى ، وإنما كانت تقود نشاطه دائما — إضافة الى الجادى الوطنى والديمقراطية — عقلية المناضل السياسى الذى يحاول النفاذ حتى من ثقب الإبرة ، والبحث عن كل ثغرة ، والاستفادة من أى تناقض ، بما فى ذلك التناقض الثانوى الذى قد ينشأ بين الرجعية والاستعمار ، بغية الحصول على موطئ قدم يواصل منه نضاله ضد العدو الرئيسى الممثل فى الاستعمار وركائزه .

وعندما تجاوز نشاط باذيب الوطنى احتمال النظام الامامى واحتمال قوى الاستعمار الجديد التى كانت قد شرعت فى احتوائه عبر العديد من الأساليب والأشكال الاقتصادية والسياسية كان عليه أن يعود الى عدن ويدخل تعديلا على خطته السباسبية ، حيث لم بعد يكتفى بمهاجمة الاستعمار البريطانى ، وإنما اضاف الى ذلك كشف طبيعة الاوضاع فى مملكة الاقطاع والاستبداد ، وكشف مخططات الاستعمار الجديد فيها ، وخاصة الاستعمار الأمريكى .

هذا التعديل فى الخطة السياسية يمثل دليلا آخر على أننا أمام سياسى ، كما يمتلك رؤية استراتيجية وطنية ديمقراطية تقدمية — فإنه يستوعج الظروف الملوسة فى وضع تكتيكاته المرحلية لتحقيقها ، ولذلك فهو يعدل ويبعد فى تكتيكاته هذه ، وهو سلوك يختلف عن سلوك رجل العقيدة المترمت والأيديولوجى الجامد .

ورغم ايمانه بأهمية قيام تنظيم بجسد رؤيته الاستراتيجية هذه الا أنه كان يراعى دائما الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة به ، ولذلك فإنه قنع خلال فترة الخمسينيات بالتبشير الهادى والصبور والكتوم بها ، غير أنه لم يكن يقدمها فى ثوب أيديولوجى غامق . فقط عبر القضية

الوطنية ، وعبر القضية الاجتماعية ، وهما قضيتان يعيشهما الشعب بالفعل ، كان يسرب مفاهيم الاشتراكية العلمية تجاه هاتين القضيتين أولاً وقبل كل شيء ، وعدا الاتصالات السرية كان يستخدم « مبرز باذيب » و « براقات » العمال ساحات لبث أفكاره التقدمية ونظراته العلمية ازاء قضايا اليمن والوطن العربى والعالم .

وعندما آنس أنه قد أفلح فى خلق مجموعة تؤمن بأفكاره وان المناخ اليمنى والعربى قد تعافى بعض الشيء من حمى العداء المسعور للشيوعية والشيوعيين فانه أعلن فى ٢٢-١٠-١٩٦١ قيام « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » .

غير أن مما يلفت الانتباه — وذلك مرة أخرى أحد الأدلة على ابتعاد باذيب عن التطبيق الميكانيكى الحرفى للأيديولوجية — أنه لم يسم تنظيمه هذا حزباً شيوعياً أو ماركسياً ، وان أعلن التزامه بالاشتراكية العلمية — وانما أسماه تجمعاً وطنياً خاصاً بالعناصر الوطنية الديمقراطية المؤمنة بـ « الميثاق الوطنى » الذى تضمن مبادئه وأهدافه ، سواء تلك التى تشكل منها أو التى ستتضمن اليه . وأكد الميثاق أنه فقط باقامة جبهة وطنية ديمقراطية على نطاق الساحة اليمنية يمكن تحقيق أهداف المرحلة المتمثلة فى التحرر الوطنى من الاستعمار البريطانى فى الجنوب ، واقامة حكم ديمقراطى فى الشمال ، وتحقيق الوحدة اليمنية . وحسب تعبير « الميثاق الوطنى » فأنه « يناضل ( الاتحاد الشعبى الديمقراطى ) من أجل انجاز مهمات حركة الشعب اليمنى الهادفة الى التحرر الوطنى والوحدة اليمنية والديمقراطية ، ومن أجل الاسهام بقسطننا فى بناء الوحدة العربية الشاملة على أسس صحيحة متحررة .

ويستند « الاتحاد » فى تحديد مهمات هذه الحركة الى واقع بلادنا وخصائص ظروفها وطبيعة المرحلة التاريخية التى نمر بها ،

ويسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية كدليل للعمل ، فهي حركة وطنية  
شعبية ديمقراطية معادية للاستعمار والاقطاع والرجعية المحلية ، وهي  
بالضرورة ضد التجزئة المفروضة على شعبنا فرضا » .

« ان انجاز مهماتنا الأساسية في الجنوب والشمال وتحقيق أهداف  
شعبنا اليمنى العظيم مرهون بالفهم العميق المتكامل لقضية بلادنا وبناء  
الجبهة الوطنية على أسس ديمقراطية » .

« ومن المؤكد أن الوحدة الوطنية ليست ضرورية غصب ، ولكنها  
ممكنة أيضا . ان ثمة نقاطا مشتركة يلتقى حولها جميع الوطنيين وتتخلص  
في معاداة الاستعمار والاستبداد . وعلى أساس نقاط اللقاء هذه ،  
واستبعاد نقاط الخلاف الثانوية والجانبية ، ومعالجتها بالأساليب  
الديمقراطية وروح النقد الاخوى البناء والحيولة دون تضخيمها  
ودفعها الى المقدمة ، يجب أن تلتحم جميع القوى الوطنية على اختلاف  
عقائدها وميولها السياسية في جبهة وطنية صلبة لتنظيم وقيادة كفاح  
الشعب » .

« وايماننا بذلك كله وحرصنا منها على القيام بدورها الوطنى بشكل  
فعال رأيت بعض العناصر الوطنية الديمقراطية المستقلة تشكيل « الاتحاد  
الشعبى الديمقراطى » ، وهذا الاتحاد ليس حزبا ، وانما هو تجمع  
وطنى ويرحب بأى عنصر وطنى مستقل يؤمن بمبادئ الاتحاد ، ويتبنى  
الميثاق الوطنى التالى كبرنامج للعمل » .

لا حاجة الى الاشارة الى أن الميثاق يربط بين النضال الثورى على  
النطاق اليمنى وبين النضال القومى من أجل « بناء الوحدة العربية  
للمشاركة على أسس صحيحة متحررة » وبينه وبين « العمل على دعم  
التضامن الكفاحى بين شعوبنا العربية خاصة ، وشعوب آسيا وأفريقيا

والأمريكا اللاتينية وجميع قوى التحرر والسلم في العالم عموماً ، وتأييد جميع الجهود الرامية إلى صيانة السلام العالمى » .

على أن ما يستحق التقدير والاعجاب معاً تلك الصيغة الموقفة العميقة المتقنة لشعار الاتحاد « نحو يمن حر، ديمقراطى موحد » ، والذى وجدت فيه الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية عموماً وحتى اليوم أفضل شعار يوجز أهداف المرحلة التاريخية التى تمر بها ، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

نحن هنا أمام برنامج عمل مكتنز مركز عميق ، وإذا كان يصدر عن رؤية أيديولوجية اشتراكية علمية واضحة ، فإنها لا تعرب عن نفسها بشكل مباشر ، ولا تظهر فى شكل « خطاب أيديولوجى » منبرى ، زاعق ، مسطح ، وإنما هى تتخلل بنيته النظرية والسياسية والعملية كجزء ذاتى فيه لا يكاد يلمس أو يحس تماماً كما يتخلل الهواء الفضاء دون أن يعكك أحد قدرة الإمساك به .

وذلك كان وظل نهج عبد الله بايزب فى مجمل كتاباته المعروفة حتى الآن والتى أملت طبيعتها عليه المعركة السياسية — النضالية المتصلة .

فهو لم يكتب فى الأيديولوجيا والنظرية مباشرة ، ولكن الأيديولوجيا والنظرية تسريان فى كل ما كتب سريان المادة فى عروق الشجر ، وسريان الدم فى جسم الأحياء .

وكتاباته هذه لا تقدم فى أسلوب مدرسى — تعليمى — تربوى — تقليدى ، وإنما تقدم بلغة عربية بليغة ، وقدرة على السبك الغنى مدهشة ، ومن ثم تصاغ فى « خطاب ثقافى » رفيع قادر على تملك العقول والوجدان معاً ، وعلى الوصول إلى أذهان وضمائر كل فئات المجتمع — أياً كان حظها من الثقافة — .

ومن أول مقال كتبه باذنب متأثراً فيه بأيدولوجية الاشتراكية العلمية الى آخر تقرير أيدولوجى صاغه باسم التنظيم السياسى الموحد — الجبهة القومية يلاحظ القارئ العادى والمؤرخ أنه لا يقرأ « خطابا أيدولوجيا » مباشرا ، وانما يقرأ « خطابا ثقافيا » رصينا لا تكاد تدرك فيه الأيدولوجية الا من الاثناء ، الا من بين السطور ، الا بشكل غير مباشر تماما •

وذلك هو أحد الفوارق الجوهرية بين صاحب « الخطاب الأيدولوجى » المفتقر الى الثقافة النظرية والسياسية والخبرة العملية التى تتغنيه وتجلوه وتقدمه فى صيغة علمية وأيدولوجية متماسكة رصينة تتوارى فيها الأيدولوجيا خلف المشهد الثقافى الساطع الرائع وبين « الخطاب الثقافى » المزود بمعارف نظرية وعملية واسعة تصبح معها الأيدولوجيا مجرد خيوط داخلية تستبطن النسيج الثقافى المبهرج الميمىك •

وكمثقف سياسى من الطراز الأول ظل عبد الله باذنب يسعى — ودون كلل — من أجل اقامة أفضل العلاقات النضالية مع الأطراف الأخرى ، حتى عندما قرر بعضها اقامة « تنظيم قومى موحد » يستبعد منه الشيوعيون ، وذلك ما كان يتبناه حتى فرع حركة القوميين العرب فى اليمن — انعكاسا لموقف الحركة الأمم فى الخارج — وذلك ما كان يجاهر به بقوة يمين الحركة فى اليمن ، وما عبر عنه بجلاء أبرز أقطابه ، وهو قحطان محمد الشعبى فى كتابه « الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن » •

وتعابير الادانة التى تضمنها ما اسمى بمشروع الميثاق القومى للتجمع القومى الذى بذلت الجهود لاعلانه عام ١٩٦٠ ونشرة « الثورى » التى أصدرتها حركة القوميين العرب فى اليمن فى عدد ١-١٠-١٩٦٢ • ناهيك عن موقف قحطان الشعبى والقيادات الأولى المرتبطة بنهجه —

كل ذلك وغيره يبين مدى الكراهية للشيعوية والشيوعيين وحتى لوجود  
« الوكالات والمفوضيات الصينية والروسية » • في شمال اليمن  
( ص ٢٣٢ فما بعد ) •

وعندما طرح فرع الحركة في اليمن صيغة « الجبهة القومية » في  
مقابل صيغة « الجبهة الوطنية » التي كان يدعو لها عبد الله باذيب  
منذ الخمسينيات ، فانه كان يستبعد الماركسيين من اطارها ، بينما  
جرى الحوار مع منظمة حزب البعث وحزب الشعب الاشتراكي • كانت  
النظرة سلبية ازاء تنظيم باذيب بسبب ما اسماه عيد الفتح اسماعيل  
موجة العدااء الذي كانت تكنه الأحزاب القومية بمجموع فصائلها  
للحركة الشيوعية العربية • ( عبد الفتح اسماعيل لمحة عن تجربة  
الثورة الشعبية في اليمن الديمقراطية ص ١٤ ) •

غير أنه بتفجير ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وبصورة خاصة تفجير ثورة  
١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بقيادة الجبهة القومية أخذ ينشأ مناخ سياسى جديد  
أكثر صحة مكن من أن تتقارب القوى الجذرية في مجرى الثورة من  
بعضها بعضاً ، وخاصة ذلك التقارب بين تنظيم الجبهة القومية والاتحاد  
الشعبى الديمقراطى ناهيك عن العلاقات الشخصية والرفاقية التى أخذت  
تتكون بين الصف الثانى في الجبهة القومية الذى أخذ يطل على آفاق  
الفكر الاشتراكي العلمى ، والذي كان يرمز اليه عبد الفتح اسماعيل  
وبين عبد الله باذيب ، رغم العنت الذى واجهه عبد الفتح اسماعيل  
ورفاقه من قوى اليمين بسبب ذلك •

وكما كتب عبد الفتاح اسماعيل في محاضراته « جوانب من تاريخ  
الثورة التى نشرتها مجلة « قضايا العصر » في عدد ٩ من عام ١٩٨٧  
ص ١٤ « بل أنا أذكر في عام ١٩٦٣ كانوا يحاربون أى واحد يقرأ أى  
كتاب ذى طابع اشتراكي ، وفي ١٩٦٣ م عملوا محكمة حاكمونا فيها ،

على اعتبار أنني أقرأ كتب ماركسية ، كتب لينينية ، وان هذا خارج عن برنامج تثقيف الجبهة القومية ، وان هذا يعنى أن هناك عناصر واتجاهات ماركسية تقدمية في صفوف الثورة . هذا كان سنة ١٩٦٣ قبل أن تنتقل القيادة من عدن الى تعز . فكيف في ١٩٦٥ م ونحن نضغط في اتجاه تحديد الفكر الاشتراكي العلمى ، لكى يكون فكر الثورة .

أما أحمد سعيد باخير ، الرجل الثانى في الاتحاد الشعبى الديمقراطى ، فيصور المناخ الجديد الذى دشنته ثورة ١٤ أكتوبر ، وتفرد تنظيمه باتخاذ موقف ايجابى تجاهها ، وتجاه التنظيم الذى قادها ، ودور عبد الله باذيب في ذلك على النحو التالى :

« عندما قامت ثورة ١٤ أكتوبر المسلحة ظل الكثيرون لفترة غير قصيرة بعد انطلاقتها من قمم ردفان يعتقدون أنها مجرد واحدة من الانتفاضات القبلية التى شهدتها المنطقة قبل ذلك ، ولم تلبث أن قمعتها بريطانيا بالحديد والنار ، هذا فضلا عن القوى السياسية التقليدية التى ناصبت الثورة العداء ليس عند بدء قيامها فحسب ، ولكن في مختلف مراحلها ، وسواء بالمكشوف أو من خلال الأساليب المتوتية التى استهدفت احتواءها أو حرقها عن مسارها الصحيح .

ولكن عبد الله باذيب كان في طليعة القوى الشريفة التى أيدت الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية فور تباشيرها الأولى . لقد اكتشف فيها منذ البدء طريق الخلاص الحقيقى للشعب من نير الاستعمار البريطانى وحلفائه السلاطين والمملاء المحليين واستطاع بوعيه ونظرته البعيدة الناقبة وتحليله الصائب لطبيعتها وللظروف التى تمهأت لها والعوامل المؤثرة فيها محليا وعربيا وعالميا أن يصل مبكرا الى قناعة كافية بأنها ثورة تملك شروط البقاء والتطور والانتصار .

« وهكذا اتخذ عبد الله ورفاقه موقفا مبدئيا واضحا وثابتا الى صف الثورة ومن أجل دعمها ونصرة مواقفها وتعميق خطتها الوطنى والطبقى » • (أربعون عاما على وفاة القائد ص ٢٤ ، ٢٥ ) •

كان تأييد الكفاح المسلح من قبل تنظيم اعتمد منذ البداية النضال السياسى والجهادى وكان يتكون من ثلة صغيرة من المثقفين والموظفين والعمال والطلاب وكان وجوده الأساسى فى مستعمرة التاج حيث ظل السلطة الثقيل — كان ذلك واحدا من المبادرات الثورية والشجاعة التى تدلل أيضا على أن عبد الله باذيب كان يطور مواقفه وتكتيكه وفق الظروف المستجدة وأنه لا يتراجع عن الاقدام على خطوة تتطلبها غايات التحرر الوطنى من المستعمر بقطع النظر عن عواقب عمل هذه الخطوة •

وموقف كهذا لا يقدم عليه أصحاب المسلمات الفكرية والسياسية المطلقة ، وأولو القناعات الأيديولوجية الثابتة التى تبلغ حد الجمود ، والذين يحولون « المذهب الثورى » الى نوع من « العقيدة » التى لا تقبل التطور والتجديد والتحذير •

على أن مرونة وحرية فكر باذيب الذى يبلغ حد الخروج النسبى على بعض المبادئ التنظيمية التى تنقيد بها عادة الأحزاب المثيلة تتجلى فى مبادرة أخرى قام بها أكثر اثاره وادعى الى التأمل ، تلك هى مبادرته بتجميد تنظيمه سعيًا منه نحو فتح جسور الانصال مع الجبهة القومية قائدة الثورة المسلحة وتقليصا لحساسية الفريق اليمينى فيها ، ورغبة فى خلق صلات عمل نضالية مشتركة قد تمهد — فى المستقبل — لخلق لحمة سياسية وتنظيمية وفكرية تتعزز وتتجذر بها مسيرة الثورة ، وتتوطد بها العلاقات النضالية بين القوى الأكثر استتارة ونضجا فيها ، وبين القوى التقدمية الأخرى •



عن هذه المبادرة التى تبين مدى تحرر باذيب من القسوالب  
الأيديولوجية والتنظيمية والسياسية الصارمة ، ومدى قدرته على  
توسيعها وتطويعها بما يتفق مع مصلحة الثورة ذاتها ومصلحة تقدمها  
وتجزرها أكثر فأكثر — عن ذلك كتب أيضا أحمد سعيد باخيريه : « ونظرا  
للظروف الداخلية والعربية التى حالت دون قيام العلاقات المباشرة بين  
تنظيم الثورة وتنظيم عبد الله باذيب ورفاقه غور انطلاقه الثورة ، فقد  
قرر عبد الله باذيب تجميد العمل باسم تنظيمهم « الاتحاد الشعبى  
الديمقراطى » ، سعيا منهم الى التغلب على تلك الظروف ، وإزالة موانع  
الالتقاء وتسهيل امكانية التلاحم مع التنظيم القائد للثورة وكان هذا  
الموقف منسجما تماما مع المواقف المبدئية والعملية التى اتسمت بها  
قيادة عبد الله باذيب للاتحاد الشعبى الديمقراطى ، والتى لم تكن تعرف  
التعصب الحزبى الضيق ، بل تعطى المصلحة الوطنية العليا الاعتبار  
الأول »

وقد كان هذا الموقف استشرافا عميقا وبعيد المدى لآفاق  
المستقبل ، وأثمر بالفعل وبسرعة الكثير من أشكال التلاحم والعمل  
المشترك على الصعيد السياسى وال جماهيرى ، وخاصة فى الحركة  
العمالية ، وقامت بين عبد الله باذيب والقيادات التقدمية فى الجبهة  
القومية ، وخاصة الرفيق عبد الفتاح اسماعيل •• لقاءات وصلات  
وطيدة ، ( المصدر السابق ، ص ٢٥ ) •

هذه الخيوط من التعاون والتقارب والتلاحم على المستوى  
السياسى والشخصى ما لبثت أن اتخذت شكلا أكثر تقدما وفاعلية  
وعلمية عندما سخر عبد الله جريدته الأسبوعية « الأمل » التى أصدرها  
فى يونيو ١٩٦٥ لا للدفاع فقط عن الثورة اليمنية بشقيها ، ثورة ٢٦  
سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر ، وإنما أيضا عن خط الجبهة القومية النضالى ،  
السياسى والعسكرى الى حد نشر « بيانات الثورة والجبهة القومية  
وتنظيماتها النقابية والشبابية والطبائعية ومعتقليها السياسيين »  
( نفسه من ٢٥ ) .

وطيلة فترة الكفاح الوطنى ضد المستعمر البريطانى وضد  
التيارات الانتهازية فى الحركة العمالية والقوى السياسية اليمنية التى  
حاولت ركوب موجة الثورة وتوجيهها وجهة أخرى غير الوجهة التى  
رسمها « الميثاق الوطنى » للجبهة القومية الذى وضع فى تعز فى يونيو  
١٩٦٥ م نشأ عمليا تحالف ثورى حقيقى بين تنظيم عبد الله باذيب  
والتنظيم القائد للثورة عبر عن نفسه من خلال « الانقلابات الست » ومن

خلال الوقوف الى جانب الجبهة القومية في جميع معاركها ضد القوى  
الآتفة الذكر وغيرها . وعندما ادمجت الجبهة القومية قسرا في ١٣ يناير  
١٩٦٦ م فمما اسمى « جبهة التحرير للجنوب اليمنى المحتل » ورفضت  
الجبهة القومية ذلك ، فان تنظيم باذيب وقف بحزم الى جانبها ، انطلاقا  
من الفهم الراسخ لديه بأن استمرار قيادتها للثورة يساوى استمرار  
الثورة وانفتاح الآفاق أمام امكانية تطوير وتجذير خطها النضالى .  
وعندما كان صوت الجبهة القومية غير مسموع فى الأجهزة الاعلامية  
التي كانت تساندها فى شمال الوطن ومصر ، فان صحيفة « الأمل » ظلت  
المنبر العلنى له ، الى حد الانحياز الكامل الى موقف الجبهة القومية  
ضد جبهة التحرير ، مما عرض عيد الله باذيب شخصا للمخاطر ،  
وقاد الى اسكات « الأمل » ذاتها باحراق المطبعة التي كانت تطبع فيها ،  
وانذار المطابع الأخرى بالامتناع عن طبعها لديها ، والا واجهت ذات  
المسألة .

وحسب تعبير أحمد سعيد باخبره فانه بعد « عملية » الدمج ،  
فى ١٣ يناير ١٩٦٦ م وقفت « الأمل » بشجاعة الى صف القوى الحقيقية  
للثورة ودافعت عن استمرار وتعميق الخط الصحيح للثورة ، وظلت  
تفتح صفحاتها لنشر البيانات القيادية والقاعدية للجبهة القومية ضد  
أوضاع الدمج . وتبنت التحركات والمظاهرات الشعبية التي كانت  
تقودها منظمات الجبهة القومية فى الداخل من أجل الانسلاخ عن جبهة  
التحرير والعودة الى العمل المستقل باسم الجبهة القومية .

وقد دفع هذا قوى الثورة المضادة الى اوراق المطبعة التي  
كانت تطبع صحيفة « الأمل » فى الشيخ عثمان ، وتهديد جميع المطابع  
الأخرى بنفس المصير اذا قبلت طباعة « الأمل » لديها ، كما القيت

بعد ذلك قنبلة على منزل عبد الله باذيب في « كريتر » • ( نفسه  
ص ٢٥ - ٢٦ ) •

ومع ذلك استمر عبد الله باذيب على موقفه المؤازر للجبهة القومية ولم يكتف بالمجاهرة بذلك على النطاق الداخلي ، وإنما على النطاق العربى أيضا • ولم تجد العناصر اليسارية في مصر ، وعلى رأسها خالد محيى الدين ، من تستعين به لرسم الموقف الشعبى الحقيقى فى جنوب اليمن لجمال عبد الناصر ، بعد أن تمكنت أجهزة الاستخبارات المصرية فى شمال الوطن من تقديم صورة مغلوطة عنه بتصوير أنه لصالح جبهة التحرير — لم تجد من تستعين به غير عبد الله باذيب الذى كان قد لمع اسمه على النطاق العربى ، بل والعالمى •

وكان رأى عبد الله باذيب الذى أعرب عنه حتى فى الصحافة المصرية خلال زيارته للقاهرة أن الوحدة الوطنية المنشودة هى تلك التى تكفل استعمار ثورة ١٤ أكتوبر وتعمق نهجها النضالى الوطنى الديمقراطى ، لا تلك التى تؤثر على مجرى الثورة تأثيرا سلبيا ، وتعيد عقارب الساعة الى الوراء •

وكما كتب ثانى مؤسس « الاتحاد الشعبى الديمقراطى » فإنه فى وقت لاحق استدعى عبد الله باذيب الى القاهرة بواسطة بعض الشخصيات اليسارية البارزة لاستطلاع رأيه فى حقيقة الموقف • وقد قابل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى استوضحه عن القوة الحقيقية ذات « الثقل » الشعبى فى الداخل ، فشرح له عبد الله باذيب أن القوة التى تتمتع « بالثقل » الحقيقى على الصعيد النضالى والجهادى هى « الجبهة القومية » •

كما كتب عبد الله باذيب فى « روز اليوسف » موضحا المفهوم الصحيح للوحدة الوطنية المطلوبة • وأن تكون ذات محتوى وطنى

واجتماعى ثورى تطور وتعمق الخط الذى سلكته ثورة ١٤ أكتوبر ..  
لا وحدة ترتد بها الى الوراء » • ( نفسه ، ص ٢٦ ) •

وقد أكد مجرى الاحداث صحة وجهة نظر باذيب البعيدة  
والعميقة هذه ، حيث حسم الصراع قبيل الاستقلال مباشرة لصالح  
الجبهة القومية ، مما أكد أنها كانت تتمتع بالفعل « بالثقل » الشعبى  
فى جنوب اليمن ، بقطع النظر عن مساندة قيادة الجيش لها التى لم  
تتنظر هذا الموقف الا لعلها أن الموقف جماهيريا فى صالحها لا فى صالح  
جبهة التحرير ، والتى ستلفظها الثورة عبر نضالها بعد الاستقلال من  
أجل اقامة نظام وطنى ديمقراطى •

علام يدل موقف باذيب هذا وتنظيمه ؟ أعلى رؤية أيديولوجية ،  
منغلقة جامدة لا تحسن قراءة الخارطة الاجتماعية والتمييز بين القوى  
الحية والفاعلة فيها والقوى المعوقة والمعطلة لحركة التطور .. أم على  
رؤية أيديولوجية وسياسية مشبعة بالثقافة النظرية ، وقادرة من ثم  
على تحليل الواقع ، وسبر جميع جوانبه ، وتحديد اتجاهاته المتباينة ،  
والتأثير على الاتجاه المعبر عن حركة التطور التاريخى فيه ؟

الاجابة واضحة • غبوصلته كانت دائما موجهة نحو المستقبل ،  
ونحو القوى المعبرة عنه •

وظل قرار باذيب بتجميد تنظيمه قائما • وعندما كان يصدر  
بيانات أو وثائق لتصديق الموقف من هذه القضية أو تلك فإنه كان  
يمسدها باسم « رفاق الشهيد السلفى » أو باسم « منظمة السلفى  
للشبيبة اليمنية الديمقراطية » • والنشرة الداخلية التى أصدرتها  
المنظمة حملت تسمية « الشبيبة » ، ذلك أن هدف باذيب ظل نصب  
عينيه ، الا وهو الاقتراب أكثر فأكثر من الجبهة القومية ، والتفاعل

الفكرى الدائب والمسمز معها ، والتعاون الثابت والراسخ على مختلف المستويات ، بغية الوصول آخر الأمر الى اقامة تنظيم سياسى واحد للثورة ، يتبنى الفكر الاشتراكى العلمى .

والصلات الخاصة التى كانت قد نشأت بينه وبين الصفات التقدمى فى الجبهة القومية ، وخاصة مع عبد الفتاح اسماعيل ، تطورت بعد الاستقلال أكثر ، ولا سيما بعد أن تعرض الجميع لاضطهاد الجناح اليمينى فيها الذى أمسك بمقاليد السلطة .

وكانت الوثيقة التى أصدرها فى يناير ١٩٦٨ م باسم « رفاق الشهيد السلفى » والتى حملت عنوان « وجهة نظر حول المرحلة الزاهنة — ثورة ١٤ أكتوبر .. طبيعتها .. مهماتها .. وآفاق المستقبل » هى ثانى وثيقة أيديولوجية — نظرية بعد « الميثاق الوطنى » الذى أصدره فى أكتوبر عام ١٩٦١ م .

ان تبيان الأهمية التاريخية لهذه الوثيقة يتطلب وقفة خاصة ليس مجالها هنا .

يكفى القول أنه اذا كانت الوثيقة الأولى قد دعت الى تشكيل جبهة وطنية ، فان هذه الوثيقة قد دعت — ولأول مرة — الى اقامة تنظيم سياسى واحد على أسس الاشتراكية العلمية كضمان لدفع ثورة ١٤ أكتوبر فى الاتجاه الوطنى الديمقراطى ، بما يكفل آخر الأمر وضعها على عتبة التحول الاشتراكى ، وكسبين لالتقاءها بثورة ٢٦ سبتمبر فى نيران المعركة ضد العدو المشترك ، الاستعمارى الرجعى ، وبما يتيح — فى خاتمة المطاف — تحقيق الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية .

ولهذا الغرض عزز باذيب صلاته مع منظمة البعث ، ممسكاً

ساعد على انتقالها من المواقع القومية السابقة وتقدمها نحو تبني الفكر الاشتراكي العلمى ومن ثم تبديل تسميتها بتسمية « حزب الطليعة النخيلية » عام ١٩٧٤ م .

كانت الدعوة التى طرحتها الوثيقة الثانية والقاضية بضرورة قيام تنظيم اشتراكي واحد تفسيرا لاصرار باذيب المبكر على الا يسمى التنظيم الذى اقامه فى مطلع الستينيات حزبا اشتراكيا ، وان يعتبره مجرد « تجمع وطنى » يضم المؤمنين بالفكر الاشتراكي العلمى .

كان هناك احساس راسخ لديه بأن الظروف الموضوعية والذاتية التى ستسمح بذلك قادمة لا مطالة . وقد رأى فى النواة الاشتراكية العلمية التى أخذت تتخلق وتتشكل فى أحشاء الجبهة القومية منذ مطلع الستينيات أهم خميرة للتنظيم المنشود .

ولا محيص من ايراد فقرة واحدة فقط من هذه الوثيقة الرصينة التى جمعت ما بين التحليل التاريخى والاجتماعى لمسار الحركة الوطنية والثورة اليمنية ، مع وقفة مركزة عند ثورة ١٤ أكتوبر ، وما بين الاستشراف لأفاق المستقبل .

« ان السير ببلادنا فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ونحو الاشتراكية يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية فى البلاد داخل اطار تنظيمى واحد يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية . ومثل هذا التنظيم هو وحده القادر على قيادة الثورة الى أهدافها الساطعة ، وهو الشكل المناسب للديمقراطية فى بلادنا ، فلا توجد فى بلادنا تقاليد حزبية متأصلة . خلال الكفاح المشترك التحمت عمليا جميع فصائل الثورة والتقدم فى مجتمعنا ، وأسهمت جميعا فى الثورة المسلحة ، وانتصارها . ولقد كان التطوير ( م ٢٠ - جلد )

المنطقي والطبيعي للثورة يحتم أن تلتحم هذه الفصائل عضويا في تنظيم واحد . وإذا كان قد تعذر ذلك قبل انتصار الثورة المسلحة ، فليس هناك ما يمنع ذلك الآن . بل يجب أن لا يكون هناك ما يمنع ذلك . ( نفسه ، ص ٢٧ ) .

هذه الرؤية الحاملة بحزب اشتراكي واحد ، والتي اعتبر تنظيمه مجرد خميرة من خمائرها ، وجهده بغية تسهيل سجل التلاقى والتحاليف مع الجبهة القومية قبل الاستقلال وبعبءه ، هذه الرؤية التي صاغها بهذا الوضوح في الوثيقة ، ألا تبين وحدها أن عبد الله باذيب كان يمتلك تصورا نظريا مبكرا ظل يطره ويبلوره ، ويساعد على انضاج الشروط الذاتية لتحقيقه ، بالاتصاق أكثر فأكثر بمنابع القوى الحية في المجتمع ، بالتمسك الثابت بالقوى الخيرة والمبشرة فيه ، بالتجاور الدائم مع طلائع وخمائير الغد المرتجى ؟

هذه الرؤية التاريخية الشفافة الثاقبة لا تدل فقط على أن صاحبها حامل رسالة اجتماعية ، وعقيدة أيديولوجية ، وإنما أيضا مالك بصيرة سياسية نفاذة ، وثقافة نظرية عميقة ، فوق تملكه لوجدان مرهف ، وحلم عظيم .

ومن يمتلك كل هذه المواهب والمؤهلات لا يمكن أن يكون صاحب « خطاب أيديولوجي » جامد ، تماما كما لا يمكن وصف عبد الفتاح بذات الشيء ، وهو يتبنى ذات الحلم العظيم ، الذي أفصح عنه بجلاء التيار التقدمي في الجبهة القومية أثناء مؤتمرها الرابع الذي عقد في زنجبار ما بين ١٩٦٨-٣-٢ م و ١٩٦٨-٣-٨ ، وانتزع قرارا به من المؤتمر جاء فيه « يقر المؤتمر أنه لبناء التنظيم الثوري الطبيعي ضرورة الالتزام في تنفيذ التنظيم ضمن الخط الاشتراكي العلمي ، بما يمكن بالفعل من القفز بمستويات التنظيم فكريا ، ويحقق وحدته التنظيمية ، ويوجهه



صوب التحول الى حزب اشتراكي وطني : ( نايبة حيواته ، أزمة الثورة في الجنوب اليمنى المحتل ، بيروت ، ١٩٦٨ م ، ص ٢٥٠ ) .

وبعد قيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ انتقل الحوار حول اقامة مثل هذا التنظيم الى العلانية ، وبالذات في منتصف ١٩٧٠ م وضم الفصائل الثلاث : الجبهة القومية ، الاتحاد الشعبي الديمقراطي - بعد أن أشهر اسمه من جديد - ومنظمة البعث التي تحولت فيها بعد الى « حزب الطليعة الشعبية » ، هذا الحوار الذي توج بالتوقيع على اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ م التي قضت بموافقة الأطراف الثلاثة على وحدتها في اطار « التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية » كخطوة انتقالية نحو قيام الحزب الوطني ، هذا التنظيم الذي قام بالفعل في أكتوبر من ذات العام ، واختير عبد الله باذيب ليشغل فيه منصب عضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي وسكرتارية دائرة الثقافة والاعلام في سكرتارية لجنته المركزية .

وكان قد شغل عام ١٩٦٩ م منصب وزير التربية والتعليم ، وفي عام ١٩٧٢ م منصب وزير الثقافة والسياحة ، وكان ذلك - اضافة الى التعاون على مستوى المنظمات الجماهيرية - شكلا من أشكال التقارب والتلاحم بين تنظيمه وتنظيم الجبهة القومية « تمهيدا لبلوغ ما تم تحقيقه بقيام تنظيم سياسي موحد على طريق اقامة الحزب الوطني .

واذا كان عبد الفياح اسماعيل قد مثل بتحقيق مثل هذا الانجاز واسطة المقعد فان دور عبد الله باذيب فيه كان كبيرا .

ولا بأس من اللقاء بعض الضوء على دوره هذا خصوصا ، وعلى دوره بشكل عام في دعم الثورة وتنظيمها القائد ، بالاستعانة بشهادات بعض رفاق هذه السيرة . غلط الذين صوروه بأنه صاحب « خطاب

أيديولوجي ، ليس الا ، بكل ما ينطوي عليه هذا الوصف من معاني الجمود والتمزق والتخلف عن مواكبة زكب الثورة ، ومن ثم العجز عن اكتشاف واستشراف سبل وآفاق تطورها — لعلهم يعيدون النظر في تصورهم هذا الذي يجافي الحقيقة الموضوعية ، ويغبط باذيب حقه كرائد للفكر الاشتراكي العلمي في اليمن ، ومنظر متمكن لمسيرة الحركة الوطنية اليمنية ، وواضع أول ميثاق وطني من وجهة نظر الاشتراكية العلمية ، وواضع أول وثيقة فكرية بعيد الاستقلال مباشرة عن ماضي وحاضر ومستقبل الثورة ، وداعية للجبهة الوطنية العريضة ، ثم داعية للتنظيم السياسي الواحد القائم على أسس الاشتراكية العلمية .

وسنكتفي بثلاث شهادات فقط : شهادة الرجل الثاني في تنظيمه .  
أحمد سعيد باخيزه ، وشهادة الرجل الأول في التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية ومؤسس الحزب الاشتراكي اليمني لاحقاً ، عد الفتاح اسماعيل ، ثم شهادة الكونغريس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني .

يقول باخيزه : « وقد لعب عبد الله باذيب دوراً مخلصاً وفعّالاً في مناقشة وبلورة الصيغة التوحيدية المنبثقة من معطيات وخصائص الواقع في بلادنا — واتسم موقفه بالاصرار والتصميم على تذليل الصعوبات وبلوغ الهدف العظيم للحوار . »

وكقائد محنك يعي الأهمية القصوى لوحدة القوى الثورية والاثار الايجابية القريبة والبعيدة التي ستترتب عليها بالنسبة لوطنه وجماهير شعبه ، فقد كان يتصرف بحكمة ومرونة ومسؤولية ، وساعد كثيراً على تقريب وجهات النظر ، وتغليب وتعميق نقاط الالتقاء ، كما أعار اهتماماً خاصاً لتحقيق وتوطيد وحدة عمل الفصائل الثلاث على

صعيد المنظمات الجماهيرية ، كسبيل يمهّد الطريق ، ويهيئ المندماج  
الأكثر ملائمة أمام تحقيق الوحدة التنظيمية لهذه الفصائل .

وكان عبد الله باذيب من أسعد الناس يوم كان يضع توقعه على  
اتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥ م الذي توج عملية الصوار بالموافقة النهائية  
على أسس وحدة الفصائل الثلاث في إطار التنظيم السياسي الموحد -  
الجهة القسومية .

ومنذ ذلك الحين وحتى لحظة وفاته في ١٦ أغسطس ١٩٧٦ م سعى  
بكل جهده وطاقته وما يملك من إمكانيات سياسية وفكرية من أجل انجاح  
التجربة الجديدة وصيانتها وتوطيد دعائمها . وتهيئة الظروف  
والأسس اللازمة لبناء الحزب الطليعي « ( المصدر الأسبق ،  
ص ٢٨ - ٢٩ ) .

أما شهادة عبد الفتاح اسماعيل التي لا نستطيع هنا سوى أيراد  
أجزاء منها ففيها وحدها الرد على من يعتبرونه صاحب « خطاب  
أيديولوجي » ليس الا ، ومن ينكرون دوره الريادي في بث الفكر  
الاشتراكي العلمي في اليمن ، وغيره من الأفكار الوطنية والديمقراطية ،  
بما في ذلك فكرة الوحدة اليمنية ، ومعالجة ذلك كله من منظور  
ديكتاتوري ، ومن لا يقدرّون دوره حق قدره تجاه الثورة .  
وخاصة ثورة ١٤ أكتوبر ، عبر جميع مراحلها ، وتجاه التنظيم السياسي  
الواحد الذي يكفل قيادتها عبر المرحلة الوطنية الديمقراطية ، والمرحلة  
الاشتراكية .

يقول الذي يعترف المنصفون اليوم بفضلّه ودوره الكبير والمتميز  
تجاه ذلك كله ، والذي يعطى كل ذي حق حقه ، وينزل أصحاب الأدوار  
التاريخية منازلهم ، لان ذلك أيضا يعلى من قدره ولا يقتصر منه  
شيئا ، - يقول :

» ان الثوريين اليمنيين لا يمكن أن ينسوا الدور الجسور الذى اضطلع به الرفيق عبد الله باذيب خلال المرحلة التى كان فيها شعبنا اليمنى يبرز تحت نير الاستعمار البريطانى والاستبداد الامامى •

غفى الوقت الذى كان فيه القيادة التقليدية يكتفون بالمواقف الوطنية المتذبذبة والضيقة ، كان رغيقتنا الراحل سباقا فى الرميح الديكائيكى بين المواقف النضالية الوطنية والتضامن مع كفاح الشعوب ، وفى الوقت الذى كان فيه القادة التقليديون يرفعون الأفكار الليبرالية والانفصالية كان هو سباقا ورائدا فى نشر وطرح الأفكار الثورية الوطنية الوجدانية وأفكار الاشتراكية العلمية بين طلائع الشغلة اليمنيين •

لقد أدرك بوعى كامل أن الايمان بأفكار الاشتراكية العلمية هو فى التحليل الأخير طريق الجماهير لا من أجل حل انتصار نضالها الوطنى فحسب ، بل ومواصلة هذا النضال واكسابه محتوى ديمقراطيا اجتماعيا فى ظل بناء السلطة الوطنية الديمقراطية الجديدة •

» لقد كان دوما يتطلى بالشجاعة والجرأة فى كشف المواقف الرجعية والانتهازية ، وكانت شجاعته وجرأته تستمد قوتها من ارادة شعبنا ، ومن وعيه النظرى لأفكار الاشتراكية العلمية ، واخلاصه الشديد للمصالح الوطنية والطبقية للعمال اليمنيين وحلفائهم الكادحين ، وكان يربط ربطا واعيا ومدركا بين تنامي أفكار الاشتراكية العلمية وتعظيم نفوذها وبين انتصار قضية التحرر الوطنى من سيطرة ووصاية المستعمرين وعملائهم •• ويؤمن ايمانا لايلين أن الاشتراكية العلمية ستمكّن المناضلين من التحديد الصائب للموقف الثورى التكتيكى والاستراتيجى للثورة ، وان الاسترشاد بمبادئها وأفكارها هو وحده طريق خلاص البؤساء والكادحين اليمنيين من كل أشكال القهر والاستغلال

الاستعماري والاقطاعي ، وهو وحده الذي سيمكنهم من ترسيخ  
نضالهم نحو مستقبلهم الجديد ، مستقبل انتصار تحررهم الوطني  
وتقدمهم الاجتماعي .

لقد تجلت الروح الثورية لدى فقيدنا الكبير في أروع صورها  
حين هبت رياح ثورة ١٤ أكتوبر المسلحة ضد الاستعمار البريطاني  
بقيادة الجبهة القومية .

غفى الوقت الذي وقف فيه البعض مشككا بالثورة فقد وقف  
الرفيق عبد الله باذيب الى جانب هذه الثورة ، وكان الرفيق باذيب  
يرى في هذه الثورة اللغة الوحيدة التي يفهمها المستعمرون ويدركون  
من خلالها أن شعبنا مصمم على طردهم الى الأبد .

ولقد كانت صحيفة « الأمل » التي رأس تحريرها رفيقنا الراحل  
ذلك الصوت المعبر عن الثورة الشعبية المسلحة ونضالات الجماهير في  
المدن والأرياف الذي كشف سياسة المستعمرين ومخططاتهم التآمرية  
وكل من وقف معهم من العملاء والانتهازيين .

وبعد احراز الاستقلال الوطني ، وفي فترة عصيبة تعرضت فيها  
الثورة لسيطرة اليمين الانتهازي ، وقف الرفيق عبد الله باذيب الى  
جانب التيار التقدمي في التنظيم السياسي الجبهة القومية حتى فجر  
حركة ٢٢ يونيو ، تلك الحركة التصحيحية المجيدة التي قادها التيار  
التقدمي واعاد لثورة ١٤ أكتوبر وجهها الحقيقي التقدمي المشرق ،  
ورسم ملامح مستقبلها السياسي والطبقي والأيدولوجي ، والتي شكت  
بانتصارها البداية الوطيدة لتأسيس وحدة ثابتة لفصائل العمل الوطني  
الديمقراطي في بلادنا .

: وبعد انتصار هذه الخطوة كان للوفيق باذيب دور بارز في الحوار الديمقراطي وانجلمه من اجل الوحدة الأيمولوجية والسياسية والتنظيمية لفصائل العمل الوطني الثلاث وقيام التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية الذي أصبح الرفيق باذيب واحدا من أبرز قياداته .

كما لعب الرفيق باذيب من خلال نضاله الدؤوب والمخلص دورا مهما في تثبيت وتعزيز قضايا الثورة والسلطة الوطنية الديمقراطية ونصرة قضايا الكادحين للدفاع عن مكاسبهم المتحققة ،

« وكان يتطلع الى قيام الحزب الطليعي اليمني الواحد وتحقيق أهداف استراتيجية الثورة اليمنية في ظل الوطن اليمني الموحد ، ولكن الموت أخذ قبل ان يتحقق هذان الهدفان النبيلان .. »  
( نفسه ، ص - ٨ ، ٩ ) .

تلك شهادة أقرب وأبرز رفاق بايب من خارج تنظيمه قبل التوحيد ، والصقهم وأعرفهم به بعد التوحيد ، وفيها الرد السكافي والقمع على من تصوروا باذيب - عن بعد ودون معرفة حقيقية به - على غير حقيقته ، وتخلوه قد كبلة الجمود العقيدى عن رؤية ديب حركة الواقع من حوله ، وعن الغوص في ثناياه واستشفاف الجديد النامى فيه .

وهذا المسلسل الذهبى من المواقف التاريخية لمباذيب الثنى سجلها عبد الفتاح اسماعيل له - دون أن نذكر كل المواقف التي سجلها له - تشهد بذاتها على أن باذيب كان صلب ذهن مفتوح على الواقع باستمرار ، ومن هنا كانت هجرته على مواكبة حركته ، بك والتنبؤ بانجائها سلفا ، والامساك بقيادها على مستوى المصلحة النظرية والموقف

السياسي ، وأنه — على عكس الكثيرين — لم يتخلف عن معركة أو موقف ، وأن الأيديولوجية كانت بالنسبة له قوة دفع ثورية لا كابها مذهبيا .

وما لم يكن متاحا أن يشير إليه عبد الفتاح اسماعيل في شهادته هذه — حيث أن الوقت لم يكن ملائما لذلك — أن بلاذيب كان في طليعة من قارعوا الطفولة اليسارية لربيع رئيس الدولة آنذاك ، وأنه كان التعبير والمظهر للتيار الاشتراكي العلمي داخل الجبهة القومية الذي كان يرمز إليه عبد الفتاح اسماعيل إبان فترة صدامه مع هذا التيار اليساري الانتهازى .

والوثائق المتاحة تشهد على ذلك والتي لا يتسع المجال للاستشهاد بها هنا . يكفي التذكير بشكوى ربيع على من باديع ورغافته للملاحظاتهم الانتقادية على العديد من تصرفات تياره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والجماعية والسياسية ، ويكفي التذكر بتصمكهم الحازم بضرورة أن يكون الحوار ديمقراطيا حقا ، بغية الوصول الى شكل ملائم للتنظيم السيلسي الموحد ، وإصرارهم — الى جانب التيار الاشتراكي في الجبهة القومية بزعملة عبد الفتاح اسماعيل — على ضرورة قيام حزب طليعى اشتراكي علمي .

وأخيرا يكفي الاستشهاد بتقييم حزبه الذي غادر الحياة وهو يعمل بكل نفس فيه من أجل تحقيقه ، هذا التقييم الذي احتفظت له ولتنظيمه به كحقيقة تاريخية « الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ( ١٩٧٨ — ١٩٨٦ ) » التي قرأها الكونغرس الحزبي العام الذي عقد ما بين ٢٠ — ٢١ يونيو ١٩٨٦ ، حيث جاء فيها :

و أما اتحاد الشعب الديمقراطي فقد تشكل في عام ١٩٦١ من عدد محدود من المثقفين اليساريين الذين تأثروا آنذاك بالفكر

الاشتراكي العلمى ، وبدأ نشاطهم الفكرى والسياسى منذ أوأخر انخسنيين بقيادة الفقيه عبد الله باذيب - الذى لعب دورا متميزا فى تأسيس الاتحاد وقيادة نشاطه .

نشط الاتحاد فى بلورة ونشر الأفكار التحررية ، وأفكار الاشتراكية العلمية ، وفضح الاتجاهات الانفصالية والانتهازية فى الحركة الوطنية والعملية ، وتأييد الثورة المسلحة ، ونشر أخبار الكفاح المسلح فى صحيفة الأمل ، كما ساهم بعد الاستقلال بالتنسيق مع بشار الجبهة القومية فى فضح الحكم اليميني والدعوة للسير فى طريق التطور الإلرأسمالى .

وبعد خطوة التصحيح شارك الاتحاد بالحوارات الديمقراطية بين فصائل العمل الوطنى الديمقراطى الهادفة الى تحقيق وحدتها على طريق بناء الحزب الطليعى . وعلى الصعيد الخارجى فقد امتلك الاتحاد علاقات وثيقة مع بعض المنظمات الديمقراطية الدولية . ومن الناحية الفكرية تبنى الاتحاد الاشتراكية العلمية . وقد مثل الميثاق الوطنى للاتحاد ١٩٦١ م خطوة هامة فى الوضوح الفكرى وتصديد مهام للتحرر الوطنى ضد الاستعمار ، ( ص ١٦ - ١٧ ) .

ولا حاجة لاعادة تسجيل شهادة أمين عام الحزب الاشتراكي اليميني الرفيق على سالم البيض فى هذا الصدد ، فقد ثبتناها فى مقال لنا نشرته مجلة « قضايا العصر » فى عدد سبتمبر ١٩٨٦ م بعنوان « دور عبد الله باذيب النضالى فى سبيل خلق الحزب الطليعى » .

بقى أن نشير الى أن آخر وثيقة أيديولوجية كتبها عبد الله باذيب هى ذلك التقرير الذى وضعه عن مستوى العمل الأيديولوجى فى التنظيم السيلسى الموحد - الجبهة القومية وعمما هو مطلوب لتعميقه ، ولتمكين الأعضاء من النهوض بمهامهم ازاءه .



وحسب يعير أحمد سعيد باخيره فأنه في « الأيام الأخيرة لعنة القائد الراحل كان شديد الحرص على الانتهاء من التقرير المكلف بتقديمه الى الدورة الرابعة للجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد حول العمل الأيديولوجى وواجبات أعضاء التنظيم بهذا الصدد »

وقبل ساعات فقط من وفاته أكمل عبد الله باذيب وضع اللمسات الأخيرة على التقرير وسلمه كاملا الى سكرتارية اللجنة المركزية ، ولم يكن شقيدا الراحل يدري حينئذ أنه بتقديمه هذا التقرير كان يقدم آخر عطاءاته لشعبه الذى أحبه ، وتنظيمه الذى أسهم بدور بارز في بنائه ، وللافكار العظيمة التى كرس كل حياته من أجل انتصارها وانتشارها في ربوع يميننا الحبيب » ( المصدر الأسبق ، ص ٣١ )

مما تجدر الإشارة اليه أن عبد الفتاح اسماعيل قد نوه ضمنيا بأهمية ما انطوى عليه هذا التقرير عند حديثه في المحاضرة التى ألقاها في المدرسة الحزبية في ٩ أكتوبر ١٩٧٦ م والتي نشرتها مجله « الحارس » - لأول مرة - في عدد مايو - يوليو ١٩٨٨ م عن القضايا التى تطرقت اليها الدورة الرابعة للجنة المركزية ، وأبرزها ما يتعلق « بالجانب التنظيمى والحزبى » وما يتعلق « بالجانب الأيديولوجى والثقافى » ، فنحن « في هذه الدورة الرابعة وقفنا بمسئولية كبيرة تجاه تطوير تنظيمنا المستمر .. تطوير الجانب الطبقي والأيديولوجى لتنظيمنا بقصد السير ، أو مواصلة السير لبناء الحزب الطليعى » .

ويضيف - شارحا أهمية العمل الأيديولوجى في عملية بناء الحزب المنشود : - « طبعا هذه القضية بحاجة الى جهود كبيرة جدا .. قضية الحزب الطليعى ، والمسألة ليس أن تقولوا والله نبنى حزب ماركسى لينينى ، أو حزب شيوعى يمنى ، أو حزب نسميه أى اسم ،

المهم المضمون ، الموقف الأيديولوجي والطبقي ، وأنه لا يكفي فقط أن نعلن عن هذا الحزب وانتهى الأمر عند هذا الموضوع .. ونعتبر أن عضوية الحزب تصبح لنا مجرد نياشين وأوسمة نعلقها على صدورنا ، وانتهينا ، ووصلنا إلى ما نريد الوصول إليه » .

ولعمري ذلك كان ما يطمح إليه ويريده عبد الله باذيب منذ تفتح وعيه على الفكر الاشتراكي العلمي حتى كتابة آخر كلمة قبيل رحيله عن عالمنا .. وذلك ما لا يزال هو مطلب كل عضو في الحزب الاشتراكي اليمني .

وبعد : فإن مجمل الحقائق التاريخية التي أوردناها آنفاً تبين بما لا يدع مجالاً لأدنى شك بأن عبد الله باذيب كان صاحب رسالة تاريخية اعطاها عقله ووجدانه ، وعيه وإيمانه ، ثقافته وعقيدته . وأنه كان صاحب خطاب أيديولوجي وثقافي مما .

# محتريات الكتاب

## القسم الأول

### حول الوحدة اليمنية

- ١١ ... ... الوحدة اليمنية قضية من قضايا الثورة اليمنية المعاصرة ...
- الوحدة اليمنية من المؤتمر الأول للجبهة القومية حتى الكونغرس  
الحزبي العام ... ... ٢١ ... ...
- الوحدة اليمنية قضية وطنية واجتماعية ... ... ٣٥ ... ...
- ملف الوحدة اليمنية منذ عهد الامام يحيى الى عهد الحزب  
الاشتراكي اليمني ... ... ٤٣ ... ...
- بضاعة « وحدوية » مردودة ! ... ... ٧٥ ... ...

## القسم الثاني

### جدال مع « الحكمة » حول مفهومها لقضية الوحدة اليمنية

- رسالة الى قيادة الجبهة القومية حول كلام نشره الجاوي في  
« الحكمة » ... ... ٨٥ ... ...
- هل الهدف تحقيق الوحدة اليمنية ام احداث ردة ثورية ؟  
في اليمن الديمقراطية ؟ ... ... ٩٣ ... ...

- لماذا تصدر « الحكمة » السمة الاجتماعية لقضية الوحدة اليمنية ؟ ... .. ١١٣
- صوت نشار لحرف مجرى الحوار الهادف مع ( الحكمة ) ... ١٣٣
- كفى يهجما على الحزب الاشتراكي اليمني واطراف الحركة الوطنية الأخرى باسم الوحدة اليمنية ... .. ١٤٤
- صيرورة الثورة الديمقراطية .. وقضية الوحدة اليمنية ... ١٦٢

### القسم الثالث

#### حول دور المثقف العضوى وعبد الله بانبيب كنموذج له

- جرائى : المثقف التقليدى والمثقف العضوى ... .. ١٧٥
- قطار الثورة .. والمتفرجون ... .. ١٨٣
- عبد الله بانبيب رائد الصحافة التقدمية اليمنية ... ى ... ١٩٣
- خطاب عبد الله بانبيب الصحفى ... .. ٢٠٥
- « محكمة بانبيب » التى نصبت للأصنح منذ أكثر من ربع قرن ... ٢١٧
- عبد الله بانبيب واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ... .. ٢٢٣
- عبد الله بانبيب والوحدة اليمنية ... .. ٢٣٣
- دور عبد الله بانبيب التضالى فى سبيل خلق الحزب الطليعى ... ٢٥١
- عبد الله بانبيب صاحب خطاب أيديولوجى وثقافى معا ... .. ٢٨١

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٩٩٠/٢٠٦٧

الترقيم الدولى

١٧٧ - ١٣٣ - ١٦١ - ٢

طبع هذا الكتاب بمطابع

**شركة دار الإشعاع للطباعة**

١٤ شارع عبد الحميد — جنيينة قاميش

السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩



٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

**MADBOULI BOOKSHOP**

مكتبة مذبول

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421